تاع العلم بإصر الملاحقات الله في الرسالم

المملك رالرببتر السعودير وزارة النعابم العالى جامعه أم الفرى بمك المكرمة كليه الشريعير والدراسات الإلاب وف المراسات لعلى الشرعية فرع الفقه واحموله الشعبة الإعمود

اُراءابن دَفيق لعيدالكضولة

كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك فخت استنباطه أحكام لفزوع لفقهية مه لحريث

دسكالة متكدمة تسيل درحية الماحستير

/AQV

إعدَدالطائب خالر محمر للعروسي مجد لالفادر

اِسْراف فَصِیْ لَهِ الْدَکنور عمر می مکافی والم می وی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آلـــه وصحيــه أجمعيــــــن ٠

أما بعسد :

فهذا ملخص للرسالة المقدمة لتيل درجمة الماجستير بعثل

(آراء ابن دقيق العيد الا صولية في كتابه احكام الا حكام شرح عمدة الاحكام)

وقد اشتمل البحث على بابيسسن وخاتمة :

- الباب الا ول : وفيه فصلان . الفصل الا ول: دراسة عن ابن دقيق العيد . الفصل الشائي: دراسة عن كتابه احكام الاحكام٠
- الباب الثاني : وفيه اثنان وعشرون قصلا : الاول في الحكم " الثاني في المحكوم عليه ، الثالث في الحقيقة والمجاز الرابع في المجمل * " الخامس في المبينينين ، السادس في دلالات الحروف ، : السابع في السنة ٠ الثامن في الاخبـــار ، التاسع في مستند الـراوي٠ العاشر في الأمير » الحادي عشر في النهاسي ، الثاني عشر في العميسوم • : الشالث عشر في الخصوص الرابع عشر في المطلق والمقيــــــ الخامس عشر في المفهوم ؛ السادس عشر في النسخ ، السابع عشر في الاجمـــاع الشامن عشر في القياس ؛ التاسع عشر في الاستدلال ؛ العشرون في المجتهديــــن الواحد والمعشرون في الاستفتاء ، الثاني والعشرون في التعادل والترجيــح٠٠
 - أما الفاتمة فقد تضمنت الشتائج التالية:
 - ان ابن دقيق العيد . كان أموليا لايشق له غبار ، وظهـر ذلك جليا فـــي (1) تحقيقاته الا صولية البديعية التي تناقلها عنه المتأخــــــ بالاضافية الى التحقيقييات التي أحسبها من انفراداته والتيبي لم أقف عليها لغياره ٠
 - كان ابن دقيق العيد محققا عظيما لمذهبي الامامين مالك والشافع ـــي (1) الا أن ذلك لم يجعلسه مقلدًا لهما ، بل كان صاحب مذهب مستقلسل في الأصول والفروع ، فكثيرا ماكان يرجح مسائل تخالف مالـــــــــــك والشافعي بل وتخالف الا عمسة الا ربعة ، لذلك لا وجه لجرم بعسف المترجمين أنه مالكي أو شافعــي ٠٠
 - ان كتاب أحكام الا حكام من أعظم كتب الا حكام ، مما جعله عمدة لشـــراح الحديث من بعده ، بل صارت مسائله وتحقيقاته عمدة للأصولييــــن والققه العاء ٠

الطالب

عميد كلية الشريعة والدراسات

د/ عابد محمد ، ألسقيات

خالدمحمد العروسي عبد القادن د/ حسين خلف الجبوري

المقريمة

يسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئاً ت أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، بلّغ الرسالسة وأدى الأ مانية ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده ٠

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آلمه وأصحابه ومن تبعهم باحسان الى الى الدين وسلم ·

وبعد : فقد يسر الله تعالى لي الالتحاق بقسم الدراسات العليا بكلية الشريعية والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة مرحلة الماجستير فرع الأصول ، ثم يسر لي ثانيا بأن جعل مشرفي على هذه الرسالة فغيلة الاستاذ الدكتور حسين خلف الجبورى ، ولما كان لابد لكل طالب بهذا القسم من اختيار موضوع معين للحصول على درجة الماجستير فقد اقترح عليّ المشرف اختيار آراء ابن دقيق العيد الأصولية من كتابه احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، فوجد هذا الاقتراح قبولا في نفسي فاستخرت الله واستشرت أهل الفضل والعلم فتقدمت الى مجلس قسم الدراسات العليا بطلب تسجيلسه فتمت الموافقة عليه ولله الحمد •

ومما يجدر الاشارة اليه أن هناك أمورا عدة دفعتني لاختيار هذا الموضوع وهـــــــــي باختمـــار :

(۱) اعجابي الشديد بابن دقيق العيد ، وقد بدأ من المرحلة الأولى لدراستي في الكليسة اذ مازال عالقا بذهني كلسة لأحد مشايخي وهو يثني على ابن دقيق العيبد فيقـــول:

(ثلاثة لم أر مثلهم في دقيق الاستنباط والجمع بين الأذلة وهم: العزبن عبد السسلام، وابن تيمية ، وابن دقيق العيسد)٠

ولم كان العلمان الأولان لهما من الشهرة والمكانة بحيث صار يعرفهما الخصاص والعام ، بينما لم يكن ابن دقيق العيد بهذه الشهرة والمكانة ، وهذا ما دفعنصا الى الرجوع لكتب التراجم فتبيّن لي أن ابن دقيق العيد لايقل عنهما مكانصة وعلما ، وفضلا حتى عدد من المجتهدين ، ولعل السبب في عدم شهرة هذا العلم مضاع أغلب مصفاته وعدم شهرة كتابه احكام الأحكام .

ومما زاد من اعجابي به ـ أثناء دراستي في الكلية ـ أن أقواله وآ راه يقف عليها طالب العلم في كل فن من الفنون ، اذ أن الفقهاء والأصوليين والمحدثين على حسد سواء كانوا ينقلون عنه ويستشهدون بأقواله واختياراته .

- (٢) اشتهر ابن دقيق العيد ـ بين طلاب العلـم ـ بأنه محدث أكثر منه أصولي ، ولعـل السبب في ذلك أن مصنفاته الأصولية قد فقدت على عكس كتابه في المصطلـــــح (الاقتراح) فهو مطبوع ومتداول ، فأحببت بهذا العمل المتواضع أن أجمع آ راءه الأ صولية في كتـــاب مستقـــل .
- (٣) أن ابن دقيق العيد من العلماء الذيين تنازع مترجموا المالكية والشافعية فيلك مذهبه فكل منهم يدعي أنه ينتسب الى مذهب امامهم ، فأحببت بهذا العملل المناهبين ينتسب وخير حكم وفصل لهذا هي آراؤه الأصوليه ٠
- (٤) الاستفادة العلمية ، وخاصة وأن البحث يشمل الجانب التطبيقي ، اذ خطة البحسيث تلزمنى باستقصاء الآثار الفقهية المترتبة على اختيارات ابن دقيق العيد الأصولية ٠

× منهجي في البحــث:

يمكن ايجار منهج البحث في الآتي :

أولا: أبدأ المبحث غالبا بضرب مثال للمسألة نقلا عن كتب الأصول حتى يك يحون عدد الموضوع ، ولتكون المسألة واضحة للقارى ٠٠

ثانيا: مع أن خطة البحث لا تلزمني بموازنة آرا، ابن دقيق العيد الأصولية مع غيره من الأصوليين ، الا أني رأيت أنه من الأولى بل من الواجب أن أعرض رأى الأصولييسن في المسائل التي تناولها البحث ، اذ من خلال هذا العرضيتيين مدى أصالة وقسوة آرا، ابن دقيق العيد ، بالاضافة الى معرفتنا الى أى المذهبين ينتمي ، كذليك يتبيّن ان كان لمه انفرادات أم لا ، لذلك كنت أنقل مذاهب الأصوليين ـ المحققيسن منهم على وجه الخصوص ـ في المسألة ، ثم أذكر أى المذاهب اختار ابن دقيسة العيد .

ثالثا : أنقل بعد ذلك رأى ابن دقيق العيد في عنوان مستقل ، فان كان رأيه مذكور المستدلا المستدلال جعلت عنوانا يقول (الأثر الفقهي) أما ان ذكر رأيه الأصولي مستدلا عليه بحديث الباب أو بأحاديث عدة ، جمعت هذه الأحاديث وجعلت عنوانيا يقول (أدلة ابن دقيق العيد) وان كان حديثا واحدا قلت (دليل ابن دقيق العيد) وقد يبين ابن دقيق العيد رأيه اثناء مناقشته لدليل الخصم أورده عليه فحينئيد أضع عنوانا يقول : (مناقشة ابن دقيق العيد لدليل ١٠٠٠) أو (رد ابن دقيق العيد على٠٠٠) مع عدم اغفالي عن ذكر الأثر الفقهي ان وجد عند ذكر كل مسألسة ٠٠٠ مع عدم اغفالي عن ذكر الأثر الفقهي ان وجد عند ذكر كل مسألسة ٠٠٠ مع عدم اغفالي عن ذكر الأثر الفقهي ان وجد عند ذكر كل مسألسة ٠٠٠ مع عدم اغفالي عن ذكر الأثر الفقهي العيد عليه المناه مناه المناه ال

خامسا: أقوم بترجمة الأعلام ، وغالبا ما أنقل ترجمتهم عن مصدريين من كتب التراجمم عسمة واستثنيت الخلفاء الأربعة والمشهوريين من الصحابة كعائشة رضي الله عنهمين .

★ المبحث الأولفي: اسمه ونسبه وولانته: (١)

هو أبوالفتح تقي الدين محمد بن علي بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري (٢) المنفلوطي (٣) القوصي (٤) المعيدي المصري الشهير بابن دقيق العيدد •

وسبب تسميته بابن دقيق العيسد أن جسدٌ والده كان عليه يوم عيد طيلسسان شديد البياض فقال بعضهم كأنه دقيق العيد ، فلقب به وانتقل هذا اللقب الى تقى الدين (٥) .

(١) أنظر ترجمته في المصادر التالية:

- (۲) نسبة الى قشير بن كعب بن ربيعة وهي قبيلة كبيرة ينسب لها كثير مسسست
 العلماء ، اللباب في تهذيب الانساب ، ۳/ ۳۸
- (٣) هي بلدة تقع في صعيد مصر غربي النيل ، ونسب اليها لأن والده ولد بهـــا،
 الطالع السعيد ، ٤٣٤ ٠
 - (٤) هي مدينة كبيرة واسعة في صعيد مصر نشأ فيها ابن دقيق العيد ٠
 - (٥) الطالع السعيد ، ٤٢٤ ١٥٥٧



وقد ولد ابن دقيق العيـــد ووالده متوجه الى الحجاز في البحر المالــــح (الأحمــر) فييوم السبت ٢٥ شعبان سنة ١٢٥ هـ بساحلينبع ، لذلك كانيكتـــب أحيانا بخطه (الثبجي) (1) فلما بلغوا البيت الحرام أخذه والده على يده وطــاف به ودعا له ان يجعله الله عالما عاملا · (٢)

. . .

⁽۱) قال الأسنوى (والثبج ـ بالثاء المثلثة والباء الموحدة والجيم : هو الوسط)، أي ولد في وسط البحر.

طبقات الشافعية للا سنوى ، ١٤/ ٩٠

⁽٢) الطالع السعيد ، ٥٧٠ ، طبقات الشافعية ، ٩/ ٢٠٩

المبحث الثاني في: نشأته العلمية ورحلاته:

نشأ ابن دقيق العيد في طلب العلم تحت رعاية والده العالم العامل الفاضل مجد الدين بن وهب القشيرى ، فابتدأ بقراءة كتاب الله الكريم على والده ومبادئ العلوم الشرعية والعربية ٠

يقول الأدفوى: (نشأ الشيخ بقوص على حالة واحدة من الصمت والاشتغالب المعلوم ولزوم الصيانة والديانة والتحرز في أقواله وأفعاله ، والبعد عن النجاسست متشددا في ذلك حتى حكت زوجة أبيه قالت: بنى على والده والشيخ تقي الديسسن ابن عشر سنين فرأيته ومعه هاون وهو يغسله مرات زمنا طويلا، فقلت لأبيه: ماهسذا الصغير يفعل ؟ فقال له: يا محمد أي شيء تعمل ؟ فقال : أريد أن أركب حبرا وأنسسا أغسل هذا الهساون) (١)

ولم يقتصر طلب ابن دقيق العيد العلم في بلده فقط ، بل رحل الى دمشــــق والاسكندرية والحجاز وغيرها فتلقى الحديث والعلم عن جم غفير من علما علــــك البلدان •

_ _ _

⁽١) الطالع السعيد ، ٧١١ -

المبحث الثالث في: شيوخــــه :

العلماء الذين أخد عنهم ابن دقيق العيد كثيرون وهذه ترجمة لبعضهم:

- (1) والده ومعلمه الأول الشيخ مجد الدين أبو الحسن علي بن وهب القشيرى الشهير .

 بابن دقيق العيد ، جمع بين العلم والعمل والعبادة ، تولى القضاء بأسيبسط .

 ومنقلوط ، كان يدرس المذهب المالكي والشافعي .
 - يقول الأدفوى (ومن الغريب أنه مالكي المذهب ، والذين تخرجوا عليه شافعيـــة لانعرف مالكيا انتفع به ذلك الانتفاع) ٠
 - من مصنفاته : مختصر المحصول توفي رحمه الله سنة ١٦٧ه بقوص (١)
 - (٢) هبة اللة بن عبد الله بن سيد الكل، الشيخ بها، الدين القفطي ـ أبو القاســـم ـ تلميذ الشيخ مجد الدين والد الشيخ تقي الدين ، تولى القضاء بمدينة اسنا فـــي مصر ، ثم تركه أخيرا وتفرغ الى العلم والعبادة والتمنيف •
- ومن تمانيفه : تفسير القرآن الكريم ، وصل فيه الى سورة مريم ، وشرح كتـــاب المهادى في الفقه ، وشرح" عمدة الطبرى" ، وشرح " مقدمة المطرزى " في النحــو وكان الشيخ بهاء الدين من أوائل العلماء الذين أخذ عنهم ابن دقيق العيد ، وكــان دائما مايقول " البهاء مهلمي " توفي رحمه الله سنة ١٩٧ هـ (٢)
- (٣) أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي ، شيخ الاسلام وأحدد الأئمة الاعلام ، لقبه ابن دقيق العيد بسلطان العلماء لقيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شجاعة وقوة جنان ، برع في شتى العلوم حتى بلغ رتبة الاجتهاد،

¹⁾ الطالع السعيد ، ٤٣٤ ، النجوم الزاهرة ، ٧/ ٢٢٨

⁽٢) الطالع السعيد ، ٦٩١ ، طبقات المفسرين ، ٢/ ٣٤٨ •

وتولى قضاء مصر القديمة ، قال ابن الحاجب: (ابن عبد السلام أفقه مـــــ الغزالي) • من تصانيفه : " القواعد الكبرى " و " مجاز القرآن " و " التفسيسر " و" الفتاوي الموصلية " ، "الفتاوي المصرية " وغيرها • توفي رحمه الله بالقاهرة سنة ١٦٠ ه . (١)

- (٤) أبو العباس أحمد بن عبد المائم بن نعمة المقدسي الحنبلي.. زين الدين.. ولـــد بأرض نابلس بالشتام ، و سمع الكثير من محدثيها ثم رحل الى بقداد ، تفقه على ال الشيخ موفق الدين ، وكان يكتب خطا حسنا ، ويكتب سِريعا ، فكتب الخرقي فسي ليلمة والحدة و " تاريخ الشام " مرتين ، و " المغنى" مرات ، كان حسن الخلمين. متواضعا • توفي رحمه الله سنة ٦٦٨ هـ • (٢)
- (٥) على بن هبة الله بن سلامة بن أحمد _ بهاء الدين الجميزى _ نسبة الىالجميد وهو شجر معروف بالديار المصرية ، ولد بمصر ورحل بمه أبوه فسمع بدمشـــــق من أبي القاسم بن عساكر ، صحيح البخاري ، شم رحل الى بغداد فقرأ القــــراءات العشر على أبي الحسن بن عساكِـــر وأحْدَ الفقع عن ابن أبي عصرون وشهاب الدين الطوسي ، كان خطيب الجامع بالقاهرة ، ومدرس الديار المصرية ، وشيخهــــــــ ورئيس العلماء بنها ، توفي رحمه الله سنة ١٤٩ هـ • (٣)
- زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الشافعي الشامي تــــم المصرى الحافظ الكبير ، كان أحفظ أهل زمانه في الحديث ، له مصنفات كثيـــرة

طبقات الشافعية ، ٨/ ٢٠٩ ، النجوم الزاهرة ، ٧/ ٢٠٩ (1)

ذيل طبقات الحنابلة ، ٢/ ٢٧٨ ، النجوم الزاهرة ، ٢٣٠/٧٠ **(٢)**

طبقات الشافعية ، ٨/ ٣٠١ ، النجوم الزاهرة ، ٧/ ٢٤٠

منها : "شرح التنبيه" و " مختصر سنن أبي داود " و " مختصر صحيح مسلم" وذكر ابن دقيق العيد أن الحافظ المنذرى صنّف جزءا فيما صح عن النبي علسسى الله عليه وسلم من رفع اليدين في الدعاء قرأه عليه (١) . وقد توفي الحافظ المنذري رحمه الله سنة ١٥٦ ه . (٢)

- (٣) : وممن أخذ عنهم أيضا : (٣)
- (٧) أبو الفضل يحيى بن أبي المعالي القرشـــــي ٠
- (٩) رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي العطار المالكي٠

 - (11) أحمد بن محمد بن الحبــــــاب٠
 - (١٢) أبو الحسن على بن الحسين البغدادى الحنبلـــي٠

⁽۱) باب الاستسقاء، الحديث الثاني، ٢ / ١٤٨٠

⁽٢) تذكرة الحفاظ ، ٤/ ١٤٣٦ ، طبقات الشافعية ، ٨/ ٢٥٩٠

⁽٣) الطالع السعيد ٥٧٠ ، طبقات الشافعية ٩/٢١٢

المبحث الرابع في: أخلاقه وزهده وورعـــه:

كان ابن دقيق العيد شديد التدين والورع ، أوقاته كلها معمورة بين مطالعة وتلا وة وذكر وتهجد ،

☀ يقول شرف الدين محمد بن الصاحب :

■ يقول الأدفوى:

(حكى لي القاضي معين الدين أحمد بن نوح وكان ثقة قال : قرأ الشيخ ابن دقيـــق العيد ليلة فاستمعت له فقرأ الى قولـه : ≰ فاذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهــم يومئــذ ولا يتساء لون ≱ (۲) فمازال يكررها الى مطلع الفجر) · (۳) ونقل عنه قولـه (ما تكلمت بكلمة ، ولا فعلت فعلا الا أعددت له جوابـــــا بين يدى الله عز وجل) • (٤)

پ يقول القرافي :

(أقام الشيخ تقي الدين أربعين سنة لاينام الليل الا أنه كان اذا صلى الصبح اضطجمع على جنبه الى حيث يتضحى النهسار) • (٥)



⁽أ) الدرر الكامنة ، ٥/ ٣٥١ -

⁽٢) المؤمنون آية/ ١٠١٠

⁽٣) طبقات الشافعية، ٢١١/٩ •

⁽٤) شدرات: الذهب ، ١/٥ ع

⁽٥) البدر الطالع ، ٢/ ٢٣١ •

ومع أن الشيخ تقي الدين كان حافظا مكثرا الا أنه كان قليل الرواية تورعا مسين أن ينسب شيئا الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمعه، ومما يروى أنه لم يحسيد عن ابن المقير مع صحة سماعه منه ، وتورع عن الرواية عنه لكونه شك هل نعسس حال السماع أم لا ؟ • (1)

وقد بلغ من شدة ورعمه رحمه الله وتحريم أن غلب عليمه الوسواس في أمر المياه والنجاسات ويقال انه ورث هذا الوسواس من جده لأ مه •

أما كرمه رحمه الله فقد ضرب به المثل وجعل ضابطا لهذا الكرم وهو أن كل ماجساز شرعسا اعطاؤه فلا يبخل به ٠

يقول ابن دقيق العيد (فابط ما يطلب مني أن يجوز شرعا ثم لا أبخل) فك المحان يعطي من غير حساب حتى أوقعه كرمه وسخاؤه في فاقمة شديدة يحتاج بها الى الاستدانة من الآخرين ، حكى الشيخ تاج الدين محمد بن أحمد الدشناوى قال:

(حضرت عنده ليلة ، وهو يطلب شمعة فلم يجد معه ثمنها ، فقال لأولاده : فيكسم من معه درهم ؟ فسكتوا ، وأردت أن أقول معي درهم ، فخشيت أن ينكر عليّ فانه اذ ذا ك قاضي القضاة فكرر الكلام فقلت معي درهم فقال : ما سكوتك ؟). (٣)

وكان رحمه الله سمحا حليما عديم البطش قليل الاساءة •

يقول الادفوى: (أخبرني برهان الدين المصرى الطبيب • قال كنت اباشر وقف فأخذه مني شمس الدين محمد بن أخي الشيخ وولاه لآخر فعر علي ونظمت أبياتا فسمي

⁽۱) تذكرة الحفاظ، ٤/ ١٤٨٣ ، الدرر الكامنة، ٥/ ٣٤٩ ٠

⁽٢) الطالع السعيد ، ٢٥٧٦

⁽٣) الطالع السعيد ، ٢٧٥

الشيخ فبلغته فأنا أمثي مرة خلفه واذا بهقد التفت الي وقال: يافقيه بلغنييي أنك هجوتني فسكت زمانا فقال: أنشدني، وألح على فأنشدته:

وليت فولى الزهد عنك بأسسره وبان لنا غير الذي كنت تظهسسر ركنت الى الدنيا وعاشرت أهلهسا ولوكان عن جبر لقد كنست تعــذر

فسكت زمانا وقال : ماحملك على هذا ؟ فقلت أنا رجل فقير وأنا أباشر وقفيا أخذه مني فلان فقال : ماعلمت بهذا أنت على حالك فباشرت الوقف مدة وخطر ليي الحج فجئت اليه استأذنه فدخلت خلفه ، فالتفت اليّ ، وقال : أمعك هجو آخر ؟ فقلت : لا ، ولكني أريد الحجّ وجئت أستأذن سيدى فقال : مع السلامة ما نغّير عليك) • (1)

■ ويقول الادفـــوى : (قال لي عبد اللطيف بن القفصي :

هجوته مرة فبلغه فلقيته بالكاملية ، فقال : بلغني أنك هجوتني ، أنشدنــــي ، فأنشدته "بليقة " أولها :

قَاضَى القَصْـاة عزَل نفســــه لعا ظهر للنــاس نحســـه الى آخرها ، فقال هجوت جيــدا) • (٢)

وكان رحمه الله عزيز النفس أبيا يخاطب الجميع بمن فيهم السلطان : يا انسان وان كان المخاطب فقيم ,كبيرا قال : يافقيه و تلك كلمة لا يسمح بها الالابسسن الرفعة ونحوه ، وكان يقول لعلاء الدين الباجي : يا امام ، ويخصه بها • (٣)

يقول الادفوى: (لما وصل الشيخ شرف الدين المرسي الىقوص قرؤوا عليه شيئا من النحو فسألهم عن سؤال فسكتوا فقال: أراني أتكلم مع حمير؟ فلم يعد الشيخ تقى الدين اليه بعدها) • (٤)

⁽۱) الطالع السعيد ، ٥٨٥ -

⁽٢) نفس المصدر •

⁽٣) طبقات الشافعية ، ٩/ ٢١٢ ٠

⁽٤) الطالع السعيد ، ٥٨٢ -

« المبحث الخامس في : مكانته العلميـــة:

كان الشيخ تقي الدين واسع الاطلاع كثير المطالعة ربما استوعب الليلة فطالـــع فيها المجلد والمجلديـن •

■ ويقول: (وكان له قدرة على المطالعة رأيت خزانة المدرسة النجيبية بقوص فيهــــا
 جملة كتب ، من جملتها : عيون الأدلة لابن القصار في نحو من ثلاثين مجلـــــدة
 وعليها علا مات له ٠

وكذلك رأيت كتب المدرسة السابقية ، رأيت على السنن الكبرى للبيهقي فيهسا في كل مجلدة ، وفيها تاريخ الخطيب كذلك ومعجم الطبراني الكبير والبسيسسط للواحدي وغير ذلك)٠

ويقول: أخبرني الشيخ الفقيه سراج الدين الدندرى أنه لما ظهر "الشرح الكبير"
 للرافعي اشتراه بألف درهم وصار يصلي الفرائض فقط واشتغل بالمطالعة الىأن أنهاه
 ويقال انه طالغ كتب الفاضُلية عن آخرهـــا ٠

وقال: ما خرجت من باب من أبواب الفقه واحتجت أن أعود اليه · (1) وقد شهد لابن دقيق العيد جمع من العلماء ببلوغة مرتبة الاجتهاد:

* يقول الادفوى:

(كتب له بقية المجتهدين وقرى، بين يديه فأقر عليه ولاشك أنه من أهــــل الاجتهاد ولا ينازع في ذلك الا من هو أهل العناد)٠

⁽۱) الطالع السعيد ، ۵۸۰ -

ويقول: (حكى لنا صاحبنا الفقيه الغاضل العدل علم الدين أحمد الاسفونيي قال: ذكره شيخنا العلامة علاء الدين علي بن اسماعيل القونوى ، فقلت لسه: لكنه ادعى الاجتهاد فسكت ساعة مفكرا وقال: والله ماهو ببعيد) (() وممن وصفه بالاجتهاد السبكي ، واليافعي والسيوطيي (()

ومع ان ابن دقيق العيد كان معاصرا لأحمة أفذاذ الا أنه فاق كثيرا من أقرانــــه حتى صار يشار اليه بالبنـــان ٠

پقول الادفـوى:

(سألت شيخنا علاء الدين علي بن محمد بن خطاب الباجي رحمه الله تعالـــــن مرة عن جمع كثير منهم: الاصبهاني، والقرافي، وابن رزين، وابن بنت الأعـــز، ووالده التاج، فكان يذكر كل شخص الى أن ذكرت له الشيخ تقي الدين فقال: كـان عالما _ أو قال_. كان فاضلا، صحيح الذهن) • (٣)

وحسبنا في هذا شهادة العز بن عبد السلام اذ قال: (ديار مصرتفتخر برجليسسن . فيطرفيها : ابن منير بالاسكندرية ، وابن دقيق العيد بقوص) • (٤)

ولقد امتاز ابن دقيق العيد بتحقيقاته البليغة واستنباطاته الفريدة حتى شهد له بذلك القريب والبعيد • يقول الادفوى:

(أما نقده وتدقيقه فلايوازى فيه ، جرى ذكر ذلك مرة عند الشيخ صدر الدين بــــن الوكيل وكان لا يحبه ، وكان يتكلم في شيء يتعلق به ، ويذكر أنه ليس كثير النقل فشرعـــت أذكر له شيئا الى آخر الكلام ـ ذكرت بحثا له ـ فقال : لا ياسيدى ، اما اذا نقد وحرّر فـــلا يوفيـــه أحـــد) ، (٥)

⁽۱) الطالع السعيد ، ١٥٦٩

⁽٢) طبقات الشافعية ، ٢٠٧/٩ ، مرآة الجنان ، ٢٣٦/٤ ، حسن المحاضرة ، ٢١١٧/١٠

⁽٣) الطالع السعيد ، ١٨٥٠

⁽٤) شذرات الذهب ، ١/٥٠

⁽٥) الطالع السعيد ، ١٨٥٠

لما بلغ ابن دقيق العيد رحمه الله هذه المرتبة من العلم والاجتهاد كلات حقيقا أن يتبوأ أكرم المناصب وأشرفها ، فقد تولى رحمه الله مشيخة دار الحديد الكاملية والمالحية ، ودرّس في قوص بدار الحديث ، ودرّس بالفاضلية والمدرسيسية المجاورة للا مام الشافعي ، وكان مرجعا للمستفتين في مذهبي الامام مالك والشافعي٠

وقد تولى في آخر عمره قماء القماة الشافعية بالديار المصرية بعد اباء وتمنسع شديدين ، وعزل نفسه أكثر من مرة ثم يسأل ويعاد ، ولم يكن مسألة القماء بالأمر الهيسن على الشيخ •

يقول الأدفوى : (وكانيقول والله ما خار الله لمن بلى بالقمّاء ، وأخبرنـــي الشيخ شمس الدين بن عدلان أنه قال لبه ذلك مرة ، وقال : يا فقيه لو لم يكن الاطــول الوقوف للسؤال والحساب لكفــــي) • (١)

ونقل عنه قوله: (من أراد الله له بالقضاء ما أراد له خيـــرا)٠

⁽۱) الطالع السعيد ، ١٩٥٠

المبحث السابع في: تلا ميسسنه •

كان حقيقا لمن بلغ مر تبة ابن دقيق العيد في العلم والفضل أن يكون لــــــه طلاب وقاصدون ، فالذين أخذوا عنه ودرسوا عليه كثيرون ، وهذه ترجمة ليعض منهم:

- (۱) أحمد بن عبد الرحمن محمد الكندى : جلال الدين الدشناوى ، كان اماما عالما ، فقيها أصوليا ، ولد بدشنا بصعيد مصر ، سمع من العز بن عبد السلام، والحافظ المنذرى ، وقرأ الاصول على شمس الدين الاصفهاني ، انتهت اليه رياسة المذهب الشافعي بقوص ، صنف شرحا على التنبيه ، وصل فيه الى الميام، ومقدمة فالنحو ، توفى رحمه الله سنة ۲۷۷ ه (۱)
- (۲) أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي ، نحوى عصره ومفسسره ومحدثه ومقرسه وأديبه ، سمنع الحديث بالأندلس وافريقية والاسكندرية ومصر والحيجاز من نحو ٢٥٠ شيخا أخذ عنه السبكي وولداه والاسنوى وابن عقيل، وصار تلا ميذه أسمة وأشياخا له تصانيف كثيرة منها :" البحر المحيط " في التفسير، " والنهر " مختصره ، و " اتبحاف الأديب بما في القرآن من الغريب " و "التجريد لاحكام سيبويه " ، توفي رحمه الله سنة ٧٤٥ ه ، (٢)
- (٣) تاج الدين محمد بن أحمد عبد الرحمن الكندى الدشناوى ، فقيمه عالم فاضل محصدث تتلمذ على ابن دقيق العيمد مع والده وسمع أيضًا من عبد العظيم المنسسستذرى، وعبد المؤمن الدمياطي وغيرهم ، ودرس بالمدرسة الفاضلية نيابة عن الشيخ تقصص الدين ، والمدرسة العزية بقوص ، والمدرسة النجمية السراجية ، توفي رحمه اللسمنة ٢٢٢ هـ (٣)

⁽۱) طبقات الشافعية ، ۸/ ۲۰

⁽٢) طبقات الشافعية ، ٩/ ١٧٦ ، طبقات المفسرين ، ٢/ ٢٨٦٠

⁽٣) الطالع السعيد ، ٤٨٨ ، الدرر الكامنة ، ٥/ ٥١ - ٥١

- (o) جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحسن بن يوسف القضاعي الدمشقي أبو الحجاج المزى ولد بحلب ونشأ بالمزة •

يقول الذهبي: (مارأيت أحفظ منه) وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائــم بأعبائها ، لم تر العيون مثله ، له مصنفات منها : " تهذيب الكمال " ، والاطراف " ، توفي رحمه الله سنة ٧٤٢ هـ ، (٢)

- (۱) على بن اسماعيل بن يوسف قاضي القضاة علاء الدين القونوى ، سمع عن ابن الصحواف وابن القيم والدمياطي أبي محمد ، ولّي القضاء بالشام قال عنه ابن دقيق العيد:

 (انه يطلق على القونوى اسم الفاضل استحقاقا) درس بدمشق ثم قدم القاهرة ، وأقام بها مدة ، صنّف : " شرح الحاوى " واختصر منهاجالحليمي واختصر المعالم فلله الأصول توفي رحمنه الله سنة ٢٢٩ ه (٣)
 - « وممن أخذ عنه أيضا :
 - Y) شمس الدين محمد بن أبي القاسم التونسيي.
 - (٨) جمال الدين أبو العلا رافع بن محمد السلامي الشافعيي ٠
 - (٩) قطب الدين عبد الكريم بن منير الحلبي الحنفــــي٠
 - (١٤) كمال الدين جعفر بن شعلب الأدفى -

⁽١) تذكرة الحفاظ ، ٤/ ١٥٠٣ ، الدرر الكامنة ، ٥/ ٤٧٦٠

⁽٢) طبقات الشافعية ، ١٩٥/١٠ ، تذكرة الحفاظ ، ٤/ ١٤٩٨

⁽٣) طبقات الشافعية ، ١٣٤/١٠ ، النجوم الزاهرة ، ٩/ ٢٢٩٠

⁽٤) الطالع السعيد ٧٧٦ ، طبقات الشافعية ٩/ ٢١٥

المبحث الثامن في: أبيه وشعيره:

يقول الصفدى : (وناهيك بمن يقول شهاب الدين محمود في حقه هذا)(1) وقال :

(قال لي الشيخ فتح الدين بنسيد الناس ـ وكان بـ مخصيصا ـ كان الشيـــــــخ تقي الدين ممتعا ، اذا فتح لـه باب انقضت تلك الليلة في تلك المادة حتى في شعـــر المتأخرين والعصريين)٠

وقد كان لحب ابن دقيق العيد للأدب والشعر أثر على شخصيته وسلوكه فقد كـــان رحمه الله خفيف الروح لطيفا ينشد الموشح والزجل والبليق والمواليا وكان يستحسن ذلك . (٢)

وهسذه نماذج لشعسره:

يقول ابن دقيق العيد في الورع والزهــــد :

- ☀ قد جرحتنا يد أيامنا وليس غيسر الله من آسسي
- « فلانـرج الخلـــق في حاجـــة ليسوا بأهل لســـوى اليــســاس
- « ولا تزد شكوى اليهم فــــلا معنى لشكواك الى قاســــــي

⁽۱) الوافي بالوفيات ، ٤/ ١٩٥٠

⁽٢) الطالع السعيد ، ٥٨٣٠

⁽٣) الطالع السعيد ، ٥٨٩ ، الوافي بالوفيات ، ٤/ ١٩٥٠

	هويت في الديسن على الــــــرأ س	فان تخالط منهسم معشسسسرا	ж
	يحسب في الغيبــــة من بـاً س	يأكل بعض لحم بعسسسض ولا	×
	عنها ولا حشمة حــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	لا ورع في الدين يحميهــــــم	*
	من ذلة الكلب سيوى الخسساس	لايعدم الآتي الى بابم	×
(1)	لاخير في الخلطة بالنــــــاس	فاهرب من الناس الى ربهـــــم	*
		ويقول في التقـــوي:	
	فأكرمون مثل ما يرتضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	قالوا فلان عالم فامسسلل	*
(۲)	تعارض المانع والمقتضيي	فقلت لما لم يكن ذا تقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	*
	سلم من قصيدة طويلة:	ويقول في مدح النبي ملى الله عليه و	
	وأوجب ذل المشركين بجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	بنى العز والتوحيــد بعد هـــــدّه	*
	وأيده عند اللقاء بجنـــده	عزيز قضى رب السماء بسعــــده	*
		. 111	

- أقول لركب سائرين ليثــــرب ظفرتم بتقريب النبي المقـــرب

الى أن قىسال:

* لقد شرف الدنيا قدوم محمصد وأبقى لها أنوار حصق مؤيصد

⁽١) الطالع السعيد ، ٥٨٩٠

⁽٢) طبقات الشافعية ، ٩/ ٢١٤٠

تزين به وراشه كل مشهـــد فهم بين هاد للا ً نام ومهتــد ومثبت أصل للهدى ومفسسرع سلام على من شرّف الله قـــدره سلام محب عمر الحب ســـــ له مطلب أفنى تمنيه عمسره وحاجات نفس لا تجاوز مسدره أعدلها جاه الشفيع المشقّـــع(١) وكان للغزل العفيف في شعر ابن دقيق العيد نصيب فيقول: ومثلك لايهجــــ جمالك لايحمــــر وحبك بين الحشــــــا ناری بکم لاتنطفی الهم بكم والفكس طاب ولــــند السهـ يقلقـــنى ويكثــــ

* * *

(Y)

(۱) طبقات الشافعية ، ۹/ ۲۲۰

واللمه ما أطيقــــــــــه

(٢) نفس المصيدر ٠

المبحث التاسع في: مصنفاته ووفاتـــه:

(١) الألمام بأحاديث الأحكام:

واشتمل هذا الكتاب على / ١٤٧١ حديثا ورتبيه على أبواب الفقيه ٠

وقد حظي هذا الكتاب بثناء من العلماء عظيم ، اذ يقول الأدقوى: (قال السبب قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن ابراهيم بن حيدره الشهير بابن القماح: سمعت الشيخ يقول: أنا جازم أنه ما وضع في هذا الفن مثله). (١) ونقل كذلك عن شيخ الاسلام ابن تيمية قوله: (هو كتاب الاسلام ما عمل أحد مثله ولا الحافظ الضياء ولا جدى أبو البركات). (٢)

(Y) Iلامــــام:

وقد اختلف العلماء في الإمام الى أقوال: (٣)

- الأول: أنه شرح الالمسام •
- الثاني: أنه كتاب في الأحكام ، استخرج منه ابن دقيق العيد كتاب الألمام ٠
 - * الثالث: ان الامام والالمام كتابان مختلفان ·

ولم يتم ابن دقيق العيد الكتاب ، ولو أكمله لجاء في خمنسة عشر مجلدا ، أو خمسة وعشرين مجلسيدا ٠ ، ،

يقول الحافظ ابن حجر : (أتى فيهما بالعجائب الدالة على سعة دائرته في العلوم خصوصا في الاستنباط) • (٤)

⁽۱) الطالع السعيد ، ٥٧٥ ـ ٧٥١ - ١٥٠

⁽۲) نفس المصدر ٠

⁽٣) الطالع السعيد ، ٥٧٥ ، الوافي بالوفيات ، ١٩٣/٤ ، شذرات الذهب ، ٥/٦ ، طبقــات الشافعية للاسنوى ، ٢/ ٢٢٩ ، الدرر الكامنة ، ٥/ ٢٤٨٠

⁽٤) الدرر الكامنة ، ٥/ ٣٤٨ -

* يقول الصفدى :

(ولو كمل لم يكن للاسلام مثلسسه). (1)

أما الاسنوى ^(۲) فذكر أنه أكمل الكتاب غير أن بعض حسّاد الشيخ ممن في نفسمه منه عداوة دس من سرق أكثر هذه الاجزاء وأعدمها ، وبقي القليل وهي أربعــــة أحزاء ٠

- (٣) تمنيف في أصول الديسسن .
- (3) شرح مختصر ابن الحاجب في الفقه المالكي
 وقد وصل في شرحه الى باب الحج ٠
- (٥) شرح مختصر التبريزي في فقه الشافعيـــة ٠
- (٦) شرح مقدمة المطرزى في أصول الفقـــــه -
- - (٨) احكام الأحكام شرح عمدة الأحكــــام •

وبعد حياة حافلة بالعلم والجهاد والدعوة ، توفي الشيخ تقي الدين رحمه اللسه في يوم الجمعة (١١ صفر عام ٢٠٠٢هـ) وعمره سبع وسبعون سنة ٠

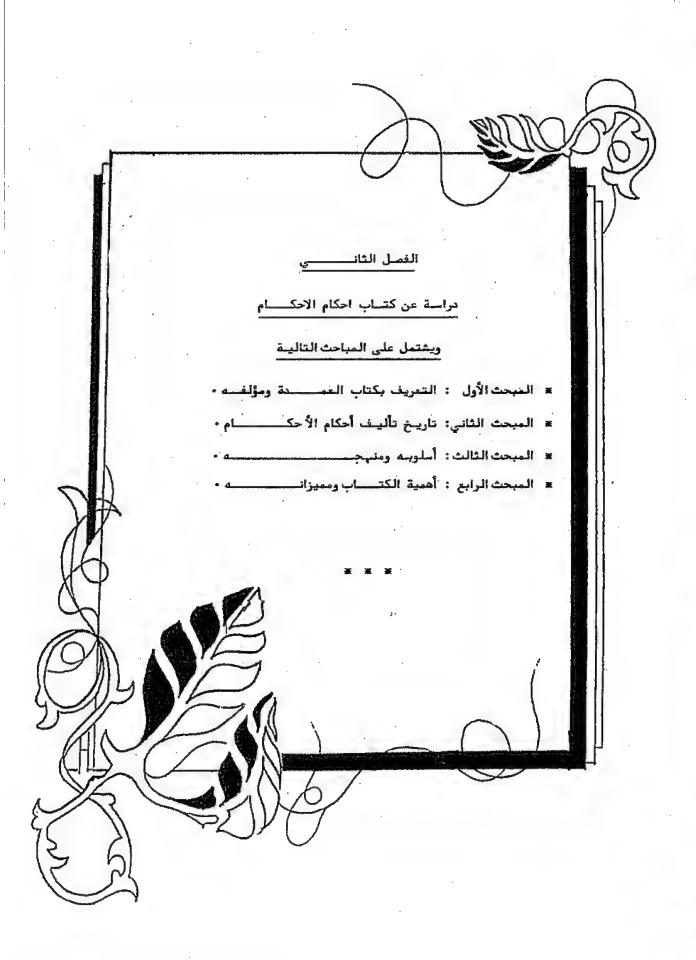
وكان يوما مشهودا عز مثله في الوجود سارع الناس اليه ووقف الجيش ينتظ الصلاة عليه ، وممن حضر جنازته الأمراء ونائب السلطة ·

وصلي عليه في نفس اليوم ، ودفن يوم السبت بسفح المقطم بالقرافة المغرى فسسي بستان ظاهر القاهرة ، على يمين السالك من باب الخرق الى باب اللوق وقف على المدرسسة الشريفية فعرف بغيط العدة • (٣)

⁽۱) الوافي بالوفيسات ، ٤/ ١٩٣٠

⁽٢) طبقات الشافعية للا سنوى ، ٢/ ٢٢٩ ٠

 ⁽۳) طبقات الشافعية للاسنوى ، ۲/ ۲۳ ، البداية والنهاية ، ۲۷/۱۶ ، الديباج المذهب ، ۳۱۹)
 ۲/ ۳۱۹ ، شذرات الذهب ، ۲/ ۲ •



الفصل الثانــــــي

دراسة عن كتاب إحكام الأحكام

- تشتمل هذه الدراسة على المباحث التاليــــة:
- المبحث الأول في التعريف بكتاب العمدة ومؤلفــه:

أولا: التعريف بمؤلف العمسدة : (١)

هو عبد النني بن عبد الواحد بن علني بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفـــر الجماعيلي المقدسي ـ أبو محمد ـ ويلقب بتقـي الدين ٠

ولد رحمه الله في جماعيل من جبل نابلس في فلسطين سنة ٥٤١ه ، ثم قدم السي دمشق وهو ابن تسع سنين ، فأخذ عن علماء دمشق منهم : أبو المكارم عبد الواحد بسن أبي طاهر محمد بن المسلم الأزدى الدمشقي وأبو عبد الله محمد بن حمزة القرشسسي وغيرهم .

ثم رحل الحافظ عبد الغني الى مصر والاسكندرية وسمع بها من الحافظ السلفي

⁽۱) أنظر: ذيل طبقات الحنابلة ، ٢/٥٠٠

أبي موسى محمد بن عمر المديني الأصبهاني ، وأبي سعد محمد بن الصانع الاصبهانييي حتى بلغ شأنا عظيما في الحفظ والعلم ، فصار محبوبا من أهلها •

يقول الضياء المقدسي: (كان الحافظ يخرج فيصطف الناس في السوق ينظرون اليسه ولو أقام بأصبهان مدة وأراد أن يملكها لملكها)٠

وروى عنه أنه يحفظ (١٠٠ ألف حديث) ، يقول أبو طاهر بن اسماعيل بن ظفــر النابلسي (أن رجلا جاء الى الحافظ فقال : رجل حلف بالطلاق أنك تحفظ مشة ألــــف حديث ، فقال : لو قال أكثر لصدق)٠

ثم عاد بعد ذلك الى دمشق ، فمازل يعلم ويحدث ، ويصنف حتى توفاه الله بها سنة ١٠٠ه ، ومن مصنفاته : " الكمال في معرفة الرجال " والمصباح في عيادت ون الاحاديث المحاح " ، " محنة الامام أحمد " ، " الترغيب في الدعاء " و " النصيحة في الأدعية المحيحة " و " العمدة في الأحكام " وغيرها كثيبر و

ثانيا ؟التعريف بكتاب العمدة: (١)

ان المتداول بين أيدى الناس من كتب الاحكام ـ ثلاثمة هي:

- (٢) كتاب "بلوغ المرام "للحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، تضمن الكتاب ١٥٩٦ حديثسا ٠
- (٣) كتاب العمدة في الأحكام للامام الحافظ عبد الغني المقدسي ، وقد تضمن الكتاب ١٩ حديثا من غير المكرر و ٥١٥ حديثا بالمكرر •

⁽١) أنظر مقدمة محب الدين الخطيب على حاشية الصنعاني٠

وقد امتاز كتاب " عمدة الاحكام "بميزات جعلته مفضلا على غيره من كتبب الاحكام وهى :

أولا: أنه أوجز كتب الاحكام وأقدمها ، لذلك كان الكتاب قريبا لطالب العلم المبتدى، والمتوسط ولا يستغنى عنه المنتهي والمتبحر ، فكان جديرا بأن يحفظ ويقتنى٠

ثانيا: أنه أصح كتب الأحكام ، لائه اشتمل على أعلى أنواع الصحيح وهو مما اتفق عليه البخارى ومسلم ، يقول الحافظ عبد الغني المقدسي في مقدمته لمتن العمددة:

(فان بعض الاخوان، سألني اختصار جملة في أحاديث الاحكام مما اتفق عليسه الامامان : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخارى ، ومسلم بسسن الحجاج بن مسلم القشيرى فأجبته الهي سؤاله رجاء المنفعة به)٠

ولم يلتزم الحافظ المقدسي باخراج ما اتفق عليه الشيخان لفظا ، بل قد يكتفيين في مواضع باخراج ما اتفقا عليه معنى ، وكذلك وقع سهو للحافظ المقدسسسي فأخرج بعضا من الاحاديث مما ظنها أنها مما اتفق عليها الشيخان ، وهي فللم الحقيقة مما انفرد بها أحدهما ، وقد نبه الحفاظ ، ومنهم ابن دقيق العيلسد في شرحه على مواضع هذه الاحاديث ،

* * *

المبحث الثاني في :تاريخ تأليف أحكام الأحكام :

ألف ابن دقيق العيد كتابه (احكام الاحكام) بطريقة الاملاء وقد استملاه منسسه القاضي الوزير عماد الدين اسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد الأمير الشافعييين الحلبي (ت 199) وصرّح بذلك في خطبة الكتاب •

اما تاريخ املاه هذا الكتاب فغير معلوم ، الا أنه من فضله تعالى أن وجسدت نسخة من مخطوطة موثقة في دار الكتب المصرية وعنوانها (كتاب الاحكام في شيرح عمدة الاحكام ، من أحاديث النبي عليه أفضل السلام) قرأها تلميذ ابن دقيق العيسد أبو الفتح فتح الدين محمد بن محمد بن سيد الناس ، على شيخه ابن دقيق العيسد بتاريخ ٢٩٨ هـ يقول أبو الفتح بن سيد الناس في خاتمتها (قرأت جميع هذا السفسر والذي قبله من الكلام على أحاديث كتاب العمدة لسيدنا الشيخ الفقيه الامام الأوحسد المحدث الحافظ ، الحافل الضابط المتقن المحقق تقي الدين ابي الفتح محمد بن الشيخ الفقيم الامام العارف العالم مجد للدين أبي الحسن علي بن وهب بن مطبع القشيسرى وصل الله مدته وأبقى على السملمين بركته ، عليه في هذه النسخة مصحا لألفاظه ومتفهما لبعض معانيه ، في مجالس أولها مستهل المحرم سنة سمع وتسعين وستمائة (١٩٩٨هـ) كتبه عبد الله الفقير اليه محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن يحيى بسبن عبد الله الفقير اليه محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن يحيى بسبن

وقد صدّق ابن دقيق العيد على ذلك بنفسه فكتب على هذه النسخة بخط يـــده:

(صحيح ذلك كتبه محمد بن علي) ، وهو توقيعه باسمه واسم أبيه ، وهذا ما يطمئــن

الباحث الى أن الآراء الاصولية والفقهية التي وردت في احكام الاحكام ، هي التي تبناهــا

واختارها في آخر حياته ، لأنه توفى بعدها بأربع سنين .(١)

١) نقلا عن مقدمة أحمد محمد شاكر على احكام الأحكام ، ١٠٧١٠

المبحث الثالث في : اسلوبه ومنهجه :

يمتاز اسلوب ابن دقيق العيد بوضوح العبارة ودقة التصوير وجزالة اللفسسط، من غير تكلف ولا تقعر ، ساعده فيذلك رسوخه في العربية وتمكنه من الأدب والبيان مع الاشارة الى أن تأليفه للكتاب كان عن طريق الاملاء ، ومعذلك لا يلحظ القارىء فرقا بينه وبين من ألف كتابه عن طريق الكتابة ٠

أما منهجه رحمه الله فيمكن تلخيصه في الآتي:

(۱) يبدأ ابن دقيق العيد شرحه للحديث بترجمة للراوى سواءكان من الصحابية أو غيرهم من غير فرق بين المشهورين منهم والمغمورين ، فقد ترجم لعمر وعلي (۱) وعائشة وهم من هم في الشهرة والفضل ، وترجم كذلك لعبد الله بن مالك بين مالك بحينه وعمرو بن عبسيه ، (۲)

وقد يؤخر ابن دقيق العيد ترجمة أحد الرواة ، كما فعل مع علي بن أبي طالسب رضي الله عنه ، اذ أخر ترجمته من الحديث الأول في باب المذى (7) الى $\overline{1}$ خلسر باب المواقيت من كتاب الصلاة ، (3)

(٢) يبدأ بعد ذلك بالكلام عن الحديث فيقول (الكلام عليه من وجوه) شميعدد هـــذه الوجوه فيبدأ بشرح غريب الألفاظ ان وجدت في الحديث ، ثم يعرض المسائهاللال الأصولية والفقهية من الحديث معذكر المذاهب ، ووجه الاستدلال لكل مذهـــب مع ذكر ما ترجح عنده مدعما بأدلة وأحاديث غير التي وردت في الباب ٠

^{(1) 1/}Y , 1/ TOI

[·] TYE /1 (T)

[·]Y0/1 (T)

^{· 101/1 (}E)

- - أ ـ أن يصرح بالمذهب المختار كأن يقول (هذا هو الراجع ، أو وهذا هو المختار)٠
- ب أن يورد بعد ذكر المسألة اعتراض ، يفهم منه القارئ أن خلافها هو المختار كأن يقول (وليس في الحديث حجة لمسلن يقول بكذا وكسذا)٠
- جِـ أن يستدل لمذهب معين بحديث الباب من غير أن يورد اعتراضا عليه فيفهسسم أن هذا المذهب هو المختار عنده ·
- د ـ أن يعرض آ راء المذاهب في المسألة وأدلتهم ثم يختم المبحث بترجيح لأحــــد

 العلماء يشعر القارىء بأن هذا الترجيح هو المختار عند ابن دقيق العيد ٠
- (3) راعى ابن دقيق العيد الاختصار عشد شرحه لعمدة الاحكام ، لذلك لم يكن يستطر د في ذكر المذاهب وأدلتها خشية الاطالة لذلك يقول في موضع من كتابه بعسسد أن عرض آ راء العلماء في المسألة (ومازاد على ذلك من الكلام على أحاديث أخسر والنظر في الأقيسة فليس من شرط هذا الكتاب) (1) أو يقول في موضع آ خسسر:

 (وهذا البحث اذا انتهى اللي ههنسا يقوى قول من يرى ان الغسل لأجل قسنارة الكلب) (٢)
- (o) يتلافى ابن دقيق العيد ذكر اسماء المتأخرين والمعاصرين عند نقل مذاهبه سبم فيقول (ونقل عن بعض المتأخرين ، أو قال بعضهم أو يقول بعض أهل العصر) مسع

⁽۱) باب جامع ، الحديث الخامس ، ٢/ ١٢ -

⁽٢) باب الاستطابة ، الحديث الخامس ، ١/ ١٠٠

الأشارة الى أنبه كان كثير النقل عن النووى والقاضي عياض من كتابيهما الأشرح مسلم والشفاعا ، الا أنه لم يذكر اسم النووى في كتابعه أبعدا ، أما القاضي عياض فدائما ما يذكره باسمه تصريحا

* * *

المبحث الرابع في: أهمية الكتاب ومميزاتـه:

ان كان كتاب الحافظ المقدسي هو (عمدة الأحكام) فان كتاب احكام الأحكسمام هو عمدة الشروح بلا ريب ، اذ صار عمدة لا علي شروح الحديث بعده ، فكثيرا ما كان ينقل عنه الحافظ ابن حجر في فتح البارى ، والحافظ العراقي في طلوح التثريب ، والشوكاني في نيل الاوطار وغيرهم •

والكتاب بما حواه من تحريرات أمولية ، وتحقيقات فقهية مار ايمًا عميدة للفقهاء والأصوليين ، فنقلوا آراءه وتحقيقاته لأهميتها وعظيم شأنها وممن نقل عنه الاسنوى في نهاية السول ، وابن النجار في شرح الكوكب ، وصاحب مواهيب الجليل .

أما مميزات الكتاب فكثيرة ويمكن تلخيصها في الآتي :

(١) دقة عزو المذاهب لأصحابهـــــا

فقد امتاز ابن دقيق العيد باحاطته وتمكنه من جميع المذاهب من غير استثناء فلم أقف من خلال هذا البحث ان أخطأ ابن دقيق العيد في عزو رأى الى غير صاحبه مما يجعل القارى، والباحث مطمئنا الى ما ينسبه ابن دقيق العيد لغيره •

(٢) التدليل لمذهب مالـــٰك ٠

من المعلوم أن كتب الفقه المالكي المعتمدة كمواهب الجليل وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير تفتقر الى الدليل ، وقد كان ابن دقيق العيد كثيرا ما ينقسل رأى الامام مالك عند شرحه لحديث الباب ويبيّن وجه استدلاله ، وان خالسسف الامام مالك الحديث بيّن اعتذاره عن ردّه للحديث ، مما لايقف عليه الباحسث في الكتب المذكسورة ٠

(٣) الحيدة والموضو عيسسة :

وهي من أعظم مميزات هذا الكتاب ، فاذا عرض ابن دقيق العيد المسآلة جعـــل الحق مذهبه ، وخلع رداء التقليد والتعصب (1) ومع أنه رحمه الله كان ينتسب الى مذهبي الامامين مالك والشافعي، الا أنه كثيرا ما كان يرجح خلاف ما ذهــب اليه الامامان ، بل قد يرجح رحمه الله خلاف ما اختاره الجمهور اذا رأى الحــق فيـــــه .

(۱) أنظر كلام ابن دقيق العيد في ذم التقليد والتعصب من احكام الاحكام ، كتـاب القصاص ، الحديث السادس ، ٤/ ٩٨٠

تمہیسند

معرفة الحكم الشرعي العمليهي ثمرة علمي الفقه والأمول اجمالا ، ويبحسست هذان العلمان في فعل المكلف من حيث ما يثبت له من الاحكام الشرعية ، وفي الادلة الشرعيسة الكلية ، وينقسم الحكم الشرعي عند الجمهسور الى قسمين :

- (۱) حكـــم تكليفــي
- (۲) حکـــم وفعـــی

والذي يتعلق بهذا الفصل هو (الحكم الوضعي) وفيه مبحث سان:

أولا: المبحث الأولفي: تعريف العزيمة والرخصة:

لميأت ابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالى ـ بتعريف للعزيمة والرخمة في شرحسه لعمدة الأحكام ، ولكنه تعرض بالنقد لبعض تعريفات الاصوليين لها ، وقد يفهسم من خلال هذا النقد التعريف المختار لابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ لذلك رأيست أن أبدأ بذكـ تعريف العزيمة والرخصة لغة ، ثم أعقبها بذكر تعريفهما فــــي اصطلاح المحققين من الأصوليين •

أ _ التعريف اللغــوى:

- « العزيمة هي : الجد ، فيقال عزم على الأمر ، أي أراده وقطع عليه · (١)
- والرخصة هي: الآذن في الشي بعد النهي عنه ، والرخصة في الشي خلاف التشديد فيه. (١)

⁽١) أنظر : لسان العرب ، مختار الصحاح ٠ مادة عـــزم ٠

⁽٢) المصدر نفسه • مادة رخسي •

ب. التعريف الاصطلا حيي:

∗ تعريف العزيمـــة:

عرف الغزالي (۱)، والآ مدى (۲) العزيمة بأنها : (مالزم العباد بالزام الله تعالى) وحد العزيمة في كلام الامامين يختص بالواجب من الأحكام الخمسة فقط، اذ هي التي ألزم الله تعالى بها عباده ، فيخرج من الحد بقية الأحكام وهي : النسسدب والتحريم _ والكراهة _ والاباحة .

(٦) وعزا الاسنوى $^{(3)}$ هذا التعريف لابن الحاجب $^{(0)}$ في المختصر الكبيسر

⁽۱) محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي - أبوحامد - من كبار فقها الشافعية ، لــــه مصنفات كثيرة منها : (الوسيط ، المستصفى ، المنخول ، شفا الغليل ، تهافــــت الفلاسفة ، احيا علوم الـدين) • توفي رحمه الله سنة ٥٠٥ه •

أنظر : طبقات الشافعية ، ٦/ ١٩١ ، شذرات الذهب ، ٤/ ١٠٠

 ⁽۲) على بنأبي على بن محمد بن سالم الثعلبي -أبو الحسن - سيف الدين الآمدى ، كـــان حنبليا شم انتقل الى مذهب الشافعي • لـه تصانيف كثيرة منها :(الابكار" فيأصــول الدين " ، الاحكام " في أصول الفقه ") • توفي رحمه اللـه سنة ۱۳۱ ه •

أنظر : طبقات الشافعية ، ٨/ ٣٠٦ ، شذرات الذهب ، ٥/ ١٤٤٠

⁽٣) أنظر: المستصفى، ١/ ٩٨؛ الاحكام، ١٠١٠٠

⁽٤) عبد الرحيم بن الحسن بن علي الاسنوى -أبو محمد -برع في الفقه والاصول والعربيـــة وانتهت اليه رياسة الشافعية • له مصنفات كثيرة منها : (شرح الرافعي " في الفقــه " وشرح منهاج البيماوى، والتمهيد " في تخريج الفروع على الأصول " بالكواكب الدرية، " في النحو ") • توفي رحمه الله سنة ٧٧٢ه •

أنظر : شدرات الذهب ، ٦/ ٢٢٣ ، بغية الوعاة ، ٦/ ٩٢ ٠

⁽o) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكردى ـ أبو عمرو ـ المقرى و النحوى المالكي الاصولي ، الفقيه ، برع في الاصول والعربية ، أشهر مصنفاته (المختصر في اصول الفقيه ، الكافية في النحو ، الشافية في الصرف) • توفي رحمه الله سنة ١٤٦ه • أنظر : الديباج المذهب ، ٢/ ٨٦ ، بغية الوعاة ، ٢/ ١٣٤٠

⁽٦) نهاية السول ، ١/ ٩٧ ٠

أما القرافي (1) فعرف العريمة بأنها :
(طلب القعل مع عدم اشتهار الماتع الشرعي) (٢)
قخص الحد بالواجب ، والمندوب دون بقية الا حكام لا نها هي التي
طلب الشارع فعلها .

وعرف البيضاوى ^(٣) والطوقي ^(٤) وابن النجار ^(۵) العريمة بأشها:

" الحكم الشابت لا على خلاف الدليل أو على خلاف الدليل لكن لا لعدر
و (الحكم الشابت بدليل شرعي خال عن معارض) ^(٢) وزاد ابن النجسار
" راجح ") فدخل في الحد ، الا حكام الخمسة لان الحكم جنسسس

- (۱) هو أحمد بن ادريس الصنهاجي القرافي ،شهاب الدين ، آبو العباس ،كان مالكي المذهب برع في الفقه والا صول والعلوم العقلية ،من مصنفاته (الذخيرة في الفقه ،وشرح المحصول ،وتنقيح الفصول في الا صول ، والفروق) توفي رحمه الله سنة ١٨٤ه .

 انظر ، الديباج المذهب ، ٢٣٦/١ ، الاعلام ، ٤/٤٠٠
 - (٢) تنقيح الفصول: ٨٧
- (٣) هو/ عبد الله بن عمر بن محمد بن علي بن ناص الدين البيضاوى آبو الخير كان اماما علامة عارفا بالفقه والتفسير والاصول والعربية
 والمتطق ،ولى القضاء ،بشيراز ،له تصانيف كثيرة منها ؛ (مختصـــر
 الكشاف ،المنهاج في الا صول ،شرح المنتخب في الا صول ،شرح الكافيــة
 لابن الحاجب) توفي رحمه الله سنة ٥٨٥ه بتبريز ٠

انظر : طبقات الشافعية ،١٥٧/٨ ،طبقات المفسرين ،٢٤٢/١٠

(٤) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ،نجم الدين الطوقي ،كان حنبلي المذهب ،برع في أصول الفقه ،اتهم بأته كان شيعيا منحرفا عن اعتقاد - أهل السنة ،من مصنفاته: (مختصر روفة الناظر ،دفع التعارض عما يوهم التناقض) توفي رحمه الله سنة ٢١٦ه٠٠

انظر: الدرر الكامنة ، ٢٤٩/٢ ، شذرات الذهب ،٦/ ٣٩٠

(ه) محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي ،تقي الدين أبو البقاء الشهير بابن النجار ، فقيه حنبلي مصرى ،قال الشعرائي ؛ صحبته أربعين سنة ، قما رأيت شيئا يشينه ،وما رأيت أحدا أحلى منطقا منه ،ولا أكثر أدبا مع جليسه ،له مصنفات منها ؛ (منتهى الارادات في الفقه ،الكوكب المنير في أصول الفقه) ، انظر المذخل الى مذهب الامام أحمد ، ٢٢٥ ،الاعلام ١/٠٠٠ انظر : نهاية السول ، ١/٥٩ ،مختصر الطوفي ،ص ٣٤ ،الكوكب المنيسر:

· £Y7/٣

- وعرفها الرازى (۱) بأنهـــا :
 (جواز الاقدام مع عدم المانـــع)
 فدخل في الحد جميع الا حكام ماعدا المحرم ، اذ لايجوز الاقدام
- وعرفها بعض الحنفية بأنهنا :
 (ماشرم ابتداء غير متعلق بالعوارض) (٣)
 قدخل في الحد القرض والواجب والسنة والنقل وتحوهنا من الاحكام
 - « تعريف الرفعينة :
- عرفها الغزالي بأنها ؛ (ماوسع للمكلف في قعله لعذر وعجــــــر عنه مع قيام السبب المحرم) (٤)
- * وعرفها الا مدى بأنها : (ماشرع من الاحكام لعذر مع قيام السبب

 المحسرم) . (٥)
- * وعرفها ابن الحاجب بأتهما : (المشروع لعذر مع قيام المحرّم لولا العمدر) (٦)
 - « وعرفها البيفاوى والطوقي وابن التجار (۲) بأنها :

 (الحكم الثابت على خلاف الدليل لعدد) •

 (ماثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح) •
- (۱) محمد بن عمر بن الحشين بن علي الرازى أبو عبد الله القرشي المفسر المتكلم الا صولي اشتغل في الكلام ،وتدم على ذلك ،مــن تماتيفه (التفسير الكبير ،ولم يكمله ،المحمول والمنتخب ،المعالم في أصول الفقه وأصول الدين) توفي رحمه الله سنة ٢٠٦ انظر طبقات الشافعية ،٨١/٨ ،طبقات المفسرين ،٢١٤/٢٠
 - (٢) انظر: المحصول ١/ق٢/١٥٤٠
 - (٣) انظر : أصول السرخسي ، ١١٧/١ ، شيسير التحرير ، ٢٢٨/٢٠ :
 - (٤) اتظر المستعقى ١/٨٩
 - (٥) الاحكام ١٠١/١
 - (٦) مختصر ابن الحاجب ٢/٢٠
 - (٧) نهاية السول ١/ ٥٥ ، مختصر الطوقي ٣٤ ، الكوكب المتير ١/ ٤٧٨٠

- وعرفها بعض الحنفية بأنها :

(ماشرع بناء على عندر يكون للعبياد)٠ (١)

. وعرفها الرازي بأنها :

(جواز الاقدام معقيام المانسع) (٢) .

وقيل (ما أبيح فعلم معكونه حرامـــا)٠ (٣)

وسيتبين الفرق بين هذه الحدود عند نقل اعتراض ابن دقيق العيد رحمه الله ٠

اعتراش ابن دقیق العید علی بعش هذه الحدود :

لما كانت العزيمة من العزم ، وهو الطلب المؤكد ، خطّاً ابن دقيق العيد رحمه الله بعض الأ صوليين الذين أدخلوا المباح في حدودهم ولم يأخذوا بالتأكيد في مفه ولم يعنى الأ صوليين الذين أدخلوا المباح في حدودهم ولم يأخذوا بالتأكيد في مفه العزيمة ، وبين ابن دقيق العيد ذلك عند شرحه لحديث أم عطية الانصارية (٤) رضي الله عنها قالت : ((نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا)) (٥) يقول ابن دقيق العيد : (فيه دليل على كراهية اتباع النساء الجنائز من غير تحريسم وهو معنى قولها : ولم يعزم علينا ، فإن العزيمة دالة على التأكيد ، وفي هذا مايدل على خلاف ما اختاره بعض المتأخرين من أهل الأصول أن العزيمة :(ما أبيح فعله من غير قيام دليل المنع) ، وهذا القول مخالف لما دل عليه الاستعمال اللغوى من اشعار العزم بالتأكيد فإن هذا القول يدخل تحت المباح الذي لايقوم عليه دليل الحظر) (١)،

⁽۱) أصول السرخسي ۱۱۷/۱ ، تيسير التحرير : ۲۲۸/۲

⁽٢) المحصيول ١/ق٢/١٥٤٠

⁽٣) نقله الآمدى ولم ينسبه لأحد • الاحكام ، ١٠١/١ ، وهو تعريف ابن قدامة • أنظر : روضة الناظر ، ص ٣٢ •

⁽٤) هي أم عطية الانصارية ، واسمها نسيبة بنت الحارث ، كانت تغزوا كثيرا معرسول الله على المعرض المرضى وتداوى الجرحى لها أحاديث في الصحيحين • أنظر: الاصابة ، ٤/ ٤/١ ، الاستيعاب ، ٤/ ٤/١ •

⁽٥) أنظر : صحيح البخاري ، باب في الجنائز ، باب اتباع النساء الجنائز ، ١/ ٩٩٠

⁽٦) كتاب الجنائز ، الحديث السابع ، ٢/ ١٦٨ ٠

ولم يبيّن ابن دقيق العيد وجه الاعتراض على تعريف الرخصة الذي يقول بأنهـــا :

(ما أبيح مع قيام دليل المنع)، ولعل وجه الاعتراض أن الحد حصر الرخصة في الاباحـــة

فقط بقوله (ما أبيح ٠٠٠) مع أن الرخصة قد تكون واجبة كأكل الميتة للمضطر، أو مندوبة

كالقصر للمسافر، أو مباحة كالفطر في السفر (١)، وهذا الاعتراض ينطبق على تعريـــــف

الرازى والتعريف الذي تلاه ٠

أما تعريف الجمهور فهو جامع لهذه المعاني ، فالتعريف الذى يقول : (هــــو المشروع ٠٠٠) أو (ما شرع ٠٠٠) ، أو (ماثبت ٠٠٠) ، أو (الحكم الثابت ٠٠٠) جنس فــــي التعريف يشمل الواجب والمندوب والمباح من الرخص ، وعلى ذلك يمكن القول أن تعريف الجمهور هو المختــار عند ابن دقيق العيبد ٠

⁽۱) أشار الى هذا الاعتراض القرافي وأورده على تعريف الرازى للرخصة • أنظــــــر تنقيح الفصول ، ص ، ۷۸ •

- * المبحث الثاني: تعريف الصحية " الإجرام " : (١)

اتفق الا صوليون من الحنفية والمتكلمين على أن الصحة في المعاملات هي { ترتب المقصود . من الفعل عليه وهو الملك والحل } (٢)

- * شانيا تعريقها في العبادات
- وقع الخلاف بين الا موليين في تعريف الصحة في العبادات اليين فريقين :
 - (١) جمهور الفقهاء قالوا بأنها: (اندفاع وجوب القضاء) (٣)
- (٢) جمهور المتكلمين قالوا بأنها: (موافقة أمر الشارع وان وجـــب القضاء) (٤) ، وهذا المذهب هو اختيار ابن دقيق العيد رحمه الله وبناء على ماتقدم ،فمن على وهو يظن الطهارة ،ثم تبين أنه محــدت فعلا تـه صحيحـة عند المتكلمين لموافقته الا مر ، وفاســـدة عند الحتفيـة لعدم سقوط القضاء ويجب القضاء عند الفريقين .
 - * الأثر الفقهي:

من الأثار الفقهية لهذه المسألة ،استدلال ابن دقيق العيد رحمه الله على عدم وجوب كشف أى من الاعضاء السبعة فللسلسي السجاود، وهي : الجبهاة والا نسف واليديان والركبتين

⁽۱) لاقرق بين الصحة والاجزاء سوى أن الصحة أعم ،لا تها تطلق على العبادات والمعاملات أما الاجزاء قلا يطلق الاعلى العبادات • انظر : تهاية السول ، 1/ ٢٠٥

⁽٢) انظر : تيسير التحرير ،٢/٥/٢ ، فواتح الرحموت ،١٣٢/١ المستصفي ٩٥/١ ، جمع الجوامع ، ٩٩/١ ، تنقيح القصول ، ص ٧٦ ، شرح الكوكيب المتير ، ١/ ٤٦٥ ٠

⁽٣) نفس المراجـــع ٠:

⁽٤) المراجع السابقة ٠:

وأطراف القدمين لحديث عبد الله بن عباس (1) رضي الله عنهما قال: قال رسسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة وأشار بيده الى أنفيه والبدين والركبتين وأطراف القدمسين)) (٢)

ويبين ابن دقيق العيد وجه الدلالة فيقول : (قد يستدل بهذا على أنه لايحسب كشف شيء من هذه الأعضاء فإن مسمى السجود يحصل بالوضع فمن وضعها فقد أتى بماأمر به فوجب أن يخرج عن العهدة ، وهذا يلتفت الى بحث أصولي وهو أن الاجزاء في مثل هسندا هل هو راجع الى اللفظ أم الى أن الأصل عدم وجوب الزائد على الملفوظ مضموما الى فعسل المأمور به ؟ ٠

وحاصله : أن فعل المأمور به هل هو علة الاجزاء ، أو جزء علمة الاجمزاء)(٣)

والذى يقصده ابن دقيق العبيد رحمه الله بقوله: جزء علة الاجزاء، أو على الاجزاء أن امتثال الأمير دون زيادة كشف الاعضاء هو علة الاجزاء اذ السجود هو وضييسع الاعضاء السبعة ، وبوضعها يحصل الاجزاء سواء كانيت الاعضاء مكشوفة أو غير مكشوفة،

أما من يقول أن امتثال الأمر هو جزء علة الاجزاء فيرى وجوب كشف هذه الاعضاء حتى يحمل الاجزاء ، اذ لايكفي مجرد الوضع لأن الاجزاء يحمل بسقوط القضاء ، وهلله يقتضي وجوب الزيادة على المأمور 'به ، وهو كشف الاعضاء السبعة · (٤)

⁽۱) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم وسلم وحبر الأمة ، دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالحكمة وتأويل الكتاب ، توفي رضي الله عنسه بالطائف سنة ١٨ه ٠

أنظر : الاصابة ، ٢/ ٣٣١، الاستيعاب ، ٢/ ٥٣٥٠

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب السجود على الأنف ، ٢٠٦/١ ، صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب أعضاء السجود ، ٢٠٢/٢

⁽٣) بأب صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث الرابع، ١ / ٢٢٥٠

⁽٤) الحنفية يرون عدم وجوب كشف أيّ من هذه الاعضاء عند السجود ، لا خرقا للقاعدة ، ولكن لورود أدلة أخرى تجيز ذلك • أنظر : شرح فتح القدير ، ١/ ٢٦٦٠



الغمـــل الثانـــي فــــي المحكــــوم عليـــــه

☀ تمہیــد:

يقوم الحكم على أركسان ثلا ثسسة وهي:

- (۱) الحاكـــــم
- (٢) المجكوم بـــــه
- (٣) المحكوم عليسه

والذى يتعلىق بهذا الفصل هو المحكوم عليه ، وفيه مبحث واحد وهسسو:

(مخاطبـة الكفــار بفروع الشريعـــة)٠

هذه المسألة هي من مسائل الفروع لا الأصول (١)، وانما بحثها الاصوليون حيــــن جعلوهـا مثالا لقاعدة كلية وهي: هل حصول الشرط الشرعي شرط في صحة التكليـــف أم لا ؟ . (٢)

وهذه القاعدة الكلية ليست محل نزاع ، اذ جميع الاصوليين متفقون على أن حمسول الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة التكليف والا كان معناه أن من ترك الوضوء والمسلاة جميع عمره لا يعاقب على ترك الصلاة لأنه لم يأت بشرطها وهو الوضوء وهذا خسلاف الاجمساع . (٣)

⁽۱) أنظر : تيسير التحرير ، ٢/ ١٤٨ ، نهاية السول ، ١/ ٢٠٨٠

 ⁽۲) وقد عنون بعض الاصوليين منهم: الغزالي والآمدى وابن الحاجب هذا المبحث بذكسر القاعدة الكلية وهي (هل حصول الشرط الشرعي شرط في صحة التكليف أم لا؟)٠
 أنظر : المستصفى، ١/ ٩١، الاحكام، ١/ ١١٠، مختصر ابن الحاجب ، ١/ ١٢٠٠

⁽٣) أنظر المراجع السابقـــة٠

انما وقع الخلاف بين الا صوليين في هذه المسألة الفرعية وهسيي ؛ (هل الكفار مخاطبون يفروع الشريعة أم لا ؟) وقد اختلفوا الى ثلاثة مذاهب مشهورة ؛

- * المذهب الأول: لجمهور الأصوليين من الحنقية العراقييـــــن والمتكلمين قالوا: (ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ،وهـــــذا المذهب هو اختيار ابن دقيق العيد رحمه الله) .(١)
- المذهب الثاني : للمعتزلة والبخاريين من الحنفية ورواية عن الامام
 أحمد قالوا : (انهم غير مخاطبين بها) . (٢)
 - * المذهب الثالث: انهم مخاطبون بالتواهي دون الا وامسس)
 - رد ابن دقيق العيد رحمه الله على أدلة الماتعين :

كان لا صحاب المذهب الشاني أدلة من السنة على أن الكفار غيروسو مخاطبين بفروع الشريعة ، تعرض لها ابن دقيق العيد -آثناء شرحه لعمدة الا حكام وقام بنقضها وتفعيفها وآبان عن مذهبه في هدف المسألة ، وهذه الا حاديث في عليه حدي :

(۱) حديث أبي شريح ^(۳) رضي الله عنه قال : قال رسول الله على الله على الله على الله عليه وسلم : (ان مكة حرمها الله تعالى ولم يحرمها النساس فلا يحل لامرى و يو من بالله واليوم الا خر أن يسقك بها دميولا يعفد ، بها شجـــرة) • (٤)

⁽۱) انظر : المراجع السابقة ،بالاضافة الى : فواتح الوحموت ١٦٢٨، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٢٠ ، شرح الكوكب المتير ،١٠٠١، ٠

⁽٢) نفس المصادر ٠

⁽٣) هو ؛ خویلد بن عمرو ،وقیل عمرو بن خویلد ،والا ول أصح ، أسلم قبــل فتح مكة ،وكان یحمل لوا ؛ خزاعة یوم فتح مكة ،روی أحادیث عــدة. توفي بالمدیئة سنة ٦٨ه ٠

انظر: الاصابة :١٠١/٤، الاستيعاب ١٠١/٤٠ .

⁽٤) انظر : صحیح البخاری ،كتاب العلم ،بابلیغ العلم الشاهـــد ، الفائب ،۱/۷۳ ،صحیح مسلم ،كتاب الحج ،باب تحریم مكة وصیدهـــا ٤/ ١٠٩٠ .

يقول ابن دقيق العيد رحمه الله : (قد يتوهم أن قوله صلى الله علي السه على وسلم " لايحل لا مرى يؤمن بالله واليوم الآخر " أنه يدل على أن الكفار غير مخاطبين بقروع الشريعة ، والمحيح عند أكثر الاصوليين أنهم مخاطبون) • ولم يبيّن ابن دقيق العيد وجه الدلالة ، ولعلها أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قد علّق النهي على من يؤمن بالله واليوم الآخر ، وهذا وصف للمسلم ، أما الكافسر فلا ينطبق عليه هذا الوصف ، فدل أنه غير مخاطب بهذه المنهيات •

ثم نقل ابن دقيق العيد بعد ذلك عن البعض ما يدفع هذا الوجه من الاستدلال فقال:
(قال بعضهم (1) في الجواب عن هذا التوهم لأن المؤمن هو الذي ينقاد لاحكامنا وينزجر عن محرمات شرعنا ، ويستثمر أحكامه ،فجعل الكلام فيه وليس فيه أن غير المؤمن ليس مخاطبا بالفروع) •

ثم أجاب ابن دقيق العيد عن ذلك بقوله:

(وأقول : الذي أراه أن هذا الكلام من باب خطاب التهييج والارهاب وأن مقتضاه أن استحلال هذا المنهي عنه لايليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافيه، وهذا هو المقتضى لذكر هذا الوصف ، ولو قيل لا يحل لا حد مطلقا لم يحمل منه هذا الغرض وخطاب التهييج معلوم عند علماء البيان ومنه قوله تعالييي : فتوكلوا ان كنية مؤمنين * (٣) الى غير ذليك) • (٤)

⁽۱) يقصد الامام النووى • أنظر شرحه على صحيح مسلم ، ٩/ ١٢٨ •

⁽٢) لعله يقصد بالتهييج الاثارة • أذ يقالهاج الشيء يمعنى ثأر • انظر لسان العرب مادة

⁽٣) سورة المائدة آية/ ٢٣

⁽٤) باب حرمة مكة ، الحديث الأول، ٣/ ٢٧٠

- (۲) حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قالرسول الله ملى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبهل (۱) رضي الله عنه حين بعثه الى اليمن: ((انك ستأتهي قومها أهل كتاب فاذا جئتهم فادعهم الى أن يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فان هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمه ملوات في كل يوم وليلة ، فان هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قسم فرض عليهم صدقة تؤخه من أغنيائهم فترد على فقرائهم فان هم أطاعوا له بذلك فاياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حسساب)) (۲)
- ووجه الدلالة كما ذكره ابن دقيق العيد أن النبيّ صلى الله عليه وسلم أمسر معاذا أن يدعو أهل الكتاب أولا الى الايمان فقط ، وجعل الدعاء الى الفروع مسن الصلاة والزكاة في حال اجابتهم الى الايمان فسدّل على أن الكفار غير مخاطبيسن بفروع الشريعة حتى يؤمنـــوا •

وأجاب ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى على هذا الاستدلال بقوله: (وليسسى بالقوى من حيث أن الترتيب في الدعاء لا يلزم منه الترتيب في الوجوب ، الاترى

⁽۱) هو: معاذ بن جبل بن عمرو الانصارى الخزرجي - أبا عبد الرحمن - أحد السبعيسن الذين شهدوا العقبة ، كان من أجمل الرجال هيئة ، شهد المشاهد كلها ، توفسي رضي الله عنه بالطاعون سنة ۱۷ هـ في الشام •

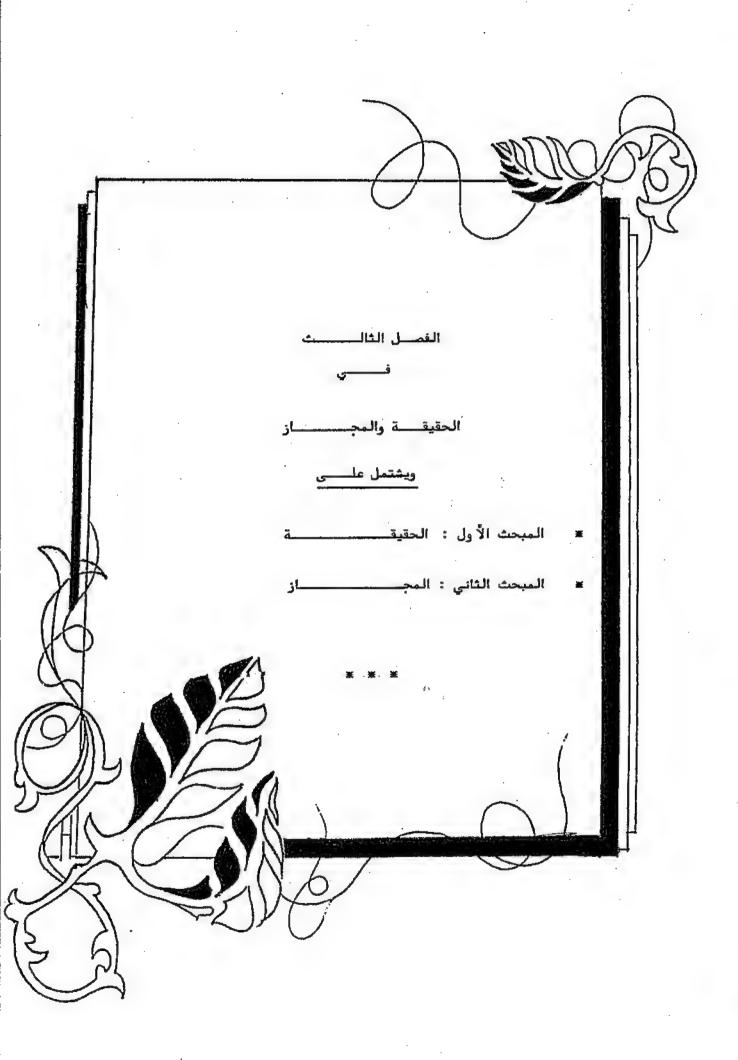
أنظر : الاصابة ، ٣/ ٤٢٦، الاستيعاب ، ٣/ ٢٥٥٠

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ، ٢/ ١٤٧ ، وصحيح مسلم ، كتاب الايمان ، باب الأمر بالله ورسوله وشرائليليل الدين ، ١/ ٢٣٠ .

أن الصلاة والزكاة لا ترتيب بينهما في الوجيوب (١) وقد قدمت الصلاة في المطالبة على الزكاة ، وأخر الاخبار بوجوب الزكاة عن الطاعة بالصلاة مع أنهما مستويتان في الخطياب للوجيوب) (٢)

(1) أراد ابن دقيق العيد رحمه الله أن يقرر أن الترتيب الوارد في الحديث لبيسان الاهمية ، أى بدأ بالا هم فالا هم ، والدليل أن الصلاة والزكاة واجبتان في خطساب الشارع ، وتقديم الصلاة لايدل على أن الزكاة لا تجب الا بامتثال الصلاة وان كانت أهـم .

(٢) كتاب الزكاة ، الحديث الآولُ ، ٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤ ٠



الغصـــل الثالــــث فــــي الحقيقـــة والمجـــاز

أولا: تعريف الحقيقية اصطلاحها:

عرف الا صوليون من الحنفية والمتكلمين الحقيقة اللغوية الوضعية بأثها: (اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا في اصطلاح التخاطب) (١) ، وقال الآمدى " في اللغية " بدل في اصطلاح التخصيصاطب •

ثانيا: أقسام الحقيق

تنقسم الحقيقة الى أربعة أقسام هي:

(١) الحقيقية اللغويية:

وهو اللفظ الموضوع لمعناه لغة نحو ، القرس ، البحر ، الأرض ٠

(٢) الحقيقة العرفية العامة:

هو اللفظ الذى وضع لغنة لمعنى ثم استعمله أهل العرف العام في بعض معناه فشاع وذاع بحيث هجير الأول نحو لفظ: "دابة "فهي موضوعة لكل مايدب على وجيه الارض من انسان أو حيوان ، ثم استعمله أهل العرف فيما له حافر كالفرس والبغييل والحمار .

⁽۱) أنظر: فواتح الرحموت ، ۱/ ۲۰۳ ، تنقيح الفصول ، ص ، ۶۲ ، مختصر ابن الحاجب، المراحد ، الاحكام ، ۱/ ۲۲ ، التمهيد للكلوذاني ، ۱/ ۷۷۰

(٣) الحقيقة العرفية الخاصة :

هو اللفظ الذى وضع لغمة لمعنى ثم استعمله أهل العرف الخاص في غيره حتى اشتهر عندهم فصار لكل طائفة منهم اصطلاح خاص بهم كاصطلاح النحويين على الرفع والنصب ، واصطلاح الفقها، على القلب والنقص •

(٤) الحقيقة الشرعيـــة:

وهي الألفاظ التي وضعها الشارع لمعان كالصلاة بالنسبة للأفعال والأفوال المخصوصة والزكاة للقدر المخسسرج · (١)

× ولقد اختلف الأصوليون على أى هذه الحقائق يحمل اللفظ الى مذهبين :

المذهب الأول:

جمهور الاصوليين من الحنفية والمتكلمين ، واختاره ابن دقيق العيد ، قالوا بحمسل اللفظ أولا على الحقيقة الشرعية لأن الشارع قصد بيان الشرعيات لا اللغويسات والاحملت على الحقيقة العرفية ثم اللغوية ، (٢)

* المذهب الثاني:

رم) . بعض الشافعية ، والرواية الظاهرة من مذهب الامام أحمد قالوا أنه مجمــل · (٣)

⁽۱) أنظر: شرح الكوكب المنير ، ١/ ١٤٩ ٠

 ⁽۲) أنظر: تيسير التحرير ، ۲/ ۱۵ ، مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۱۲۱ ، التمهيد للكلوذاني
 ۲/ ۲۱۲ ۰

⁽٣) أنظر المراجع السابقة ، وشرح الكوكب المنير ، ٣/ ٤٣٥ ٠

الأثر الفقيي:

كان لهذه المسألة أكثر من أثـر فقهـي ، وسأكتفي بنقل مثال في تقديم الحقيقـة السرعيـة على الشرعيـة على اللغويـة ، ثم أعقبـه بمثال في تقديـم الحقيقـة العرفيـة علـــــى اللغويـة مع تعليـل ابن دقيـق العيــد لهذا التقديــم ·

أولا: تقديم الحقيقة الشرعية على اللغويــة:

عند شرحه لحديث أبي هريرة (1) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه))(٢) نقل ابن دقيق العيد رحمه الله الخلاف بين العلماء ، فيمن أتم صومه بعد أن أكل أو شرب ناسيا هل يقع هذا الصوم مجزئا فلا يلزمه القضاء ؟ أم يكون فاستسدا فيلزمه القضاء .

ذكر ابن دقيق العيد مذهبين في هذه المسألة وهمـــا :

(۱) مذهب أبي حنيفة والشافعي (۳) قالا : يجزئه الصوم ولا يلزمه القضاء ، واستدلوا بهسذا الحديث ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاتمام وسمى الذي يتم صوما ، ولفظ الصوم في قوله (فليتم صومه) يحمل على الحقيقة الشرعيلية للأن الألفاظ اذا جاءت من الشارع تحمل على ماقصده الشارع ، والاجزاء يقعبفعلل المأمور به فلا يلزمه القضاء •

⁽۱) هو : عبد الله ، وقيل عبد الرحمن بن صخر الدوسي . كنى بأبي هريرة بهرة كان يحملها في كمه ، ، أسلم عام خيبر وشهد ها مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم ، وكان من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سكن المدينة حتى توفيي بها رضي الله عنه سنة ٥٧ ه ، وقيل غير ذلك ،

أنظر: الاصابة، ٤/ ٢٠٢، الاستيعاب ، ٤/ ٢٠٢٠

⁽۲) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصوم ، باب الصائم اذا أكل أو شرب ناسيا ، ۳/ ٤٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لايفطر ، ١٦٠/٣٠

⁽٣)؛ أنظر: المبسوط، ٣/ ١٥، المجموع، ٦/ ٣٢٣٠

(٢) مذهب المالكيسة (١) الذين قالوا أنه لا يجزئه ويجب عليه قضاء ذلك اليسسوم، وأولوا قوله صلى الله عليه وسلم (فليتم صومه) في الحديث السابق على اتمسام صورة الصوم فحملوا لفظ الصوم على المعنى اللغسوى •

ولما كان مذهب المالكية فيه خروج عن القاعدة المقررة السابقة ، وهي حمـــل الأفاظ على الحقائق الشرعية رجح ابن دقيق العيد مذهب أبي حنيفة والشافعي وعلّل هذا الترجيح بقوله : (اذا دار اللفظ بين حمله على المعنى اللغـــوى والشرعي كان حمله على الشرعي أولى اللهـم الاأن يكون ثمة دليل خارج يقـــوى به هذا التأويل المرجوح فيعمل به) • (٢)

■ ثانيا : تقديم الحقيقة العرفية على اللغويـة :

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله هذه المسألة عند شرحه لحديث عبد الله بــــن عمر (٣) رضي الله عنهما قال :((فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقـــــة الفطر ، أو قال رمضان على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعـــا من شعيــــر)) (٤)

⁽۱) أنظر : مواهب الجليل ، ٢/ ٤٣٧ •

⁽٢) كتاب الجيام ، الحديث السادس ، ٢/ ٢١١ ·

⁽٣) هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب ، يكنى - ابا عبد الرحمن - ولد سنة ثلاث أو أربسع من البعثة ، أول مشاهده الخندق ، عرف بالورع والزهد والعلم ، عاش ٨٧ سنة ٠ توفيرضي الله عنه سنة ٧٣ ه ٠

أنظر : الاصابة ، ٢/ ٣٤٧، الاستيعاب ،٣٤١/٢٠

 ⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، باب فرض صدقة الفطر ، ٢/ ١٦١ ،
 وصحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين ، ٣/ ١٨ ٠

يقول: (المشهور من مذاهب الفقهاء وجوب زكاة الفطــر (۱) لظاهر هذا الحديــث وقولـه (فرض) ، وذهب بعضهـم الى عدم الوجـوب ($^{(1)}$ فتأولوا فرض بمعنى قـــدر وهو أصلـه في اللغـة $^{(7)}$ لكنـه نقل في عرف الاستعمال الى الوجوب فالحمل عليــه أولـــى). ($^{(2)}$

وقد علَّل ابن دقيق العيد تقديم الحقيقة العرفية على اللغوية بعلتين هما:

- (۱) أن اللفظ اذا انتقل الى الحقيقة العرفية صارت اللغوية مهجورة الاستعمال فيحمل اللفظ على المستعمل لا المهجـــور (٥)
- (٢) أن الغالب في اطلاق الألفاظ يكون على حسب ما يخطر في البال من المعانسي والمدلولات ، فما تعارف عليه الناس من المعاني هو الذي يتبادر الى الذهبين عند الاطلق . (٦)

(۱) وهو مذهب الأئسة الاربعة ، أنظر : المبسوط ، ٣/ ١٠١ ، مواهب الجليل ، ٢/ ٣٦٤ ، نهاية المحتاج ، ٣/ ١٠٩ ، "منتهى الارادات ، ١/ ٤١٠ ٠

⁽٢) وهو قول بعض أصحاب الامام مالك، وابن اللبان من الشافعية، أنظر: نفس المراجع٠

⁽٣) جاء في مختار الصحاح ، مادة فرض ، (يقال فرض له في العطاء وفرض له في الديبوان أى قسيدّر)٠

⁽٤) باب صدقة الفطــر ، الحديث الأول ، ٢/ ١٩٧ -

^{194 / (0)}

⁽٦) باب مدقعة الفطر ، التحديث الثاني ، ٢/ ٢٠٠٠

المبحث الثانسي في: المجسساز:

أولا: تعريف المجاز اصطلاحا:

عرف الأصوليون من الحنفية والمتكلمين المجاز بأنه:

(اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينه (١). والمجاز مأخوذ من معناه وهو التجوز ، فاذا انتقل اللفظ المستعمل فيما وصلحت له الى معنى آخر غير موضوع له يسمى اطلاق اللفظ على المعنى الثاني مجازا ومثاله : الأسد يطلق حقيقة على الحيوان المعروف ، وقد يطلق على الرجسسل الشجاع ، فيقال فلان كالأسد ، والعلاقة الجامعة بينهما هي الشجاعة والاقسدام وقد يكون للمعنى الحقيقي أكثر من معنى مجازى كالعين مثلا، فهي تطلـــ حقيقة على الباصرة وتطلق مجازا على العين الجارية ، وعلى الجاسوسية وعلى العلامية الذهب وغير ذلك •

واذا دار اللفظ بين حملمه على المعنى الحقيقي أو المعنى المجازي حمل علــــي المعنى الحقيقي باتفاق الاصوليين (٢) ومعهم ابن دقيق العيسد ٠

الأثر الفقيسي:

ظهر أثر هذه المسألة عند شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول اللـــه ملى الله عليه وسلم قال: ((اذا أمَّن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأميست الملائكة غفر له ماتقدم من ذنبه)) (٣) فنقل ابن دقيق العيد خلاف العلماء فــــي

أنظر : فواتح الرحموت ، ٢٠٣/١ ، المستصفى ، ٣٤١/١ ، مختصر ابن الحاجب ، ١٤١/١ ، (1) شرح الكوكب المنير ، ١/ ١٥٤٠

أنظر : فواتح الرحموت ، ٢٢٠/١ ، جمع الجوامع ، ٣١٢/١ ، تنقيح الفصول ص ٤٤ ، نهايسة (Υ) السول ۽ 1 / ٣٧٠.

أنظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب جهر الامام بالتأمين، ١/ ١٩٨٠ (Υ) وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب التسميع والتحميد والتأمين ، ٢/ ١٧ ٠

تأمين الامام وذكر في هذا الخلاف منذهبين:

* المذهب الأول :

مذهب الامام الشافعي (1) وحمه الله وغيره قال ان الامام يو من كما يومن المأمسسوم واحتج بهذا الحديث اذ علق النبي صلى الله عليه وسلم تأمين المأمومين بتأمين امامهم ، وهذا يقتضي أن يكون المأمومون عالمين وسامعين لتأمين امامهم .

المذهب الثاني:

مذهبيب الاصام مالك (٢) درحمه الله د، قال: لايومن الامام ، قال ابن دقيق العيد (ولعل مالكا درحمه الله داعتمد على عمل أهل المدينة ان كان لهم عمل في ذلك ورجح به مذهبه) وأوّل هذا الحديث (اذا أمن الامام) بمعنى اذا بلغ موضع التأمين ، كما يقال أنجلست اذا بلغ نجيدا وأتهم اذا بلغ تهامة ٠

وقد رجح ابن دقيق العيد مذهب الشافعي وعلّل هذا الترجيح بقوله : (وهــــــذا مجاز ـ أى تأويل المالكية ـ فان وجد دليل يرجحه على ظاهر الحديث وهـــو قوله (اذا أمّن) فانه حقيقة في التأمين عمل به والافالاً مل عدم المجـاز) • (٣)

(۱) أنظر: نهاية المحتاج ، 1/ ٤٩١ ·

⁽٢) أنظر: مواهب الجليل ١١/ ٥٣٨٠

^{. 7.7 /1 (}٣)



- المبحث الأولفي: تعريف المجميل:
 - ◄ تعريف المجمــل اصطلا حــا :

اختلف الأصوليون في تعريف المجمل الى مذهبينن:

◄ المذهب الأول:

لجمهور المتكلمين ، قالوا المجمسسل: (مالم تتضح دلالتسمه) (1) وهذا التعريف هو اختيار ابن دقيق العيد ، اذ قال المجمل : (مالا يتضح المراد منسسه) (۲)

* المذهب الثاني:

للحنفية ، قالسوا المجمل : (ما احتمل وجوها فصار بحال لايوقف على المراد بسه الانبيان من قبل المتكليم) · (٣)

والفرق بين التعريفين أن الجنفية اشترطوا أن يكون البيان من المجمل ـ بكسر الميم ـ فلايجوز بيانه بالقرائن والاجتهـــاد ٠

أما المتكلمون ومعهم ابن دقيق العيد فلايشترطون ذلك اذ يجوز أن يكون البيسسان بالقرائس والاجتهاد •

⁽١) أنظر : مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٥٨ ، جمع الجوامع ، ٢/ ٥٨ ، تنقيح الفصول ، ص ، ٣٧

⁽٢) باب وجوب الطمأنية في الركوع والسجود ، الحديث الأول ، ٢/ ٩ ٠

⁽٣) أنظر: أصول الشاشي ، ص ، ٨١ ، أصول السرخسيي ، ١/ ١٦٨٠

(١)

المبحث الثاني في: قوله صلى الله عليه وسلم " لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب و المبحث الثاني في المبحث الكتاب و المبحث الم

اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبيسسن:

المذهب الأول:

لجمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (٣) وتبعهم ابن دقيق العيد ، قالــــاو لا اجمال في هذا النص ومثله ، فهو اما أن يدل على نفي الكمال كما يقول بذلـــك الحنفية ، فيكون التقدير (لاصلاة كاملة) أويدل على نفي نفس الفعل الشرعـــي، فتنزل الأسامي الشرعية على مقاصده وعرفه ، فيقصد بذلك نفي الصلاة الشرعيــة لا أن الصلاة اذا اختل منها شرط أو ركن صحنفيها حقيقة ٠

وقالوا اذا كان لابد من اضمار فتقدر الصحة لانبها أقرب المجازات الى الذات •

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب وجوب القراءة للامام والمأموم ، ١٩٢/١ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كلركعة ، ٢/ ٩ ٠

⁽٢) أي ماكان للشارع فيه عرف نحو الصلاة، الصيام، النكاح وغيرهــًا ٠

 ⁽٣) أنظر: تيسير التحرير، ١/ ١٦٩ ، فواتح الرحموت، ٢/ ٣٨، مختصر ابن الحاجب،
 ٢/ ١٦٠ ، تنقيح الفصول، ص، ٢٧٦، جمع الجوامع، ٢/ ٥٩، المسودة، ص، ٩٧،
 شرح الكوكب المنيسر، ٣/ ٤٣١٠

المذهب الثاني:

لأبي عبد الله البصرى (١) والقاضي أبي بكر الباقلاني (٢) قالا بالاجمال لأن اللفيظ متردد بين نفي الصحة ونفي الكمال ، ولا مرجح لأحدهمـــا ٠ (٣)

مناقشة ابن دقيق العيد مذهب القائلين بالاجمال:

عند شرحه لحديث عبادة بن الصامت (٤) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليمه وسلم قال: ((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) نقل ابن دقيق العيد مذهميب القائلين بالاجمال في هذا اللفظ •

فقالوا ـ كما نقل عنهم ابن دقيق العيد ـ أن النفي وقع على حقيقة الصلاة ، وهي غير منتفيه ، لا نه يتصور وجودها ووقوعها وان لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب ، لذلك أحتير الى اضمار ليصدق كلام الشارع •

(۱) هو: الحسين بن علي - أبو عبد الله البصرى - يعرف بالجعل ، كان رأس المعتزلة ، وصنف في الكلام على مذهبهم ، درس على استاذه أبي الحسن الكرخي ، كان مقدما في علم الفقه والكلام ومن مصنفاته (شرح الاصول الخمسة ، عشرح مختصر أبي الحسن الكرخي ، الناسخ والمنسوخ) توفى رحمه الله سنة ٣٦٩ ه .

أنظر طبقات المفسرين ، ١/ ١٥٥ ، شذرات الذهب ، ١٣ ٨٠٠

(٢) هو: محمد بن الطيب بن محمد البصرى الاشعرى المالكي، برع في علمي الاصول والكسلام لقب بشيخ السنة ولسان الأمة، انتهت اليه رئاسة المالكيين في وقته • توفسسي رحمه الله سنة ٤٠٣ هـ •

أنظر : الديباج المذهب ، ٢٢٨٩٢ ، شذرات الذهب ، ٣/ ١٦٨٠

- (٣) أنظر: المعتمد ، ١/ ٣٠٩، المستصفى، ١/ ٥٣٥١
- ٤) هو : عبادة بن الصامت بن قيس الخزرجي الانصارى ، يكنى أبا الوليد ، شهد بدرا والمشاهد كلها ، آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي مرثد الغنوى ، أرسله عمر السسسى الشام قاضيا ومعلما ، ثم انتقل الى بيت المقدس ، وتوفي رحمه الله سنة ٣٤ وقيل توفسي بالمدينة ٠ أنظر : الاصابة ، ٢/ ٢١٨ ، الاستيعاب ، ٢/ ٤٤٩٠

وهنـــاك أكثر من تقدير يصلح أن يكون مضمرا ، حتى يصدق كلام الشارع اذ قد يكون التقدير (لا صلاة صحيحة ٠٠٠) أو (لا صلاة كاملة ٠٠٠) ولا يمكن اضمار كل محتمــل وذلك لوجهين :

الوجه الأول :

أن الاضمار لا يلجأ الاللشرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، فيكتفى بتقدير فرد لدفع الضرورة ، ولا حاجمة لإضمار أكثر من فسرد ٠

الوجه الثاني:

لوقلنا بجواز اضمار الكل لحصل التناقض ، فلو كان المنفي هو الكمال والمحسسة ويكون التقدير (لاصلاة كاملية وصحيحة ٠٠٠) لوقع التناقض لأن نفي الكسسال يقتضي اثبات المحية ، والصحية منفية فيتعارضا ٠

وبناء على ذلك لا يمكن الا اضمار فرد واحسد ، وتعيين أحدهما ترجيح بلا مرجست وليس أحدهما أولى من الآخسسسر ، فتعين أن يكون مجملا لعدم وضوح المراد منه ،

وأجاب ابن دقيق العيد بعدم التسليم بمقدمة الخصم التي تقول أن حقيقة المسلاة غير منتفية ، فالخصم قد حمل لفظ الصلاة على عرف اللغة ، وظن أن الصلاة المنفيسة هي صورتها وهيئتها من الركوع والسجود والقيام ، وهذا غير صحيح ، لأن النفي في قولسه (لاصلاة ٠٠٠) ونحوها وقع على عرف الشرع ، فيكون النفي وقع على نفس الصلاة الشرعيسة فلا يحتاج الى اضمار يؤدى الى اجمال ، اذ ألفاظ الشارع محمولة على عرفه غالبا لا نه بعث لبيان الشرعيات لا اللغويسات ، (١)

* الأثسر الفقهسي:

وتبعا لهذه القاعدة يرى ابن دقيق العيد رحمه الله وجوب قراءة الفاتحة لأن قولــه صلى الله عليه وسلم (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) نفي للوجود الشرعي الذي يستلزم عدم صحة الصلاة بغير الفاتحـــة . (٢)

⁽١) باب القراءة في الصلاة ، الحديث الأول، ٢/ ١٤٠

^{17 /7 (7)}

■ المبحث الثالث في قوله تعالى: ﴿ وامسحوا برؤسكم ﴾ (١) هل فيه اجمال أم لا ؟ :

اختلف الأ صوليون في هذه المسألة الى فريقيسسن :

الفريسق الأول :

مذهب جمهور : لاصنوليين من الحنفية والمتكلّمين (٢)، قالـــوا : ان الآية لا اجمال فيها ، لأن المسح اما أنه لم يثبت في مثله عرف في اطلاقه على البعض فتكـــون دلالته مقتضية بحكم وضع اللغة على مسح كل الرأس ، أو يكون قد ثبت عـــرف في صحة اطلاقه للبعض فلا اجمال أيضا ، لأن دلالته تقتضي مسح بعض الـــرأس، وهذا المذهب هو اختيار ابن دقيق العيــد ٠

الفريـق الثاني:

وهو رأى بعض الحنفية ، منهم علي بن أبي بكر الفرغاني (7) ، قالوا : الآية مجملية . لتردد المسح بين الكل والبعث (3)

× رأى ابن دقيـــق العيــــد:

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله هذه المسألة في معرض رده على منقال بوجـــوب
استيعاب الرأس كله بالمسح عند الوضوء لحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه دعـا
بوضوء فأفرغ على يديـه من انائه فغسلهما ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء ثـــم

⁽۱) سورة المائدة آية/ ٦

 ⁽۲) أنظر: تيسير التحرير، ۱/ ۱۱۷، مختصر ابن الحاجب، ۲/ ۱۵۹، جمع الجوامع،۲/۰۵، شرح الكوكب المنير، ۳/ ۶۲۳.

⁽٣) هو: على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني ، أبو الحسن، برهان الدين من أكابر فقها الحنفية ، كان حافظا مفسرا محققا أديبا ، من المجتهدين له تصانيف كثيرة منها (بداية المبتدى ، والهداية ، وهو شرح للبداية ، والفرائض، ومناسك الحسسج) وفي رحمه الله سنة ، ٥٩٣ه و أنظر : الاعلام ، ٢٦٦/٤ ،

⁽٤) أنظر : فواتح الرحموت ، ٢/ ٣٥٠

تمضمض واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه الى المرفقين ثلاثا ثم مسلح برأسه ، ثم غسل كلتا رجليه ثلاثا ثم قال ((رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحو وضوئيهذا ، وقال من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ماتقدم من ذنبيه) (١)

ووجه الدلالة قوله (ثم مسح رأسه) وهو ظاهر في استيعاب كل الرأس بالمسسح لأن اسم الرأس حقيقة في العضو كله ، وهذا وقع بيانا للمجمل من قوله تعالىسيى:

﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ والفعل اذا جاء بيانا للمجمل الواجب فهو واجب فيكون استيعاب الرأس كله بالمسح واجسسب ٠

ولم يكن اعتراض ابن دقيق العيسد على نتيجة الاستدلال وهو القول بوجوب مسسح الرأس كله ، بل على طريقة الاستدلال اذ أن المقدمة التي قام عليها الاستدلال ـ وهسسو القول بأن الآية محملة ـ غير مسلمة لذلك تعقب ابن دقيق العيد هذا الاستدلال بالمنسع فقال ((فان سلك سالك ما قدمنساه في المرفقين من ادعاء الاجمال في الآية وأن الفعلل بيان له (⁷⁾ فليس بصحيح لان الظاهر من الآية متبيّن: اما على أن يكون المراد مطلسق المسح على ما يراه الشافعي (⁷⁾ رحمه الله بناء على أن مقتضى الباء في الآية التبعيض، أو غير ذلك ، أو على أن المراد الكل على ما قاله مالك (³⁾ بناء على أن اسم الرأس حقيقة في الجملة وأن الباء لا تعارض ذلك، وكيف ما كان فلا اجمال))

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثا ، ١/ ٥١ ، وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب صفة الوضوء وكماليه ، ١/ ١٤١ ٠

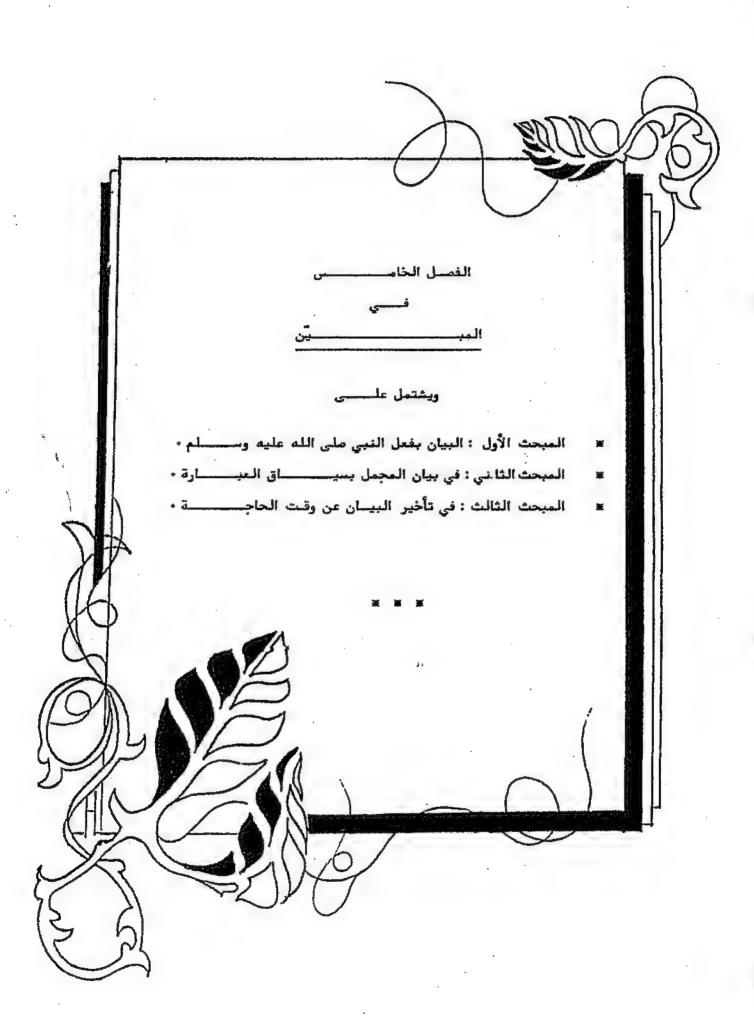
⁽٢) وقد سلك هذه الطريقة صاحب الهداية فقال : (والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس ، والكتاب مجمل فالتحيق ببيانيه) ويقصد بالمجمل من الكتاب قوليه تعالى : ﴿ واسمحوا برؤسكم ﴾ ٠٠٠

أنظر : شرح فتح القديـــر ، ١/ ١٥٠

⁽٣) أنظر : نهاية المحتاج ، ١/ ١٧٤ ٠

⁽٤) أنظر : مواهب الجليل ، ١/ ٢٠٤

⁽٥) كتاب الطهارة ، الحديث السابع ، ١/ ٣٦ ، ٣٧ -



ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحبث هي:

المبحث الأولفي: البيان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم:

اتفق الاصوليون على أن البيان يحصل بالقول سواء كان القول من الله تعالىيى

واختلفوا في حصول البيان بفعله ملى الله عليه وسلم الى مذهبين:

المذهب الأول:

وهو مذهب الجمهور من أصولي الحنفية والمتكلمين (1) وابن دقيق العيد، قالــــوا بحصول البيان بفعله صلى الله عليه وسلم ٠

« المذهب الثاني :

وهو مذهب قليل من الاصوليين ، فمنعوا البيان بفعلــــه ، (٢)

₹ دليل ابن نقيق العيد: ،,

٠ (٢) نفس المراجسسيع ٠

الجرمي البصرى (1) قال جاءنا مالك بن الحويرث (٢) في مسجدنا هذا فقــــال:

(انبي لا صلى بكم وما أريد الصلاة أصلي كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، فقلت لا بي قلابة كيف كان يصلي قال مثل صلاة مشيخنا هــــــــذا وكان يجلس اذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض أراد بشيخهم أبا بريد عمــرو ابن سلمة الجرمـــــــي) (٤)

يقول ابن دقيق العيد (قوله :" أصلي كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي" يدل على البيان بالفعل ، وأنه يجرى مجرى البيان بالقول وان كان البيان البيان بالقول أقوى في الدلالة على آحساد الأفعال اذا كان القول ناصا على كل فسسرد منها) (٥)

ولعل وجه الدلالة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم بيّن لا صحابه الصلاة وأراهـــــم

⁽۱) هو : عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصرى ، تابعي ثقة فاضل كثير الحديث وكثير الارسال ، قال العجلي فيه نصب يسير ، مات بالشام هاربا من القضاء سنة ١٠٤ه٠ أنظر : تقريب التهذيب ، ٣٠٤ ، تهذيب التهذيب ، ٥/ ٢٢٤ .

⁽٢) هو: مالك بن حويرث الليثس يكنى أبا سليمان ، سكن البصرة ، ومات بها سنة ٧٤ه ٠ أنظر : الاصابة ، ٣/ ٣٤٢ ، الاستيعاب ، ٣/ ٣٧٤ ٠

⁽٣) هو : عمرو بن سلمة بن قيس الجرمي ـ يكنى أبا يزيد وقيل ابا بريد ، أدرك زمان النبيي صلى الله عليه وسلم ، نسسزل صلى الله عليه وسلم ، نسسزل البصرة ٠

أنظر : الاصابية ، ٢/ ٥٤١، الاستيعاب : ٢/ ١٥٤٥ انظر

⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب كيف يعتمد على الارض اذا قام من الركعة . ٢٠٩ /١

⁽٥) باب صفة صلاة النبي صلى اللبه عليه وسلم ، الحديث العاشر ، ١/ ٣٣٣ ٠

المبحث الثاني في: بيان المجمل بسياق العبـــارة:

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله هذه القاعدة في شرحه أكثر من مرة ، ومازال يؤكد على أهميتها وعظم فائدتها في المساعدة على فهم النصوص واستنباط الأحكام منها ·

وأشار ابن دقيق العيد كذلك الى أن هذه القاعدة لميعتن الاصوليون بذكرهـــــا وتقرير قاعدتها الا قليل منهم لم يسمهم • (١)

وهذه القاعدة تقوم على استنباط الأحكام بقهم القرائن المحتفة بالمسألة ، وأخسسة مقصود الكلام بالاعتبار ، فيترجح - عند من يقول بهذه القاعدة - أحكاما لايمكن استنباطها الا بأخذ هذه القاعدة بالاعتبسار ،

أمثلة على هذه القاعدة مع ذكر الآثار الفقهية لها :

(۱) عند شرحه لحدیث البرا، بن عازب (۲) رضي الله عنه قال ((خرج رسول الله صلی الله علیه علیه علیه وسلم یعنی من مکة فتبعتهم ابنة حمزة (۳) تنادی یاعم فتناولها علیه فأخذ بیدهما وقال لفاطمة دونك ابنة عمّك فاحتملتها فاختصم فیهسسا

⁽١) ولم أقف فيما بين يدى من مصادر على من ذكر هذه القاعدة ٠

⁽٢) البراء بن عازب بن الحارث الانصارى الأوسي ، يكنى ابا عمارة ـ استصغره النبي صلسى الله عليه وسلم يوم بدر فلم يشهدها ، وشهد أحدا ، روى أنه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم أربع عشرة غزوة ، شهد مع علي الجمل وصفين وقتال الخوارج •

توفي رضي الله عنه سنة ٧٢هـ بالكسوفة - .

أنظر: الاصابة، ١/ ٢٤٢ ، الاستيعاب ، ١/ ٢٣٩٠

⁽٣) حمزة بن عبد المطلب بنهاشم ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يقال له أسد الله وأسد رسوله ، يكنى أبا عمارة ، وأبا يعلى ، شهد بدرا واستشهدفي أحد ، قتله وحشي وهو ابن ٩٩ سنة ، دفن هو وابن أخته عبد الله بن جحش في قبر واحد • رضي الله عنهما أنظر : الاصابة ، ١/ ٣٥٣ ، الاستعياب ، ١/ ٢٧٢٠

علىّ وزيد (1) وجعفر (٢) فقال علىّ أنا أحق بها وهي ابنة عمي، وقال جعفر ابنة عمي وخالتها تحتى وقال زيد ابنة أخي فقضى بها النبيّ على الله عليسه وسلم لخالتها ، وقال " الخالة بمنزلة الأم " وقال لعلي أنت منى وأنا منسك وقال لجعفر أشبهت خلقي وخلقي ، وقال لزيد أنت أخونا ومولانا ﴾ (٣) فقوله على الله عليه وسلم (الخالة بمنزلة الأم)قد يستدل به من يرى أن الخالة بمنزلة الأم)قد يستدل به من يرى أن الخالة بمنزلة الأم في الميراث أخذا بعموم النسص ٠

ولما كان سياق الحديث لايدل على هذا العموم ، لأن النزاع الذى وقعبين على وزيد وجعفر انما كان من أجل الحضائة ، فقد رجيح ابن دقيق العيد أن هذا النسسس يدل على أن الخالة بمنزلة الأم في الحضائة ثم علل هذا الترجيح بقوله (فيال السياق طريق الى بيان المجملات وتعيين المحتملات وتنزيل الكلام على المقصود منه ، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أمول الفقه ولم أر من تعرض لها فيامول الفقه بالكلام عليها وتقرير قاعدتها مطولة الا بعض المتأخرين ممن أدركنسا أمول الفقه بالكلام على المناظر (٤)

⁽۱) زيد بن حارشة الكلبي - أبو أسامة ـ مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبه ، كسان يدعى زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى ≰ادعوهم لآبائهم ﴾ ، شهد بدرا، واستشهد رشي الله عنه في غزوة مو • تة سنة ٨ ه •

أنظر : الاصابحة ، ٢/ ٥١٣ ، الاستعياب ، ٢/ ١٥٤٤ .

⁽٢) جعفر بن أبي طالب ، يكنى أبا عبد الله ، أشبه الناس خلقا وخلقا برسول الله صلى الله عليه عليه وسلم، هاجر الهجرتين، قدم المدينة في فتح خيبر ، استشهد رضي الله عنه في غزوة موتة سنة ٨ه • انظر الاصابة : ٢٣٧/١ ، الاستيعاب ، ١/ ٢١٠ •

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الشهادات ، باب كيف يكتب هذا ما صالح فللنبن فلان ٠٠٠ ، ٣/ ٢٤٢ ٠

⁽٤) كتاب الرضاع ، الحديث الرابع ، ٤ / ٨٣ - ٨٣

(۲) وفي هذا المثاليتبيّن ما أجمله ابندقيق العيد في المثال الأول في قوله : (وهيي قاعدة متعينية على الناظير ٠٠٠) اذ أوضح صعوبة اقامة الحجة على المخالسة عند المناظرة لا نُدلالة السياق دلالة مفهوم والألفاظ الواردة من الشارع دلالية منطوق ، وبيّن ذلك عند شرحه لحديث الأشعث بن قيس (۱) رضي الله عنه قيال : (كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمت الى رسول الله علياله عليه وسلم فقال : " شاهداك أو يمينه قلت اذا يحلف ولا يبالي فقال رسول الله صلى الله عليه الله عليه وسلم من حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرى، مسلم هو فيها فاجر لقيّ الله وهو عليه غضبان) (۲)

فنقل ابن دقيق العيد رحمه الله الخلاف بين العلما، فيمن ادعى على غريميه شيئا فأنكر المدعى عليه ، فأحلفه المدعي فحلف ، فهل للمدعي أن يقيم البينة بعد الاحلاف .

وقد ذكر في هذه المسألة مذهبيسسن:

المذهب الأول:

<<

للشافعيـــة ، قالـــوا بجـواز ذلـــك ، (٣)

المندهب الثاني:

للمالكية (٤) ، فمنعوا ذلك واستدلوا بهذا الحديث ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم خيره بين البيّــنة أو اليمين في قوله (شاهداك أويمينه) ، ولو جــاز

⁽۱) الاشعث بن قيس بن معد يكرب الكندى ، كان رئيسا مطاعا لكندة في الجاهلية ، ارتد عسن الاسلام بعد وفاة النبي على الله عليه وسلم ثم راجع الاسلام في خلافة أبي بكر • مات سنـــة ٢٤ هـ بالكوفـة •

أنظر: الاصابة، ١/ ٥١، الاستيعاب ، ١/ ١٠٩

⁽۲) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب التفسير ، باب سورة آل عمران ، ٢/٦٠ وصحيح مسلم ، كتاب الأيمان باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ، ١/ ٨٥٠ وصحيح مسلم ، كتاب الأيمان باب

⁽٣) أنظر : نهاية المحتاج ، ٨/ ٣٥٦ ٠

⁽٤) أنظر: مواهب الجليل ، ٦/ ١٣١ ٠

اقامة البينة بعد التحليف لكان له الأمران معا ، وهذا مخالف لنص الحديث ولقد رجبح ابن دقيق العيد رحمه الله رأى الشافعية ، واستند في هذا الترجيسح الى القاعدة السابقة ، فسياق الكلام لابدل على أن النبي ملى الله عليه وسلم حسسر الحجة في أحد هذين الجنسين - أى الشاهدين أو اليميسن - بل المقصودهسو نقي أديكون هناك طريق ثالث لا ثبات الحق ٠

يقول ابن دقيق العيد : (وقد يقال في هذا أن المقصود من الكلام نفي طريق أخسرى لاثبات الحق فيعود المعنى الى حصر الحجة في هذين الجنسين أعني البينة واليميسن الا أن هذا قليل النفع الى المناظرة ، وفهم مقاصد الكلام نافع بالنسبة الى النظروللا موليين في أصل هذا الكلام بحث ولم ينبه على هذا حق التنبيه أعني اعتبار مقاصد الكلام وبسط القول فيه الا أحد مشايخ بعض مشايخنا من أهل المغرب ، وقد ذكرو قبله بعض المتوسطين من الاصوليين المالكيين في كتابه في الأصول وهو عندى قاعدة محيحة نافعة للناظر في نفسه غير أن المناظر الجدلي قد ينازع في المفهوم ويعسرو تقريره عليه الهرام) . (1)

▼ تنبيه ابن دقيق العيد الى الفرق بين هذه القاعدة وقاعدة " تخصيص العام بالسبب" :

هذه القاعدة قريبة الشبه بقاعدة أصولية أخرى وهي قاعدة : (تخصيص العام بالسبب)، ويمكن بيان وجه الشبه بذكر المثال الأول، فقوله صلى الله عليه وسلسسسم: (الخالة بمنزلة الأم) لفظ عام ، فتكون منزلتها بالأم في الحضانة والارث، ومسسن يقول بأن منزلتها بالأم في الحضانة فقط يخص حضانتها ، فخرج هذا اللفظ بصيغسة العموم الا أنه يراد به خصوص السبب ، فيكون المخصص هو السبب لا دلالة السياق،

⁽١) كتاب الرّيمان والنذور ، الحديث السادس، ٤/ ١٤٨٠

ولازالية هذا الاشكال نبيه ابن دقيق العيد في موطن آخر من شرحه الى الفيرق بين القاعدتين ، وذلك عند شرحه لحديث جابر (1) بن عبد الله رضي الله عنه قيال:

(كان رسول الله على الله عليه وسلم في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقيال ماهذا ؟ قالوا صائم ، قال ليس من البر الصيام في السفر) (٢)

فنقل ابن دقيق العيد عن الظاهرية (٢) القول بعدم جواز الصوم في السفر لأن لفيظ النهي عام والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، و خاليف ابن دقيق العيد الظاهرية وقال بكراهة الصوم في السخير لمن يجهده الصوم ويشق عليه ، والحديث وانكان نهيه عاما الا أنه منزل على مثل حالية هذا الرجل والذي خصص هذا العموم هو سياق القمية والقرائن المحتفة بالحديث ، اذ الرجل قد أنهكه التعب والصيام حتى قام الناس يظللونه ولما كان ظاهر كلام ابن دقيق العيد أنه خصص عموم النهي بالسبب نبه رحمه اللسمة تعالى الى الغرق فقال : (ويجب أن يتنبه للغرق بين دلالة السياق والقرائن الدالية على تخصيص العموم وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب ولا تجريهم ميرى واحدا ، فان مجرد ورود العام على السبب لايقتضي التخصيص كنزول قوليسلم مجرى واحدا ، فان مجرد ورود العام على السبب لايقتضي التخصيص كنزول قوليسلم تعالى . ﴿ والسارق والمارقة فاقطعوا أيديهم ميساله الله (٤) ، بسبب سرقيسيساله المناسب المناسبة المناسبة المناسبة المناسب المناسبة المناسب المناسب

⁽۱) جابر بن عبد الله بن حرام الانصارى ، يكنى أبا عبد الله وأبا عبد الرحمن، لــــم يشهد بدرا ، ولا أحدا ، وشهد ما بعدها ، من حفاظ الصحابة والمكثرين للروايــــة كف بصره آخر عمره ، توفي رضي الله عنه سنة ٧٤ه .

أنظر : الاصابة ، ١/ ٢١٣ ، الاستيعاب ، ١/ ٢٢١ ٠

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصوم ، باب ذول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه ٠٠ ٣/ ١٤٤ ، وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ، ٣/ ١٤٠ .

⁽٣) أنظر: المحليي ، ٦/ ٢٤٧٠

⁽٤) المائسسيدة آية/ ٣٨

رداء صفوان (۱) فانه لايقتضي التخصيص به بالضرورة والاجماع ، أما السياق والقرائين فانها الدالة على مراد المتكلم من كلا مه وهي المرشدة الى بيان المجمسلات وتعيين المحتملات فاضبط هذه القاعدة فانها مفيدة في مواضع لا تحصى، وأنظلر الى قولم عليم السلام ((ليس من البر الصيام في السفر)) مع حكايمة همسده الحالة من أى القبيل هو فنزلمه عليمه). (۲)

(۱) صفوان بن أمية القرشي ـ يكني أبا وهب ـ شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حنينا والطائف وهو كافر ، ثم أسلم بعد ذلك مات رضي الله عنه سنة ٤٢ هـ بمكة في أول خلافة معاوية ٠

أنظر : الاصابـة ، ٢/ ١٨٧ ، الاستعياب ، ٢/ ١٨٣ ٠

⁽٢) باب الصوم في السفر ، الحديث الرابع ، ٢/ ٢٢٥٠

المبحث الشالث في : تأخير البيان عن وقت الحاجة :

وصورة هذه المسألة أن يقول الشارع (صلوا عدا) ثملايبين لهم عدد عدد

ولقد اتفق الأصوليون (1)على أنه لايجوز تأخير البيان عن وقـــت الحاجة ـ وهو وقت تنجيز التكليف سوء كان موسعا أو مضيقـــا وهو مذهب ابن دقيق العيد رحمه الله وجوزه من أجاز تكليف المحال.

الاَّشرِ الفقيسيِ :

من الاثار الفقهية لهذه القاعدة. استدلال ابن دقيق العيد رحمـــه الله تعالى على أن الصلاة على النبي طى الله عليه وسلم ليست ركتا من التشهد لحديث عبد الله بن مسعود (٢) رشي الله عنه قـــــال : (علمتي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفيه كمــا يعلمني السورة من القرآن : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك آيها النبي ورحمـة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) وفي لفظ : (اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله وذكره ، وفيه فائكم اذا فعلتم ذلك فقد علمتم على كل عبد صالح في السماء والارش وفيه فليتخير من المسئلة ماشاء) (٢)

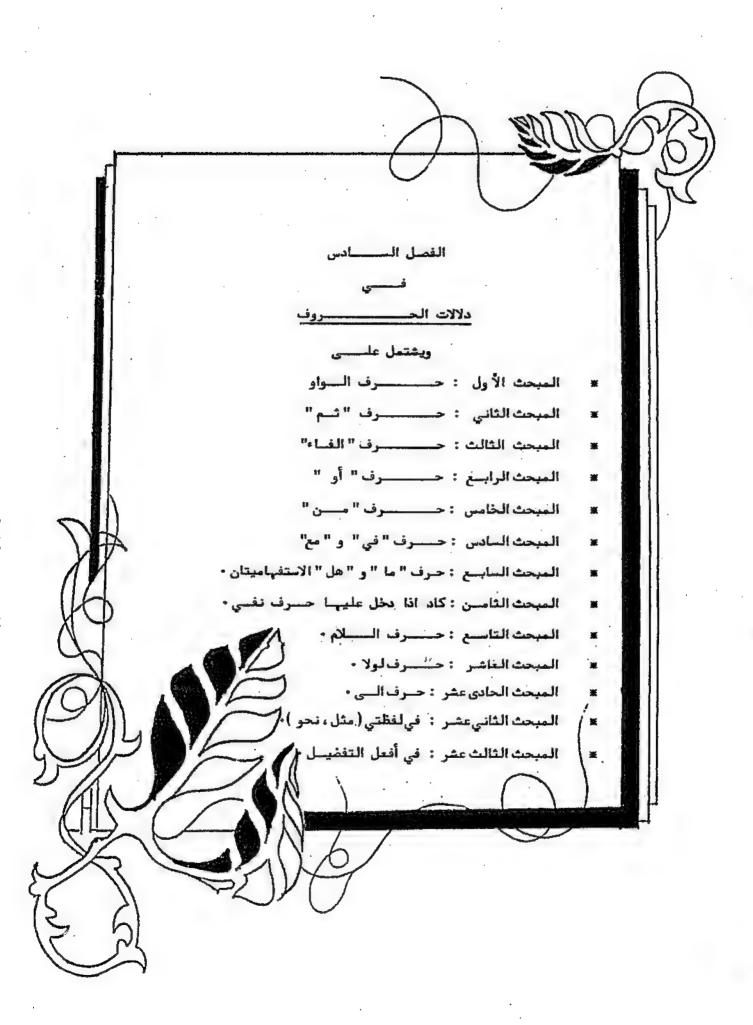
يقول ابن دقيق العيد (واستدل بهذا الحديث على عدم كون الصلية على النبي طبي على النبي طبي على النبي طبي النبي طبي الله عليه وسلم قد علم التشهد وأمر عقيبه أن يتخير من المسألة ماشاء ولم يعلم ذلك وموضع التعليم لا يو خر فيه بيان الواجب) (3)

⁽۱) انظر: تيسير التحرير ،۱۷٤/۳ ،مختصر ابن الحاجب ،۱٦٤/۲ المستصفى ، ۱۲۵/۳ ،شرح الكوكب المتير ،۳٦٨/۳ .

⁽٢) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي - أبو عبد الرحمن - آحد السابقين الا ولين للاسلام ،هاجر الهجرتين ،شهد بدرا والمشاهد كلها ،كان صاحب نعلي رسول المله صلى الله عليه وسلم ،توفي رحمه الله بالمدينة سنة ٣٣ه٠ : انظر، الاصابة ،٣١٨/٢ ، الاستيماب ،٣١٦/٢٠

⁽٣) انظر : صحيح البخارى ،كتاب الصلاة ،باب التشهد في الا خرة ،٢١١/١٠ وصحيح مسلم ،كتاب الصلاة ،باب التشهد في الصلاة ،١٤/٢

⁽٤) باب التشهد ، الحديث الأول ، ٢/ ٤٠٠:



الغصــــل الســــادس فــــــي دلا لات الحـــــــــروف

* تمہیبد:

المراد بالحروف هنا ما يحتاج اليه الفقيه لمعرفة الأحكام ، وليس المراد بالحرف الذى هو قسيم الاسم والفصل ، لأن الفقها، ذكروا معها أسما، وأطلق عليها لفسست الحروف تغليبا باعتبار الأكثر ، وسأتطرق في هذا الفصل للحروف التي وقف عليها في شرح العمدة ،

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشر مبحثا وهي:

☀ المبحث الأولفي: حـــرف الــواو:

يأتي حرف الواو لمعاني عدة منهــا:

- (1) لمطلق الجمع ، فيتقال : (جاء زيد وعمرو)أى جاءا معا
- (٢) للترتيب فيقال : (جاء زيد وعمىرو) أي جاء زيد ثم عمرو ٠
- (٣) بمعنى أو كقوله تعالى: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع إله (١)
 ولقد اختلف العلماء فيما تفيده الواو من هذه المعاني الى مذهبين:
 - أ مذهب الأنمة الأربعة وجمهورهم (٢) قالوا : انها حقيقة في مطلق الجمسسسع ولا تصرف الى غيرها من المعانى الابقرينة ، وهذا هو مذهب ابن دقيق العيد •

⁽١) سورة النساء آية/ ٤ ، وأنظر : الاحكام ، ١/ ٤٨ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٣١/١٠

⁽٢) أنظر: تيسير التحرير ، ٢/ ١٤ ، فواتح الرحموت ، ٢/ ٢٣٠ ، تنقيح الفصول ، ص ، ٩٩٠ الاحكـــام ، ١/ ٤٨٩ ، شرح الكوكب المنيــر ، ١/ ٢٢٩ ٠

ب مذهب جماعة من الكوفيين أن الواو تفيسد الترتيب. (١)

☀ رأى ابن نقيق العيــــد :

ذكر ابن دقيق العيد رحمه الله مذهبه في هذه المسألة عند شرحه لحديد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله على الله عليه وسلم:

(من أسلف (۲) في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معبلوم الى أجل معلوم (۳) فالحديث جاء في بيان صفة المسلم فيه وهو أن يكون مكيلا وموزونا فعطف صفية الوزن على الكيل بحرف الواو الذي يقتضي الجمع، غير أن ابن دقيق العيد صيرف الواو عن المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي فحملها بمعنى أو ، وذكر العلة فسي ذلك بقوله: (والواو هنا بمعنى أو فانا لو أخذناها على ظاهرها من معنى الجمسع لزم أن يجمع في الشيء الواحد من المسلم فيه كيلا ووزنا وذلك يفضي الى عسيرة الوجود وهو مانع من صحة السلم فتعين أن يحمل على ما ذكرناه من التفصيل وأن المعنى السلم بالكيل في المكيل والوزن بالموزون) ((٤)

⁽١) المراجع السابقة ٠

⁽٢) السلف: نوع من أنواع البيوع يعجل فيه الثمن وتضبط السلعة بالوصف الى أجل معلوم، أنظر: مختار الصحاح ، مادة سلف ،

⁽٣) أنظر: صحيح البخارى، كتاب السلم، باب السلم في كيل معلوم، ١١١١/٣٠ وصحيح مسلم ، كتاب البيوع، باب السلم، ٥٥/٥٥

⁽٤) باب السلم ، الحديث الأول ، ٣/ ١٥٦ ٠

المبحث الثاني: حـــرف "ثــم":

اتفق الأنصة الاربعة وجمهورهم على أن حرف "شم" يفيد الترتيب معالتراخ (1) ي

الأثر الفقهسي:

استدل ابن دقيق العيد على وجوب الترتيب بين المغروض والمسنون في الوضيدوء لحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه دعا بوضوء فأفرغ على يديه من انائسسسد فغسلهما ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء ثم تمضمض واستنشق واستنشسسر ثم غسل وجهه ثلاثها .

يقول ابن دقيق العيد : (قوله ثم غسل وجهه فيه دليل على الترتيب بين غسسلل الوجه والمضمضة وتأخره عن المضمضة والاستنشاق فيؤخذ منه الترتيب بين المفروض والمسنون). (٢)

⁽۱) أنظر: فواتح الرحموت ، ١/ ٢٣٤ ، تنقيح الفصول ،ص ١٠١ ، الاحكام ، ٥٢/١ ، شــرح الكوكب المنير ، ١/ ٢٣٧ ٠

⁽٢) كتاب الطهارة ، الحديث السابع ، ١/ ٣٣ ـ ٣٤ ·

⁽٣) وهو قول مالك • أنظر : مواهب الجليل ، ١/ ٢٦٣٠

« المبحث الثالث في " حـرف الفـاء " :

تأتى الغاء لمعان منهـــا :

- (١) للتعقيب وهو كون الثاني بعد الأول من غير " مهلسة "
 - (٢) للتعليل نحو (جاء الشتاء فتأهـــب)٠
- (٣) لربط الجواب كقوله تعالى: ≰ وان يمسك الله بخير فهو على كل شيء قدير له (١) وهو مذهب ولقد اتفق الأئمة الاربعة وجمهورهم على أن الفاء تفيد التعقيب (٢) وهو مذهب ابن دقيق العيد رحمه الله ٠

* الأثر الفقهسي:

عند شرحه لحديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى اللسه عند شرحه لحديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : قال رجح ابن دقيق العيد أن اجابة السامع للمؤذن تكون عقب سماع كل كلمة ، فاذا قال المؤذن الله أكبـــر قال السامع الله أكبــر قال السامع الله أكبر ، وهكذا حتى فراغ الأذان لدلالة الفاء على التعقيب .

يقول: (المختار أن يكون حكاية قوله من ألفاظ الأذان عقيب قوله وعلى هذا فقول المناد المختار أن يكون حكاية قول من ألفاظ الأذان عقيب المؤذن محمول على سماع كل كلمة منه والفاء تقتضي التعقيب افاذا حمل علسي ما ذكرناه اقتضى تعقيب قول ألمؤذن بقول الحاكي وفي اللفظ احتمال لغير ذلك) (٤) .

والاحتمال الآخر الذي يقصده ابن دقيق العيد أن يقول السامع مثل مايقول المؤذن بعسد فراغمه - أي المؤذن - من الاذن (٥)

⁽١) سورة الاتعام آية / ١٢ ، وأَنظر : شرح الكوكب المنير ، ١/ ٢٣٣٠

⁽٢) أنظر : تيسير التحرير ، ٧٧/٢ ، الاحكام ،٥٢/١١ ، المعتمد ، ٣٩/١ ، شرح الكوكب المنير ٢٣٣/١٠

⁽٣) أنظر :صحيح البخارى، كتاب الملاة، باب مايقول اذا سمع المنادى، ١/ ١٥٩، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن، ٢/ ٠٤٠

⁽٤) باب الأذان الحديث الرابع ، ١/ ١٨٣٠

⁽٥) أنظر : حاشية الصنعاني ، ٢/ ١٩٠

₹ المبحث الرابع في: حرف " أو ":

يأتي حسرف أولمعان منهسسا:

- (۱) للتخيير كقوله تعالى: ﴿ فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمـــون
 أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبـــة * (۱)
 - (٢) للاباحة فتقول (جالس زيدا أو عمــرا)٠
 - (٣) للشك فتقول (رأيت زيدا أو عمرا) فالمخبر شاك فيما أخبر عنه ٠
- (٤) للا يهام أو التشكيك فتقول (قام زيد أو عمرو) اذا علمت القائم منهما ولكنك قصدت الإيهام على المخاطب (٢)

ولقد اتفق الاصوليون على أن (الفاء) حقيقة في التخيير مجاز؛ فيما عداه وهو اختيار ابن دقيق العيد ، ثم اختلفوا في اتيانها بمعنى الواو مجازا الصيد مذهبيسن:

* المذهب الأول:

مذهب المالكية والشافعية قالوا : انها لا تأتي بمعنى الواو (\mathfrak{T}) وهذا المذهب هــو ظاهر كلام ابن دقيق العيد \mathfrak{T}

المذهب الثاني:

مذهب الحنفية والحنابلة قالوا أنها ترد بمعنى الواو اذا وجدت قرينة صارفة عـــن معناها الحقيقـــي٠ (٥)

⁽١) سورة المائدة آية/ ٨٩

⁽٢) أنظر: شرح الكوكب المنير، ١/ ٢٦٣

⁽٣) أنظر : أصول السرخسي، ٢١٦/١، البرهان، ١٨٦/١، شرح تنقيح الفصول، ص،١٠٥، شــرح الكوكب المنير ، ١/ ٢٦٣٠

⁽٤) أنظر: الاحكام، ١/ ٥٣، شرح تنقيح الفصول، ص، ١٥٠

⁽٥) أَنْظُر : تيسير التحرير ، ٢/ ٨٧ ، التمهيد للكلوذاني، ١/ ٢٠٨٠

الأثير الفقهسي:

وتبعا لهذا التفصيل كان لهذه المسألة أكثر من أثر فقهي وسأذكر مثالا واحسدا لكل من المذهبيين اللذين تبناهما ابن دقيق العيد رحمه الله:

* أولا:

وأجاب ابن دقيق العيد رحمه الله عن الرواية الاولى التي ظاهرها يدل على الترتيب حين سأل النبي ملى الله لعيه وسلم كعب بن عجرة (أتجد شاة فقلت : لا) بأن هـــنه الرواية لا تدل على الترتيب بين هذه الكفارات ولا تدل على أن الصوم لا يجزى الاعند عدم الهدى •

⁽۱) كعب بن عجرة بن عدى البلوى حليف الانصار _ يكنى أبا محمد _ روى عن النبي ملى الله م عليه وسلم عدة أحاديث قطعت يده في بعض المغازى ، ثم سكن الكوفة ، وقيل توفـــــي بالمدينة بعد ذلك سنة ٥٣ ه ٠

أنظر : الاصابة، ٣/ ٢٩٨ ، الاستيعاب ، ٣/ ٢٩٣ ٠

⁽۲) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الحج باب الاطعام في الفدية نصف صاع ، ١٢/٣ ، وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب جواز حلق الرأس للمحرم ، ٤/ ٢٠

⁽٣) سورة البقـرة آية/ ١٩٦٠

بل المراد أنه سألمه هل معمه هدى أو لا ؟ فان كان واجده أعلمه أنهمخير بينه وبين الصيام والاطعام ، وان أجابه بالنفي فهو مخير بين الصيام والاطعام · (١)

⊀ ئانىـــا:

وقد ضعّف ابن دقيق العيد رحمه الله في هذا المثال حمل كلمة أو بمعنى السواو وذلك عند شرحه لحديث أبي هريرة رشي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((انتدب الله وفي رواية تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه الاجهساد في سبيلي وايمان برسلي فهو علّى ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه الى مسكنسسه الذي خرج منه نائلا ما نال من أجسر أو غنيمة)) (٢)

فهذا الحديث قد بين أن الله تعالى ضمن للمجاهد المخلص الجنة اناستشهد، أما اذا لم ينل الشهادة ضمن له اما الأجر أو الغنيمة لقوله (نائلا مانال محسن أجر أو غنيمة) وكلمة أو تقتضي التخيير ، فاذا حصل على الغنيمة فليس له مسن الا جر شي، لأنه يكون بذلك قد تعجل أجره في الدنيا ، أما اذا لم يحصل علسسي الغنيمة فله الأجر من الله تعالى ، شم ظهر اشكال اذجا، في حديث آخسسر أن الغانم له ثلث الأجر وهذا ماجا، في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله غليه وظم قال: ((ما من غازية أو سرية تغزو فتغنم وتسلم الاكانوا قد تعجلوا ثلثي أجرهم ، وما من غازية أو سرية تغزو فتخفق أو تماب الا تملهم أجرهم) (٣)

⁽١) باب الفديـة ، الحديث الأول ، ٣/ ٢٢ •

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الايمان ، باب الجهاد من الايمان ، ١/ ١٥ ، محيح مسلم كتاب الامارة ، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، ٣٤/٦٠

 ⁽٣) أنظر : صحيح مسلم ، كتاب الامارة ، باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنيم ،
 ٢/ ٤٢ ٠

ووجمه الدلالة في قوله (تغزو فتغنم وتسلم الا كانوا قد تعجلوا ثلثي أجرهم) ، فيبقى ثلث الاجمر يدخره الله لهم في الآخسرة ،

ولازالة هذا الاشكال أورد ابن دقيق العيد رحمه الله عدة أجوبة للجمع بيسن الحديثين منها ـ وهو الذي يتعلق بهذا المبحث ـ أن تحمل كلمة (أو) فيسي الحديث الأول بمعنى الواو ، فيكون معنى الحديث (نائلا ما نال من أجر وغنيمة) فيتحصل على الفضلين ، ويكون الحديث الثاني مبينا لمقدار الأجسر ، ولم يجد هذا الجواب قبولا عند ابن دقيق العيد لسبين هما :

(١) ان حمل كلمة أو بمعنى الواوفيه ضعف من جهمة العربية ٠

(۲) اذا جاز حمله بمعنى الواو فيه اشكال وهو أن الله تعالى ضمن له الأمرين الأجر والغنيمة فلابد من حصول الأمرين ، وقد لايتفق ذلك اذ قد يتلف ما غنميه المجاهد أثناء رجوعه وهذا يناقض ما ضمنه الله تعالى له ، (۱)

⁽۱) كتاب الجهاد، الحديث الثالث، ٤/ ٢٢٩٠

* المبحث الخامس في: حسرف " من":

تأتي (من) لعده معانٍ منها :

- (۱) لابتداء الغاية سواء في المكان كقوله تعالى: * سبحان الذي أسرى بعبده ليــــــــــلا من المسجد الحــرام * (۱) أو الزمان نحو قوله تعالى: * لمسجد أســس علــــى التقوى من أول يوم أحـق أن تقوم فيــــه *: (۲)
 - (٢) لتبيين الجنس كقوله تعالى: ≰فاجتنبوا الرجس من الأوتــان ≱ (٣)
 - (٣) للتبعيض فتقول (أخذت من هذه الدراهــــم)٠
- (٤) بمعنى الباء كقولــه تعالى: ﴿ ينظرون من طــرف حَقــــي ﴾ (٤) ولقد اختلف الاصوليون على أي هذه المعاني يحمل حرف (من) الى مذاهب ثلاثـــة:

* المذهب الأول:

مذهب الحنفية والشافعي وامام الحرمين (٥) قالوا بأنها حقيقة في التبعيض مجساز في غيره . (٦)

⁽١) سورة الاسراء آية/ ١

⁽٢) سورة التوبية آية / ١٠٨

⁽٣) سورة الحج آية/ ٣٠

⁽٤) سورة الشورى آية/ ٤٥ ، أنظر : شرح الكوكب المنير ، ١/ ٢٤١٠

⁽o) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي لقب بضياء الدين وعرف بامـــام الحرمين ،من مصنفاته: "نهاية المطلب " في الفقه ، " البرهان " في أصول الفقـــه " الشامل " في أصول الدين •

توفى رحمه الله سنة ٤٧٨ ه ٠

أنظر : طبقات الشافعية ، ٥/ ١٦٥ ، شذرات الذهب ، ٣/ ٢٥٨٠

⁽٦) أنظر : أصول السرخسي، ٢٢٢/١ ، تخريج الفروع على الاصول للزنجاني ص ، ٧١، البرهان ١/ ١٩١ ٠

☀ المذهب الثاني::

مذهب بعض الشافعية منهم الرازى والبيضاوى • قالوا بأنها حقيقة في القسدر المشترك وهو التبيين والتمييز لوجوده في الجميسع • (١)

■ المذهب الثالث:

مذهب جمهور الحنابلية وابن دقيق العيد • قالوا بأنها حقيقة في ابتداء الغاية (٢)

* الأشر الفقهي:

من الآثار الفقهية لهذه المسألة ما أورده ابن دقيق العيد عند شرحه لحديد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : ((محرّ النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البحلو وأما ألا خر فكان يمشي بالنميمة فشقها نصفين فغرز في كل قبر واحدة فقالوا : يارحول الله لم فعلت هذا ؟ قال : لعلمه يخفف عنهما مالم يبسلما) (٣) وقد ذكر ابن دقيق العيد رحمه الله معنيين للاستشار الوارد في الحديث :

الأول : المعنى الحقيقي :

وهو الاستتار عن الأعين فيكون العذاب الوارد في الحديث عن كشف العسورة •

الثاني: المعنى المجازى:

وهو التنزه عن البول والتوقى منه فعبر عن التوقى بالاستتار مجـــازا ٠

⁽۱) المحصول ، ح١/ق١/٥٣٠، نهاية السول ، ٤٠٥/١ ، مناهج العقول ، ٤٠٤/١

⁽٢) أنظر : التمهيد للكلوذاني، ١١٢/١، شرح الكوكب المنير، ١/ ٢٤١٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الوضوء ، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ، ١٦٤/١ وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب الدليل على نجاسة البول به ١٦٦/١ ٠

ورجح ابن دقيق العيد المعنى المجازي لسببين:

- أ أنا لو حملنا اللفظ على المعنى الحقيقي وهو التحذير من كشف العورة لكسسان ذكر اليول في الحديث لافائدة منه لأن كشف العورة محرّم في جميع الأحسسوال عند البول وعدمه ، والحديث يدل على أن للبول خصوصية بالنسبة لعذاب القبسول ولو لم يكن له خصوصيسة لقال: (أما أحدهما فكان لا يستتر) من غير اضافة البسول فيفهسم أن المقصود كشف العورة ثم أضاف ابن دقيق العبيد قوله: (وأيضا فلسان لفظة " من " لما أضيفت الى البول وهي غالبا لابتداء الغاية حقيقة ، أو مايرجع الى ابتداء الغاية مجسازا تقتفي نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العسسورة الى البول بمعنى أن ابتداء سبب عذابه من البول واذا حملناه على كشف العسسورة زال هذا المعنى أن ابتداء سبب عذابه من البول واذا حملناه على كشف العسسورة زال هذا المعنى أن
- ب. قد جاء في روايات أخرى ألفاظ تشعر بأن المراد التنزه من البول منها روايـــــة وكيع (1)" لايتوقــي" (⁷⁾ وفي رواية بعضهم" لايستنزه " (⁷⁾ فتحمل هذه اللفظــــة على تلك حتى يتفــق معنى الروايتين (٤)

⁽۱) وكيع بن الجراح ابن مليح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي، تابعي ثقة حافظ عابد صالح أديب من حفاظ الحديث ، مات سنة ١٩٦ ه وله سبعون سنة ٠

أنظر : تقريب التهذيب ، ص ، ٥٨١ ، تهذيب التهذيب ، ١٢٣/١١٠

⁽٢) رواه أبو نعيم في مستخرجه ، كما اشار الى ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح ، ١١٨/١ •

 ⁽٣) أنظر : سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، بأب الاستبراء من البول ، ١/ ٥٢٠٠
 مسند الامام أحمد ، كتاب الطهارة ، باب ماجاء في الاستبراء من البول ، ١/ ٢٨٦٠

⁽٤) باب الاستطابــة ، الحديث السادس ، ١/ ١٢٠

◄ المبحث السادس في: حسرف " في " ، و " مسع " :

يأتي حرف " قسي " لعدة معاري منهسا :

- (۱) للظرف المكانيوا لزماني ومثالهما قوله تعالى : ﴿ اللَّهِ مَ عَلَيْتُ الروم فَــيَ أَننــي الأرضُ من بعد عُلبهم سيعُلبــون في بضع سنين ﴾ (۱)
 فالأ ولى للمكـان ، والثانيــة للزمــان ·

 - (٣) للمصاحبــة كقولـه تعالى : ﴿ ادخلوا في أمم قد خلـــت ﴾ (٣)
- (٤) بمعنى الباء كقوله تعالى : ﴿ يَصَدُرُوْكُمْ فَيَصَلَّهُ ﴾ ﴿ ٤)

 ولقد اتفق علماء الاصول على أن حرف (في) حقيقة في الظرف مجاز فـــي

 غيــره -(٥) وهو اختيار ابن دقيق العيـد رحمه الله ٠

أما حبرف (مع) فيأتي لمعنييسين:

- (١) للمقارنة والمصاحبية فيقال (جاء زيد مع عمدرو) ، أي مصاجبا له ٠
- (٢) بمعنى بعد كقوله تعالى : ≰ ان مع العسير يسيرا ≱ (١)
 وحرف (مع) حقيقة للمقارنة والمصاحبة عند الحنفية (٧) وهو اختيار

⁽۱) سورة الروم آية / ۱ـ٤٠

⁽٢) سورة طــه آيـة /٧١

⁽٣) سورة الاعراف آية /٣٨

⁽٤) سورة الشورى آية/١١ ، وانظر شرح الكوكب المنير ، ١/ ٢٥١ ٠

⁽٥) أنظر : أصول السرخسي، ١/ ٢٢٣، تنقيح الفصول ، ١٠٣، نهاية السول ، ٩٨/١، التمهيد للكلوذاني ، ١/ ١١٣٠

⁽٦) سورة الانشراح آية/ ٦ ، وأنظر : أصول السرخسي ، ١/ ٢٢٥ ٠

الأشر الفقهي:

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى مذهبه في هذين الحرفين عند مرحه لحديث عمران (1) بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ملى الله عليد وم وسلم رأى رجلا معتزلا لم يصل في القوم فقال يافيلان ما منعك أن تصلي في القدوم وفي رواية ما منعك أن تصلي مع القوم ، فقال يارسول الله أصابتني جنابة ولا مدا فقال عليك بالمعيد فانه يكفيك) (٢)

وقد جمع ابن دقيق العيد بين الرواية الأولى التي تقوم (ما منعك أن تملي مع القوم) بأن استعمل كل حرف في حقيقته فقال: (والمعنى متقارب وان اختلف أضل اللفظين فان (في) للظرفية فكأنه جعل اجتماع القوم ظرفا خرج منه هذا الرجل: (ومع) للمصاحبة ، كأنه قيل ما منعك أن تصحبهم في فعلهم على المساحبة ، كأنه قيل ما منعك أن تصحبهم في فعلهم على المساحبة ،

⁽۱) عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي ، يكنى أبا نجيد ، روى عدة أحاديث ، أسلم عام خيبر ، وكان حامل لواء خزاعة يوم الفتح ، ماترضي الله عنه سنة ٥٦هـ • أنظر : الاصابة ، ٣/ ٢٦ ، الاستيعاب ، ٣/ ٢٢ •

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الحيض ، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم ، ١٤٠ / ١٤٠ الصلاة الفائتة ، ١٢٠ -١٤٠

⁽٣) باب التيمم ، الحديث الأول ، ١/ ١٠٩ -

المبحث السابسع في: حرفي: "منا ، هل" الاستفهاميتان:

حرف (ما) اما أن يكون اسما أو حرفا ، والذي يتعلق بهذا المبحث : مسا

- (1) للا ستفهام فتقول ما تفعال ؟
- (٢) للتعجب فتقول ما أحسن زيـــدا ٠
 - (٣) للشرط فتقول ما تفعل أفعـــل ٠
- (١) موصولة فتقول يعجبني ما تفعل أى الذى تفعــل (١)
 أما (هل) فتأتى لمعنيين:
 - (١) للا ستفهام ، فتقول هل زيد في الدار ؟
- (٢) بمعنى قد ، كقوله تعالى ≰ هل أتى على الانسان حين من الدهــــر ≱ (٢)

بيان ابن دقيق العيد الفرقبين " ما " و " هل " الاستفها ميتان :

بيّن ابن دقيق العيد رحمه الله في شرحه الفرق بين ما وهل الاستفهاميتان فهما وان كان يجمعهما معنى واحد وهو الاستفهام الا أنهما يختلفان فلسب الاستعمال ، فالسؤال بصيغة ما يأتي اذا كان أصل الشيء موجودا أو معلوما أما اذا لم يكن موجودا أو معلوما جيء بالسؤال بصيغة هل ٠

⁽١) أنظر : البرهان ، ١/ ١٨٥ ، جمع الجوامع ، ١/ ٣٦١ ٠

⁽٢) سورة الانسان آية/ ١ ، وأنظر : المنضول ، ٨٩٠

أمثلنة على هذه المسألة مع ذكسر الأثر الفقهسي:

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله مثالين له فيما وقفيت عليه على هسده المسألة وهى :

أولا: حديث أنس بن مالك ⁽¹⁾رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عبد الرحمن بن عوف وعليه ردع زعفران ^(۲) فقال النبي صلى الله عليه وسلم: مهيم ؟ ^(۳) فقال يارسول الله تزوجت امرأة فقال ما أصدقتها ؟ قال وزن نسواة من ذهب فقال بارك الله لك أولم ولو بشلة) ⁽³⁾

وقد استدل ابن دقيق العيد من قوله صلى الله عليه وسلم (ما أصدقتها ؟) على أن أصل الصداق في النكاح كان موجودا ٠

يقول ابن دقيق العيد (وفي قوله عليه السلام: "ما أصدقتها" تنبيه واشسارة الى وجود أصل الصداق في النكاح اما بناء على ما تقتضيه العادة ، واما بناء على ما يقتضيه الشرع من استحباب تسميته في النكاح ، وذلك أنه سأله بما والسسؤال بما ما يقتضيه الشرع من استحباب تسميته في النكاح ، وذلك أنه سأله بما والسسؤال بما والسلوال بما والسلوال عنه (٥)

⁽۱) أنس بن مالك الانصارى الخزرجي ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحسد المكثرين من الرواية ، دعا له النبي صلى الله عليه سولم بكثرة المال والولسد والبركة فمات وله (١٢٥) ولدا ، وكانت أرضه تثمر في السنة مرتين، توفي رضي الله عنه سنة ٩٣ هـ بالبمسرة •

أنظر : الاصابة ، ٧١/١، الاستيعاب ، ١/ ٧١٠.

⁽٢) أى أثر لونه و ذكره ابن دقيق العيد و

⁽٣) أي ما أمرك وما خبيرك؟ • ذكره ابن دقيق العييد •

⁽٤) أنظر : محيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب الصفرة للمتزوج ، ٢٧/٧ ، وصحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب الصداق ، ٤/ ١٤٤ ٠

⁽٥) بأب الصداق ، الحديث الثالث ، ٤/ ٥١ •

غانيا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : إلى كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر في الصلاة سكت هنيّة قبل أن يقرأ فقلت يارسول الله بأبي أنت وأملي أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟، قال اللهم باعد بيني وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد) (1)

يقول ابن دقيق العيد (وقوله " ماتقول؟ ") يشعر أنه فهم أن هناك قلول المن السؤال وقع بقوله ما تقول؟ ولم يقع بقول هل تقول؟ والسؤال بهل مقدم على السؤال بما ههنا ، ولعله استدل على أصل القول بحركة الفم كما ورد فاستدلالهم على القراءة في السر باضطراب لحيثه) (٣)

وقول ابن دقيق العيد أن السؤال بهل ههنا مقدم على السؤال بما لأنه ليس مسن الضرورة أن يكون هناك قول أصلا عند هذه السكتة، اذ قد تكون هذه السكتة كالتبين قراءة الفاتحة ومابعدها فلم يكن النبيّ صلى الله عليه وسلم يقسول فيها شيئا ، بالاضافة الىذلك فأبو هريرة لم يسمع همسا منه. صلى الله عليه وسلم فيسأله بصيغة " ما " لذلك رجح ابن دقيق العيد أن أصل القول عامه أبو هريرة باضطراب لحيته لذلك سأله بصيغة ما "

⁽۱) أنظر : محيج البخارى، كتاب الصلاة، باب مايقول بعد التكبير، ١٨٩/١٠ ومحيح مسلم، كتاب الصلاة ، باب مايقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة، ٩٨/٢٠

⁽٢) يشير الى حديث أبي معمر قال سألنا حبابا أكان النبيّ صلى الله عليه وسلم يقلم أبي معمر قال نعم، قلنا بأى شيء كنتم تعرفون ؟ قال باضطراب لحيته والظهر : صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الظهر ، ١/ ١٩٣٠

⁽٣) باب صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث الأول ، ١/ ٢١٢ ٠

☀ ملحـــق:

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى خلاقا بين العلماء في دلالة ترتيب السؤال على الوجوب ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : ((بينما نحيل جلوس عند النبيّ صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فقال يارسول الله هلكت وسلمان ، فقال مالك ؟ قال وقعت على امرأتي وأنا مائم ، وفي رواية أصبت أهلي في رمضان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال لا ، قال فهل تستطيع أن تصوم شهريين متابعين ؟ قال لا ، قال فهل تجد اطعام ستين مسكينا ؟ قال لا ، فمكث النبيّ صلى الله عليه وسلم فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر ، قال أين السائل ؟ قال أنا ، قال خذ هذا فتصدق به ، فقال الرجيل: على أفقر مني يارسول الله فو الله مابين لابتيها حيريد الحرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي فضحك رسول الله عليه وسلم عليه وسلم حتى بدت أنيابه ، ثم قسلا . (١)

فنقل ابن دقيق العيد رحمه الله الخلاف بين المالكية والشافعية في كفـــارة من جامع في نهار رمضان ، هل هي على الترتيب أم التخيير ؟ فنسب الى الامام مالـــك رحمه الله القول بأنها على التخييــر (٢)، وذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك الــــى أنها على الترتيب في الوجـــوب (٣) واستدلوا على ذلك بالترتيب في السؤال اذ سألــــه أولا : (هل تجدرقبة تعتقهـا ؟) ، فدل على وجوب الترتيب في خمال الكفارة ، ثم نقـــل

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصوم ، باب المجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة ٣/ ٤٢ ، وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب تغليظ الجماع في نهار رمضان علـــــــى المائم ، ٣/ ١٣٨ ٠

⁽٢) أنظر: مواهب الجليل ، ٢/ ٤٣٥٠

⁽٣) أنظر: نهاية المحتاج ، ٣/ ٢٠٣٠

ابن دقيق العيد بعد ذلك عن القاضي عياض (1) ما يؤيد مذهب الامام مالك فقسال:
(ونازع القاضي عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال على ذلك ، وقال ان متسلل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير أو معناه وجعله يدل على الأولويسسة مع التخيير). (٢)

وظاهر كلام ابن دقيق العيد أنه لايقول بدلالة الترتيب ، ويرجح مذهب الامام مالك لأنه عقب على ما سبق بقوله (ومما يقوى هذا الذى ذكره القاضي ماجا، فللم حديث كعب بن عجرة من قول النبي صلى الله عليه وسلم له (أتجد شاة ، فقال: لا ، قال: فصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين) ولا ترتيب بين الشاة والمام والاطعام ، والتخيير في الفدية ثابت بنص القرآن)

⁽۱) عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي - أبو الفضل - عالم المغلسرب وامام أهل الحديث في وقته ، وكان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهسم، تولى القضاء في سبتة ، ثم في غرناطة ، من تمانيفه (الشفا) ، (شرح محيح مسلم)، (ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الامام مالك) وغيرهسساء توفي رحمه الله مسموما بمراكش سنة \$30ه.

أنظر : الديباج المذهب ، ٢/ ٤٦ ، الاصلام ، ٩٩/٥٠

۲۱۵ - ۲۱۲ - ۲۱۵ (۲) کتاب الصیام ، الحدیث السابع ، ۲/ ۲۱۵ - ۲۱۲ ۰

المبحث الثامن في: كاد اذا دخل عليها حرف نفسي:

ذكر ابن دقيق العيد رحمه الله أن (كاد) اذا دخل عليها حرف نفييي

* الأثر الفقهي:

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله هذه المسألة عند شرحه لحديث عمر بـــن الخطاب رضي الله عنه ((أنه جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يســـب كفار قريش ، وقال يارسول الله ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب ، فقال النبيّ صلى الله عليه وسلم والله ما صليتها ،قال فقمنا الى بطحان فتوضأ للمـــلاة وتوضأنا فصلى العصر بعدما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب) (٢)

وقد استدل ابن دقيق العيد من هذا الحديث أن عمر صلى العمر قبل الغروب فقال:
(وقوله يارسول الله ماكدت أصلي العصر يقتضي أنه صلاها قبل الغروب لأن النفي اذا (٣)
دخل على كاد اقتضى وقوع الفعل في الأكثر كما في قوله تعالى ﴿ وما كادوا يفعلون ﴿ وكَذَا في الحديث (٤)

⁽۱) لم أقف على هذه المسألة فيما لدى من كتب الاصول ، وقد ذكر بعض النحاة أن كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات ، أما الجمهور فقالوا : كاد اذا دخل عليها حرف نفي لاتدل على الاثبات مطلقا ، بل القرينة هي التي تدل على الاثبات أ والنفي •

أنظر تفصيل المسألة في: الكافية لابن الحاجب ٣٠٦/٢، حاشية الصنعاني ٢/ ٩٧٠

⁽٢) أنظر: صحيح البخارى، كتاب الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقست، ١ / ١٥٤، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هـــــي صلاة العصر، ٢/ ١١٣٠٠

⁽٣) سورة البقرة آية/ ٧١

⁽٤) باب المواقيت ، الحديث العاشر ، ١/ ١٥٤ ٠

المبحث التاسم ني: حسرف السلام:

اللام حمرف من حروف الجمر ، ويأتني لمعان عدة منهما :

أولا: للملك ، فيقال المال لزيـــــ •

ثانيا: للاختصاص فيقال ، الجنة للمؤمن •

ثالثا: للتعليل كقوله تعالى: ﴿ إنا أنزلنا الكتاب بالحق لتحكم بين الناس ﴾ (١)
وقد اتفق جمهور المتكلمين على أن اللام حقيقة في الملك، مجاز فيغيرها (٢)
وهو اختيار ابن دقيق العيد •

* الأثر الفقهي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله للمالكية بهذه المسألة على أن العبد يملك لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع الا أن يشترط المبتاع ولمسلم وسن ابتاع عبدا فماله للذى باعده الا أن يشترط المبتاع) (٣)

يقول ابن دقيق العيد : (يستدل به المالكية (٤) على أن العبد يملك لاضافة المال اليه باللام وهي ظاهرة في الملك) (٢)

⁽۱) سورة النساء آية/ ١٠٥، وأنظر: شرح الكوكب المنير، ١/ ٢٥٥٠

⁽٢) أنظر : مناهج العقول ، ١٧٤/٣ ، جمع الجوامع ، ٢٥٥/١ ، تنقيح الفصول ، ١٠٣ ، التمهيد للكلوذاني ، ١/ ١١٤ ، ولم أقف على رأى الحنفية فيما لدى من مصادر ٠

⁽۳) أنظر : صحیح البخاری ، باب الرجل یکون له مصر أو شرب ، ۱۵۰/۳ · وصحیح مسلم ، کتاب البیوع ، باب من باع نخلا علیها ثمر ، ۵/ ۱۲ ·

⁽٤) أنظر: المنتقى، ٦/ ٢٦٧٠

⁽o) ولعل ابن دقيق العيد يقصد الرواية الاخرى التيجاءت في صحيح البخارى بلفسظ: (ومن باع عبدا وله مال ٠٠٠) اذ هي التي اضافت المال اليه باللام، أما الروايسة التي جاءت في عمدة الأحكام فليس فيها ذلك ،

أنظر : صحيح البخاري ، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل ، ١٥٠/٣

⁽٦) باب العرايا وغير ذلك ، الحديث الثالث ، ٣/ ١٤٨

المبحث العاشير في: حييرف: ليولا:

اتفق علما الأصول ومعهم ابن دقيق العيد على أن حرف (لولا) اذا دخـــل على جملة اسمية اقتضى امتناع الشي لثبوت غيره فتقول لولا زيد لأكرمتـــك فامتناعي عن اكرامك يعود لوجود زيــد • (١)

* الأشر الفقيسي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه المسألة على سنية السواك لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : (لولا أن أشق عليي أمتى لأ مرتهم بالسواك عند كل صلاة) (٢)

يقول ابن دقيق العيد (ووجه الاستدلال أن كلمة (لولا) تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره فيدل على انتفاء الأمر لوجود المشقة والمنتفي لأجل المشقة انما هيو الوجوب لا الاستحباب فأن استحباب السواك ثابت عند كل صلاة فيقتضي ذلك أن الأمر للوجيوب لا (٣)

⁽۱) أنظر : أصول السرخسي ، ١/ ٣٣٣ ، البرهان ، ١/ ١٩٠ ، المنخول ، ٩٢ ، شرح الكوكب المنير ، ١/ ٢١٤ ٠

⁽۲) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الجمعة ، باب السواك يوم الجمعة ، ۲/ ٥ ، وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب السواك ، 1/ ١٥١ ·

٣) باب السواك ، الحديث الأول ، ١/ ٦٥ .

■ المبحث الحادى عشر في: حسرف: السسى:

يأتي حرف (الى) لمعنيين همـا :

الأول: انتهاء الغايسة •

الثاني: بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿ من أنمارى الى اللـــه * (١)

وقد ذهب جمهور الاصوليين من الحنفية والمتكلمين الى أن حرف (الى) حقيقة في انتهاء الغايبة مجاز بمعنى (مع) (٢) وهو اختيار ابن دقيق العيد رحمه الله تعالىدى ٠

◄ الأثر الفقهـــي:

من الآثار الفقهية لهذه المسألة أن ابن دقيق العيد رحمه الله رجح - فيمسا يظهر لي - عدم وجوب ادخال المرفقين في الغسل لحديث عثمان رضي الله عنسه أنه دعا بوضوء فأفرغ على يديه من انائه فغسلهما ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينسسه في الوضوء ثم تمضمض واستنشق واستنشر ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه الى المرفقيسين ثلاثا ، ثم مسح برأسه ثم غسل كلتا رجليه ثلاثا ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحو وضوئي هذا ، وقال من توضأ نحو وضوئي هذا ثم ملى ركعتين لايحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبسه)

يقول ابن دقيق العيد (وقوله " الى المرفقين " ليس فيه ايضاح بكونه أدخلهما في الغسل أو انتهى اليهما ، والفقها، اختلفوا في وجوب ادخالهما في الغسسسل

⁽۱) سورة الصف آية/ ۱۶، وأنظر :شرح الكوكب المنير ، ١/ ٢٤٥٠

 ⁽۲) أنظر : فواتح الرحموت ، ۱/ ۲۶۶ ، البرهان ، ۱/ ۱۹۲ ، احكام الاحكام ، ۱۹۲ ،
 تنقيح الفصول ، ۱۰۳ ، شرح الكوكب المنير ، ۱/ ۲۶۲ ٠

فمذهب مالك والشافعي الوجوب (1) وخالف زفر (٢) وغيره (٣) ومنشأ الاختلاف (3 ومذهب مالك والشافعي الوجوب (1) وخالف زفر (٢) وغيره (٣) ومنشأ الاختلاف (3 ومذهب أن كلمة الى المحشيور فيها أنها لائتهاء الغاية ، وقد ترد بمعنى مع : فمن النساس من حملها على مشهورها فلم يوجب ادخال المرفقين في الغسل، ومنهم من حملها على معنى مع فأوجب وقال بعض الناس (٥) يفرق بين أن تكون الغاية من جنس ماقبلها أولا فان كانت من الجنس دخلت كما في آية الوضوء ، وان كانت من غير الجنسس لم تدخل كما في قوله عز، وجل * ثم أتموا الميام الى الليل * (١) وقال غير (٧) ره انما دخلت المرفقان ههنا لأن (الى) ههنا غاية للاخراج لا للادخال فان اسم اليد ينظلق على العضو الى المنكب فلو لم ترد هذه الغاية لوجب غسل اليد الى المرفقيسن فلنتهى الاخراج الى المرفقيسن

⁽١) أنظر : مواهب الجليل ، ١/ ١٩١ ، نهاية المحتاج ، ١/ ١٧١ •

⁽٢) زفر بن الهذيل بن قيس العنبرى ، أبو الهذيل ، من أصحاب الامام أبي حنيفة أقام بالبصرة وولي القضاء بها ، جمع بين العلم والعبادة ، كان من أصحصاب الحديث ثم اتجه الى الرأى ، توفي رحمه الله بالبصرة سنة ١٥٨ هـ ٠

أنظر: وفيات الاعيان ، ٣١٨/٢، الاعلام ، ٣/ ٤٥٠

⁽٣) أنظر : شرح فتح القدير ، ١٣/١ ، وقال بهذا بعض أصحاب مالك ٠ أنظر المرجع السابق٠

⁽٤) أنظر تغصيل القول في : المجموع ، ١/ ٣٨٥٠

 ⁽٥) وهو قول عند الحنابلة والشافعية ، أنظر : شرح الكوكب المنير ، ١/ ٢٤٦
 التمهيد للا سنوى ، ٢٢٢ •

٠ ١٨٢ - سورة البقسرة آية/ ١٨٧ .

⁽٧) وهو قول الحنفية ، أنظر : أصول السرخسي ، ١/ ٢٢٠ ، شرح فتح القديسر ، ١٣/١

فدخل في الغسل ، وقال آخرون (١) لما تردد لفظ (الى) في الآية بين أن يكسون للغاية وبين أن يكون بمعنى مع وجاء فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنسه أدار الماء على مرفقيه (٢) كان ذلك بيانا للمجمل وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان الواجب المجمل محمولة على الوجوب وهذا عندنا ضعيف لأن (الى) حقيقة في انتهاء الغاية مجاز بمعنى مع ولا اجمال في اللفظ بعد تبيّن حقيقت ويدل على أنها حقيقة في انتهاء الغاية كثرة نصوص أهل العربية على ذلك ، ومسن قال أنها بمعنى مع فلم بنص على أنها حقيقة في ذلك فيجوز أن يريد المجاز) (٣)

ولعل الذى يؤيد أن ابن دقيق العيد يرى عدم وجوب غسل المرفقين في الوضوء أنه ختم هذا البحث بذكر أن (الى) حقيقة في انتهاء الغاية مجاز بمعنى مع، ودلل على ذلك ، وقد سبق قوله أن القائلين بوجوب غسلهما حملوا (الى) على المعنسسى المجازى (صع) ، والله أعلم ٠

⁽۱) وهو اسحاق بنراهوية ، كُمُّا نقل ذلك الحافظ ابن حجر · أنظر : فتح البارى ، ۱/ ۲۹۲ ·

⁽۲) يشير الى ما أخرجه الدار قطني عن جابر قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أدار الماء على مرفقيه)، وقال النووى وابن حجر اسناده ضعيف، أنظر : المجموع ، ١/ ٣٨٥ ، فتح البارى ، ١/ ٢٩٢ ٠

⁽٣) كتاب الطهارة ، الحديث السابع ، ١/ ٣٥ ـ ٣٦ ٠

★ المبحث الثاني عشر في: لفظتي " مثل ، نحو ":

لفظتا مثل ونحو من أدوات التشبيه ، وبيّن ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى الغرق بينهما ، اذ لفظة (مثل) تقتضي المساواة من كل وجه ، أما (نحو) فسلسلا تقتضي ذلك ، (١)

الأثر الفقيي:

أتى ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه المسألة عند حديث عثمان رضي الله عنه في صغة وضوء النبيّ صلى الله عليه وسلم الذي قال : ((من توضأ نحو وضوئسي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ماتقدم من ذنبه))

وهذا الحديث قد أثبت الأجر المعين وهو غفران الذنب لمن أتى بهذا الوضوء وهذا يقتضي أن يكون الوضوء مطابقا لوضوعه صلى الله عليه وسلم من كل وجلم غير أن الحديث أتى بلفظ نحو الذى لايفيد المطابقة والمماثلة ، بل يفيد أن الأجر يثبت لكل وضوء وصلاة ركعتين بعده ، ولازالة هذا الاشكال أورد ابن دقيق العيمسد رحمه الله ثلاثة أجوبة في هذه المسألة وهي:

أولا: أن لفظة (نحو) استعملت بمعنى (المنشل) مجازا

ثانيا: احتمال أن لفظه (نحو) استعملت في معناها الحقيقي ، وأن الحديث لم يقصـــــد ====

المماثلة المطابقة لوضوعه صلى الله عليه وسلم ، فقد تفوت صفات للفعييل لاتقدح في المقصود ، ويترتب الأجر والثواب وان لم يكن الوضوء مماثلا لوضوعه صلى الله عليه وسلم ملى الله عليه وسلم بل يكون نحوا وقريبا من وضوعه صلى الله عليه وسلم وسلم المناه عليه وسلم المناه المناه عليه وسلم المناه عليه وسلم المناه عليه وسلم المناه عليه وسلم المناه المنا

⁽١) لمأقف فيما بينيدى من مصادر كتب الاصول على من ذكر هذه المسألة ٠

ثالثا: قد يكون الاتيان بلفظية (نحو) تسهيلا وتوسيعا على العباد ، اذ قصد العدد الاتيان بمثل وضوعه صلى الله عليه وسلم لذلك رتسبب الأجر والثواب على كل من قارب وضوعه (1).

(۱) ۱/ ۳۷ ـ ۳۸ ، وأنظر كذلك : حاشية الصنعاني ، ۱/ ۱۸۵ - ۱۸۸ •

المبحث الثالث عشر في: أفعل التفقيـــل :

المقصود بأفعل التفضيل ماكان على وزن أفعل كأحسن وأعظم وأفضل من ولقد ذكر علماء النجو (1) أن أفعل التفضيل تأتي لمعنيين هما:

الثاني: ترد من غير اشتراك في الأصل ، بل تكون بمعنى فاعل فتقول زيد أفضل : أى فلات عليه الألمان عليه الألمان عليه الله تعالى الله تع

ولقد تعرض ابن دقيق العيد رحمه الله لهذه المسألة وذكر مذهبه فيها ورجّح أن صيغة أفعل التفضيل تستعمل في المعنى الأول حقيقة ، ولا تستعمل في المعنى الأانى الا من باب المجهاز ٠

■ رأى ابن دقيق العيد :

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله رأيه في هذه المسألة عند شرحه لحديث جابسر رضي الله عنه في وقت صلاة الفجر قال: ((والصبح كان يصليها بغلس)) (٤) فلل خلاف العلماء في أفضلية وقت الفجر وذكر فيه مذهبين:

⁽۱) أنظر: الكافية ، ۲۱۷/۲ ، ولم أقف فيما لدى من مراجع الاصول على من تعرض لهذه المسألة ٠

⁽٢) سورة الروم آية/ ٢٧

⁽٣) الغلس: ظلمة آخر الليل ، أنظر مختار الصحاح ، مادة غلس ٠

⁽٤) صحيح البخارى، كتاب الصلاة، باب وقت المغرب ، ١٤٧/١، وصحيح مسلم، كتــاب الصلاة، باب استحباب التبكير بالصبح ، ٢/ ١١٩٠

الأول: للشافعي ومالك (1) اللذيت قالا أن الأقضل أداء صلاة الفجر في أول الوقـــت واستدلوا بهذا الحديث ووجمه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم كــان يصليها في ظلمة آخر الليل ٠

الثاني: لابي حنيفة (٢) رحمه الله الذي قال أن الاسفار (٣) أفضل واستدل بحديث: (أسفروا بالفجر قانه أعظم للأجر)) (٤) ووجه الدلالة قوله أعظم ، وهي تدل على ترجيح الاسفار على التغليب •

ولقد رجح ابن دقيق العيد مذهب مالك والشافعي وأجاب عن الحديث الثانيي بقوله (والحديث يقتضي بلفظة أعظم أن ثم أجرين أحدهما أكمل من الآخر لاقتضاء صيغة أفعل المشاركة في الاصل مع الرجحان لأحد الطرفين حقيقة وقد ترد من غير اشتراك في الأصل قليلا على وجه المجاز فيمكن أن يحمل

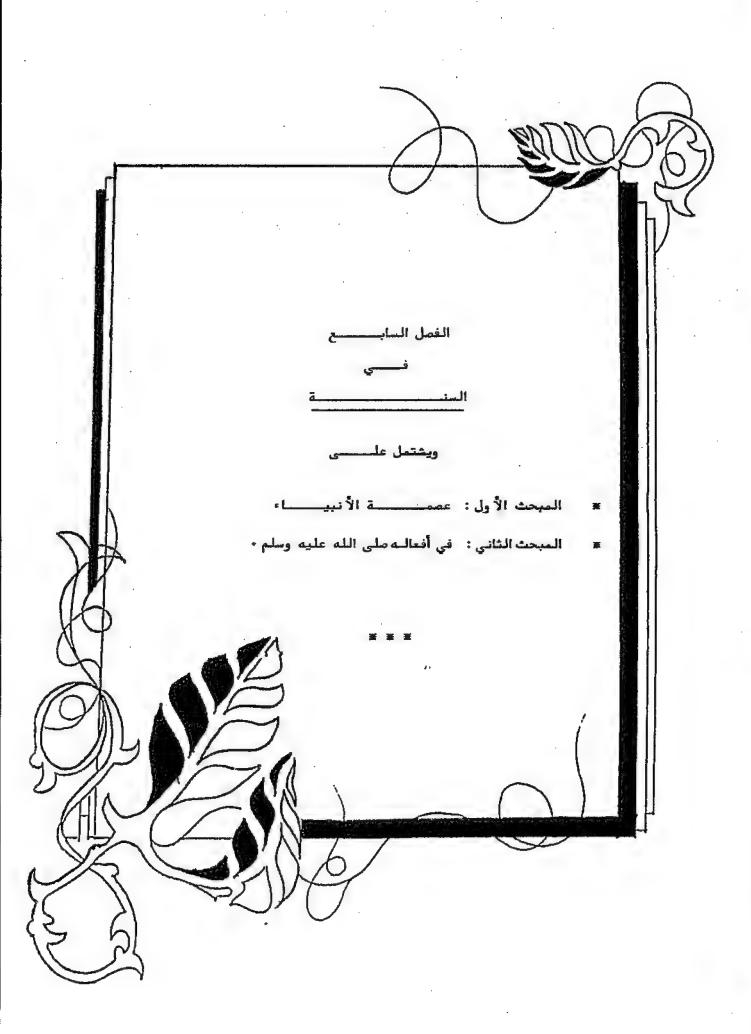
⁽١) أنظر: نهاية المحتاج ، أا/ ٣٧١ ، مواهب الجليل ، ١/ ٣٩٩ ٠

⁽٢) أنظر: المبسوط: ١١٥/١٠

⁽٣) الاسفار:الضياء ، يقال أسفر الصبح أي أضاء ، أنظر : مختار الصحاح ، مادة سفر •

⁽³⁾ أنظر : سنن أبي داود كتاب الصلاة ، باب في وقت الصبح ، ٣/ ٣٢٣ ، صحيح الترمذي ، كتاب الصلاة ، باب ماجاء في الاسفار بالفجر ، ١/ ٢٦٢ ، وقال الترمذي حديث حسن ، وقال الحافظ في الفتح صحصه غير واحد ، ٥٥/٢ ،

⁽٥) باب المواقيت ، الحديث الثالث ، ١/ ١٣٦ ·



ويشتمل هذا الفصل على مبحثين هما :

المبحث الأول في: عصمة الأنبياء:

يعد الاصوليون هذه المسألة من مسائل أصول الدين لا أصول الفقه، غير أنهـــم أضافوها الى مصنفاتهم ، لأن الاستدلال بفعل النبي صلى الله عليه وسلم متوقف علــــى عصمتـــه ٠

أما جواز ذلك عليهم بطريق السهو والنسيان فاختلفوا فيه الى ثلاثة مذاهب ٠

المذهب الأول:

مذهب جمهور العلماء (٢) ، قالوا بجواز السهو عليهم في الأقوال والأقعـــال
البلاغية ، واشترطوا تنبيهه صلى الله عليه وسلم على هذا السهو اما على الفور
أو على التراخي ، وهذا المذهب هو ظاهر كلام ابن دقيق العيـد ٠

* المذهب الثاني:

مذهب أبي اسحاق الاسفرايني (٣) وغيره (٤) قالوا لايجوز عليه السهو ، وانما ينسسى عمدا ليسسن ٠

⁽١) أنظر: الاحكام ، ١٢٨/١، شرح الكوكب المنير ، ٢/ ١٦٩

⁽۲) أنظر : المسودة ، ۱۷۱ ، شرح النووى على صحيح مسلم ، ٥/ ٦١ ، ارشاد الفحول ، ٣١ •

⁽٣) أبراهيم بن محمد بن ابراهيم _ أبو اسحاق الاسفرايني لقب بركن الدين ، برع في عليم الكلام والاصول والفقه ، توفي رحمه الله سنة ٤١٨ ه ٠ أنظر : طبقات الشافعية ، ٤/ ٢٥٦ ، شذرات الذهب ، ٣/ ٢٠٩

⁽٤) المصادر السابقة ٠

المذهب الثالث:

مذهب القاضي عياض ⁽¹⁾ وغيره قالوا بجواز السهو في الاقعال البلاغية ، ومنعوا ... ذلك في الاقوال البلاغية ،

أما الاقوال الدنيوية وفيما ليس سبيله البلاغ من الكلام فاختلفوا فيه الملكي من الكلام فاختلفوا فيه الملكي مذهبين:

* المذهب الأول:

مذهب طائفة من العلماء منهم القاضي عياض (٢) منعوا السهو فيه ٠

المذهب الثاني:

مذهب الجمهور (٣) ومعهم ابن دقيق العيد أجازوا ذلــــك ٠

* رأى ابن دقيق العيدد :

تناول ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى هذه المسألة باسهاب ، اذ نقل في ذلك كلام القاضي عياض موافقا أحيانا ومخالفا أحيانا ومضيفا أحيانا أخرى وقد قسم ابن دقيق العيد . تبعا لتقسيم القاضي عياض ـ الكلام في هذه المسألة الىقسمين:

القسم الأول:

في فعلمه صلى الله عليه وسلم، وينقسم هذا الفعل الى قسمين هما:

⁽۱) أنظر: الشفا ، ۲/ ۱۲۸ •

⁽٢) نفس المصـــدر ٠

⁽٣) المصادر السابقسة٠

- (1) ما طريقه البلاغ من أفعاله صلى الله عليه وسلم ، ويقصد ابن دقيق العيد بذلك ، الفعل الذي ظهر فيه أنه بيان وبلاغ للناس ليتأسوا به ، فمذهب عاصة العلماء والنظار جواز السهو على الأنبياء عليهم السلام ، واستسمدل ابن دقيق العيد على هذا المذهب بدليلين:
- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي العشى فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام الىخشبة معروضة في المسجد ، فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضعيده اليمنى غلى اليسرى وشبّك بين أصابعه ، وخرجت السرعان من أبواب المسجد فقالوا قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين (١) فقال يارسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ قال : للم أنس ولم تقصر ، وفي رواية كلذلك لم يكن ، فقال أكما يقول ذو اليديك فقالوا نعم فتقدم فصلى ما ترك ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفصل أسلسوه ثم سلم قال فنبئت أن عمران بن حصين قال ثم سلم) (٢)

ووجه الدلالة أن هذا الفعل وهو الصلاة وقع بيانا وبلا غا للناس ، وقد سها فيه النبي صلى الله عليه وسلم اذ صلى العشاء ركعتين بدل أربع ·

 ⁽۱) اختلف قيمه ورجح ابن حجر أن ذا اليدين هو الخرباق السلمي الذي ثبت ذكره في رواية مسلم ٠

أنظر : فتح الباري ، ٣/ ١٠٠ ، الاصابة ، ١/ ٤٢٢ ، الاستعياب ، ١/ ٤٥٠ ٠

 ⁽۲) أنظر : صحيح البخارى، باب ماجاء في السهو ، ۲/ ۸۱ ،
 وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب السهو في الصلاة ، ۲/ ۸۱۱ ،

ب حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قـــــال:

((انما أنا بشر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكرونـــي)) (۱) .

ووجه الدلالة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم صرّح في هذا الحديث بأنه ينسسى

وهذا المذهب هو ظاهر اختيار ابن دقيق العيد رحمه الله ، وذلك لأنه نقـل بعده مذهب طائفة من المتوغلين ـكما وصفهـم ـ الذين يقولون بعدم جواز السهو على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالوا بأنه ينسى عمدا ليشرع للأمة ، وقــد أبطل ابن دقيـق العيد مذهب هذه الطائفة بأدلـة ثلاث هـى :

- أن حديث ابن مسعود رضي الله عنه فيه تصريح بأن النبي ملى الله عليه وسلم
 ينسى ويسهرو
 - * أن تعمد الاخلال بالصلاة أو النقص فيها يفضى الىبطلانها ٠
- انه لايوجد فرق بين صورة الفعل النسياني وصورة الفعل العمدى الا بالاخبال وقد أخبر النبيّ صلى الله عليه وسلم بأنه ينسى فالقول بأنه يتعمد النسيئان لا دليل عليه ولا يمكن اثباته ٠
- (٢) ماليس طريقة البلاغ من أفعاله صلى الله عليه وسلم ، ويقصد ابن دقيق العيد بها الافعال التي لم يؤمر النبيّ صلى الله عليه وسلم بتبليغها ، مثل أفعاله البشرية الجبلية وعاداته ، وأذكار قلبه ، ولاشك أن السهو في هذا القسيم جائز وواقع عند ابن دقيق العيد وان لم يصرح بذلك لأنه ان ثبت السهو في الأفعال البلاغية فمن باب أولى في الأفعال غير البلاغية .

⁽۱) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب التوجه نحو القبلة ، ۱/ ۱۱۰ ، وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب السهو في الصلاة ، ۲/ ۸۶ ۰

القسم الثاني:

في أقواله صلى الله عليه وسلم ، وتنقسم الاقوال الى قسمين :

- (۱) ماطريقه البلاغ من الأقوال ، والسهو في هذا ممتنع ، ونقل عن القاضى عيساض الاجماع في امتناع السهو (۱) عنه صلى الله عليه وسلم ، كما يمتنع الشعمسد قطعسا واجماعسا ،
- ٣) ماليس طريقه البلاغ من الاخبار فنقل عن القاضي عياض أن قوما أجـــــازوا السهو والغفلة فيما ليس طريقه البلاغ من الأقوال لأن النبي صلى الله عليسه وسلم لم يؤمر بتبليغه ، فلا يقدح ذلك في الشريعة ان وقع منه سهو ، شــم نقل ابن دقيق العيد ترجيح القاضي عياض قول من لم يجز السهو على النبــي صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ من الاقوال لا عن قصد ولا سهــو ولا في صحة ولا مرض ، ولا رضى ولا غضب .

وأصحاب هذا المذهب الأخير يرد عليهم اشكال ذكره ابن دقيق العيد وهـو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما أخبر بسهوه في الصلاة (لم أنس ولـم نقصر) وفي رواية (كل ذلك لم يكن) ، وهذا القول مخالف للواقع لأن النبــي صلى الله عليه وسلم قد وقع منه سهو في الصلاة ، اذ صلى العشاء ركعتيــن وهذا يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم قد يقع منه سهو في القول وهذا مخالف لأصحاب المذهب الأخيــر .

⁽۱) لم يسلم العلماء للقاضي عياض دعوى الاجماع ، بل هناك خلاف بينهم في هــــده المسألة ٠ أنظر : المسودة ، ١٧١٠

وقد نقل ابن دقيق العيد اعتذارات عدة على هذا الاشكال تعقّب بعضه الاسكال وهي :

أولا: فيما يتعلق برواية (كلذلك لم يكن) المراد به نفي وقوع القصر والنسيان معا ===
والأمر كذلك ، غير أن هذا التأويل لا يستقيم مع الرواية الأخرى (لم أنسس ولم تقصسر) .

تانيا: قوله على الله عليه وسلم (كل ذلك لميكن)، وقوله (لمأنس ولم تقصر)المراد وسعة عليه وسلم وكل ذلك لميكن أي وقوله (كل ذلك لميكن في قلب عن اعتقاد قلبه وظنه فيكون تقدير الكلام (كل ذلك لميكن في قلب عن وظني)، و(لم أنس ولم تقصر في ظني) ويؤيد هذا التأويل مذهب مسسن يقول ان مدلول اللفظ الخبرى هو الأمور الذهنية ، فالتقسدير وان لم يذكسر في هذا النص الا أنه هو الثابت في نفس الأمر فيصير كالملفوظ به و

ثالثا: أن قوله (لم أنس) المقصود به السلام ، فيكون تقدير الكلام (لم أنس أن أسلسم عصد الله المحت على الله على الله المحت قصدا) ، وهذا بناء على ظنه تمام الصلاة ، واستبعد ابن دقيق العيسد هذا التأويل •

رابعا: ونقله عن القاضي عياض ، وهو الفرق بين السهو والنسيان ، فالنسيان غفله عصد النبي صلى الله عليه وسلم لم يغفل عنها لذلك لما قال (لم أنس) نفعت عن نفسه الغفلة ، أما السهو فوقع لاشتغاله بالصلاة وتفقد أمورها لذلك وقبع منه السهو في عدد ركعاتها .

ولم يرتش ابن دقيق العيد هذا التأويل وبيّن أنه لاقرق بين النسيان والسموا اذ النسيان عدم الذكر لأمر لا يتعلق بالصلاة ، والسهو عدم الذكر لأمر يتعلق بها ، فالنتيجة واحدة وليس هناك فرق بينهما • خامسا: ونقلمه عن القاضي عياض أيضا وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عـــن اضافة النسيان الى نفس المسلم حين قال (بئسما لأحدكم أن يقول نسيت كذا وإنما، نسستي) (١)

وروى عنه أيضا قوله : ((اني لا أنسى ولكني أنسسسيّ)) (٢)

فالنبي صلى الله عليه وسلم لاينسى حقيقة من قبل نفسه بل الله تعالسسي
هو الذى ينسيه ، والعلمة في ذلك جاءت في رواية أخرى وهو التشريع للأ مسسة
فقال ((اني لأنسى أو أنسى لأسن)) وأو في هذه الرواية شك من الراوى ، وقيسل
بل هي للتقسيم أى النسيان تارة يكون من قبل شغله وسهوه ، ومرة يغلب على ذلك
وحاصل هذا التأويل أن النبي صلى الله عليه وسلم ينسيه ربه ليسن للأ مسسة
لذلك حين قال (كلذلك لم يكن) و (لم أنس ولم تقصر) أى لم أنس حقيق

وقد تعقب ابن دقيق العيد رحمه الله هذا التأويل بجوابين همسا :

(۱) أن النبي ملى الله عليه وسلم قد نسب لنفسه النسيان في حديث ابن مسعـــود السابق ((انما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فاذا نسيت فذكروني)) وقد نســب النسيان لنفسه مرتين ، وهذا يعارض ما ذكره القاضي عياض من انكار النبــــي ملى الله عليه وسلم نسبة النسيان لنفسه في قوله (بئسما لأحدكم أن يقول نسيــت كــذا)٠

⁽١) سيأتي تخريج هذه الرواية ٠

⁽۲) رواه مالك في الموطأ ، ۳۳۹ ، وقال ابن حجر (الحديث لا أصل له فانه من بلا غات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد) ٠ أنظر : فتح البارى ، ٣/ ١٠١ ٠

(۲) ان الرواية المحفوظة ليست كما ذكرها القاضي عياض التي تقول (بئسما لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا) (۱) ، ان يقول نسيت آية كذا) بل المحفوظ: (بئسما لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا) فالنهي ورد عن اضافية النسيان الى الآية لأنه من كلام الله تعالى المعظوم ويقبح بالمرء المسلم أن يضيف الى نفسه نسيان كلام الله تعالى ، شمسسم ان النهي ورد عن شيء خاص وهو الآية ، ولايلزم من النهي عن الخاص النهي عن العام ٠

بعد أن ساق ابن دقيق العيد هذه الاعتذارات وقام بالرد على بعضها ، كأنه رأى أن فيها شيئا من التكلف ، وفي هذا المذهب الأخير الذى اختاره القاضي عياض شيئا مسسن المغالاة فختم ابن دقيق العيد هذا البحث بنقل عن بعض المتأخرين يشعسر القارى، بأن هذا هو المختار ، فقال (ولما تكلم بعض المتأخرين على هسدا الموضع ذكر أن التحقيق في الجواب عن ذلك أن العصمة انما تثبت في الاخبار عن الله تعالى في الأحكام وغيرها لأنه الذى قامت عليه المعجزة ، وأمسسا اخباره عن الأصور الوجودية فيجوز عليه فيه النسيان هذا أو معناه) ((٢)

⁽۱) وهي من رواية عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (بئس مالأحدكم أن يقول نسيت آية كيت وكيت بل نسى)٠ أنظر : صحيح البخارى ، كتاب التفسير ، باب استذكار القرآن ، ٢/ ٢٣٨٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب الامر بتعهد القرآن ، ٢/ ١٩١

٢) باب سحود السهو ، الحديث الأول ، ٢/ ٢٩ ٠

المبحث الثاني في: أفعاله ملى الله عليه وسلم:

ويشتمل هذا المبحث على سبعة مسائل هي:

المسألة الاولى في: تردد الفعل بين الخصوصية والمشاركة:

أفعال النبي صلى الله عليه وسلم منها ماهو خاص به كاباحة الوصال فليسب الصوم والزيادة على أربع نسوة في الزواج، ومنها ما هو متردد بين كونه خاصا بسسم صلى الله عليه وسلم وبين احتمال مشاركة الأمة فيه ٠

ولقد اتفق الاصوليون على أن الأمة لا تشارك النبيّ صلى الله عليه وسلم في خصائصه ، واتفقوا كذلك على أن الفعل المتردد بين الخصوصية والمشاركة حمل على الثاني لأن الظاهر في أفعاله التشريع ولأن خصائصة وان كثرت فهي قليلة ونادرة بالنسبة الى الأحكام المشترك فيها (1) وهذا هو مذهب ابن دقيق العيد رحمه الله و

* الأثر الفقيي:

سأنقل مثالين لهذه المسألة في الأول حمل ابن دقيق العيد الفعل المتردد بيسسن الاحتمالين على الظاهر وهو مشاركة الأمة فيه وفي الثاني حمل ابن دقيق العيد الفعسل المتردد بين الاحتمالين على الخصوصية لوجود قرينة صرفته عن الظاهر ٠

المثال الأول:

عند شرحه لحديث عبد الله بنزيد بن عاصم المزني (٢) قال : ﴿ خرج النبي صلــــى

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير، ١٢٠/٣، المحصول، ح ١/ق ٢/ ٣٧٢، التمهيد في تخريسيج الفروع على الاصول، ٤٤٠، شرح الكوكب المنير، ٢/ ١٨٣٠

⁽٢) عبد الله بن زيد بن عاصم المزني الانصارى ، يكنى أبا محمد ، اختلف في شهوده بدرا ، وشهد أحدا ، شارك وحشيا في قتل مسيلمة في معركة اليمامة ، قتل يوم الحسسرة سئة ، ١٣ ه ٠

أنظر: الاصابة، ٢/ ٣١٢، الاستيعاب ، ٢/ ٣١٢٠

الله عليه وسلم يستسقي فتوجه الى القبلة يدعو وحوّل رداءه ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة وفي لفظ الى المصلى ﴾ (١)

ولقد استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذا الحديث على استحباب تحويل الرداء عند أداء هذه العبادة تفاؤلا وتيمنا منه صلى الله عليه وسلم بتغيلل

ثم نقل بعد ذلك رأى أبي حنيفة (٢) الذى لم ير استحباب تحويل الرداء عنسد أداء هذه العبادة وأوّل الحديث بتأويلين:

الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم قلب رداءه حتى يثبت على عاتقه عند رفسيع المدين في الدعاء فلا يؤدي ذلك الى سقوطه •

الثاني: أن يكون الوحي قد أخبره بأن الحال سيتغير ان قلب رداءه فيكون هذا الفعسل ==== خاصا به صلى الله عليه وسلم •

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذين التأويلين:

- الله الأول فبين أن قلب الرداء لايقتضي ثبوته على العاتق لأنه لاقرق بين الجهتين ولا مزية لأحدهما على الأخرى في التثبيت والتمكين بالاضافة الى أن هنــــاك طرقا أخرى لتثبيته من غير قلب ٠
- * أما التأويل الثاني فقال (والاصل عدم ماذكر من نزول الوحي بتغير الحـــال
 عند تغيير الرداء والاتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من تركـه
 لمجرد احتمال الخصوص على ما عرف من الشرع من صحة التفاؤل) (٣)

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى، باب الاستسقاء ، باب تحويل الرداء في الاستسقاء، ٢٠٣٠٠ وصحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، ٢/ ٢٣٠

⁽٢) أنظر : شرح فتح القديـــر ، ٢/ ٦١

⁽٣) باب الاستسقاء ، الحديث الأول، ٢/ ١٤٦٠

المثال الثاني :

عند شرحه لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى اللسسه عليه وسلم ((أعتق صغية وجعل عتقها صداقهـــا)) (١) .

وقد نقل ابن دقيق العيد خلاف العلماء فيمن أعتق أمته على أن يتزوجها ويكون عتقها صداقها ، وذكر في هذه المسألة مذهبين هما :

- (1) مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي (^{٢)} رحمهم الله الذينقالوا بأنه لايلزمها أن تتزوج به ويبطل الشرط ، وقد أولوا هذا الحديث بتأويلين :
- أ ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بغير صداق على سبيل الخصوصية به أن النبي صلى المخصوصية به الدراء الميكن شمة عوض غير العتق فسماه صداقا
- ب. أن النبيّ صلى الله عليه وسلم أعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجهولــة الثمن ، وهذا ايضا من خصائصه صلى الله عليه وسلم •
- (۲) مذهب الشورى $^{(7)}$ والزهرى $^{(8)}$ واسحاق $^{(0)}$ والامام أحمىد $^{(1)}$ الذين قالوا بجواز أن

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب من جعل عتق الأمة صداقها ، ٠٨/٧ وصحيح مسلم ،كتاب النكاح ، باب فضيلة اعتاقه أمته ثم يتزوجها ، ٤٠١٤٥٠٠

 ⁽۲) أنظر: شرح فتح القدير ، ۲۳۵/۳٬ ، مواهب الجليل ، ٤٠١/٣ ، شرح النووى على مسلم ،
 ۱۲۲۱ ۹

⁽٣) سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى الكوفي، أمير المؤمنين في الحديث وأحد الأئمـــة المجتهدين، مات رحمه الله بالبصرة سنة ١٦١ ه.

أنظر : تذكره الحفاظ، ٢٠٣/١ ، شذرات الذهب ، ١/ ٢٥٠ ٠

⁽٤) محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى ، تابعي جليل ، روى عن الصحابة والتابعين ، وكان من أَحفظ أهل زَمَانه ، توفي رحمه الله سنة ١٢٤ هـ بالشام ٠

أنظر: تذكرة الحفاظ، ١٠٨/١، شذرات الذهب ١٦٢/١٠٠

⁽o) اسحاق بن ابراهيم الحنظلي يعرف بابن رأهويه ، جمع بين الحديث والفقه ، جالـــس الامام أحمد ، وروى عنه وناظر الشافعي ، تم صار من أتباعه ، توفي رحمه الله سنة ٢٨٨ه٠٠ أنظر : تذكرة الحفاظ ، ٢/ ٤٣٣ ، شذرات للذهب ، ٢/ ١٧٩٠٠

⁽٦) أنظر: المحلى ، ٩/ ٥٠٦ ، شرح منتهى الارادات ، ٣/ ٢٤٠

يعتقها على أن تتزوج به ويكون عتقها صداقها ويلزمها ذلك ودليلهم ظاهر لفظ الحديث •

وقد رجح ابن دقيق العيد المذهب الأول وحمل الحديث على الخصوصية وهي وان كانت على خلاف الأصل الا أن الذى حمله على ترجيح المجاز كثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح ، ولاسيما خصوصية النكاح من غير مهر لقوله تعالى علا وامرأة مؤمنه ان وهبت نفسها للنبيّ ان أراد النبييي أن أراد النبيييي أن يستنكمها خالصة لك من دون المؤمنييين * (١)

* * *

⁽١) سورة الاحزاب ، آية/ ٥٠ ، باب الصداق ، الحديث الأول ، ٤/ ٤٠ ٠

المسألة الثانية ؛ دلالة الفعل الجيلت

الفعل الجبلي هو الخلقي وهو الصادر بمقتض طبيعته في أصل خلقته كالقيام والاكل والشرب ونحوهسسا . (1)

ولقد . اختلف الا صوليون في دلالة الفعل الجبلي الى شلاشة مذاهب:

- آولا: مذهب جمهور الا صوليين من الحتفية والمتكلمين الذين قالسوا أن الفعل يدل على الاباحة لنا ولسع ، لا أن هذا الفعسال لم يقصد به التشريسع .(٢)
- (3) شانيا: مذهب طائفة من الا صوليين منهم الزركشي (٣) وابن تيمية وحكاه الاستاذ أبو اسماق عن أكثر المحدشين ورواية عن الامسام أحمد ، الذين قالوا أن الفعل يدل على الندب ، (٥)
- ثالثا: مذهب بعض المحدثين ـ كما حكاه الاستاذ آبو اسحاق: الامتناع فلا يتبع في الفعل الجبلي أصصصلا . (٦)

رأى ابن دقيق العيدد:

اختلف رأى ابن دقيق العيد وحمه الله - فيما يظهر لي - في دلالة الفعل الجبلي اذ قال باباحته في موقع ،ثم قال بستيته فــــي

موقع آخر ٠

انظر: شرح الكوكب المنير ١٧٩/٢ (1)

انظر : تيسير التحرير ،٣/٠/٣ ، المحصول ،ح١/ق٢/٢٧٣ ، البرهــــان ، (7) ١/٨٨٤ ،تنقيح الفصول ،٢٨٨٠

محمد بن بهادر بدر الدين الزركشي الشافعي ،يكثى آبا عبد اللسه ، (٣) برع في جميع الفنون ، في الفقه والاصول والحديث ، أشهر كتبه (البحس المحيط) في أصول الفقه (تخريج أحاديث الرافعي) في الحديدث ٠ : توفي رحمه الله ستة ١٩٧٤ •

انظر: الدرر الكامنة ١٧/٤ ، شدرات الذهب ٢٠/٥٣٠٠ أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، تقي الدين أبو العباس ، لقب بشيخ الاسلام لواسع علمه فقد برغ قي جميح العلوم والفنون العقلية والتقلية ، أشهر كتبه (الفتاوى) ، (الايمان) ، (متهاج المحنة التبوية) ، وغيرها كثير ، توفي رحمه الله سنة ٢٢٨ ه . (٤) أَنْظَرُ وَفَاتَ الوقياتُ ١٢/١، اليدن الطالع ١٣/١٠

انظر وتقريرات الشربيني على جمع الجوامع ٩٤/٢٠ ، المسودة ١٧٠ ، ارشاد . المفعول ٣١٠ ، شرح الكوكب المتير ٢٠/ ١٨١٠ . شرح الكوكب المنير ٢٠/ ١٨١ ٠ (0)

(1)

المثال الأول:

وقد قال باباحة الفعل الجبلي وذلك عند شرحه لحديث أبي قلابة عبد الله ابن زيد الجرمي البصرى (1) قال: ((جا، نا مالك بن الحويرث (٢) في مسجدنا هنسذا فقال اني لأصلى بكم، وما أريد الصلاة أصلى كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، فقلت لأبي قلابة كيف كان يصلي ، قال: مثل صلاة شيخنا هسندا وكان يجلس اذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض أراد بشيخهم أبا بريد عمر بن سلمة الجرم (7)) (3)

وقد نقل ابن دقيق العيد رحمه الله مذاهب العلماء في جلسة الاستراحسة التي تأتي عقيب الفراغ من الركعة الأولى والثالثة، وذكر فيه مذهبين هما:

⁽۱) عبد الله بن زید بن عمر الجرمي البصری ، محدث ثقة ، من التابعین ، عسرف بالتدلیس ، فكان یدلس عن من لحقهم وعن من لم یلحقهم ، سكن بمدینة داریا بالشام ، ومات بها سنة ، ۱۰۶ ه علی الراجح ۰

أنظر : تذكرة الحفاظ ، ١/ ٩٤ ، شذرات الذهب ، ١/ ١٢٦ ٠

⁽٢) مالك بن حويرث بن أشيم بن ثابت الليشني ، يكنى أبا سليمان سكن البصــرة ومات بها سنة ، ٧٤ هـ ٠

أنظر : الاصابة ، ٣/ ٣٤٢ ، الاستيعاب ، ٣/ ٣٧٤ ٠

⁽٣) عمرو بن سلمة الجرمي ، يكنى أبا زيد ، كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صغير السن لأنه كان أكثرهم قرآنا ، روى عن أبيه قصصة اسلامه ٠

أنظر: الاصابية ، ٢/ ٥٤١ ، الاستيعاب ، ٢/ ٤٤٥ ٠

⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب المكث بين السجدتين، ٢٠٧/١ •

≝ المذهب الأول:

مذهب الشافعي (١) الذي قال بسنية هذه الجلسة ، ودليله ظاهر الحديث ·

¥ المذهب الثاني:

مذهب أبي حنيفة ومالك (٢) وغيرهما الذين منعوا هذه الجلسة واعتذروا عن الحديث بأن النبيّ صلى الله عليه وسلم انما فعل ذلك بسبب الضعف والكبر والذي يؤيد ذلك ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يرجع مسن سجدتين من الصلاة على صدور قدميه ، فلما انصرف ذكروا ذلك له فقلل المناه المناه على أني أشتكي)) وفي فعل آخر قال : ((ان رجلي لا تحميلاني)) (٣)

وبعد أنساق ابن دقيق العيد هذا الخلاف قال: (والأفعال اذا كانت للجبلة أو ضرورة الخلقة لاتدخل في أنواع القرب المطلوبة فان تأيد هذا التأويل بقرينة تدل عليه مثل أن يتبين أن أفعاله السابقة على حالة الكبر والضعف لم يكسد فيها هذه الجلسة ، أو يقترن فعلها بحالة الكبر من غير أن يدل دليل على قصد القربة فلا بأس بهذا التأويسل) • (٤)

ويظهر من كلام ابن دقيق العيد أن الفعل الجهلي يدل على الاباحة اذ قولـــه:
(والافعال اذا كانت للجبلة أو ضرورة الخلقة لاتدخل في أنواع القرب) ومن المعلـوم
أن الفعل اذا لم يكن مطلوبا على وجه القربة كان مباحاً ٠

⁽۱) أنظر: نهاية المحتاج ، ١/ ١١٥

⁽۲) أنظر: المبسوط ، ۱/ ۲۳ ، بدایة المجتهد ، ۱/ ۹۹۰

⁽٣) أنظر: موطأ مالك ، ٧٠٠

⁽٤) باب صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث العاشر ، ١/ ٢٣٤٠

المثال الثاني:

وفي هذا المثال بين ابن دقيق العيد فيه استحباب الفعل الجبلي وذليك عند شرحه لحديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: ((ما رأيت من ذي لمسسة في حلمة حمراء أحسن من رسول الله على الله عليه وسلم له شعر يضرب الى منكبيه بعيد مابين المنكبين ، ليس بالقصير ولا بالطويل) (1)

يقول ابن دقيق العيد: (وهذه الأمور الخلقية المنقولة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم يستحب الاقتداء به في هيئتها وما كان ضروريا منها لم يتعلق بأصله استحباب بل بوصفه) • (٢)

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب اللباس ، باب الثوب الأحمر ، ۷/ ۱۹۷ · وصحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، باب في صفة النبيّ صلى الله عليه وسلم ، ۸۳/۷ •

⁽٢) كتاب اللباس ، الحديث الثالث ، ٤/ ٢١٦٠

☀ المسألة الثالثـة: الفعل الذي لم تعلم صفته:

ويقصد بهذا الفعل الذى لم يكن مختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولـــم يكن جبليسا ولم يكن بيانا لمجمل وجهل حكم الفعل من الوجوب والندب والاباحة وهو نوعـــان:

(۱) فعل ظهر فيه قصد القربة:

ولقد اختلف الاصوليون في هذا النوع الى مذاهب هي:

الأول : مذهب أكثر الحنفيـة ، قالوا بالاباحـــة ، (١)

الثاني: مذهب الامام مالك وأحمد ، قالا بالوجــوب. (٢)

الثالث: مذهب جمهور الشافعية ،قالوا بالندب (٢) ، وهذا المذهب هو اختيــــار ابن دقيق العيـد رحمه الله ٠

(٢) فعل لم يظهر فيه قصد القربة ويسمى (الفعل المجرد):

ولقد اختلف الأصوليون أيضما في هذا النوع الى مذاهب همي :

الأول : مذهب الحنفية والامام مالك والامام أحمد رحمهما الله، قالوا بالاباحـــة (٤) واختاره ابن دقيق العيد رحمه الله ٠

الثاني: مذهب الشافعي ، قال بالنصدب .

الثالث: مذهب جماعة من الاصوليين ، قالوا بالوجـــوب • (٦)

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير، ٣/ ١٢٣، فواتح الرحموت ، ٢/ ١٨١٠

⁽٢) أنظر: تنقيح الفصول ، ٢٨٨ ، شرح الكوكب المنير ، ٢/ ١٨٧ ٠

⁽٣) أنظر : المحصول ، ح ١/ ق ٣/ ٣٤٥ ، الأحكام ، ١٣١/١ ، نهاية السول ، ٢٧٤/٠

⁽٤) أنظر:: المراجع السابقية •

⁽٥) أنظر : المراجع السابقـة •

⁽٦) أنظر: المراجع السابقنية •

الأثر الفقيسي:

رجح ابن دقيق العيد _ فيما يظهر لي _ سنية جلسة الاستراحة الواردة فـــي حديث ابيقلابة السشابق اذ قال بعد أن ساق حجة القائلين بسنية جلسة الاستراحة ثم تأويل المانعين لها (وقد ترجح في علم الأصول أن مالم يكن من الاقعـــال مخصوصـا بالرسول صلى الله عليه وسلم ولا جاريا مجرى أفعال الجبلة ولاظهــر أنه بيان لمجمل ولا علم صفته من وجوب أو ندب أو غيره فاما أن يظهر فيه قصـــد القربة أولا فان ظهر فمندوب والا فمبـاح) • (1)

وهذا الفعل على جلسة الاستراحة وقع في الصلاة فظهر فيه قصد القربسسة ، وقد قوى ابن دقيق العيد هذا الاستدلال مالم تقم قرينة تدل على أن هذا الفعلل وحلسة الاستراحة وكان بسبب الكبر أو الضعف أو أن يدل دليل على أن السلسف استمروا في ترك ذلك الجلسوس •

* رد ابن دقیق العید علی دلیل للقائلین بوجوب الفعل المجرد :

كان للقائلين بوجوب التأسي بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم المجسسردة أدلة من السنة منها حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : ((أن رسول اللسسه صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتما من ذهب فكان يجعل فصه في باطن كفات الناس فصنع الناس كذلك ثم انه جلس على المنبر فنزعه فقال اني كنت ألبسس هذا الخاتم واجعل فصه من داخل فرمى به ثم قال والله الا ألبسه أبدا فنبسست الناس خواتيمها (٢)

[·] TTE /1 (1)

⁽۲) أنظر : صحیح البخاری ، كتاب اللباس ، باب خواتیم الذهب ، ۷/ ۲۰۰ ، صحیح مسلم ، كتاب اللباس والزینة ، باب طرح خاتم الذهب ، ۱٤٩/۹ ٠

ووجه الدلالة أن المحابة رضوان الله تعالى عليهم ابتدروا فعلمه ملى الله عليه ووجه الدلالة أن المحابة رضوان الله تعالى عليهم ابتدروا فعلمه ملى الله عليه واجبا لما فعلوه (١) عليه وسلم من غير تأخير ولا تردد ولو لم يكن التأسي به واجبا لما فعلوه وبنا وعند شرحه لهذا الحديث معين المحردة من هذا الحديث ، وقد قسم ابن دقيق العيد رحمه الله الأفعال التي يطلب فيها التأسي الى قسمين :

الأول : أفعال الأصل فيها المنع لقيام الدليل على هذا المنع ، ثم جاء فعل من النبي صلى الله عليه وسلم مخالفا لهذا الأصل ·

الثاني : أفعال الأصل فيها عدم المنع الاباحة - ثمجاء فعل من النبي صلى الله عدم عليه وسلم مخالف الأصل •

وفي كلتا الحالتين لايدل هذا الفعل الوارد في الحديث على وجوب التأسيي

- أ ـ أن من أراد أن يستدل بهذا الفعل أو مثله على وجوب التأسي فيما الأصل منعه لولا التأسي فلا يستقيم معه هذا الاستدلال لأن هذا الفعل وهو لبخات خاتم الذهب الأمل فيه عدم المنع ـ الاباحة ـ فهذا القسم من الأفعال لاينطبق على الواقعة الواردة في الحديث فهناك فرق بين أن يفعل النبيّ على اللبحد عليه وسلم فعلا الأمل فيه المنع ، وفعلا الأمل فيه عدم المنع ـ الاباحة ـ •
- ومن أراد أن يستدل بهذا الفعل على التأسي فيما الأصل عدم منعه _ الاباحــة _ لولا التأسـي ، وهو وان كان مطابقــا للحادثة الواردة في الحديث الا أن نتيجة الاستدلال _ وهو القول بوجوب التأسي أو ندبيته _ غير مسلمة لأن أقمــــى ما يدل عليه الحديث تحريم الذهب عليه صلى الله عليه وسلم بدليل قوله ((واللـه لا ألبسه أبدا)) أما غيره من الأمة فتبقى الاباحة ثابتة لهم بدلالة الاصل، ولــم يكن طرحهم لخواتمهـم الا لجوازتلك وان لم يكن عليهم محرمــا (1)

⁽۱) كتاب اللباس ، الحديث الخامس ، ٤ / ٢٢٠ ،

المسألة الخامسة: الفعل المبيّن للمجمل:

اتفق علماء الأصول (1) على أن الفعل اذا كانبيانا لنص مجمل ، فحكمه يكون تبعا لهذا المجمل ، فان كان واجبا فواجب، وانكان مندوبا فمندوب، وانكلسان مباحا فمباح ، وهو اختيار ابن دقيق العيلسد وحصه الله •

تحرير ابن دقيق العيد لهذه المسألة:

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله هذه القاعدة ، واضاف عليها بحثا نفيسا يتعلق بها ، وهو اذا ما ورد أكثر من فعل مبين لمجمل واجب وذلك عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين، وكان اذا ركئعلهم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وكان اذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قاعدا ، وكان اذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوى قاعدا ، وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ، وكان ينهى عن عقبة الشيطان وينهى أن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع وكان يخته الملاة بالتسليهم عن عقبة الشيطان وينهى أن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع وكان يخته الملاة بالتسليهم) (٢)

وبيّن ابن دقيق العيد أن هذه الاهعال وقعت بيانا للمجمل الواجب من قوله تعالى:

• وأقيموا الملاة * (٢) غير أن الباحث اذا سار على هذه القاعدة وجد أفعالا فللمسلم الملاة غير واجبة مع أنها وقعت بيانا للمجمل الواجب، ولازالة هذا الاشكال ذكسر ابن دقيق العيد تحقيقيسن لها :

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير، ۱۲۰/۳، البرهان، ۵۸۸/۱، المستصفى، ۲۱٤/۲، جمــــع الجوامع، ۲/ ۹۸ـ۹۷، تنقيح الفصول، ۲۸۸، شرح الكوكب المنير، ۲/ ۱۸۲۰

⁽٢) أنظر : صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب مايجمع في صفة الصلاة ، ٠٠٠ ، ٢/ ٥٥٠

⁽٣) سورة البقرة آية/ ٣٤٠

الأول: أن يقال بأن الخطاب المجمل يتبيّن بأول الافعال وقوعا ، وعلى ذلك يكون هذا الفعل تابعا للخطاب في وجوبه ، فاذا وقع فعل آخر بعد الأوليكون هذا الفعل المجرد فلايدل على الوجوب ومن ادعى أن الفعل الثاني واجسب فعليه أن يقيم الدليل على ما ادعاه ، بل قد ترد قرينة أو دليل يدل على عسدم وجوبه وعلى عدم كونه بيانا للمجمل الواجب ، ومثال هذه القرينة أو الدليسل أن يروى هذا الفعل ما الثاني واو بعد فترة من الزمن والنبيّ على الله عليسه وسلم يقيم الصلاة فيها ، اما لأن هذا الراوى ممن تأخر اسلامه أو ممن بلغ سسن التمييز بعد هذه المدة ، فمن غير المعقول أن يكون هذا الواجب قد تأخر بيانه طوال هذه الفسترة ٠

الثاني: أنيقال أن أصل الصلاة واحد لا يتغيّر ولا يتجدّد بطول الزمن أو قصـــره، فالصلاة المأمور بها في قوله تعالى ≰ وأقيموا الصلاة له هي هي الصلاة بركوعهو وسجودها وحركاتها وسكناتها ، فسواء أنقل هذا الفعل راو متقدم أم متأخــر، فلا فرق بين الفعل الأول أو الثاني ، لأن كليهما وقعا بيانا لدلالة الأصل وهي الصلاة وعلى ذلك يكون كلا الفعلين واجبين ، ويقوى هذا التحقيق اذا سلم الفعل الثانــي من دليل خارجي أو قرينة تدل ُعلى عدم وجوبه ، اذ لو وجد هذا الدليل أو القرينة للزم النسخ ، أى أن ينسخ الدليل الخارجي الذي دل على عدم الوجوب دلالة الأصــل القائلة بالوجــوب دلالة الأصــل القائلة بالوجــوب دلالة الأصــل

ولقد رجح ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى التحقيق الأول الذى خلاصته أن الفعل الثاني حكمه حكم الفعل المجرد ، والفعل الأول هو الذى يتبع النصص في وجهوبه أو ندبه أو اباحته ٠ وهذا التحقيق الذي رجحه ابن دقيق العيد وانكان يلزم منه مخالفة الأصل القائلية بالوجيوب ، الا أنه أولى من النسخ الذي قد يلجأ اليه في التحقيلية الثاني ، لأن النسخ لا يلجا اليه الا للضرورة • (1)

⁽۱) باب صغة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث الثاني، ١/ ٢١٥ · وأنظــــــر كذلك حاشية الصنعاني ، ٢/ ٢٧١ ·

* المسألة السادسة : تكـــرار الفعــل :

اختلف الأصوليون في دلالمة الفعل الذى داوم عليم النبي صلى الله عليمه وسلم مع تركمه أحيانها الى مذهبيهن:

الأول: مذهب جمهور الأمة، قالوا أن تكرار الفعل بدل على رجحانه (1) وهسسو مذهب ابن دقيق العيد رحمه الله ٠

الثاني : مذهب الامام ابن حزم (٢) رحمه الله ، قال لافرق بين فعل فعله النبييّ صلى الله عليه وسلم مرة أو ثلاثا أو ألفا ٠(٣)

* الأثر الفقيي:

كان لهذه المسألة أكثر من أثـر فقهي وسأنقل أثرين من كتاب عمدة الاحكـام وهمــــا:

الأول : عند شرحه لحديث حبير بن مطعم (٤) أنه قال : ((سمعت رسول الله صلى الله على الله على عازب رضى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطبيور ((الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطبيور ()

⁽١) أنظر: المحصول ، ح ١/ ق٣٨٣/٥، نهاية السول ، ٢٨٣/٢ ، تيسير التجرير ، ١٤٧/٠

⁽٢) علي بن أحمد بن سعيد بن جزم ، يكنى أبا محمد ، ولد في الاندلس ، وعاش فيها، كان عالما بالحديث والفقه ، درس على المذهب الشافعي ، ثم تركه ، عرف بشدة نقده للائمة والعلماء ، له مصنفات كثيرة منها (المحلى) ، (الاحكام في أمال الاحكام) ، (طوق الحماصة) ، وغيرها ، توفي رحمه الله سنة ٥٦١ه ٠

أنظر : تذكرة الحفاظ ، ١١٤٦/٣ ، شذرات الذهب ، ٢٩٩/٣ ٠

⁽٣) المحلي ، ٢/ ٢٢٩ ٠

⁽٤) جبير بن مطعم بن عدى القرشي ، كان من أكابر قريش ، وعلماء النسب ، أسلم بيسسن الحديبية والفتح ، مات رحمه الله في خلافة معاوية سنة ٥٩ هـ ٠

أنظر: الاصابة، ١/ ٢٥٥، الاستعياب ، ١/ ٢٣٠٠

⁽o) أنظر: صحيح البخارى، كتاب التفسير ، سورة الطور، ٦/ ١٧٥، ومسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح ، ٢/ ٤١٠

عنيه : ((أن النبيّ صلى الله عليه وسلم كان في سفر فصلى العشاء الآخرة فقسسراً في احدى الركعتين بالتين والزيتون فما سمعت أحدا أحسن صوتا أو قراءة منه)((۱) نقل ابن دقيق العيد عن الشافعية (۲) القول باستحباب التطويل في الظهسر والعشاء ، ونقل كذلك اتفاق العلماء على استحباب التطويسل في المعرب ،

ولما كان هذان الحديثان يخالفان ما ذهب اليه الشافعيسة من استحباب القصر في المغرب والتوسط في العشاء لأن سورة الطور من طوال المفصل، وقد قرآها النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب ، وسورة التين والزيتون من قصار المفصل وقد قرأها النبي صلى الله عليه وسلم في العشاء ، نقل عنهم تأويالله عليه المفصل وقد قرأها النبي على الله عليه وسلم في العشاء ، نقل عنهم تأويالله لحديث البراء بن عازب وهو حمل ذلك على أن السفر مناسب للتخفيف لاشتغلال المسافر وتعبه، لذلك قرأ بالتين ، غير أن ابن دقيق العيد رحمه الله لم يمسلل الى هذا التأويل وأتى بالقاعدة السابقة ، فقال (والصحيح عندنا أن ما صح في ذلك عن النبيّ على الله عليه وسلم مما لم يكثر مواظبته عليه فهو جائز من غياسر كراهة كحديث جبير بن مطعم في قراءة الطور في المغرب وكحديث قراءة الاعراف في هيها (٣) وما صحت المواظبة عليه فهو في درجة الرجحان في الاستحباب)(٤)

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى، كتاب التفسير ، سورة التين والزيتون، ٢١٤/٦٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب القراءة في العشاء ، ٢/ ٤١

⁽٢) أنظر: نهاية المحتاج ، ١/ ٤٩٤ ·

⁽٣) وهو حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قـــرأ في صلاة المغرب بسورة الاعراف فقرأها في ركعتين ٠ سنن النسائي، ١٢/٢٠

⁽٤) باب القراءة في الصلاة ، الحديث الثالث والرابع ، ٢/ ١٨ ٠

الثاني : رجح ابن دقيق العيد استحباب قصر الصلاة في السفر لحديث عبد اللسه ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : ((صحبت رسول الله صلى الله عليسه وسلم فكان لايزيسد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك) ((۱) واستدل ابن دقيق العيسد على الاستحباب بالقاعدة السابقة فقال : (وفلسي الحديث دليل على المواظبة على القصسر وهو دليل على رجحان ذلك وبعسض الفقها، قد أوجب القصر (۲) ، والفعل بمجرده لايدل على الوجوب لكسسسن المحقق من هذه الرواية الرجحان فيؤخنذ منه ومازاد مشكوك فيه فيترك)(۳)

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة ، ٢/ ٥٧ ، محيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب صلاة المئسافرين ، ٢/ ١٤٤ ٠

⁽٢) وهوقول ابي حنيفة وابن حزم ، أنظر المبسوط ، ١/ ٢٣٩ ، المحلى ، ٢٦٤/٤ ٠

⁽٣) باب قصر الملاة في السفر ، الحديث الأول ، ٢/ ١٠٢ ٠

المسألة السابعة: التقريــــر:

التقرير هو أن يسكت النبيّ صلى الله عليه وسلم عن انكار فعل أو قـــول فعل أو قــول فعل أو قيل بحضرته أو في زمنه من غير كافــر •

ولقد اتفق علماء الأصول (1) وتبعهم ابن دقيق العيد على أن النبي صلى الله على على أن النبي صلى الله على عليه وسلم اذا سكت عن انكار فعل أو قول دلّ ذلك على جهوازه ٠

وقد وضع الاصوليون شرطين للعمل بهذه المسألة وهمسا:

الأول : أن يكون النبيّ صلى الله عليه وسلم عالما بالفعل ، وهذا الشرط محـــل اتفاق بين الاصوليين · (٢)

الثاني: أن يكون النبيّ على الله عليه وسلم قادرا على الانكار ، أو ما يعبر عنه البعض بقولهم أن تنتفي الموانع من الانكار ، وهذا الشرط اختلف في الموانع ا

أ.. مذهب الحنفية وجمهور الشافعية (٣) وابن دقيق العيدقال....وا بهذا الشرط بهذا الشرط (٤)

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير: ۱۲۸/۳؛ فواتح الرحموت: ۱۸۳/۲، البرهان: ۱۸۹۸، مختصر ابن الحاجب: ۲۸ ، ۱لاحكام، ۱٤۱/۱ ، المسودة ، ۲۶ ،

⁽٢) المراجع السابقــة ٠

⁽٣) المراجع السابقــة ٠

⁽٤) أنظر: شرح الكوكب المنير، ٢/ ١٩٤، ١٩٦، ١٩٦، المستصفىي، ٢/ ٢٢٥٠

(177)

الأثر الفقيي:

كان لهذه المسألنة أكثر من أثر فقهي منها :

أولا: استدل ابن دقيق العيد رحمه الله على عدم بطلان الصلاة لمرور الحمار أمـــام المصلي ، وأن عدم الانكار حجة على الجواز بحديث عبد الله بن عباس رضـــي الله عنهما قال : ((أقبلت راكبا على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهـــزت الاحتلام ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى الى غيـــر جدار فمررت بين يدى بعض الصف فنزلت فأرسلت الأثان ترتع ودخلت فـــي الصف فلم ينكر ذلك عليّ أحـــد)) (۱)

يقول ابن دقيق العيد (وفي الحديث دليل على أن عدم الانكار حجة عليييي الحواز وذلك مشروط بأن تنتفي الموانع من الانكار ويعلم الاطلاع على الفعل (٢)

ثانيا : استدل ابن دقيق العيد بهذه القاعدة على جواز أكل الضب بحديث عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما قال : ((دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة (٣) فأتى بضب محنوذ فأهوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبيروا رسول الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبيروا

⁽١) أنظر : صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب سترة الامام سترة من خلفه ، ١٣٢/١ •

⁽٢) وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب سترة المصلى، ٢/ ٥٥ .

⁽٢) باب المرور بين يدى المصلي، الحديث الثالث ، ٢/ ٤٥ .

⁽٣) ميمونة بنت الحارث الهلالية ، أم المؤمنين وزوج النبي صلى الله عليه و و النبي صلى الله عليه و النبي صلى النبي صلى الله عليه و سلم ميمونة ، وتزوجها سنية ٢ هـ في عمرة القضية ، وبنى بها في قبة لها بسرف ودفنت بها بعد وفاتها رحمها الله سنة ٥١ه ٠

أنظر : الاصابة ، ٤/ ٤١١ ، الاستيعاب ، ٤/ ٤٠٤ .

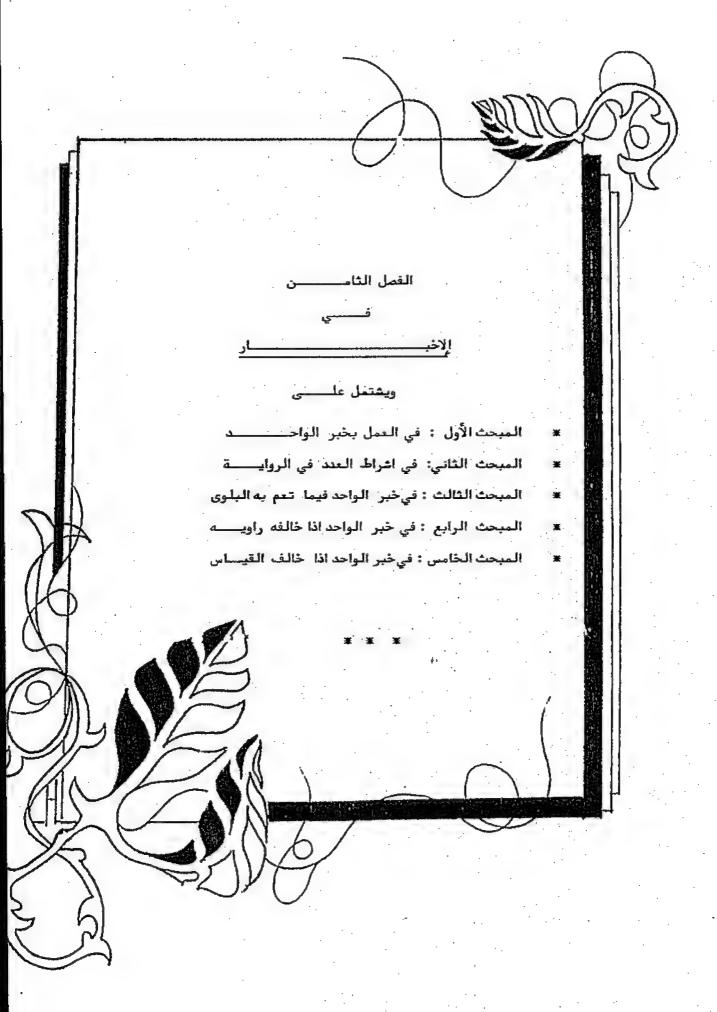
رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقلت أحرام هو يارسول الله قال لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه قال خالد فأجتررته فأكلته ورسول اللــــه ينظـــــه

ووجمه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب ابن عباس بالنفي لما سأله (٢) وأيضا بتقريره صلى الله عليه وسلم على أكله مع علمه بذلك (٢)

⁽۱) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الاطعمة ، باب ماكنان النبي لايأكل حتى يسمى لــه، ۲/ ۹۲ /

وصحيح مسلم ، كتاب الصيد والذبائح ، باب اباصة الضب ، ٦/ ٦٢ .

⁽٢) كتاب الأطعمة ، الحديث السادس، ٤/ ١٨٩ ٠



الغمـــل الثامـــــــن فـــــــي خبـــــــــــار

ويشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث هي:

* المبحث الأول في: العمل بخسر الواحد:

اتفق علما و الامول وتبعهم ابن دقيق العيد رحمه الله على وجوب العمنال المعتركة والروافض و بخبر الواحد ، ولم يشد عن هذا الاتفاق الا بعض المعتركة والروافض و المعتركة و المعتركة

* أدلة ابن دقيق العيد:

استدل ابن دقيق العيد على مذهبه بأحاديث وردت في عمدة الأحكام، معالاشارة الى أنه كان ينبه عند كل حديث أن المقصود من الاستدلال هو مجموع الاحاديث الواردة في قبول خبر الواحد ، فبتضافرها واجتماعها دلت على قبول خبر الواحد والا لو اكتفى بالحديث الواحد الوارد في الباب لكان ذلك اثبات حجية خبر الواحد بخبر واحد مثله .

والاحاديث التي وقفت عليها هي:

أولا: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: ((بينما الناس بقبيا، في الله عليه وسلم قد أنيزل في المبح اذ جاء هم آت فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد أنيزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة)) (۱)

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ،كتاب الصلاة ،باب ماجاء في القبلة ، ۱/ ۱۱۱ • وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ،باب تحويل القبلة ، ۲/ ۱۲ •

ووجه الدلالة أن أهل قباء أخذوا بخبر الرجل في تحويل القبلة ولولـــم يكن خبر الواحد حجة لردوا خبـــره . (١)

ثانيا: حديث ورّاد (٢) مولى المغيرة بن شعبة (٣) قال: ((أملى عليّ المغيرة بن شعبـة من كتاب الى معاوية (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كـل ملاة مكتوبة لا الله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهم على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطيّ لما منعــــت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، ثم وفدت بعد على معاوية فسمعته يأمـــر الناس بذلك)) (٥)

ووجمه الدلالة أن معاوية رضي الله عنه سارع الى أمر الناس بامتثال هذه السنة لما جاءه الكتاب من المغيرة فدّل ذلك على قبول خبر الواحد (٦)

⁽١) باب استقبال القبلة ، الحديث الشاني، ١/ ١٨٩ ٠

⁽٢) ورّاد الثقفي الكوفي ، أبو سعيد ، أو أبو الورد ، كاتب المغيرة ومولاه ، ثقه ذكره ابن حبان في الثقات ٠

أنظر : تقريب التهذيب ، ٥٨٠ ، ذكر اسماء التابعين ، ١/ ٣٨٣ .

⁽٣) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي ، أبو عيسى أو أبو محمد ، أسلم قبل الحديبية وشهدها ، وبيعة الرضوان ، وشهد اليمامة وفتوح الشام ، والعبراق وكان من دهاة العرب ، ولاه معاوية الكوفة واستمر بها حتى مات رضي الله عنه سنة ٥٠ ه . أنظر : الاصابة ، ٣/ ٤٥٢ ، الاستيعاب ، ٣/ ٣٨٨ .

⁽٤) معاوية بن أبي سفيان بن صخر القرشي ، ولد قبل البعثة بخمس سنين ، يكنيى أبا عبد الرحمن ، أسلم يوم الفتح ولاه عمر الشام بعد أخيه يزيد ، وبقى فيها حتى مات رضي الله عنه سنة ٦٠ ه ٠

أنظر : الاصابة ، ٣/ ٤٣٣ ، الاستيعاب ، ٣/ ٣٩٥ .

⁽o) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب الذكر بعد الصلاة ، ١/ ٢١٤ ، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، ٢/ ٩٥

⁽٦) باب الذكر عقيب الصلاة ، الحديث الثاني ، ٢/ ٩١ .

ثالثا: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: ((دخل رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم البيت وأسامة بن زيد (() وبالله (()) وعثمان بن طلحة (()) فأغلق الله عليه م الباب فلما فتحوا الباب كنت أول من ولج فلقيت بلا لا فسألته مالى فيه رسول الله عليه وسلم قال: نعم بين العمودين اليمانيين ((3)) ووجه الدلالة أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قبل خبر بلال من غير أن يتحرى عن صحة هذا الخبر من صاحبيه فدل ذلك على قبول خبر الواحد. (٥)

(۱) اسامة بنزيد بنحارشة حب رسول الله وابن حبه ، أمه أم أيمن حامنة رسول الله ملى الله عليه وسلم وله ملى الله عليه وسلم ، ولد في الاسلام ، ومات النبي صلى الله عليه وسلم وله عشرون عاما بعد أن أمسره على جيش عظيم ، اعتزل الفتن بعد قتل عثمان ٠ مات رضي الله عنه بالمدينة بنة ١٥ه ٠

أنظر: الاصابة ، ١/ ٣٥ ، الاستيعاب ، ١/ ٥٧ .

(٢) بلال بنرباح الحبشي مولى أبيبكر الصديق رضي الله عنهما ، وأول منأذن فــي الاسلام ، آخى النبيّ صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي عبيدة بعد الهجرة ، شهد بدرا والمشاهد كلها ، ذهب الى الشام بعد وفاة النبيّ صلى الله عليـــه وسلم ، ومات رضي الله عنه بها سنة ٢٠ه٠

أنظر : الاصابة ، ١/ ١٦٥ ، الاستيعاب ، ١/ ١٤٥ .

(٣) عثمان بن طلحة بن أبي طلحة القرشي ، هاحر الى المدينة في هدنة الحديبية مع خالد ابن الوليد ، وعمرو بن العاص ، وشهد بعد ذلك فتح مكة ، فدفع اليه النبييي ملى الله عليه وسلم مفاتيح الكعبة مع شيبة بن عثمان • مات رضي الله عنه سنة ٢٨هـ أنظر : الاصابة ، ٢/ ٤٦٠ ، الاستيعاب ، ٣/ ٩٢ .

(٤) أنظر : صحيح البخارى، كتاب الصلاة ، باب الصلاة بين السوارى في غير جماعة، ١٣٤/٠٠ وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب استحباب دخول الكعبة للحاج ، ٤/ ٩٥٠

(٥) بأب دخول مكة وغيرها ، الحديث الثاني ، ٣/ ٤٠ .

رابعا: حديث عبد الله بن حنين (١) أن عبد الله بن عباس والمسور بن مخرم (٢) رضي الله عنهما اختلفا بالأبواء فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه، وقل المحسور لا يغسل رأسه فأرسلني ابن عباس الى أبي أيوب الأنصارى (٣) رضي الله عنه فوجدته يغتسل بين القرنين وهو مستتر بثوب فسلمت عليه، فق من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني اليك ابن عباس يسألك كيوب كان رسول الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه حتى بدا الى رأسه ثم قال لانسان يصب عليه المساء أصبب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر قال هكذا رأيته يفعيل)

⁽۱) عبد الله بن حنين بن هاشم بن عبد المطلب ابن خال علي وجعفر وعقيل أولاد أبي طالب ٠

أنظر : الاصابة ، ٢/ ٣٠٠٠

٢) المسور بن مخرصة بن نوفل القرشي ، يكنى أبا عبد الرحمن ، ولد بعد الهجرة بسنتين ، وقدم المدينة بعد الفتح ، وهو ابن ست سنين ، توفي رضي الله عند مدهي حصار ابن الزبير حيث أمابه حجر من المنجنيق سنة ١٤هـ . أنظر : الامابة ، ٣/ ٤١٠ ، الاستيعاب ، ٣/ ٤١٦ .

⁽٣) أبو أيوب الانصارى ، اسمه خالد بن زيد بن كليب بن النجار ، شهد العقبة وبدرا ، وأحدا ، وسائر المشاهد معرسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفي رضي الله عنه بالقسطنطينية من أرض الروم سنة ١٥٠ه .

أنظر : الاصابة، ١/ ٤٠٥، الاستبعاب ، ٤/ ٥٠

⁽٤) أنظر : محيح البخارى ، كتاب الحج ،باب الاغتسال للمحرم ، ٢٠/٣ . وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه ، ٤/ ٢٣٠

يقول ابن دقيق العيد (وفيه دليل على قبول خبر الواحد وأن العمل به سائغ شائع بين الصحابة لأن ابن عباس أرسل عبد الله بن حنين يستعلم له علم المسألة ومن ضرورته قبول خبره عسن أبي أيوب فيما أرسل فيه)(١)

* مناقشة ابن دقيق العيد دليلا للجمهور:

نقل ابن دقيق العيد رحسه الله دليلا للجمهور في قبول خبر الواحد ، وأورد بعده اعتراضا ، وهو حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال : ((كنت رجلا مسندا) فاستحييت أن أسأل رسول الله عليه وله عليه وسلم لمكان ابنته فأمرت المقدد ابن الأسود (۲) فسأله فقال يغسل ذكره ويتوضاً).(۲)

ووجه الدلالة على قبول خبر الواحد أن عليا رضي الله عنه أمر المقداد بسن الاسود أن يسأل عن حكم المذى ليخبره بعد ذلك ، ولو لم يكن خبر الواحد حجسة لما قبل على به ولم يرض ابن دقيق العيد بهذا الاستدلال فقال (ومع هذا فالاستدلال عندى لايتم بهذه الرواية وأمثالها لجواز أن يكون المقداد سأل الرسول صلى الله عليه وسلم عن المذى بحضرة على رضي الله عنه ، فسمع على الجواب فلا يكون من باب قبول خبسر الواحد ، وليس من ضرورة كونه سأل عن المذى بحضرة على رضي الله عنه أن يذكر أنه هسو السائل نعم ان وجدت رواية مصرحة بأن عليا أخذ هذا الحكم عن المقداد ففيه الحجة) (٤)

⁽١) باب الغسل للمحرم ، الحديث الأول ، ٣/ ٨٠٠

⁽٢) المقداد بن الاسود الكندى ، أسلم قديما ، وتزوج بنت عم النبيّ ملى الله عليه وسلم مباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ، شهد بدرا ، والمشاهد بعدها • مات رضي الله عنه في خلافة عثمان سنة ١٣ ه وهو ابن سبعين عاما • أنظر : الاصابة ، ٣/ ٤٥٤ ، الاستيعاب ، ٣/ ٤٧٢ •

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الغسل ، باب غسل المذى والوضَّ منه ، ٧٦/١ · وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب المذى ، ١/ ١٦٩ ·

⁽٤) باب في المذى وغيره ، الحديث الأول ، ١/ ٢٥٠

◄ المبحث الثاني في: اشتراط العدد في الروايـة:

اختلف الأصوليون في اشتراط العدد في رواية خبر الآحاد الى مذهبين:

الأول : مذهب جمهور الاصوليين من الحنفية والمتكلمين (1)، قالوا لايشترط العدد في رواية خبر الآحاد ، وهو مذهب ابن دقيق العيد .

د ابن دقیق العید علی أدلة القائلین باشتراط العدد :

استدل أصحاب المذهب الأخير بأدلة من السنة على اشتراط العدد في الروايسة وقسد نقل ابن دقيق العيد رحمه الله دليلين لهما ،ثم قام بالرد عليم مسلم وأبان مذهبه في هذه المسألة والحديثان هما :

الأول: حديث أبي سعيد الخدرى (٤) رضي الله عنه قال: ﴿ كنت جالسا بالمدينة فــــي

⁽۱) أنظر: أصول السرخسي، ١/ ٣٢١، البرهان، ٢٠٩/١، نهاية السول، ٣٥١/٢، تنقيح الفصول، ٣٦٨، شرح الكوكب المنير، ٢/ ٣٦٢٠

⁽۲) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصرى ، شيخ المعتزلة ، اشتهر بالفلسفة والكلام ، له مصنفات عديدة أشهرها (تفسير القرآن) ، توفي رحمه اللــــه سنة ٣٠٣ه ٠

أنظر : طبقات المفسرين ، ٢/ ١٨٩ ، شدرات الذهب ، ٢/ ٢٤١ ٠

⁽٣) أنظر: المراجع السابقة •

⁽٤) سعد بن مالك بن سنان الانصارى ، كان من الحقاظ المكثرين ، استصغر يوم أحدواستشهد أبوه بها ، وغزا ما بعدها من الغزوات ، مات رضي الله عنه سنة ١٤ه . أنظر: الاصابة ، ٣٤/٢ ، الاستيعاب ، ٤/ ٨٩٠

الثاني: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه استشار الناس في املاص المسرأة فقال المغيرة شهدت النبيّ صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة عبد أو أمة فقسسال لتأتين بمن يشهد معك فشهد معه محمد بن مسلمة (٤). (٥)

⁽۱) أبو موسى الاشعرى عبد الله بن قيس بن سليم بن الاشعر ، قدم المدينة ، بعد فتح خيبر ، استعمله النبيّ صلى الله عليه وسلم على بعض اليمن واستعمله عمر على البصرة ، وعثمان على الكوفة ، وكان أحد الحكمين بصفين ، مات رضى الله عنه سنة ٤٢هـ بمكة وقيل بالكوفة . أنظر : الاصابة ، ٢/ ٣٥٩ ، الاستيعاب ، ٤/ ٢٧٣

٢) أبي بن كعب بنقيس الانصارى ، أبو المنذر وأبو الطقيل ، سيد القراء ، كـان عمر يسميه سيد المسلمين عد في الستة من أصحاب الفتيا ، شهد العقبة الثانية وبدرا مات رضي الله عنده في خلافة عمر سنة ١٩ ه · أنظر : الاصابة ، ١/ ١٩ ، الاستيعاب ، ١/ ٢٧.

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثا ، ١٧/٨٠ صحيح مسلم ، باب الاستئذان ، ٧/ ١٧٧٠

⁽٤) محمد بن مسلمة الانصارى ، يكنى أبا عبد الرحمن ، شهد بدرا والمشاهد كلها سكن المدينة ولم يستوطن غيرها ، اعتزل الفتنة ، واتخذ سيفا من خشب وجعله في جفنن وذكر أن رسول الله عليه والله عليه وسلم أمر بذلك ، كان من فضلاء الصحابة ، توفني رضي الله عنه سنة ٤٣ ه .

أنظر : الاصابة ، ٣٨٣/٣ ، الاستيعاب ، ٣/ ٣٣٤ ٠

⁽o) أنظر: صحيح البخارى، كتاب الديات، باب جنين المرأة، ١٤/٩، ، وصحيح مسلم، كتاب القسامة والقصاص والديات ، باب دية الجنين ، ٥/ ١١١٠.

ووجه الدلالة أن عمر رد خبر المغيرة حتى أتى بشاهد آخر فدل ذلك على العدد في الروايسة ٠

وعند شرحه للحديث الثاني قال ابن دقيق العيد (وقول عمر رضي الله عنيه لتأتين بمن يشهد معك يتعلق به من يرى اعتبار العدد في الرواية وليس هيمذهب صحيح فانه قد ثبت قبول خبير الواحد وذلك قاطع بعدم اعتبار العدد) (1) ثم ذكر ابن دقيق العيد تأويلين لرد عمر رضي الله عنه للخبرين السابقين:

- أ ـ أن يكون هناك سبب خاص منع عمر من قبول الخبرين ، وطلب العدد في حديث جزئي لايدل على اعتباره كليا •
- ب أن يكون هناك سبب دعا عمر للتثبت وزيادة الاستظهار ، وخاصة اذا قام تت قرينة تدل على ذلك ، مثل عدم علم عمر رضي الله عنه بهذا الحكم كما فسي حديث املاص المرأة •

أما حديث أبي موسى الاشعرى الأول فيستبعد أن يكون عمر غير عالم بالحكم لأنه قد جاء في باب الاستئذان (٢) تصريح من عمر أنه أراد أن يتثبت (٣) فطلبه للشاهد الآخر هو من باب الاطمئنان والتأكد (٤)

⁽۱) كتاب القماس ، الحديث السادس ، ١٤ ٩٩ -

⁽٢) أي في صحيح البخاري ٠

⁽٣) وهو قول أبي سعيد (يا ابن الخطاب لاتكن عذابا على أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقال عمر سبحان الله انما سمعت شيئا فأحببت أن استثبت).
وهي من رواية الامام البخاري ، ٨/ ٦٧ ٠

^{· 99 /}E (E)

المبحث الثالث في: خبر الواحد قيما تعم به البلوى:

ويقصد بما تعم به البلوى ، أى ما يحتاج اليه الكل مع كثرة تكرره كالصلاة مشلا ومقدماتهــــا •

ولقد اختلف الأصوليون في قبول خبر الواحد فيما تعميه البلوى الى قولين:

الأول : لجمهور المتكلمين قالوا خبر الواحد فيما تعم به البلوى مقبول، وهدا المذهب هو اختيار ابن دقيق العيد •

الثاني: لجمهور الحنفية قالوا بعدم قبوله مالم تتلقاه الأمة بالقبول ويشتهر (٢)

☀ الأثر الققهــي:

عند شرحه لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي على الله عليه وسلم أنه قال: ((اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا، وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع) وفي رواية:

(البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، أو قال حتى يتفرقا ، فان مدقا وبيّنا بسيورك لهما في بيعهما ، وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما) (٣) نسب ابن دقيق العيد رحمه الله الى الامام مالك وأبي حنيفة (٤) رحمهما الله القول بنفي خيار المجلسس معورود حديث ابن عمر المحيح في اثباته •

وكان له وَلاء النافين لخيار المجلس اعتذارات في رد هذا الحديث الصحيح ، قـــام ابن دقيق العيد رحمه الله بالرد عليها ، والذي يتعلق بهذا المبحث اعتذار يقـــوم على مقدمتين :

⁽۱) أنظر: المستصفى، ۱۷۱/۱، مختصر ابن الحاجب، ۷۲/۲، جمع الجوامع،۱۳٥/۲، تنقيح الفصول، ۳۷۱، المسودة، ۲۱۵۰

⁽٢) أنظر: أصول السرخسي، ١/ ٣٦٤، فواتح الرحموت، ١٢٨/١٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب البيّعان بالخيار ، ٨٤/٣ ، وصحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب ثبوت خيار المجلس ، ١٠/٥

⁽٤) أنظر : مواهب الجليل ، ٤/ ٤٠٩ ، المبسوط ، ١٣/ ١٥٦٠

المبحث الثالث في: خبر الواحد قيما تعم به البلوى:

ويقصد بما تعم به البلوى ، أى ما يحتاج اليه الكل مع كثرة تكرره كالصلاة مشلا ومقدماتهــــا •

ولقد اختلف الأصوليون في قبول خبر الواحد فيما تعميه البلوى الى قولين:

الأول : لجمهور المتكلمين قالوا خبر الواحد فيما تعم به البلوى مقبول، وهدا المذهب هو اختيار ابن دقيق العيد •

الثاني: لجمهور الحنفية قالوا بعدم قبوله مالم تتلقاه الأمة بالقبول ويشتهر • (٢)

☀ الأثر الققهــي:

عند شرحه لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي على الله عليه وسلم أنه قال: ((اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا، وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع) وفي رواية:

(البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، أو قال حتى يتفرقا ، فان مدقا وبيّنا بسيورك لهما في بيعهما ، وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما) (٣) نسب ابن دقيق العيد رحمه الله الى الامام مالك وأبي حنيفة (٤) رحمهما الله القول بنفي خيار المجلسس معورود حديث ابن عمر المحيح في اثباته •

وكان له وَلاء النافين لخيار المجلس اعتذارات في رد هذا الحديث الصحيح ، قـــام ابن دقيق العيد رحمه الله بالرد عليها ، والذي يتعلق بهذا المبحث اعتذار يقـــوم على مقدمتين :

⁽۱) أنظر: المستصفى، ۱۷۱/۱، مختصر ابن الحاجب، ۷۲/۲، جمع الجوامع،۱۳٥/۲، تنقيح الفصول، ۳۷۱، المسودة، ۲۱۵۰

⁽٢) أنظر: أصول السرخسي، ١/ ٣٦٤، فواتح الرحموت، ١٢٨/١٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب البيّعان بالخيار ، ٨٤/٣ ، وصحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب ثبوت خيار المجلس ، ١٠/٥

⁽٤) أنظر : مواهب الجليل ، ٤/ ٤٠٩ ، المبسوط ، ١٣/ ١٥٦٠

الأولى: أن هذا الحديث خبر آحاد ورد فيما تعم به البلوى ، اذ البيوع مما يتكرر مرات كثيرة في حياة الناس ، ويحتاج اليه الكل ، فخيار المجلس مما تعمل به البلوى بمعرفة حكمه ٠

الثانية: أن خبر الواحد فيما تعم به البلوى غير مقبول ، وعلى هذا فحديث ابن عمر غير مقبول لأن حكم خيار المجلس وجب أن يكون معلوما عند الكل ، فاذا انفرد الواحد به كان ذلك على خلاف العادة فيرد الحديث • وقد أجاب ابن دقيق العيد على هاتين المقدمتين بالمنع •

* أما الأولى:

فان كنا نسلم أن البيع مما تعم به البلوى ،الا أن الحديث ورد في اثب التحديث ورد في اثب خيار الفسخ ، والحاجة الى معرفة حكمه ليست عامة فلا يحتاج اليه كافلة الاقراد ٠

* أما الثانية :

قولكم أن خبر الواحد فيما تعمم به البلوى غير مقبول لانسلم به ، لأن الروايات الصحيحة تعتمد على عدالة الراوى وجزمه بالرواية ، وهذه الشروط قد انطبقت على رواية ابن عمر ، وعلى ذلك اذا لم ينقل غيره هذه الرواية فلا يعد ذلك مطعنا في الخبر لأسباب هيى:

"- من الجائز أن لايكون غير هذا الراوى سمع هذا الحكم ، ومن المعلوم أن النبي صلى ملى الله عليه وسلم كان يبلغ الأحكام للآحاد والجماعات ، وما التزم النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ كل حكم لجميع المكلفيت .

ب_ اذا سلمنا أن غيره قد سمع هذا الحكم ، فقد يكون عرض له مانع من النقــل •

(۱) كتاب البيوع ، الحديث الأول والثاني ، ٣/ ١٠٤ ٠

◄ المبحث الرابع في خبر الواحد اذا خالفه راويه :

اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبيسن:

الأول: لجمهور المتكلمين (1) الذينقالوا أن خبر الواحد اذا خالفه راويه لايعد ذلك قدحا في الحديث بليقدم الحديث على عمله وهو اختيار ابن دقيق العيد • الثاني: لجمهور الحنفية (٢) قالوا: اذا كان الترك من غير الراوى وكان صحابيا وكان

الخبر يحتمل خفاؤه بكونه من الحوادث النادرة فيقدم خبر الواحد ولايعد تركه للحديث قدحا فيه ٠

أما اذا كان الخبر مما لا يحتمل خفاؤه لكثرته ، وحاجة الناس اليه فترك غير الراوى من الصحابة يعد قدخا في الخبر ، أما انكان الترك من غير الصحابة ولو كان أكثر الأمة فيقدم الحديث على عملهم ،

« الأثر الفقيسي:

ظهر الأثر الفقهي لهذه المسألة عند حديث ابن عمر رضي الله عنهما فسي خيار المجلس ، اذ نقل ابن دقيق العيد رحمه الله اعتذارا آخر للنافين لخيار المجلس وهو أن حديث ابن عمر في خيار المجلس قد رواه الامام مالك (٣)رحمسه الله ومعذلك لميقل به ونفساه ، وهذا يستلزم أمريين:

الأول : أن يكون الامام مالك قدرد الحديث مع علمه بصحته ، فيكون بذلك فاسقا لا تقبل روايته ، والامام مالك هو من هو في الفضل والدين والعلم •

⁽۱) أنظر: مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۷۲ ، الاحكام ، ۲۹۳/۱ ، تنقيح الفصول ، ۳۷۱ ، شرح الكوكب المنير ، ۲/ ۳۱۷ ۰

⁽٢) أنظر: تيسير التحرير، ٣/ ٢٣، قواتح الرحموت، ٢/ ١٦٣٠

⁽٣) أنظر: الموطأ ، ٢٧٧٠

الثاني: اذا انتفى الاحتمال الأوليبقى الاحتمال الثاني وهو أنيكون ردّه للحديد الثاني وهو أنيكون ردّه للحديد العلم العلمة ظهرت لمه فيتبع فيذلك ، اذ هو أخبر وأعلم بعلل الحديث لأنه راويه وقد ردّ ابن دقيق العيد على هذا الاعتذار بأجوبة هي:

- أ_ أن الراوى اذا عمل بخلاف روايته لا يستلزم ذلك أن يكون فاسقا لاحتسال أن يكون تركه للحديث لمعارض راجح عنده ولا يلزم تقليده في هذا الترك •
- ب أن حديث ابن عمر ثبت نقله بالعدول فيجب العمل به ظاهرا ولا يترك لمجرد الوهم والاحتمال ، والقول بوجوب اتباع الراوى في تركه للحديث لعلم ظهرت له هو مجرد احتمال لا يترك الحديث لأجله ٠
- ج ان حديث ابن عمر قد روى من طرق أخرى غير طريق الامام مالك ولو فرضنا صحة ما ذهبتم اليه الى تقديم عمل الراوى على الخبر اذا كان مخالفا له نقبسل هذا الافتراض اذا جاء من طريق مالك وحده وقد ثبت غير ذلك (1)

المبحث الخامس في: خبر الواحد إذا خالف القياس:

اختلف الأصوليون في العمل بخبر الواحد اذا عارض القياس ولم يكن الجمسع بينهما ممكنا الى مذاهب هي:

- الأول: مذهب الشافعي وأحمد (١) رحمهما الله قالا بتقديم خبر الواحد علسى القياس مطلقا ، وهذا المذهب هو ظاهر كلام ابن دقيق العيسد ٠
 - ◄ الثاني: مذهب الامام مالك (٢)كما نسب اليه، قال بتقديم القياس مطلقا •
- الثالث: مذهب الحنفية (٣) ولهم في هذه المسألة تفصيل ، قالوا اذا كان السراوى من الصحابة قد عرف بالاجتهاد كالأ عمة الأربعة ، وعائشة يقدم الخبر على القياس مطلقا ، أما اذا كان الراوى معروفا بالعدل والمبط كأبي هريرة وأنسس فأكثر الحنفية قالوا بتقديم الخبر على القياس ، وقال آخرون يقدم الخبر اذا لسم يخالف كل الأقيسة .
- الرابع: مذهب جمهور الأصوليين والمحققين منهم ، كالآمدى وابن الحاجسيب وابن السبكي (٤) والكمال بن الهمام (٥) قالوا: اذا عرفت العلة في الأصل بنسسس

⁽۱) أنظر: المحصول ، ح ۲/ق ۱ / ۱۱۹ ، نهاية السول ، ۲/۳۵۷ ، شرح الكوكب المنيسر ، ۲/۳۲۷ . ۳۲۷ .

⁽٢) أنظر: تنقيح الفصول ، ٣٨٧، احكام الفصول ، ٦٤٣٠

⁽٣) أنظر : شرح المنار ، ٢/ ٢١ ، فواتح الرحموت ، ٢/ ١٧٧٠

⁽٤) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، تاج الدين ، أبو النصر ، الفقيه اللغوى الاصولي، الشافعي ، له تصانيف كثيرة منها : (جمع الجوامع) ، و (رفع الحاجب عن ابن الحاجب) و (طبقات الشافعية) ، توقي رحمه الله سنة ٧٧١ه .

أنظر : البدر الطالع: ١٠/١ : شذرات الذهب ، ١/ ٢٢١ ٠

⁽o) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال بن الهمام القاهرى الحنفى برع في شتى العلوم حتى صاريضرب به المثل له تصانيف كثيرة منها (شـــرح الهداية) في الفقه ، (التحرير) في أصول الفقه ، (المسايرة) في أصول الدين، توفـــي رحمه الله سنة ، ٨٦١ه ٠

أنظر: النجوم الراهرة ، ١٨٦/١٦ البدر الطالع ، ٢/ ٢٠١٠

راجح على دلالة الخبر ووجدت العلمة قطعا في الفرع قدم القياس ، أملك اذا وجدت العلمة في الفرع ظنما فالتوقف لتساويهما أما اذا لم تعرف العلمة بنص راجح بان عرفت باستنباط أونص مساو أو مرجوح قدم الخبر (1)

* الأثر الفقي:

ظهر الأثر الفقهي لهذه المسألة في ثلاثة مواضع من شرحه وهي:

- * الأول: عند حديث ابن عمر السابق في خيار المجلس ، اذ نقل ابن دقيق العيد وجها آخر من اعتذارات النافين لخيار المجلس ويقوم هذا الاعتذار على مقدمتين:
- أ ـ أن حديث ابن عمر مخالف للقياس الحلي والقياس القطعسي ، وهسسو ما علمت علمة الحكم فيسه وعلم حصول مثل تلك العلمة في الغرع · (٢)

وهذه المسألة مما يلحق فيه الفرع بالأصل ، فالأصل هو منع البائع أو المشتسري من ابطال حق الآخر في التملك وقبض الثمن بعد العقد ، وبعد التفرق وهندا الأصل قد ثبت قطعا واتفاقا ولا خلاف في ذلك •

ومحل الخلاف هو الفرع وهو منع البائع أو المشترى من ابطال حق الآخر فيني التملك وقبض الثمن بعد العقد وقبل التفرق ، وهذا الفرع يلحق بالأصل ولايفارقه الا اذا علم خلو الفرع من مصلحة تكون مقصودة بشرع الحكم ٠

⁽۱) أنظر : الأحكام ، ٢٩٤/١ ، مختصر ابن الحاجب ، ٧٣/٢ ، جمع الجوامع ، ١٣٦/٢ ، تيسير التحرير ، ١١٦ / ٢٠١٠

⁽٢) ومثل الأصوليون للقياس الجلي كقياس تحريم الضرب على تحريم التأفيف ، فالفسرع أولى بالحكم من الأصل ، وقد يكون الفرع مساويا لحكم الأصل كقياس الأمة على العبد في السرايسة • أنظر : نهاية السول ، ٣/ ٢٥٠٠

واثبات خيار المجلس بعد العقد وقبل التفرق موجب لابطال حق كل واحدمنهما وهذا يخالف الأصل ، اذ لافرق بين القبلية والبعدية ولبست هناك مصلحية لاثبات خيار المجلس قبل التفرق وبعد العقد حتى يصلح أن يكون الشيارع قصدها بالحكم ٠

- ب أن خبر الواحد يفيد الظن والحاق الفرع بالأصل في هذه المسألة مقطوع بـــه لأنه قياس جلي فيقدم القاطع على المظنـــون
 - على هاتين المقدمتين بالمنع:

* أما الأولى:

لا نسلم قولكم أن الفرع قد خلا من مصلحة مقصودة من الشارع حتى يفسارق الأصل ، اذ هناك مصلحة واضحة لمفارقة الفرع للأصل ، وهناك مصلحة قصدها الشارع لهذه المفارقة ، فالبيع مما يتكرر كثيرا في حياة الناس وقد يحصل بغتة ومن غير ترو أو تدبير ، فيفضي الى الندم والأسف ، لذلك شرع الله خيار المجلس دفعا لهذا الضرر ، فهذه مصلحة جلية وعلىذلك لايلحق الفرع ـ وهو منع ابطال حق الغير بعد العقد وبعد التفسرق بعد العقد وبعد التفسرق ـ لأن المصلحة هي دفع الضرر والندم الذي قد يقع نتيجة للتسرع وعدم التروى

ولا يمكن اثبات خيار المجلس مطلقا حتى بعد التفرقوالا أدى ذلك الى عـــدم استقرار الملك لمبيع ولا ثمن ولأدى كذلك الى عدم الوشوق في التصرف فيهمــــا مما ينافي الحكمة من تشريع البيع •

* أما الثانيـة:

لا نسلم أن الحديث المخالف للأصول يرد لأنه لافرق بينهما ، فكما أن حكوم الأصل قد ثبت بنص فكذلك الفرع قد ثبت بنص أيضًا ، والنص هنا هو حديث خيال

المجلس وغاية ما هنالك أن الشارع استثنى هذه الجزئية _وهي ثبوت خيار المجلس_ من الكليات العامة _ وهي استقرار الملك للمبيع والثمن _وهذا الاستثناء اما لمصلحة قمدها الشارع أو تعبدا ،وفي كل الأحوال يجب تقديم الخبر على القياس واتباعه (1)

◄ الثاني: استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه المسألة على أن خيار الرد بعيب التصرية (٢) يمتد الىثلاثة أيام لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه سولم قال: ((لا تلقّوا الركبان ولايبيع بعضكم على بيع بعسسف ولا تناجشوا ولايبيع حاضر لباد ولا تصروا الغنم ومن ابتاعها فهو بخير النظريسن بعد أن يحلبها ان رضيها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وفي لفظ وهو بالخيار ثلاثال) (٣)

وقد نقل ابن دقيق العيد خلاف أصحاب الشافعي (٤) في الفترة التييمتد فيهــــا الخيار وذكر فيها قولين :

الأول: يرى أن الرد يكون على الفور ، وقاس هذا الفريق خيار الرد بعيب التصريبة على خيار الرد بالعيب ، فكما أن الرد بالعيب يكون على الفور فكذلك الرد بعيب التصريبة ، وهذا الفريق قيدم القياس على لفظ الجديث في قوله على الله عليه وسلم (وهو بالخيار ثلاثاً) .

⁽۱) ۱۰۰/۳ ، وأنظر كذلك حاشية الصنعاني ، ٤/ ١٠ -

⁽٢) التصرية: هو حبس اللبن أياما في ضرع الشاة ليغتر المشترى فيشتريها بثمـــن غال ٠٠٠ أنظر مادة صرى في مختار الصحـاح ٠

⁽٣) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب النهي للبائع أن يحفل الأبل ، ٣/ ٩٢ · وصحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب تحريم التصرية ، ٥/ ٤٠

⁽٤) أنظر : نهايية المحتاج ، ٤/ ٧٢ •

الثاني : يرى أن الخيار يمتد الى ثلاثة أيام اتباعا لنس الحديث • وقد رجح ابن دقيق العيد رحمه الله الرأى الثاني لوجهيدن:

أ ـ أن النص يقــدم على القيــاس •

ب. أننا قدّمنا النص على القياس في أصل الحكم ، اذ القياس يقتضي أن ضمان العدوانات والبياعات مقدر بالمثل في المثلى وبالقيمة في ذوات القيم، وعلى ذلك فضمان اللبن المشروب يكون بلبن مثله أو بقيمته بالاضافة الى تقديد التمر بماع من غير فرق بين كثير المشروب وقليله ، الا أننا قدمنا النص على هذا القياس في أصل الحكم ، فيطرد هذا التقديم فنقدم أيضا النص الدى أثبت الخيار لمدة ثلاثة أيام على خيار الرد بالعيب ، (١)

الثالث: رجِّح ابن دقيق العيد رحمه الله عند شرحه لحديث أبي هريرة السابق بناء على هذه القاعدة جواز تقويم اللبن المشروب بصاع التمر ، وذلك بعد أن نقبل رأى المائعين لهذا التقويم ونسب هذا القول للامام أبي حنيفة ورواية على الامام مالك (٢) وحجتهما أن الحديث مخالف لقياس الاصول فلايلزم العملية هي:

(۱) قد علم من الأصول أن الضمان في المثليات يكون بالمثل، وفي القيم يكون بمثلسه من النقدين ، أما هذه الصورة الواردة في هذا الحديث فالضمان جاء بالتمر وهنذا مخالف للأصول •

⁽۱) باب ما نهي عنه من البيوع ، الحديث الثاني ، ٣/ ١٢٣ ٠

⁽٢) أنظر: المبسوط ، ١٣/ ٤٠ ، مواهب الجليل ، ٤/ ٣٧٠

- (٢) ان مقدار الضمان يختلف باختلاف قدر التالف ، ولكن قدر في هذا الحديث بصاع ، فخرج بذلك عن القواعد الكلية التي تقول أن ضمان المتلفات يختليف باختلاف قدرها ووصفيا ٠
- ما تلف من اللبن باستعماله اما أن يكون متخلفها وموجودا في ضرع الشهاة عند العقد فهذا يعني أن المشترى قد أتلف جزءا من المعقود عليه فلا يحس له ردّه لأنه لم يرد كل المبيع كما لو ذهب بعض أعضاء المبيع ، ثم ظههم على عيب فانه يمنع السرد معم واما أن يكون هذا اللبن قد تخلّق ووجهه بعد الشراء فيكون بذلك ملكا للمشترى فلا يضمنه لأن الضمان لا يكون الا باتلاف ملك الغير معم واما أن يكون هذا اللبن قد تخلّق ووجد جزء منه قبل العقد والجزء الباقي تخلّق بعد العقد فما كان موجودا قبل العقد يمنع رده للا سبساب المذكورة في الاحتمال الأول وما تخلّق بعد العقد لا يجب ضمانه للأسباب المذكورة في الاحتمال الأول وما تخلّق بعد العقد لا يجب ضمانه للأسباب المذكورة في الاحتمال الثاني ٠
- (٤) أن الشارع قد أثبت خيار العيب وخيار الرؤية وخيار المجلس عند منيق ولي المجلس عند منيق ولا المجلس عند من عند من عند من عند الحديث هذه الاصول باثبات الخيار ثلاثا من غير شرط من البائع أو المشترى •
- (a) أن هذه الصورة فيها جمع بين الثمن والمثمن وهذا ممنوع وابيان ذلك نضرب مثلا فلو كانت قيمة الشاة صاعا من تمر فاشتراها رجل بهذه القيمة أى بصاع تمر ثم وجد بها عيب التصريبة ، فاذا ردّها ومعها صاع من تمر للتالف من اللبن ليزم من ذلك أن يجمع البائع بين الثمن _ وهو صاع التمر _ والمثمن _ الذي هو الشاة _ •
- (٦) ان الحديث مخالف لقاعدة الربا في بعض الصور وهو ما اذا اشترى شاة بصاع فاذا استرد معها صاعا من تمر فقد استرجع الصاع الذي هو في الثمن فيكون قد باع صاعا وشاة بصاع وذلك خلاف قاعدة الربا عندكم فانكم تمنعون ذلك •
- (Y) لو كان اللبن بعد حلبه باقيا ولم يتلف لا يلزمه ردّه عندكم اذا أطلع المشترى على على العيب ، بل عليه اان يرد صاعا من تمسر فصار حكمه كما لو تلسف ، وهسسذا

مخالف لقاعدة الضمان اذ ضمان الاعيان بالبدل لايجب الا مع فواتها كالمغصوب أما هذه فهي باقية بعينها •

(A) من أصول الشرع أن الرد لايكون الابعيب أو شرط ، وهذا الرد _ أى بعيــــــن التصرية ـ لا شرط فيه ولا عيب أما خلوه من الشرط فواضح ، وأما خلوه مـــن العيب فلأن نقصان اللبن لوكان عيبـا لثبت بـه الرد من غير تصريـة ٠

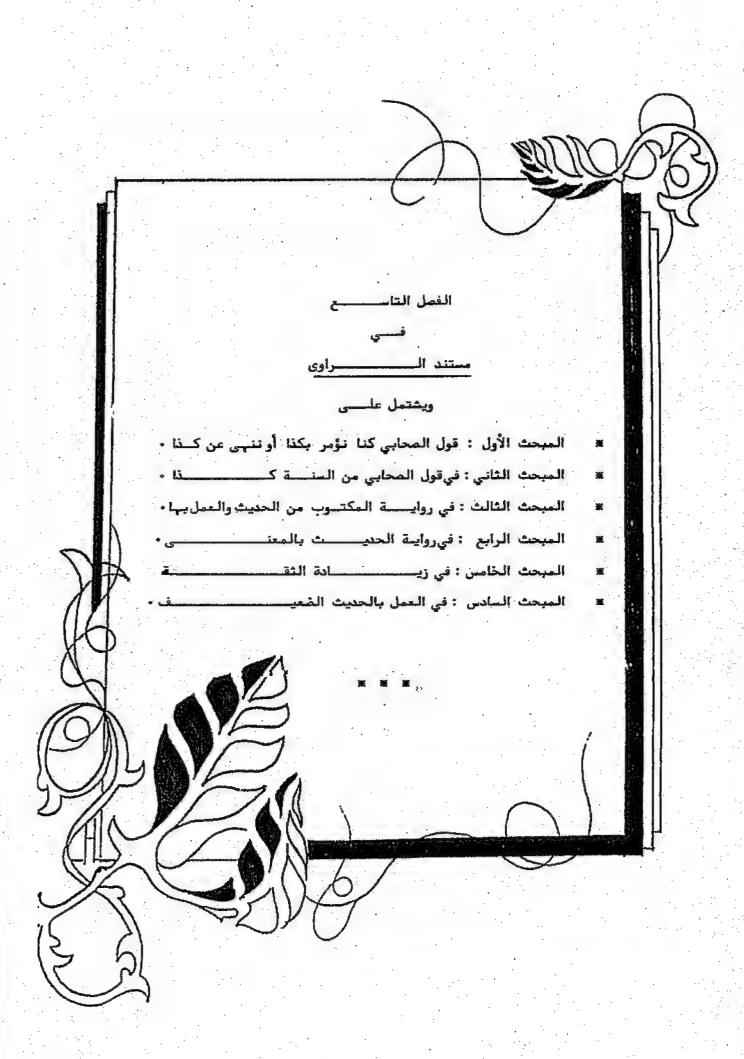
ولهذه الاسباب المذكورة لايلزم العمل بهذا الحديث لأنه خبر آحاد ، وخبسر الآحاد يفيد الظن وهو مخالف لقياس الاصول والاصول المعلومة تفيد العلم واليقين فلذلك يقدم على خبر الواحد •

وبعد أن نقل ابن دقيق العيد ما تقدم ذكر أجوبة عدة على هذه الاعتذارات لـم تجد قبولا في نفسه ، فختم هذا المبحث ببيان رأيه في هذا الخلاف ، وحاصلـه أن خبر الواحد من السنة ، والسنة تعد أصلا من الاصول ، فخبر الواحد أصل بنفسه يجب اعتباره ، والقول بأن الاصول تفيد القطع وخبر الواحد يفيد الظن أمر مسلم ، غير أن تناول الأصل لمحل خبر الواحد غير مقطوع به لاحتمال أن يكون محل الخبر مستثنى منذلك الاصل (1) وكأن ابن دقيق للعيد أراد أن يقول أن قياس الاصول يدل على أن الضمان مقدر بالمثل في المثلي ، وبالقيدة في ذوات القيم في كل الصور ، الاهذه الصورة الواردة في هذا الحديث ، فهي مستثناة من ذلك الأصل ، والذي استثناها هو الحديث ، (1)

⁽۱) وهذا التقرير الذى ذكره ابن دقيق العيد هو أحد الردود على مذهب الجمهور القائلين بالتفصيل مع الاشارة الى أن حديث أبي هريرة في النهي عن تصرية الغنم هو أحد الأمثلة التي ذكرها الجمهور في تعارض الخبر مع القياس، ومع ذلك قدّم ابن دقيق العيد الخبر على القياس مع أن العلة عرفت في الاصل بنفي راجح على الخبر ووجدت قطعا فسي الفرع.

أنظر : حاشية البناني ، ٢/ ١٣٦٠

٢) ١٢٣/٣ ، وأنظر كذلك حاشية الصنعاني ، ٤/ ٥٥٠



الفمـــل التامــــع فــــي

ويشتمل هذا الفصل على مباحث ستمة هيى:

■ المبحث الأول في: قول الصحابي كنا نؤمر بكذا أو نتهى عن كـــذا :

اختلف الأصوليون في لفظ الصحابي اذا جاء بصيعة البناء للمفعول مثل كنا نؤمر أو ننهى أو أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا الى مذهبين هما:

الأول الحمهاور المتكلمين (١) وتبعهم ابن دقيق العيد قالوا حكمه الرضع •

الثاني: لجمهور الحنفية وامام الحرمين من الشافعية (٢) قالوا: احتمال كون الأمر عن الثاني: لجمهور الحنفية وامام عليه وسلم خلاف الظاهر ، اذ قد يكون الآمر بعليه وسلم خلاف الظاهر ، اذ قد يكون الآمر بعليه الأعمة أو الكتاب أو القياس واستثنى الحنفية أبابكر المديق رضي الله عنسه فما قالم فهو مرفوع بلا خلاف اذ لم يكن امام فوقه حتى يأمره •

* دليل ابن دقيق العيد :

استدل ابن دقيق العيد على أن قول الصحابي كنا نؤمر أو ننهى حكمه الرفيع بحديث معادة بنت عبد الله العدوية (٣) أنها سألت عائشة رضي الله عنها فقاليست ((مابال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ، فقالت أحرورية أنت ؟ فقلت لست بحرورية

⁽۱) أنظر : الأحكام ، ۱/ ۲۷۸ ، مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۱۸ ، المستصفى ، ۱/ ۱۳۱ ، تنقيح الفصول ، ۲۲۶ ، المسودة ، ۲۲۶ ،

⁽٢) أنظر : أصول السرخسي ، ١/ ٣٨٠ ، تيسير التحرير ، ٣/ ٦٩ ، البرهان، ١/ ١٥٠ ٠

⁽٣) معادة بنت عبد الله العدوية ، أم الصهباء البصرية ، امرأة صلة بن أشيم ، أخرج لها الشيخان في صحيحهما ، وقد ذكرها ابن حبان في الثقات ، أنظر : تهذيب التهذيب ، ١٢/ ١٤٥٠

ولكني أسأل، فقالت كان يصيبنا ذلك فنؤمسر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصادة) (١)

يقول ابن دقيق العيد : (في الحديث دليل لما يقوله الأصوليون من أن قــول الصحابي كنا نؤمـر وننهى في حكم المرفــوع الى النبي صلى الله عليه وســـلم والا لم تقم الحجـــة به) • (٢)

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصوم ، باب الحائض تترك الصوم والصلاة ، ١٥٥٠٠ وصحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض ، ١/ ١٨٢ ٠

⁽٢) باب الحائض ، الحديث الخاميين، ١/ ١٢٩٠٠

◄ المبحث الثاني في: قول الصحابي من السنة كــذا :

اختلف الأصوليون ايضا في هذه المسألة الى فريقين:

الأول: لجمهور المتكلمين (1) قالوا: قول الصحابي من السنة كذا محمول على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو اختيار ابن دقيق العيد •

الثاني: لجمهور الحنفية وامام الحرمين من الشافعية (٢)، قالوا : السنة هي الطريقة فتشمل سنته صلى الله عليه وسلم وأضحابه رضوان الله تعالى عليه وسلم وقد تحمل على الفتوى لأن كل مفت ينسب فتواه الى شريعة الله عز وجل المنافقة على الفتوى المنافقة على الفتوى المنافقة الله عز وجل المنافقة الله عز وجل المنافقة الله عز وجل المنافقة الله عز وجل المنافقة الله عن وجل المنافقة الم

* الأشر الفقيسي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه المسألة على أن حق البكور أن يقيم الزوج عندها سبعا ، والثيب ثلاثا ، اذا كانتا متجددتين على نكور امرأة قبلها لحديث أنس رضي الله عنه : ((من السنة اذا تزوج البكور على الثيب أقام عندها سبعا ، وقسم ، واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قاسم) (۳).

⁽۱) أنظر: نهاية السول ، ۲/ ۳۵۹ ، جمع الجوامع، ۲/ ۱۷۳ ، شرح الكوكب المنير، ۲/ ۶۸۳ ۰

⁽٢) أنظر : أصول السرخسي ، ١/ ٣٨٠ ، تيسير التحرير ، ٣/ ٦٩ ، البرهان ، ١٤٩/١-

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى، كتاب النكاح ، باب اذا تزوج الثيب على البكر ، ٧/ ٤٣ ، وصحيح مسلم ، كتاب الرضاع ، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب ، ٤/ ١٧٣ .

يقول ابن دقيق العيد (الذي قاله أكثر الأموليين من أن قول الراوى مسسن السنة كذا في حكم المرفوع لأن الظاهر أنه ينصرف الى سنة النبيّ ملى اللسم عليه وسلم وان كان يحتمل أن يكون ذلك قاله بناء على اجتهاد رآه ولكسسن الأظهر خلافه).(١)

(۱) كتاب النكاح ، الحديث الحادي عشر ، ١٤ ٠ ٤١ .

* المبحث الثالث في: رواية المكتوب من الحديث والعمل بها:

للراوى من غير المحابة أوجه عدة للرواية ، من ذلك الاعتماد على الخطط فمثلا يكتب الشيخ حديثا ثم يرسله أو يرسل رسولا ليقرأه على المرسل اليه ٠

ولقد اختلف الأصوليون في جواز العمل بهذا الوجه من أوجه الرواية وروايتها الى مذهبيسين:

الأول: مذهب الامام مالك والشافعي وأحمد وجمهور الحنفية (١)، واختاره ابن دقيــــق العيد، قالوا: أن الكتابة كالسماع يجب العمل بها ويجوز روايتها بشـــرط أن يقول المرسل اليه رأيت مكتوبا أو كتب اليّ فلان ولايقول سمعت ٠

الثاني: مذهب الامام أبي حنيفة (٢) قال: لايجب العمل بها ولا روايتها الاببينينة فيشهدوا عند المكتوب اليه أنه كتاب فلان الشيخ .

∗ دلیل ابن دقیق العید:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله على مذهب الجمهور بحديث عبد الرحمن بسن أبي بكرة (٣) رضي الله عنه قال: (كتب أبي وكتبت له الى ابنه عبيد الله ابن أبي بكرة (٤) وهو قاضي بسجستان لاتحكم بين اثنين وأنت غضبان فاني سمعست

⁽۱) هختصر ابن الحاجب ۲/ ۱۹، شرح تنقيح الفصول /۲۱۷ ـ۳۷۱، المستصفى ۱۲۲۱، . شرح الكوكب المنير ۳/ ٥١٥ م

⁽٢) تيسير التجرير ٣/ ٩٢ ، فواتح الرحموت ٢/ ١٦٤ ٠

⁽٣) هو ابن نفيع بن الحارث الثقفي ، أبو بحر ، ويقال أبو حاتم البصرى ، أول مولود ولد في الاسلام بالبصرة ، تابعي ثقة ، وله أحاديث ورواية ، توفي رحمه الله سنة ٩٦ه ٠ أنظر : الاصابة ، ٣/ ١٤٧ ، تقريب التهذيب ، ٣٣٧٠

⁽٤) عبيد الله بن نفيع بن الحارث الثقفي - أبو حاتم - أول منقراً القرآن بالاحان ، تابعي ثقة كان أميرا لسجستان ، وولي قضاء البصرة ، كان أسود اللون ، مات رحمه الله من سنة ٧٩ ه .

أنظر: النجوم الزاهرة: ١/ ٢٠٢ ، الاعلام ، ٤/ ١٩٢٠

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (اليحكم أحد بين اثنين وهو غضبان) (١)
يقول ابن دقيق العيد (وفيه دليل على أن الكتابة بالحديث كالسماع مسسن
الشيخ في وجوب العمل وأما في الرواية فقد اختلفوا في ذلك والمواب أن يقال ان أدى
الرواية بعبارة مطابقة للواقع جاز كقوله كتبت الى فلان بكذا وكذا, (٢)

ولعل وجه الدلالة أن عبد الله بن أبي بكرة رحمه الله لم يطلب بيّنة حين وصله الكتاب وفيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فدل على أن الكتاب مثل السماع من الشيخ ٠

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الاحكام ، باب هليقيضي الحاكم أو يفتي وهو غضبان ٩/ ٨٢ ،

وصحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، ٥/ ١٣٢٠

⁽٢) بأب القماء، الحديث الرابع، ١٦٩ ١٦٩.

المبحث الرابع في: رواية الحديث بالمعتسى:

اختلف الاصوليون في رواية الحديث بالمعنى الى مذهبيـــن:

الأول: مذهب الائمة الاربعة وجمهورهم (1) قالوا: بجواز رواية الحديث بالمعنسي بشرط أن يكون الناقل عالما بدلالات الألفاظ واختلاف مواقعها ، واختار هسدا المذهب ابن دقيق العيسد •

الثاني: مذهب ابن سيريسن $\binom{(7)}{}$ والرازى الحنفي $\binom{(7)}{}$ قالا : بعدم الجواز $\binom{(3)}{}$.

د ابن دقیق العید علی دلیل المانعین :

نقل ابن دقيق العيد في شرحه استذلال القائلين بعدم جواز رواية الحديث بالمعثى وقام بالرد عليه وهو حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : (حبس المشركون رسول الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصفرت فقال

⁽۱) أنظر : أصول السرخسي، ٢/٥٥/١، فواتح الرحموت، ١٦٧/٢، احكام الفصول، ٣٨٤، البرهان، ١/ ٦٥٥، المستصفى، ١٦٨/١، المسودة، ٢٥٣٠

⁽٢) محمد بن سيرين الانصارى ، يكنى أبابكر ، مولى أنس بن مالك قال مورق العجلييين (مارأيت أحدا أفقه في ورعه ولا أورع في فقهه من ابن سيرين)كان اماما في التفسير والحديث والفقه ، توفي رحمه الله سنة ١٨٠ هـ٠

أنظر : تذكرة الحفاظ، ١/٧٧/، شذرات الذهب، ١٣٨/١٠

⁽٣) أحمد بن علي الجماص - أبو بكر الرازى - كان امام الحنفية ببغداد له مصنفات كثيرة ، منها (شرح مختصر الطحاوى) و (أحكام القرآن) ، توفيي رحمه الله سنة ٣٧٠ ه ببغداد ٠

أنظر : طبقات المفسرين ، ١/ ٥٥ ، شدرات الذهب ، ٣/ ٧١ ٠

⁽٤) أنظر: الاحكام، ١/ ٢٨٣، تيسير التحرير، ٣/ ٩٨٠

رسول الله صلى الله عليه وسلم شعْلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملاَّ اللـــه . أجوافهم وقبورهم نارا أو حشا الله أجوافهم وقبورهم نارا) (1)

ووجه الدلالة أن ابن مسعود رضي الله عنه تردد بين قوله ملا ً الله أو حشا الله واللفظان متقاربان في المعنى ومعذلك لميقتصر ابن مسعود على أحصد اللفظين مما دل على عدم جواز رواية الحديث بالمعنى ٠

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذا الاستدلال بقوله: (وجوابه انبينهما تفاوتا فان قوله حشا الله يقتضي من التراكم وكثرة أجزاء المحشو مالايقتضيه ملا وقد قيل أن شرط الرواية بالمعنى أن يكون اللفظان مترادفين لا ينقص أحدهما عن الآخر على أنه ان جوزنا الرواية بالمعنى فلاشك أن رواية اللفظ أولى فقدد يكون ابن مسعود تحرى لطلب الأفضال) ((٢)

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب التفسير ، بابسورة البقرة ، ٦/ ٣٧٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ، ٢/ ١١١١٠

⁽٢) باب المواقيت ، الحديث الخامس ، ١٤٣/١

◄ المبحث الخامس في: زيادة الثقــة:

انفراد الثقمة بزيادة في الحديث من بين الثقات لها صور ثلاث :

الأولى: أن يتعدد المجلس ويعلم بهذا التعدد ، وهذه الصورة هي محل اتفاق بي ن الأولى: أن يتعدد المجلس ويعلم بهذا الاحتمال أن النبيّ صلى الله عليه وسلم فعل الزيادة في أحد المجلسين دون الآخر ، أما اذا جهل هذا التعدد ول يعلم هل هي في مجلس واحد أو أكثر ، فذكر الأصوليون أن الأولى قب ول هذه الزيادة لجواز التعدد ٠

الثانية : أن يتحد المجلس ولا يتصور غفلة الأكثر من الثقات عن هذه الزيادة ، فاتفق الأصوليون على عدم قبول هذه الزيسسادة •

الثاثة: أن يتحد المجلس وتصورت الغفلة على من فيه من الرواة (١).

وهذه الصورة الاخيرة هي التي وقع الخلاف في قبولها بين الاصوليين المسسى مذاهب ثلاثة هي :

الأول: مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي والرواية الصحيحة من مذهب الامام أحمد قبول هذه الزيادة مطلقا ، سواء نفاها الممسك عنها أو سكت عنها (٢)، وهدذا المذهب هو اختيار ابن دقيق العيدد .

الثاني: مذهب الرازى والغزالي وابن السبكي (٣) قبول هذه الزيادة بشرط الايصـــرح الثاني عن هذه الزيادة بالنفـــى٠

⁽١) أنظر: الاحكام، ٢/ ٢٨٧، شرح الكوكب المنير، ٢/ ٥٤٠٠

⁽۲) أنظر : تيسير التحرير ، ۳/ ۱۰۹ ، تنقيح الفصول ، ۳۸۲ ، البرهان ، ۲۱۲/۱ ، شيرح الكوكب المنير ، ۲/ ۵۶۲ ۰

⁽٣) أنظر: المحصول ، ح ١/ ق ٢ / ١٢٩ ، المستصفى ، ١/ ١٦٨ ، جمع الجوامع، ١٤٠/٢ •

الثالث: مذهب بعض المحدثين وروايسة عن الامام أحمد (1) عدم قبول هذه الزيادة لأن الثالث : مذهب بعض الريادة وهم من الراوى ٠

◄ الأشر الفقيسي:

كان لهذه المسألة أكثر من أثـر فقهـي • منذلك:

- (۱) عند شرحه لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : ((أن النبيّ ملى الله عليه وسلم كان يرفع يديه خنو منكبيه اذا افتتح الملاة واذا كبّر للركوع رفعهما كذلك ، وقال سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، وكان لايفعال ذلك في السجود ((٢)) ، نقل ابن دقيق العيد مذهبين للعلماء في رفع البدين في الصادة .
- أ _ مذهب الشافعي ^(٣) الذي يرى الرفع في هذه الاماكن الثلاثية الواردة في حديث ابن عمر وهي افتتاح الصلاة ، والركوع ، والرفع من الركوع ·
- بد مذهب أبي حنيفة والمشهور عند أصحاب مالك (٤) قالوا: بالرفع عند الاقتتـــاح فقـــط ٠

وذكر ابن دقيق العيد أن الشافعي أخذ بهذا الحديث وفيه زيادة على من روى الرفع

⁽١) أنظر: فواتيح الرحموت ، ٢/ ١٧٣ ، المسودة ، ٢٦٩ ٠

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين في التكبيرة الاولى ١١٨٧/١ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب استحباب رفع البدين ، ٢/ ٠١

⁽٣) أنظر: المجموع ، ٣/ ٤٤٦ ، نهاية المحتاج ، ١/ ١٣٤ ـ ٩٨١ ـ ٥٠١ .

⁽٤) أنظر : المبسوط ، ١/ ١٤ ، مواهب الجليل ، ١/ ٥٣١ ٠

عند التكبير فقط (1)، لذلك ألزمه ابن دقيق العيد القول برفع اليدين عنسد القيام من الركعتين لحديث ورد فيه (٢) وهي زيادة على من أثبت الرفع في الموضعين الاماكن الثلاثة التي جاءت في حديث ابن عمر والحجة واحدة في الموضعين وبناء على هذه القاعدة رجح ابن دقيق العيد الزفع عند القيام من الركعتين لثبوت (والصواب والله أعلم استحباب الرفع عند القيام من الركعتين لثبوت الحديث فيه) (٣)

(٢) أورد ابن دقيق العيد رحمه الله عند شرحه لحديث ابن عمر السابق خلاف العلماء في رفع اليدين عند السجود فنسبب لأكثر الفقهاء (٤) القول بعدم استحباب رفع اليد عند السجود وحجتهم قول ابن عمر رضي الله عنهما: ((وكسسان لايفعل ذلك في السجود) ونسب لآخرين (٥) القول باستحباب الرفسي

(۱) ولم يذكره ابن دقيق العيد وهو حديث ابن مسعود رضي الله عنه(أن النبيّ صليي الله عليه وسلم لم يرفع الا في أول مرة).

أنظر: سنن الترمذى ، كتاب الصلاة ، باب ماجاء في رفع اليدين عند الركوع ، ٥٨/٢٠ وقد ضعّف الحديث أئسةٍ منهم ابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، والبخارى ، والدارقطني وابن حبان لأن في سنده عاصم بن كليب وقد طعن فيه ، وقد جاءت روايــــات أخرى في ترك الرفع وهي اما ضعيفة أو موضوعة •

أنظر : تلخيص الحبير ، ١/ ٢٢١ -

(۲) ولم يذكره ابن دقيق العيد وهو حديث ابن عمر : (أنه كان يرفع يديه اذا قال سمع الله
 لمن حمده ورفع ذلك ابن عمر الى نبي الله صلى الله عليه وسلم) .

أنظر : صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب رفع الميدين اذا قام من الركعتين ، ١٨٨/١ .

- ٣) باب صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث الثالث ، ١/ ٢٢١ .
 - (٤) وهو قول الجمهور ، أنظر المراجع السابقة ٠
 - (٥) وهو ابن حزم ، أنظر : المحلى، ٤/ ٩٣٠

لحديث ورد فيــه (۱)،

ولما كانت القاعدة تقول باثبات الزيادة وتقديمها على من نقاها أو سكيت عنها ، رجح ابن دقيق العيد رحمه الله القول باستحباب رفع اليدين عنيد السجود فقدم هذه الرواية على رواية ابن عمر التينفى فيها الرفع عنيد السجود . (٢)

رد ابن دقيق العيد على المانعين لزيادة الثقة:

سبق القول أن المانعين لزيادة الثقة حجتهم أن الزيبادة قد تكون وهم مسن الراوى فتسرد •

وقد ردّ ابن دقيق العيد على هذه الدعوى بالقول أن توهيم الراوى الثقة خلاف الاصل ، اذ الأصل فيه العدل والضبط والحفظ ، صرّح ابن دقيق العيد بذلك عند شرحه لحديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: ((رمقت الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته مابين التسليم والانصراف قريبا من السواء وفي رواية البخارى ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء) (٣)

وذكر ابن دقيق المعيد أن الفقها، تكلموا في الاركان الطويلة والقصيرة واختلفوا في الرفع من الركوع هل هو ركن طويــل أو قصيـــر ، ونقل عن بعض أصحاب

⁽۱) ولم يذكره ابن دقيق العيد وهو حديث مالك بن الحويرث أنه (رأى النبيّ ملى الله عليه وسلم رفع يديه في صلاته واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع واذا سجد واذا رفع رأسه من السجود حتى يحاذى فروع أذنيه)٠

أنظر : سنن النسائي ، كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين للسجود ، ٢٠٦/٢٠ قال ابن حجر وهذا الحديث أصح الاحاديث اسنادا في الرفع من السجود ، انظـــر فتح البارى ، ٢٢ / ٢٢٣٠

⁽٣) أنظر: صحيح البخارى، كتاب الصلاة، باب استواء الظهر في الركوع، ١٠٠ ، ٢٠٠ ، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب اعتدال اركان الصلاة في تمام، ٢/ ٤٤ ٠

الشافعي (1) أن الرفع من الركوع ركن قصير ، واذا طوله بطلت الصلاة والعلة في ذلك أن التطويل يقطع الموالاة الواجبة ، وقال آخرون لا تبطل حتى ينقل اليه ركنا آخر كقراءة الفاتحة ، فيخرجه عن هيئة القيام من الركوع .

ولما كان الحديث فيه تصريح بأن الرفع من الركوع ركن طويل ، وذلك لأنهم سوّى بين الاركان بقوله (قريبا من السواء) احتاج هذا الفريق الى الاعتذار عن ههذا الحديث بأوجه هى :

- (1) من المعلوم أن النبيّ صلى الله عليه وسلم كان يطيل في صلاته في بادى الأسر ثم صار يخفف هذه الصلاة لما ورد في الحديث (وكانت صلاته بعد تخفيفا) (٢) وبناء على ذلك يحمل قول البراء رضي الله عنه (قريبا من السواء) آى فلسسى التخفيف .
- (٢) أن الرواية المحيحة هي رواية البخارى التي أثبتت القيام والقعود مسلسن التطويل في قوله (ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء) أما الروايسسة الاخرى التي ذكر فيها التطويل في القيام فهي وهم من الراوى ٠

ولقد رجح ابن دقيق العيد رحمه الله استحباب التطويل في هذا الركن ولسم يرض بهذا الاعتذار فقال (وهذا بعيد عندنا لأن توهيم الراوى الثقة على خلاف الاصل لاسيما اذا لم يدل دليل قوى لايمكن الجمع بينه وبين الزيادة على كونها وهما)(٣)

⁽١) أنظر المجموع ، ٤/ ١٢٦ ، نهاية المحتاج ، ٢/ ٧١ -

 ⁽۲) وهو حديث جابر بن سمرة قال: (ان النبي صلى الله عليه وسلم كانيقرأ في الفجسر
 بق والقرآن المجيد ، وكان صلاته بعد تخفيفا)•

أنظر: صحيح مسلم، كتاب الصلاة ، باب القراءة في الصبح، ٤٠/٢

⁽٣) باب صفة صلاة النبي ملى الله عليه وسلم ، الحديث السابع ، ١/ ٢٢٩٠

◄ المبحث السادس في: العمل بالحديث الضعيــف:

اتفق العلماء على العمل بالحديث الصحيح والحسن ، ثم اختلفوا على العمـــل بالحديث الضعيف الى مذهبيــن:

الأول: مذهب الامام أحمد والشافعي ومذهب الحنفية ، قالوا يعمل به في فضائل الاعمال ولايعمل به في الاحكام والحلال والحرام · (١)

الثاني: الظاهر من مذهب ابن دقيق العيد رحمه الله أنه يرى عدم جواز العمال العمال ولاغيرها • بالحديث الصعيف مطلقا لافي فضائل الاعمال ولاغيرها •

تحقيق ابن دقيق العيد للمسألة:

وبعدهــا ٠

تعرض ابن دقيق العيد رحمه الله لهذه المسألة بالتحقيق في شرحه ، وأبان فيه عن رأيه في العمل بالحديث الضعيف ، وتناول فيه ايضا قواعد مهمست لمراتب العمل بالحديث الصحيح والحسن ، وذلك عند شرحه لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: (صليت معرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتيس قبل الظهر وركعتين بعد المغرب ، روكعتين بعد العشاء) (٢)

ولما كانت هناك أحاديث أخرى وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم في بيان اعداد وفضل السنن الرواتب ، وقد اختلفت عن هذا الحديث وأعدادها ، رجست ابن دقيق العيد استحباب العمل بكل حديث ثبت صحته غير أن مراتب هندا

⁽۱) أنظر: المسودة، ٢٤٦، شرح الكوكب المنير ، ٢/ ٥٦٩، المجموع ، ١/ ٥٩، تيسير التحرير ، ٣/ ٣٧٠٠

⁽۲) أنظر: صحيح البخارى، كتاب الصلاة، باب التطوع بعد المكتوبة، ۲/۲۲، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب فضل السنن الراتبة، ۲/ ۱۲۱۰

المستحب تختلف من حديث لآخر ،لذلك وضع ابن دقيق العيد ضوابط وقواعد للعمل بكل مرتبة من مراتب الحديث وهي:

أولا: الحديث الصحيح:

وهي خمسة مراتب:

- أ أن يؤكد هذا الحديث ملازمته صلى الله عليه وسلم لهذا الفعل (1) وهـــذه المرتبة هي أقوى المراتب •
- (٢) بد أن يؤكد هذا الحديث كثرة فعله صلى الله عليه وسلم من غير ملازم (٢) وهذه المرتبة دون الاولى •
- جـ أن يؤكد هذا الحديث دلالة لفظ وردت في الحديث تبيّن زيادة الأجر ورفـع الدرجات على هذا الفعل ، فهذه الزيادة تؤكد الحكم وان لم يرد فعل منــه صلى الله عليه وسلم ،
- د أن يؤكد هذا الحديث حديث آخر أو أحاديث كثيرة ترفع من درجة الاستحباب ٠
- هـ أنيرد حديث صحيح خال مما يعضده ، وهذه المرتبة دون الجميع في الدلالة عليي الاستحباب .

ثانيا_: الحديث الحسن:

وهو مادون الصحيح ، فيعمل به مطلقا مالم يعارضه حديث صحيح أقوى منسسه ومن أى مرتبة من المراتب الحمس فيقدم عليه لأن الحديث الصحيح أقسسوى في الدلالة وأصح في السند •

⁽١) مثاله السنن الرواتب فقدحث عليها بالقول ولازمها بالفعل ٠

⁽٢) مثاله نوافل الصوم فقد كان يصوم حتى يقال لايفطر ، ويفطر حتى يقال لايصوم ، فهدذا قد كثر فعله ولم يلازمه ، ذكر الامثلة الصنعاني ، ٢/ ١٥١ ٠

ثالثا: الحديث الضعيف:

وهو غير الموضوع ، ومرتبته دون الحسن ، وهو قسمــان:

الأول: حديث أحدث شعارا في الدين ومثاله ما أحدثته الروافض من عيد ثالسيث سموه عيد الغدير (1) ، أو ما أحدثه بعض الناس من اقامة شعار في وقير مخصوص على شيء مخصوص لم يثبت شرعا ، فهذا الحديث وأمثاله مردود وغير مقبول ، ولا تستقيم دعوة من يقول بادراج الحديث تحت العمومات المقتضيسة لفعل الخيرات وذلك لأن الاصل في العبادات التوقف والغالب فيها التعبيد واحداث شيء من هذا ، تشريع بأمر لم يأذن به الله ،

ويتأكد هذا المنع ويقوى اذا جاء حديث صحيح بمنع هذا الفعل ومثّل لــــــه ابن دقيق العيد برفع اليد في القنوت ، فقد قال بعض الفقهاء يستحب رفـــع اليد عند القنوت ، وان لم يرد فيه حديث ورأوا ادراجه تحت الدليل المقتضى

لاستحباب رفع اليد في الدعاء مطلقا اذ وردت فيذلك أحاديث • (٢) وقال آخرون بلرفع اليد عند القنوت مكروه (٣) لأن الغالب على هيئة العبادة التعبد وأصلها التوقيف ، والصلاة توقيفية فيجب أن تصان عنأى زيادة غيسر مشروعة ، ولم يثبت دليل في رفع اليد في القنوت فدّل الدليل الخارجي علسى صيانة الصلاة عن أى عمل غير مشروع وهذا الدليل الخارجي أخص من الدليسل الدال على رفع اليد في الدعساء مطلقا فيقدم عليه ٠

⁽١) قال الصنعاني لم يرد به حديث ضعيف ولاغيره، أنظر حاشية الصنعاني ، ١٥٦/٢٠

⁽٢) وهي أحاديث كثيرة غير محصورة جمعها ابن حجر في الفتح ، ١١/ ١٤٢ ·

⁽٣) وكان ابن عمر رضي الله عنهما يراه بدعة فقال : (أرأيتم رفعكم أيديكم في الصلاة أنه بدعة)، أنظر : مجمع الزوائد ، ٢./ ١٣٧ ٠

واحداث ماهو شعار في الدين قد يكون ممنوعا مناعبة تحريم أومناعة كراهسية وبين ابن دقيق العيد : ذلك فقال (ما ذكرناه من المنع فتارة يكون منع تحريم وتارة منع كُراهة ولعل ذلك يختلف بحسب مايفهم من نفس الشرع من التشديد في الابتداع بالنسبة الىذلك الجنس أو التخفيف الا ترىأنا اذا نظرنا الى البدع المتعلقية بأمور الدنيا لم تساو البدع المتعلقة بأمور الاحكام الفرعية ولعل البدع المتعلقة بأمور الدنيا لاتكره أصلا بل كثير منها يجزم فيسه بعدم الكراهة واذا نظرنا الى البدع المتعلقة بالاحكام الفرعية لم تكن مساوية للبدع المتعلقة بأصول العقائييي فهذا ما أمكن ذكره في هذا الموضع مع كونه من المشكلات القوية لعدم ضبطه بقوانين تقدم ذكرها للسابقين ، وقد تباين الناس في هـذا تباينا شديدا حتى بلغني أن بعــــش المالكيـة صرّ فيليلـة من احدى ليلتي الرغائب أعني التي فيرجب أو التيفــ شعبان بقوم يصلونها وقوم عاكفين على محرم فحسن حال العاكفين علىمحرم علييي حال المصلين لتلك الصلاة وعلل ذلك بأن العاكفين على المحرم عالمون بارتكاب المعصية فيرجى لهم الاشتغفار والتوبة والمصلون لتلك الصلاة معامتناعها عنده معتقدون أنهسم في طاعة فلا يتوبون ولا يستغفرون والتباين في هذا يرجع الى الحرف الذى ذكرنـــاه وهو ادارج الشي المخصوص تحت العمومات أوطلب دليل خاص علىذلك الشي الخساص وميل المالكية الى هذا الثاني)٠

الثاني: حديث لم يحدث شعارا في الدين وهذا القسم محل نظر ويحتمنل وجهين:

* الوجه الأول:

أن يقال ان هذا الفعل مستحب لاندراجه تحت العمومات المقتضية لفعل الخير ويجب أن يتوفر فيه شرطان حتى يمكن ادراجه:

- أ_ أن لايرد دليل خاص يدل على منعذلك الفعل فحينت في يقدم الخاص على العام ومثاله من قال بالعمل بالحديث الوارد في فضل الصلاة في ليلة أول جمعة في رجب (1) فأدرجها صاحب هذا القول تحت العمومات الدالة على فضل المسلاة ولايستقيم لصاحب هذا القول هذا الاستدلال وذلك لورود حديث صحيح أخص منه وفيه نهي من النبي صلى الله عليه وسلم أن تخص ليلة الجمعة بقي (1) فيقدم الخاص على العام ،
- ب. ان الذى يندرج تحت العمومات هو الفعل لاحكمه بمعنى أن لايحكم على هـــذا
 الفعل بالاستحباب ، لأن الاستحباب حكم يحتاج الى دليل شرعي وانما يحكــــم
 عليم بأنه من جملة الخيرات التي لا تختص بزمان ولا بهيئــة ،

* الوجه الثاني:

أنيقال أن هذا الفعل غير مستحب ، وهذا الوجه هو الذى رجحه ابن دقيــــــق العيد وعلّل ذلك بأن تخصيص هذه الاقعال بوقت مخصوص وأدائها بهيئــــــة مخصوصة يحتاج الى دليل خاص لاثبات استحبابه بخصوصه ، ونقل ابن دقيق العيد رحمه الله أقوالا عن السلف تؤيد هذا الرأى فقال : (وقد ورد عن السلف الصالح ما يؤيده في مواضع الا ترى أن ابن عمر رضي الله عنهما قال في صلاة الضحسى انها بدعة (٣) لأنه لم يثبت عنده فيها دليل ولم ير ادراجها تحت عمومـــات

ا) وهو جزء من حديث طويل الشاهد فيه (ما من أحد يصوم أول خميس في رجب ثم يصلي فيما بين العثاء والعتمة يعني ليلة الجمعة ، اثنى عشر ركعة ١٠٠٠ الخ) .
 والحديث موضوع ، أنظر تنزيه الشريعة ، ٢/ ٩١٠

⁽٢) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام)٠

أنظر : صحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا ، ١٥٤/٣٠

⁽٣) وهذا الأثر رواه البخاري في صحيحه عن مجاهد قال: (دخلت أنا وعروة بن الزبيـر ===

الملاة لتخميصها بالوقت المخموص وكذلك قال في القنوت الذى كان يفعله الناس في عصره انه بدعة · (١) ولم ير ادراجه تحت عمومات الدعـــاء وكذلك ماروى الترمذى (٢) من قول عبد الله بن مغفل (٣) لابنه في الجهـــر بالبسملة (اياك والحــدث)) (٤) ولم ير ادراجه تحت دليله عام وكذلــك

== المسجد فاذا عبد الله بن عمر جالس الى حجرة عائشة واذا أناس يصلون المدى فسألناه عن صلا تهم فقال بدعة) •

أنظر : صحیح البخاری ، کتاب الحج ، باب کم اعتمر النبی صلی الله علیه

(۱) وهو أثر عزاه الهيشمي الى المعجم الكبير ، قال ابن عمر(أرأيتم قيامكم عند فراغ الامام من السورة هذا القنوت ، والله انه لبدعة مافعله رسول الله صلى الله عليه وسلم غير شهر ثم تركه) ٠

قال الحافظ الهيشمي فيه بشر بن حرب مُعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة ، وأبوحاتم والنسائي • أنظر : مجمع الزوائد، ، ٢/ ١٣٧ •

(۲) هومحمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي قال الحاكم عمر بن علك يقيول:

(مات البخارى فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد يكى حتى عمي وبقي ضريرا سنين) • ضرب به المثل في الحفظ ،أشهر كتبيه للجامع) ، (الجامع) ، (العلل) ، توفي رحمه الله سنة ۲۷۹ ه بترمذ •

أنظر : تذكرة الحفاظ، ٢/ ٦٣٣ ، شدرات الذهب، ٢/ ١٧٤٠

(٣) عبد الله بن مغفل المزني ، يكنى ابا زياد ، سكن المدينة ثم تحول الى البصرة ، شهد بيعة الشجرة ، مات رحمه الله بالبصرة سنة ٥٩ه .

أنظر : الاصابة ، ٢/ ٣٧٢، الاستيعاب ، ٢/ ٣٢٥٠

(٤) وهو جزء من حديث رواه الترمذى عن ابن عبد الله بن مغفل قال سمعنى أبي وأنسسا في الصلاة أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال لي أى بني اياك والحدث ، قسسال ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبغض اليه في الاسلام ==

ماجاء عن ابن مسعود رضي الله عنه فيما أخرجه الطبراني (1) في معجمه بسنده عن قيس بن أبي حازم (۲) قال (ذكر لابن مسعود قاص يجلس بالليل ويقسول للناس قولوا كذا وقولوا كذا فقال اذا رأيتموه فأخبروني قال فأخبروه فأتاه ابن مسعود متقنعا فقال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا عبد الله ابن مسعود متقنعا فقال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا عبد الله ابن مسعود تعلمون أنكم لأهدى من محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابيني أو أنكم لمتعلقون بذنب ضلالة (۳) وفي رواية لقد جئتم ببدعة عظميي

⁼⁼ يعني منه قال وقد صليت مع لنبي صلى الله لعيه سولم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلا تقلها اذ أنت صليت فقل الحمد لله رب العالمين) قال الترمذي حديث حسن •

أنظر : سنن الترمذى ،كتاب الصلاة ، باب ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيــــم

⁽۱) هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشافعي ، يكنى ابا القاسم ، ونسب السي بلدة طبرية وولد بعكا ورحل كثيرا في طلب الحديث لم مصنفات كثيرة منها:

(المعجم الكبير)، (والمعجم الاوسط)، (والمعجم الصغير)، (والتفسير)، توفي رحمه الله سنة ٣٦٠ ه .

أنظر : تذكرة الحفاظ ، ٣/ ٩١٢ ، شذرات الذهب ، ٣/ ٣٠ .

⁽٢) قيس بن أبي حازم أبو عبد الله الاحمسي البجلي الكوفي ، سار ليدرك النبييي ملى الله عليه وسلم ليبايعه فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وقيس فيلي الطريق ، سمع أبا بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ، كان حافظا ثقة • مات رحميه الله سنة ٩٧ ه •

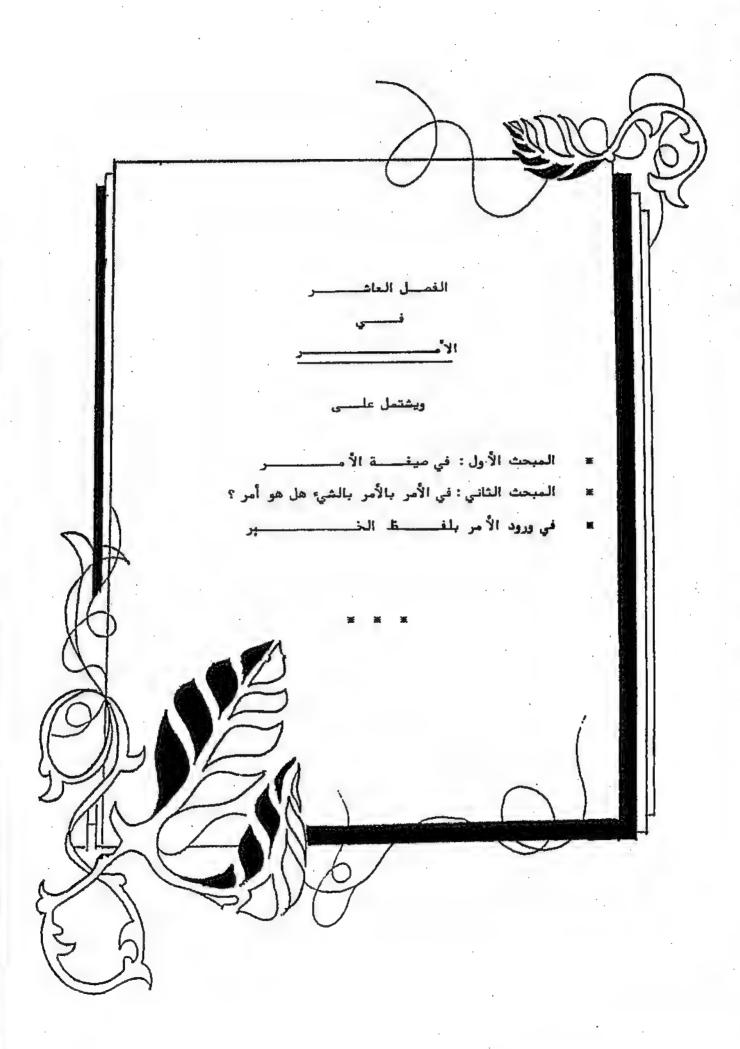
أنظر : تذكرة الحفاظ ، ١/ ١١ ، تقريب التهذيب ، ٤٥٦٠

⁽٣) أنظر : المعجم الكبير ، ٩/ ١٣٣ ، وصحصه الهيثمي في مجمعالزوائد ١٨١/١٠٠

أو لقد فضلتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم علما ﴾ (١) فهذا ابن مسعــود أنكر هذا الفعل مع امكان ادراجه تحت عموم فضيلة الذكر على أن ماحكيناه في القنوت والجهر بالبسلمة من باب الزيادة في العبادات) . (٢) ويتبين مما ساقه ابن دقيق العيمد أنه يرجح عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقا لا في فضائل الاعمال ولا غيرهــــــا .

⁽۱) أنظر: المعجم الكبير، ١٣٤/٩، وهذه الرواية رواها أبو البخترى عن ابن مسعسود وقال الهيثمي فيه عطاء بن السائب، وهو ثقة ولكنه اختلط، ١/ ١٨١٠

⁽٢) باب فصل الجماعة ووجوبها ، الحديث الخامس ، ١/ ١٧١ ـ ١٧٣ ، وأنظــــــر كذلك حاشية الصنعاني ، ٢/ ١٤٥ ـ ١٢٥ ٠



القصل العاشــــرُ

الا مستسبب بيري

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي :

* المبحث الأول في : صيغة الا مر :

المقصود بالا مر ماكان على وزن افعل تحو اضرب ، امش ،وتحوها وتأتي صيفة الا مر لمعان منها ،

- * أولا: للوجوب نحو قوله تعالى: ﴿ أَتِم الصلاة لدلوك الشميس ، (١)
- * شانيا: للندب تحو قوله تعالى : ﴿ فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ﴿ (٢)
 - * ثالثا ؛للاباحة نحو قوله تعالى :﴿ واذا حللتم فأصطادوا ﴾ (٣)
 - * رابعا : للتهديد نحو قوله تعالى : ﴿ اعملوا ماشئتم ، ﴿ (٤)
 - ★ خامسا: للتسخير نحو قوله تعالى : ﴿ كوتوا قردة خاسئين ﴾ (٥)
 ولقد اختلف الا موليون على أى هذه المعاني تحمل صيفة الا مــر
 الى مذاهب :
- * الا ول : مذهب جمهور الا صوليين من الحتقية والمتكلمين قاليوا:
 الا مر حقيقة في الايجاب مجاز في غيره (١) واختار هذا المذهب
- * الثاني : مذهب آبي هاشم (Y) ونسب الى الشافعي آن الا مر حقيق ق في الت دب (A)

⁽١) الاسرام آية/ ٧٨

⁽٢) النور آية / ٣٣

⁽٣) المائدة آية /٢

⁽٤) فطت آية / ٤٠:

⁽٥) البقرة آية /١٥ ، انظر نهاية السول ٢/ ١٧

⁽٦) انظر : تيسير التحرير ، ١/١١ ، تتقيع القعول ، ١٢٧ ، جمع الجوامسيع الخوامسيع ، ١٢٧ ، المسودة ، ١٣٠

 ⁽٧) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي ، أحد رؤوس المعتزلة وهو ابن أبي علي الجبائي صنف كثيرا من الكتب منها (تفسير القرآن)
 (الابواب الكبير) توفي رحمه الله سنة ٢٢١ه • انظر ؛ طبقات المفسرين
 ٣٠١/١ ، شدرات الذهب ،٢٨٩/٢٠

⁽٨) انظر: مختصر ابن الحاجب ٧٩/٢ ، المستصفى ٢٦٦١٤، تهاية السول ٢٥٢٠ .

الثالث: مذهب طائفة من الأصوليين قالوا: هو حقيقة في أقل الدرجات (١) وهــــي التاحـــة ٠

الرابع: مذهب الغزالي وأبي بكر الباقلاني والآمدى قالوا: بالتوقف (٢).

₹ دليل ابن دقيق العيد:

استدل ابن دقيق العيد عللى مذهبه ومذهب الجمهور بحديث ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صللة)) .

يقول ابن دقيق العيد : (استدل بعض الأصوليين (٣) به على أن الأمر للوجوب ووجسه الاستدلال أن كلمة لولا تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره فيدل انتفاء الأمر لوجبود المشقة والمنتفي لأجل المشقة انما هو الوجوب لا الاستحباب فان استحباب السواك ثابت عند كل صلاة فيقتضي ذلك أن الأصر للوجسوب) . (٤)

* الأثسر الفقيي:

كان لاختيار ابن دقيق العيد رحمه الله أكثر من أثر فقهي ، منذلك :

(۱) رجح ابن دقيق العيد تبعا لهذه القاعدة أن تحية المنجد واجبة لحديث أبي قتادة الحارث بن ربعي الانصارى (۵) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وفي رواية فليركع ركعتين قبل أن يجلس)

⁽١) أنظر: المستصفى ، ١/ ٤٢٦ ، الأحكام ، ١٥/٢ .

⁽٢) المرجع السابق •

⁽٣) أنظر: الأحكام ، ١٦/٢ ، التمهيد للكلوذاني ، ١/ ١٥٥ ٠

⁽٤) باب السواك ، الحديث الأول ، ١/ ٦٥٠

⁽o) أبو قتادة اسمه النعمان وقيل عمر ، شهد أحدا ومابعدها ، كان يقال له فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفي بالكوفة سنة ٣٨ هـ ، وقيل ٤٠ هـ في خلافة علي ٠ أنظر : الاصابة ، ١٥٨/٤ ، الاستيعاب ، ١٦١ /٤ .

⁽٦) أنظر : صحيح البخارى، كتاب الصلاة ، باب اذا دخل المسجد فليركع ركعتين،١٢٠/١٠ وصحيح مسلم، كتاب الصلاة ، باب استحباب ركعتين في المسجد ،١٥٥/٢٠

وقد نقل ابن دقيق العيد عند شرحه لهذا الحديث مذهبين للعلما، في حكم تحية

الأول: مذهب الجمهور (1) قالوا: بعدم وجوب تحية المسجد وأنها سنة وحملوا الأمسر الوارد في الحديث على الندب ، واستدلوا كذلك بقوله على الله عليه وسلم في مسلم الموات كتبهن الله على العباد)) فقال السائل هل علي غيرهن قال: لا الا أن تتطاوع (٢) ووجه الدلالة أن الحديث دلّ على عدم وجوب غير الخمسس الملوات ، وهذه قرينة عارفة لعينة الأمر الواردة في حديث أبي قتادة على الندب المثاني: ونسبه ابن دقيق العبد لبعض الناس (٣) اذ قالوا: بوجوبها وتمسكوا بالنهسي عن الجلوس قبل الركوع في قوله ((فلا يجلس حتى يملي ركعتين)) وبميئة الأمسر في قوله ((فلا يجلس حتى يملي ركعتين)) وبميئة الأمسر في قوله ((فلا يجلس عن ياملو الأمر الوجوب وقد رجح ابن دقيق العبد المذهب الثاني فقال: (ولاشك أن ظاهر الأمر الوجوب وقد رجح ابن دقيق العبد المذهب الثاني فقال: (ولاشك أن ظاهر الأمر الوجوب ومناه الأمر الوجوب ومناه الأمر الوجوب ومناه والنه المناه والمناه و

وقد رجح ابن دقيق العيد المذهب الثاني فقال: (ولاشك أنظاهر الأمر الوجيوب وظاهر النهي التحريم فمن أزالهما عن الظاهر فهو محتاج الىدليل) ثم أجياب عن استدلال الجمهور بعدم وجوب مازاد على الخمس الصلوات لحديث : ((خميس صلوات معن من بأن هذا يشكل عليهم لأنهم قالوا بوجوب الصلاة على الميسست تمسكا بصيغة الأمر ، والصلاة على الميت أمر زائد على الخمس صلوات الواردة فسي الحديسة ، (٤)

⁽۱) وهو رأى الأنامة الأربعة ، أنظر : المبسوط ، ١٥٣/١ ، مواهب الجليل ، ١٨/٢ ، نهاية المحتاج ، ١١٨/٢ ، شرح منتهى الارادات ، ٢٣١/١

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الإيمان ، باب الزكاة من الاسلام ، ١٨/١ ، صحيح مسلم، كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات ، ١/ ٣١

⁽۳) نقل ابن حجر عن ابن بطال أن الظاهرية يقبلون به ، وصرح ابن حزم بعدمه ٠ أنظر : فتح البارى ، ١/ ٥٣٧ ، المحلى ، ٢/ ٢٢٦٠

⁽٤) باب جامع، الحديث الأول، ٢/ ٤٩.

(۲) عند شرحه لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله من من جاء منكم الجمعة فليغتسل)) (1).

رجح ابن دقيق العيد أن غسل الجمعة واجب فقال : (الحديث صريح في الأصر بالغسل للجمعة وظاهر الأمر الوجوب وقد جاء مصرحا به بلفظ الوجوب في حديث آخر (۲) ونسب ابن دقيق العيد القول بالاستحباب الى الأكثري (۳) ونسب ابن دقيق العيد القول بالاستحباب الى الأكثري (۳) وكان عذرهم في مخالفة هذا الظاهر أن حملوا صيغة الأمر في قوله (فلينتسل) على الندب ، وصيغة الوجوب في الحديث الآخر (٤) على التأكيد ، كما يقال حقك واجب على ، والقرينة التي حملت هذه الصيّغ على النذب هو حديث ومن توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل)) (٥) ودلالة الحديث على استحباب غسل الجمعة واضح .

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الجمعة ، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ، ١/٢٠ وصحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب وجون غسل الجمعة ، ٣/٣٠

⁽٢) ويقصد بذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم (غسل الجمعة واجب علىكـــل محتلم) ٠

أنظر : نفس المرجع ٠

⁽٣) هو رأى الأئمة الأربعة ٠

أنظر : المبسوط ، ١/ ٨٩ ، مواهب الجليل ، ٢/ ١٧٤ ، نهاية المحتاج ، ٢/ ٣٣٧ ، شرح منتهى الارادات ، ١/ ٣٠١ .

⁽٤) أي حديث (غسل الجمعة واجب على كل محتلم)٠

⁽o) أنظر : سنن النسائي ، كتاب الجمعة ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، ٩٤/٣، سنن البن ماجـــه ، سنن الترمذى ، أبواب الجمعة ، باب الوضوء يوم الجمعة ، ٢٨ ٢٨٢ ، سنن ابن ماجـــه ، كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجا ، في الرخصة ، ٣٤٢/١ ، صحح الحديث ابن المدينـــي ، والترمذى والحاكم ، وضعفه البزار ، أنظر : تلخيص الحبير ، ٢٧/٢ .

وقد ردّ ابن دقيق العيد على هذه الاعتذارات بأن هذه التأويلات فيها ضعيف ثم لا يصار الى هذا التأويل - وهو حمل صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجيوب على التأكيد - الا اذا كان المعارض راجحا في الدلالة على هذا الظاهر ، والمعارض وهو حديث (من توضأ يوم الجمعة ٠٠٠) وان كان سنده صحيحا على مذهب بعض أمحاب الحديث (الا أن سنده لا يقاوم سند الأحاديث الدالة على الوجسوب فتقدم عليه . ()

* * *

⁽۱) قال المنعاني الحديث من رواية الحسن عن سمرة ، فمن الحفاظ من حمل الروايـــة على الاتصال، فصحح هذا الحديث وهو مذهب علي بن المديني ، ومنهم من لايثبــــت لــــت لــــ مناع غير حديث العقيقة فلم يصحح هذه الرواية ٠٠

أنظر : حاشية الصنعاني ، ٣/ ١١٥٠

⁽٢) باب الجمعة ، الحديث الثاني ، ٢/ ١٠٩ ـ ١١٠ .

المبحث الثاني في: الأمر بالأمر بالشي هل هو أمـر ؟ :

ضرب الأصوليون لهذه المسألة مثلا بحديث عبد الله بن عمرو (1) رضي الله عنيهما قال : قال رسول الله عليه وسلم ((مروا أولادكم بالصلاة وهم أبنييا، سبع) (٢) فالحديث أمر أولياء الأمور بأن يأمروا أولادهم بالصلاة ، فهل الصبيان مأمورون بهذه الصلاة ؟ •

وهذا الحديث ليس محل خلاف بين الأموليين ـ وانكان قد ضرب به المثل ـ لأنكل الأصوليين متفقون على أن الصبيان غير مأمورين بالصلاة غير أن الخلاف (٣) وقصع بينه سم في طرد هذه القاعدة على غيرها من المسائل ومنها حديث عبد الله بسب عمر رضي الله عنهما : ((أنه طلق امرأته وهي حائث فذكر ذلك عمر لرسول اللسه صلى الله عليه وسلم ثم قال ليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيث فتطهر فاصره (٤)

⁽۱) عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي ، يكنى أبا محمد ، أسلم قبل أبيه ، وكان فاضللا حافظا عالما ، روى كثيرا من الاحاديث ، اختلف في وفاته ، فقيل سنة ١٣ هـ وقيلل ١٠ هـ ، وقيل غير ذلك •

أنظر : الاصابة، ٢/ ٣٥١ ، الاستيعاب ، ٢/ ٣٤٦ ٠

⁽٢) أنظر: سنن أبي داود ، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، ٣/ ٢٤٦ . مسند الامام أحمد ، كتاب الصلاة ، باب أمر الصبيان بالصلاة ، ٢/ ٢٣٧ . صححه الألباني • أنظر: ارواء الغليل ، ١/ ١٦٦ .

⁽٣) أنظر : نهاية السول ، ٢/ ٦٦ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٠٦٦

⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الطلاق ، باب اذا طلقت الحائض يعتد بذلك الطلاق ، ٢/ ٥٢ / ٢

وصحيح مسلم ، كتاب الطلاق ، باب تحريم طلاق الحائض ، ٤/ ١٧٩٠

فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر عمر أن يأمر ابنه بمراجعة زوجته ، فهلهـــذا يعد أمـر! لابن عمــر ؟ ٠

ظهر في هذه المسألة ثلاثية مذاهيب

الأول: لجمهور الحنفية والمتكلمين (1) قالوا: الأمر بالأمر بالشيء ليس أمسرا · الثاني: لبعض الأصوليين (٢) قالوا: انه أمر بذلك الشيء وهذا المذهب هو ظاهر كسسلام ابن دقيق العيد رحمه الله ·

الثالث: ذكره ابن حجر العسقلاني (٣)، وقد جعل ضابطا لهذه القاعدة وهي القرين الثالث: ذكره ابن حجر العسقلاني (٣)، وقد جعل ضابطا لهذه القاعدة وهي القرين كلات فقال : اذا كان الشارع قد وجه خطابا لمكلف أن يأمر مكلفا آخر بفعل شيء كلات المكلف الأول مبلغا محضا ، والثاني مأمور من قبل الشارع كما في حديث ابن عمر حين طلق زوجته .

أما اذا توجه الخطاب من الشارع للمكلف أن يأمر غير المكلف بشيء لم يكسن ذلك الأمر بالأمر بالشيء أمرا به كما في حديث (مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع). واذا توجه الخطاب من غير الشارع لشخص بأن يأمر من لا أمر للأول عليه كمسا يقول (مر عبدك بكذا) لم يكن الأمر بالأمر بالشيء أمرا بذلك الشيء (٤)

⁽٢) أنظر: المراجع السابقة ٠

⁽٣) أحمد بن على بن محمد الكناني العسقلاني ، شهاب الدين ، امام من أئمة الحديـــــث وأحد حقاظ زمانه ، له مصنفات كثيرة أشهرها "فتح البارى شرح صحيح البخــارى " و" الاصابة في تمييز الصحابة " و " تلخيص الحبير " و " تهذيب التهذيب "وغيرها توفي رحمه الله سنة ٨٥٢ ه .

أنظر : البدر الطالع ، ١/ ٨٧ ، شدرات الدهب ، ٢٧٠/٧

⁽٤) أنظر: فتح الباري ، ٩/ ٣٤٨_٣٤٩٠

يقول ابن دقيق العيد رحمه الله عند شرحه لحديث ابن عمر السابق: (ويتعلق بهذا الحديث مسئلة أمولية وهي أن الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذليب ثالشيء أم لا ، فان النبي ملى الله عليه وسلم قال لعمز في بعض طرق الحديب مره فأصره ، وعلى كل حال فلا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب وانميليني أن ينبغي الملالة على الطلب من وجه واحد أم لا) . (١)

⁽۱) كتاب الطلاق ، الحديث الأول ، ٤/ ٥٣ -

الميحث الثالث في: ورود الأمر بلفظ الخبر:

ذكر بعض الأصوليين (1) بأنه يجوز ورود الأمر في صيغة خبر كقولمه تعالىي: الله والوالدات يرضعن أولادهن حولين كامليسين * (٢) وهو رأى ابن دقيق العيد،

* الأثر الفقهي:

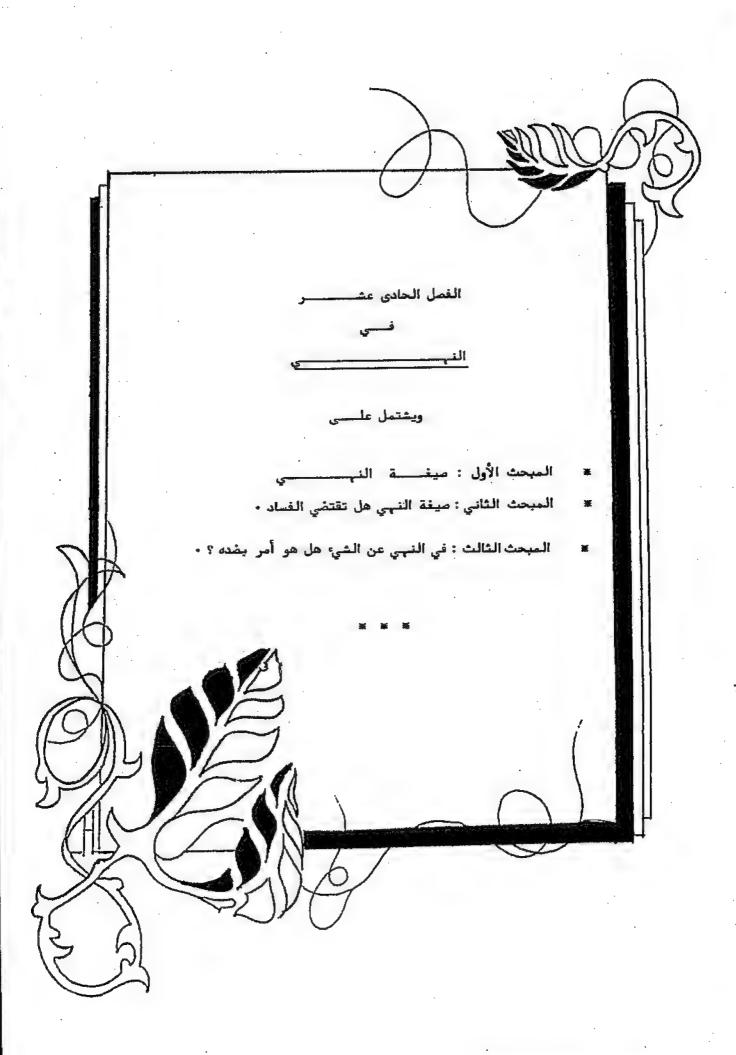
استدل ابن دقيق العيد على وجوب غسل الذكر من المذى لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : (كنست رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكانة ابنته فأصرت المقداد بن الأسود فسأله فقال يغسل ذكره ويتوضياً) •

يقول ابن دقيق العيد : (المشهور في الرواية يغسيل ذكره بضم اللام على صيغة الاخبار وهو استعمال صيغة الاخبار بمعنى الأمر واستعمال صيغة الاخبار بمعنى الأمر جائز فجاز لما يشتركان فيه من معنى الاثبات للشيء) (٣)

⁽١) أنظر: تنقيح الفصول ، ١٤٢ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٢٦٠

⁽٢) البقرة آية/ ٣٣٣

⁽٣) باب فني المذى وغيره ، الحديث الأول ، ١/ ٧٦ ·



الفمــل الحــادى عثــــــر فـــــي النهـــــــــي

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحست:

◄ المبحث الأول: ميغة النهين :

المقصود بالنهي ماكان على وزن (التفعل) نحولا تشرب ، لا تأكل ونحوهــا • وتأتى لمعان متعددة منها ::

أولا: للتحريم كقوله تعالى :﴿ولا تقريــوا الزنــــا ﴾ (١)

ثانيا : للكراهة كقوله تعالى: ﴿ ولا تيمموا الخبيث منه تنفق ون * (٢)

ثالثا: للتحقير كقوليه تعالى: ﴿ ولا تمدن عينيك الىما متعنا به أزواجا منهمم (٣)

رابعا : للدعاء كقوله تعالى : ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ﴾ (٤)

ولقد اختلف الأصوليون في المعنى الذي تحمل عليه صيغة النهي من المعانسي المتقدمة على مذاهب:

الأول: مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (٥) قالوا: انها حقيقة فيي

الثاني: مذهب بعض الأصوليين (٦) قالوا: انها حقيقة في الكراهة ٠

الثالث: مذهب الاشعرية (٢) قالوا: بالوقيية.

⁽١) الاسراء آية/ ٣٢٠

⁽٢) البقرة آية/ ٢٦٧

⁽٣) الحجر آية/ ٨٨

⁽٤) آل عمران آية/ ٨

⁽٥) أنظر: تيسير التحرير، ١/ ٣٧٥، الإحكام، ٤٧/٢، تنقيح الفصول، ١٦٨، المسودة، ٧٣

⁽٦) المصدر السابق٠

⁽٢) المصدر السابق ٠

* الأثر الفقيي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه المسألة على تحريم لحوم الحمسو الأهلية لحديث على رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهسي عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية الانسية) (۱) يقول ابن دقيق العيد : (وأما لحوم الحمر الأهلية فان ظاهر النهي التحريسم وهو قول الجمهور (۲) وفي طريقة للمالكية (۳) أنه مكروه مغلظ الكراهسسة ولم ينهوه الى التحريم)(٤)

* = *

⁽¹⁾ أنظر : صحيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب النهي عن نكاح المتعة ، ١٦/٧٠ وصحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب نكاح المتعة ، ٤/ ١٣٤ .

⁽٢) وهم الأنتمة الأربعة • أنظر : المبسوط ، ١١/ ٢٣٢ ، مواهب الجليل ، ٢٣٥/٣، نهاية المحتاج ، ٨/ ١٥٣ ، شرح منتهى الارادات ، ٣/ ٣٩٦ .

⁽٣) وهي الرواية الثانية عن مالك • أنظر نفس المرجع •

⁽٤) كتاب النكاح ، الحديث الثامن ، ٤/ ٣٦٠

■ المبحث الثاني في: صينة النهي هل تقتمي الغــــاد؟:

اذا ورد النهي عن الشرعيات سواء كانت عبادات كالصيام والزكاة أو معامــــــــلات كالهيع والنكاح ، فهل يدل هذا النهي على قساد المنهي عنه اذا وقع ؟ ومعنــــــى فسادها أن تقع العبادات على نوع من الخلل يوجب بقاء الذمة مشغولة بهـا، وفي المعاملات عدم ترتب آثارها عليها .

اختلف الأصوليون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

الأول: مذهب جمهور المالكية والحنابلة وبعض الشافعية (١) قالوا: أن النهي يدل على الفساد في العبادات والمعاملات على حد سواء ، وهذا المذهب هو ظاهر كلسلام ابن دقيق العيسد .

الثاني: مذهب المحققين من الشافعية كأبي الحسين البصرى (٢) والقفال (٣) والفخر السرازى والغزالي وامام الحرمين وأبي بكر الباقلاني من المالكية (٤) قالوا: ان النهى يسدل على الفساد في العبادات دون المعامسلات .

⁽١) أنظر: تنقيح القصول ، ١٧٣ ، المسودة ، ٧٤ ، جمع الجوامع ، ١/ ٣٩٣٠

⁽٢) محمد بن علي بن الطيب البصرى المعتزلي ، أحد أثمة المعتزلة ، كان عالما نابغا في الأصول والكلام ، له مصنفات كثيرة منها : (" المعتمد " في اصول الفقيده، " غرر الأدله " و " تصفح الأدلة " و " شرح الأسول الخمسة " وغيرها ، توفي رحميه الله سنة ٤٣٦ هـ ٠

أنظر: وفيبات الاعيان، ٣/ ٤٠١ ، شذرات الذهب ، ٣/ ٢٥٩٠

⁽٣) محمد بن على بن اسماعيل القفال الشاشي الشافعي - أبو بكر - كان اما ما في شتى العلوم في التفسير والفقه والأصول والكلام واللغة والشعر من مصنفاته "أصول الفقه" و"" التفسير "و" دلائل النبوة "و" شرح الرسالة "توفي رحمه الله سنة ٣٣٦ه مأنظر: طبقات الشافعية ، ٣٠٠/٣ ، شذرات الذهب ، ٣/ ٥١٠

⁽٤) أنظر : المعتمد ، ١/ ١٧٠ ، الأحكام ، ٢/ ٤٨. المحصول ح١/ق٦/٢٨٦، المستصفى، ٢/ ٢٥٠ ، تنقيح الفصول ، ١٧٣٠

الثالث: مذهب الحنفية (۱) ولهم في هذه المسألة تفصيل والوا: الفعل الشرعي الذا نهى عنه لوصف لازم للمنهي عنه ومثاله صوم يوم العيد أو وصف مجاوريمكن الانفكاك عنه ومثاله البيع وقت أذان الجمعة، فيحكم على الفعل بالصحة وعلي الوصف بالفساد ، فيحرم الصوم يوم العيد ولكن ان وقع فهو صحيح، ويكره البيع وقت أذان الجمعة وان حدث فهو صحيح ، وبذلك حكموا على الفعل بأصله والأصيل وقت أذان الجمعة وان حدث فهو صحيح ، وبذلك حكموا على الفعل بأصله والأصيل اليفسد بالوصيف .

* دليل ابن دقيق العيد :

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله على مذهبه بحديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله على الله عليه وسلم : ((من أحدث في أمرنا هذا ماليسسس منه فهو رد ، وفي لفظ من عمل عملاليس عليه أمرنا فهو رد) (٢)

يقول ابن دقيق العيد : (واستدل به في أصول الفقه على أن النهي يقتضيي الفساد) (٣) ولعل وجه الدلالة أن المردود ماليس بصحيح ولا مقبول ، والمنهسي عنه محدث وليس من الدين فحكم عليه بالرد ٠

واستدل كذلك من هذا الحديث على أن النهي يقتضي الفساد في العبادات والمعاملات على حد سوا • فقال: (ويستدل به على ابطال جميع العقود الممنوعة وعدم وجود ثمراتها) (٤) ولفظه العقود لاشك تطلق على المعاملات •

⁽۱) أنظر: التلويح على التوضيح ، ١/ ٢١٦ ، كشف الاسرار ، ١/ ١٤٥ ـ ١٤٨٠٠

⁽۲) أنظر : صحيح البخارى ـ كتاب الشهادات ،باب اذا أصلحوا على صلح جور فالصلـــح مردود ، ۲/ ۲٤۱ ۰

وصحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب نقش الأحكام الباطلة ، ١٣٢/٥٠

⁽٣) باب القضاء ، الحديث الأول ، ٤/ ١٦٣٠

⁽٤) المرجع السابق

ا مناقشة ابن دقيق العيد دليل الحنفيسة:

للحنفية دليل على أن النهي يقتضي الصحة ، نقلمه ابن دقيق العيد عند شرحه لحديث عصر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في خطبة العيد : (هذان يومانهي نهي رسول الله عليه الله عليه وسلم عن صيامهما ، يوم فطركم من صيامكسسم واليوم الآخر تأكلون فيه نسككم) (1)

وقد استدل ابن دقيق العيد رحمه الله من النهي الوارد قي هذا الحديث علي منع صوم يومي العيد ، وهذا يقتضي عدم صحة صومهما بأى وجه من الوجيوه... سواء كان صيامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة ٠

ونسب الى الحنفية (٢) القول بصحة نذر صوم يسوم العيد وأيام التشريق ويخصصرج الصائم عن عهدة النذر بصوم ذلك اليوم •

وبيّن ابن دقيق العيد رحمه الله وجه الدلالة ، فالحنفية جعلوا للصوم جهسة عموم وجهة خصوص ، فجهة العموم هي أنه صوم مشروع يقع الامتثال به ، أما جهسة الخصوص فهي أنه صوم وقع في يوم عيد يتعلق به النهي ، والحنفية حين استدلوا على صحة النذر نظروا الى جهة العموم فقالوا أنه صوم مشروع والوفاء بالنسيذر يحصل من هذه الحهة .

⁽۱) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الصوم ، باب صوم يوم الفطر ، ۳/ ٥٥٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب النهي عن صوم يوم الفطر ، ويوم الأضحى، ٣/ ١٥٢٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، ١٠٢ ٨ ١٥٢٠ أنظر: شرح فتح القدير ، ٢/ ٨٩٨٠

الجهتين كما يظن ، اذ النهي قد ورد عن صوم يوم العيد ، وهذا الناذر قد عسلّق نذره على هذا النهي وهو صوم يوم العيد ، فتوارد النهي والنذر على أمر معيسن فتلازمت جهـة العموم والخصوص ، فلا يكون الصوم مشروعا ولا قربة ،

وهذا بخلاف الصلاة في الدار المغصوبة لمن يقول بصحتها اذ الجهتان منفكتان ولا تلازم بين جهة العموم والخصوص وبيان ذلك أن جهة العموم هي كونها صلاة وجهة الخصوص كونها حصولا في مكان مغصوب ، والشرع قد وجه الأمر لمطلق الصلاة ، ونهى عن مطلق الغصب فاذا فعل العبد الصلاة في الدار المغصوب فالتلازم والاجتماع يكون في فعل العبد لا في الشرع ، اذ الشرع لمينه عنهذا الأمر المعين وهو الملاة في الارض المغصوبة ، أما الصوم في يوم العيد فالتلازم وقع في الشرع ، لأن الشرع قد نهى عن هذا الأمر المعين وهو الموم في يوم العيد ، في الشرع ، لأن الشرع قد نهى عن هذا الأمر المعين وهو الموم في يوم العيد ، وبعد أن ساق ابن دقيق العبد ما تقدم أصلهذا الخلاف فقال: (وتكلم أهل الأمسول في قاعدة تقتضي النظر في هذه المسألة وهو أن النهي عند الأكثرين لايدل على صحة المنهي عنه ، وقد نقلوا عن محمد بن الحسن (11 أنه يدل على صحة المنهي عنه ، وقد نقلوا عن محمد بن الحسن (11 أنه يدل على عرف المنهي عنه أعني صوم يوم العيد محكن واذا أمكن ثبت تعنه لأن المنهي عنه أعني صوم يوم العيد محكن واذا أمكن ثبت المحدة (1) وهذا ضعيف لأن المحدة انما تعتمد التصور والامكان العقلي أو العسادي والنهي يمنع التصور الشرعي فلا يتعارضان وكأن محمد بن الحسن يصرف اللفظ فسي والنهي عنه الى المعنى الشرعيسي). (7)

⁽۱) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني - أبو عبد الله - ننشأ بالكوفة وطلب الحديث في المدينة على يد الامام مالك ، ودرس الفقه على يد أبي حنيفة وأبي يوسف كان له المفضل في تدوين فقه الامام أبي حنيفة ، أهم مصنفاته "الجامع الكبير" و (الجامع الصغير" و "السير الصغير" و" الزيادات" و "الآثار" • توفي رحمه الله سنة ١٨٩هـ أنظر : وفيات الاعيان ، ٣/ ٣٢٤، شذرات الذهب ، ١/ ٣٢٠.

⁽٢) جاء في التلويح على التوضيح أن هذا أشهر دليل للحنفية على أن النهى يقتضي الصحة، ٢١٦/١٠

^{· 720} _ 728 /7 (T)

وابن دقيق العيد بتضعيفه استدلال محمد بن الحسن أراد أن يبين موطن النــزاع لأن الحنفية بنوا الامكان والصحة على التصور العقلى أو العادى ، ومن المعلـوم أن العقل لا يحيل وقوع الفعل أى فعل، والنزاع ليس في التصور العقلي بـــل في التصور السرعي ، وقد ورد النهي عن هذا الفعل شرعا وهو صوم يوم العيـــد لذلك لايمكن تصور فعلـه شرعا وهذا هو محل الخلاف ،

الأثر الفقيي:

كان لاختيار ابن دقيق العيسد رحمه الله لهذه المسألة أكثر من أثر فقيسي وسأنقل مثالا للعبادات وآخر للمعاملات •

أولا: سبق القول أن ابن دقيق العيد يرى عدم صحة صوم يوم العيد وأيام التشريـــــق للنهي الوارد فيـه ٠

ثانيا: استدل ابن دقيق العيد بهذه القاعدة على فساد عقد النكاح اذا جمع فيه بين المرأة وعمتها أو المرأة وخالتها لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ملى الله عليه وسلم: ((الايجمع بين المرأة وعمتها ولابين المرأة وخالتها)) يقول ابن دقيق العيد: (وظاهر الحديث يقتضي التسوية بين الجمع بينهما عليه صفة المعية ، والجمع على صفة الترتيب واذا كان النهي واردا على مسمى الحمع وهو محمول على الفساد فيقتضي ذلك أنه اذا نكحهمسا معا فنكاحهما باطسل

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب لا تنكح المرأة على عمتها ، ۲/ ١٥٠ وصحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، ٤/ ١٣٥٠

لأن هذا عقد حصل فيه الجمع المنهي عنه فيفسد وان حصل الترتيب في العقدين فالثاني هو الباطل ، لأن مسمى الجمع حصل به وقد وقع في بعض الرواي للهذا الحديث (لاتنكح الصغرى على الكبرى ، ولا الكبرى على الصغرى)) (1) وذلك مصرح بتحريم جمع الترتيب ب) (٢)

* * *

⁽۱) أنظر : سنن الترمذي ، كتاب النكاح ، باب ماجاء لا تنكح المرأة على عمتها ولاعلى خالتها ، ٥/ ٥٦٠ وقال الترمذي حديث صحيت ٠

⁽٢) كتاب النكاح ، الحديث الخامس ، ٤/ ٣٢٠

■ المبحث الثالث في: النهي عن الشيء هل هو أمر بضحه ؟:

ومثال هذه المسألة اذا قيل (لاتتحرك) فهل هو أمر بالضد بمعنى (احكن) اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى فريقين

الأول: جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين قالوا أن النهي عن الشيء أمسر بضده غير أن الحنفية اشترطوا أن يكون له ضد واحد فان كان له أضداد فلاموجب له في شيء من أضداده ٠٠٠

أما جمهور المتكلمين فقالوا ان كان لمه أضداد فهو أمر بأحد أضداده ٥٠ واختسار ابن دقيق العيد مذهب جمهور المتكلمين ٠

ثم اختلف هذا الغريبق في دلالـة النهي عن الشيّ على المأمور به بطريق المطابقـة أم الالتزام، ومثال المطابقـة اذا قيل: "لا تتحرك" فهي كقولك" اسكـــن" ومثال الالتزام أن يدل على المأمور بيه من جهة المعنى، فاذا قيل "لا تتحـــرك" فهذا النهي يستلزم السكـــون.

ذهب الجمهور الى أنه يدل على المأمور به بطريق الالتزام وهو اختيار ابن دقيسق العيد ، وذهب آخرون الى أنه يدل على المأمور به بطريق المطابقة ، (١) الثاني: مذهب فريق من الأصوليين منهم امام الحرمين والغزالي وابن الحاجب قالـــــوا النهي عن الشيء ليس أمرا بضده ، (٢)

⁽۱); أنظر : أصول السرخسي، ١/ ٩٦ ، تنقيح الفصول ، ١٣٥ ، المحصول ، ح١/ق٢/٣٣٤ ، جمع الجوامع، ١/ ٣٨٢ ، المسودة ، ٢٣ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٥٢ ·

⁽٢) أنظر: البرهان ، ١/ ٢٥٠ ، المستصفى ، ١/ ٨٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ٨٨٠

الأثر الفقهي:

لهذه القاعدة أثر فقهي استنبطه ابن دقيق العيد رحمه الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: ((ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخـــل رجل يملي ثم جاء فسلم على النبي ملى الله عليه وسلم فقال ارجع فمـــل فانك لم تصل ، فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي ملى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا ، فقال والذي بعثك بالحق ما أحسسن غيره فعلمني فقال : اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ،ثم اسجد حتى تطمئسن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، وافعل ذلك في صلاتك كلها)(() فهذا الحديث ورد في بيان كيفية الصلاة وبين ابن دقيق العيد رحمة الله وجـــوب ماذكر من الأفعال في هذا الحديث ، وذلك لأن المقام مقام تعليم ،

ولما كانت هناك مواضع في الصلاة اختلف الفقها، في وجوبها وضع ابن دقيق العيد رحمه الله قواعد ثلاث لازالة أى خلاف وهيي:

أولا: اذا اختلف الفقهاء في وجوب موضع وكان مذكورا في الحديث ، فيحكم بوجوب موضع وكان مذكورا في الحديث ، فيحكم بوجوب موضع وكان مذكورا في الحديث ، فيحكم بوجوب موضع وكان مذكورا

ثانيا: اذا اختلفوا في وجوب ولم يكن مذكورا في الحديث ،فيخكم بعدم وجنوب على ما تقدم لكونه موضع تعليم ٠

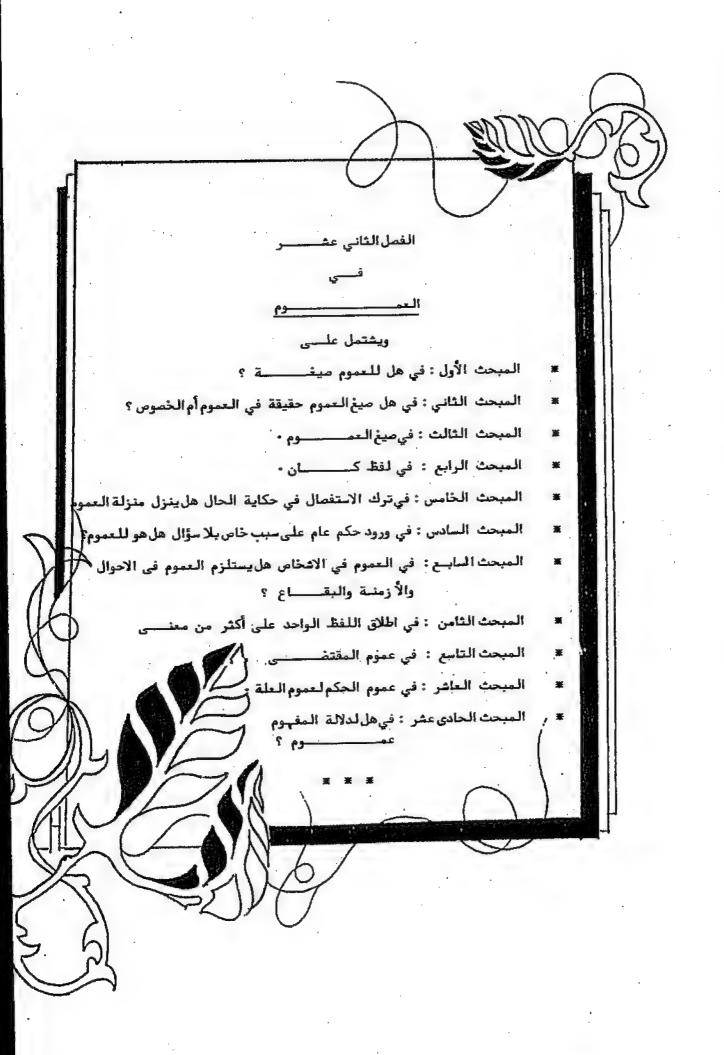
ثالثا: أما إذا اختلف وا في تحريمه فأتى ابن دقيق العيد رحمه الله بالقاعدة السابقة فقال : (وكل موضع اختلف في تحريمه فلك أن تستدل بهذا الحديث على عسدم

⁽۱) أنظر: صحيح البخارى، كتاب الصلاة، باب وجوب القراءة بلا مام والمأموم، ٩٢/١٠ وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب نهي المأموم عن جهره بالقراءة خلف الامام١١/٢٠

تحريمه لأنه لوحرم لوجب التلبس بفده قان النهي عن الشيء أمر بأحد أضداده ولوكان التلبس بالفد واجبا لذكر على ما قررناه فعار من لوازم النهي الأمر بالضد ، ومن لوازم الأمر بالضد ذكره في الحديث على ما قررناه فاذا انتفى ذكره اعنى ذكر الأمر بالضد انتفى ملزومه وهو النهي عن ذلك الشيء)(۱) ويمكن ضرب مثل لهذه المسألة التي أوردها ابن دقيق العيد لتقريبها الى الأنهان فيقال للسلودة الفقهاء مثلا في حرمة الحركة في الملاة ، فبناء على هذه القاعدة يقال بأنها غير محرمة لأنها لوحرمت لوجب التلبس بغدها وهلو السكون لأن النهي عن الشيء أمر بأحد أغداده ، ولوكان السكون واجبا لذكر سرفي الحديث لأن المقام مقام تعليم وتعريف للواجبات وعلى ذلك صار مسسن لوازم النهي عن الحركة الأمر بالفد وهو السكون ، ومن لوازم الأمر بالضوري وهو السكون ذكره في الحديث ، فلما انتفى ذكر الأمر بالتلبس بالضد السكون وهو السكون ذكره في الحديث ، فلما انتفى ذكر الأمر بالتلبس بالضد السكون ملزومه وهو النهي عن الحركة فتكون غير محرمة ،

ويلاحظ من كلام ابن دقيق العيد قوله: (ان النهي عن الشيء أمر بأحد أنداده)
وهو خلاف الحنفية كما تقدم اذ يشترطون أن يكون له مد واحسد ، ويلاحسظ
كذلك قوله (من لوازم النهي الأمر بالضد) مما يثبت على أن النهي يدل على المأمور به بطريق الالتزام لا المطابقة عند ابن دقيق العيد ، كما هو مذهب الجمهور •

⁽١) باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود ، الحديث الأول ، ٣/٢ ٠



الفصل الثاني عشبر

قي

ويشتمل هذا الفصل على أحد غشر مبحثا وهي :

المبحث الأول في : هل للعموم صيغة ؟ :

اختلف الا صوليون في العموم هل له صيغة في لغة العرب والشرع الى مذهبين :

- الا ول : مذهب الا عمة الا ربعة وجمهورهم (١) وتبعهم ابن دقيــق العيد، رحمه الله قالوا: أن العموم لنه صيغة في لغة العبرب والشرع ، :
- الثاني ؛ مذهب المرجئة وبعض الأصوليين (٢) قالوا: ليسله صيغة . :
 - أدلة أبن دقيق العيدد:

استدل ابن دقیق العید رحمه الله علی مذهبه بحدیثین ـ قیم وقفت عليه _ من عمدة، الاحكام وهما :

الا ول: حديث أبي أيوب الا تصارى رضي الله عنه قال : قال رســول الله صلى الله عليه وسلم: (اذا أتيتم الخلاء قلا تستقبلوا القبلة بغائط ولابول ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا ٠ قال أبو أيسوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فننحرف عنها وتستغفر الله)، (٣)

يقول ابن دقيق العيد؛ (فيه دليل على أن للعموم صيغة عنـــد. العرب وأهل الشرع على خلاف ماذهب المبيه بعض الا صولييين ، وهذا أعنى استعمال صيغة العموم قرد من الافراد ولسه تظائسس لاتحسسي وانمينا تبهنينا عليه على سبينا ضرب المتسيال

اسطر : فواتح الرحموت ٢٦٠/١، المحصول ١٦١/ ق٢/٣٢٥ ،مختص ابن الحاجب ٢/٢٠١ ،المصودة ١٠٠٪ ، الاحكام ٢٠/ ٥٥٠ (1)

السراجع السآبقة (٢)

انفر ، صحيح البخارى ،كتاب الصلاة ،باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام **(٣)** ١/ ١٠٩ ، وصحيح مسلم ،كتاب الطهارة ،باب الاستطابة ،١٥٤/١٠:

فمن أراد أن يقطع بذلك فليتبع نظائرهـــا يجدهــا). (١) ولعل وجه الدلالة أن أبا أيوب رضي الله عنه وهو من أهل اللغة فهم النهــــي على عمومه ولم يفرق بين الصحارى والبنيان لقوله (فقد منا الشام فوجدنا٠٠٠)٠ الثاني: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ((علمني رسول الله ملى الله عليمه وسلم التشهد وكفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن التحيات للسم والملوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينسا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا الله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وفي رواية فانه اذا قال ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض) (٢) ذكر ابن دقيق العيسد رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث أن الصحابسية كا توا يقولون قبل تعليمهم هذا التشهد السلام على الله السلام على فلان السلام وهو (عباد الله الصالحين) ثم قال ابن دقيق العيد (وفي قوله عليه السلام " فانه اذا قال ذلك أمابت كل عبد صالح " دليل على أن للعموم صيغة وأن هذه صيغـــة العموم كما هو مذهب الفقهاء خلافا لمن توقف فيذلك من الأصوليين وهو مقطييوع به من لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة عندنا ومن تتبع ذلك وجـــده، واستدلالنا بهذا الحديث ذكر فرد من أفراد لايحصى الجمع لأمثالها لاللاقتصار عليه وانما خص العباد الصالحون لأنه كلام ثناء وتعظيم). (٤)

⁽۱) باب الاستطابة ، الحديث الثاني ، ١/ ٥٤ .

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الدغوات ، باب الدعاء في الصلاة ، ٨٩/٨ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، ٢/ ١٤٠

⁽٤) باب التشهد، الحديث الأول ، ٢/ ٧١ ٠

* المبحث الثاني في: هل صبغ العموم حقيقة في العموم أم الخصوص :

اختلف الا صوليون في صبغ العموم هل هي حقيقة فيه أم لا؟ السبي شلائة مذاهب هي :

- * الاوّل : مذهب جمهور الا مة (١) قالوا : بأنه حقيقة في العموم مجازفي الخموص ولايصرف عن حقيقته الا بقريئة وهو اختيار ابن دقيق العيد،
 - * الثاني : مذهب الا شعرى (٢) والقاضي أبي بكر (٣) قالا : بالوقف ·
- * الشالث: مذهب بعض الا موليين (٤) قالوا: بآنه حقيقة في الخصوص:
 - * الأثر الفقهيين

كان لهذه القاعدة آكثر من آثر في اختيارات ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ الفقهية وترجيحاته وسأنقل مشالين لتطبيقات هذه القاعدة.

المثال الأول:

عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: { اختصم سعد بــن أبي وقاص (٥) وعبد الله بن زمعة (٦) في غلام فقـــال سعــد يارســول الله هذا ابن أخــي عتبــة بــــن

- (۱) انظر : فواتح الرحموت ،۱/۲۲۰،مختص ابن الحاجب ،۱۰۲/۲ ،التمهيد . للكلوذاني ۳/۳
- (٢) علي بن اسماعيل بن اسحاق الاشعرى البصرى .. أبو الحسن .. ينتهي نسبه الى الصحابي أبي موسى الاشعرى ،كان معتزليا في ابتداء أمره ،ثــم رجع عنه له مؤ لفات كثيرة منها ؛" خلق ألا ُفعال " ،و " التوحيــد والغدر " و " الرد على الغلاسفة " و" مقالات الاسلاميين " توفــي رحمـه الله سنة ٣٣٤ ه •

انظر: طبقات الشافعية ،٣٤٧/٣ ،طبقات المفسرين ،١/٠٣٩٠

- (٣) انظر : تتقيح القمول ١٩٢٠ ، الاحكام ١٢/٧٥ ٠ .
 - (٤) انظ ؛ المراجع السابقالة ٠:
- (ه) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهبب القرشي بيكني أبا اسحاق ،أحــد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد بدرا وسائر المشاهد وكـــان سابع سبعة في اسلا مـه ،

انظر : الأصابة ، ٢/٣٣ ، الاستيعاب ،٢/ ١٨ ٠ :

(٦) عبد الله بن قيس بن عامر القرشي أخو سودة أم المؤ متين كان شريفا سيدا من سادات الصحابة • أتظر : الاصابة ،٢/ ٤٣٣ ، الاستيعاب ،٢/ ٤٤٢ • أبي وقاص عهد اليّ أنمه ابنمه أنظر الى شبهه، وقال عبد بن زمعة هذا أخسسي يارسول اللمه ، ولد على فراش أبي من وليدته فنظر رسول اللمه صلى اللمه عليسه وسلم الى شبهه فرأى شبها بيّنا بعتبة فقال هو لك يا عبد بن زمعة الولسد للفراش وللعاهسر الحجر واحتجبني عنه يا سودة (١) فلم تره سودة قسط) (٢). ذكر ابن دقيق العيد أن الحديث أصل في الحاق الولد بصاحب الفراش وان طرأ عليه وطء محرم فالنبي صلى الله عليه وسلم ألحق الغلام بصاحب الفراش مع أنسه كان شديد الشبه بعتبة بن أبي وقاص الذي كان قد زنى بها قبل اسلا مهما والم قوله صلى الله عليه وسلم: ((وللعاهر الحجر)) فنقل ابن دقيق العيسة عن العلماء قولين في معنسياه والعلماء قولين في معنسياه والعلماء قولين في معنسياه والعلماء قولين في معنسياه والعلماء قولين في معنسياه والم

- أ معناه أن له الخيبة في ما ادعاه وطلبه كما يقال (لفلان التراب) ، وكما جاء ف الحديث المحيح : ((وان جاء يطلب ثمن الكلب فأسلاً كفه ترابا)) (٣) وهذا تعبيسر عن خيبته وعدم استحقاقه ثمن الكلب ، فأصحاب هذا القول أبقوا لفظ (العاهــــر) على ظاهره من العموم •
- ب معناه أن الزاني يستحق الرجم فأولوا الحجر بمعنى الرجم ويحتاج أصحـــاب هذا القول الى تخصيص لفظ (العاهر) بالمحصن لأن ليس كل عاهر يستحق الرجم وقد رجح ابن دقيق العيد القول الأول واستدل بالقاعدة السابقة فقال: (أما اذا حملناه على ما ذكرناه من الخيبة كان ذلك عاما في حق كل زان والأصل العمل بالعموم فيما تقتضيه

⁽۱) سودة بنت زمعة بن قيس أول امرأة تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاة خديجية وهي التي وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها • توفيت في آخر خلافة عمر بن الخطاب • أنظر : الاصابة ، ٤/ ٣٣٨ ، الاستيعاب ، ٢/ ٤٤٢٠

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الغزوات ، باب غزوة الفتح ، ٥/ ١٩٢٠ وصحيح سملم ، كتاب الرضاع ، باب الولد للفراش ، ١٧١/٤٠

⁽٣) الحديث من رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه ===

میغتــه) ۱۰(۱

المثال الثاني:

وفي هذا المثال صرف ابن دقيق العيد لفظ العموم عن ظاهره الى المعنى المجازى لقرينة ، وذلك عند شرحه لحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قلل الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((لو أن أحدكم أراد أن يأتي أهله قلله الله عليه وسلم عليه وسلم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فانه ان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا) (٢)

وقد أورد ابن دقيق العيد رحمه الله معنيين لقوله : (لم يضره الشيطان) :

الأول: أن المقصود هو الضرر العام الشامل للبدني والديني معـــا ٠

وقد رجح ابن دقيق العيد المعنى الثاني مع أن فيه تخصيصا لمعنى الضرر وهـــو لفظ عموم وبين العلـة في هذا الترجيح فقال: (وهذا ـ أى الثاني ـ أقرب وانكان التخصيص على خلاف الأصل لأنا اذا حملناه على العموم اقتضى أن يكون الولــــد معصومـا عن المعاصي كلها، وقد لا يتفق ذلك ويعز وجوده ولابد من وقوع مـــا أخبر عنه صلى اللـه عليـه وسلم). (٣)

⁼⁼ وسلم عن ثمن الكلب وان جاء يطلب ثمن الكلب ٠٠٠)٠ أنظر : سنن أبي داود ، كتاب البيع، باب في أثمان الكلب ، ١٥٩/١٥٠ قال ابن حجر اسناد م صحيح ، أنظر : فتح الباري ، ٤/ ٢٤٦٠

⁽۱) باب اللعان، الحديث الرابع ، ٤/ ٧٠ ـ ٧١ .

⁽۲) أنظر : صحيح البخبارى ، كتاب بدء الخلق، باب صغة ابليس وجنوده ، ١٥١/٤٠ وصحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع ، ٤/ ١٥٥٠

⁽٣) كتاب النكاح ، الحديث الثاني عشر ، ٤/ ٤٣ .

■ المبحث الثالث في: صيــغ العمــوم:

ذكر المحققون من الأصوليين أن صيغ العموم هي :

أولا: كل وجميـــع ونحوهمــــا ٠

ثانيا: اسماء الشرط والاستفهام نحبو: (من)و (ما)، و(مهما).

تالثا: الموصولات نحسو: (من)، و (ما) ، و (المدي) .

رابعا: الجمع المحلى باللام الاستغراقيـة نحـو (العلماء)،

خامسا : الجمع المضاف نحـو (علماه بغـداد)٠

سادسا : المفرد المعرف باللام نحو قوليه تعالى : ﴿ والسارق والسارقية ﴾ (١)

سابعا: النكرة في سياق النفي نحو (الارجل في السدار). (٢)

وسأقتصر في هذا البمحث على ذكر الصيغ التي وقفت عليها في شرح عمصدة الأحكام معذكر خلاف العلما، في هذه الصيغ ـ ان وجسد _ ،

* أولا: الجمع المحلى باللام والجمع المضاف:

اختلف الأموليون في الجمع المحلى باللام مثل (المسلمون) والجمع المضاف نحـــو (أولادكم) في افادتها العموم الى فريقيسين:

- أ مذهب جمهور الأمة (٣) قالوا : تفيد العموم واختاره اس دقيق العيد
 - ب. مذهب ابي هاشم الجبائي (٤)الذي نفي عنهما العمـــوم ٠

١١) المائدة آية/ ١٨٠

⁽٢) أنظر : مختصر ابن الحاجب : ٢/ ١٠٢ ، المستصفى ، ٢/ ٣٦ ، المسودة ، ٩٠

⁽٣) أنظر: تيسير التحرير ، ١/ ٢٠٩، تنقيح القصول ، ١٧٨، نهاية السول، ٩٠/٢، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ١٣٠٠

⁽٤) أنظر: جمع الجوامع ، ١/ ٤١٠ .

العيال ابن دقيق العياد: العيال ابن دقيق العيال العي

يقول ابن دقيق العيد : (وقوله " السلام علينا وعلى عباد الله المالحيين " لفظ عموم وقد دل عليه قوله عليه السلام : فانه اذا قال ذلك أماب كل عبيد مالح في السماء والأرض " وقد كانوا يقولون السلام على الله السلام على فلان ، السلام على فلان حتى علموا هذا اللفظ) . (1)

* ثانیا : المفرد المحلی بالسلام :

اختلف الأصوليون في افادة المفرد المحلى باللام نحو (العالم) العموم، وظهر وطهر في هذا الخلاف ثلاثة مذاهب هي:

أ مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (٢) أنها تفيد العموم بشرط الايمكن حمله على المعهود اذ المعهود مقدم على الاستغراق واختار هذا المذهبيب بابن دقيق العيد •

⁽۱) ۲۱/۲ ، وذكر هذا الاستدلال صاحب الكوكب المنير ، ۳/ ۱۳۱

⁽٢) أنظر: فواتح الرحموت ، ١/ ٢٦٠ ، جمع الجوامع ، ١/ ٤١٢ ، المسودة ، ٩٥٠

- ب مذهب الرازى وأبي على الجبائي وأبي هاشم (١) أنها لا تفيد العموم مطلقا ٠
- ج- مذهب امام الحرمين والغزالي (٢) أنها لا تغيد العموم اذا لميكن واحسده بالتاء مثل الماء ، أو يتميز واحده بالوحدة مثل الرجل فيقال رجل واحد •

الأثر الفقهـــي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه الميغة أن حكم غسل الانا، الذى ولمنغ فيه الكلب عام في جميع الكلاب المأذون في اتخاذها والمنهي عنها لحديد أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اذا شرب الكلب في انا، أحدكم فلينسله سبعيا) (٣)

يقول ابن دقيق العيد: (الحديث عام في جميع الكلاب ، وفي مذهب مالك قـــول بتخصيصه بالمنهي عن اتخاذه (٤) والأقرب العموم لأن الألف واللام اذا لم يقم دليــل على صرفها الى المعهود السمعين فالظاهر كونها للعمـوم)(٥)

⁽١) أنظر: المحصول، ح ١ / ق ٢ / ٥٩٩، المسودة ، ٩٥٠

⁽٢) أنظر: البرهان ، ١/ ٣٣٩، المستصفى ، ٢/ ٣٧٣٠٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الوضوء ، باب الماء الذى يغسل بـه شعر الانسان، ١/ ٥٤ .

وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب ، ١/ ١٦١ ٠

⁽٤) وهي الرواية المرجوحة • أنظر : مواهب الجليسل ، ١/ ١٧٨ •

⁽٥) كتاب الطهارة ، الحديث السادس ، ١/ ٣٠ ،

* ثالثا: المفسرد المفساف:

ويقصد به ماكان مضافسا الى معرفة نحو (عبدك) و (امرأتك) ، ولقد اختلف الأصوليون في افادة هذه الصيغة للعموم الى مذهبين:

- أ مذهب جمهور المالكية والحنايطة والصحيح من مذهب الشافعي (1) أن المفسرد المضاف من صيغ العموم ، وهو مذهب ابن دقيق العبيد •
- ب مذهب الحنفية والغزالي والآمدي (٢) من الشافعية قالوا بعدم افادتها العموم •

* الأثر الفقيي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه الصيغة عند شرحه لحديث جابر رضيي الله عنه قال: ((جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم الجمعة فقال صليت يافلان قال لا وقال قم فأركع ركعتين)) (٣)

فنقل خلاف العلماء فيمن دخل المسجد والامام يخطب هل يركع ركعتي التحيـــــة أم لا ؟ ذكر فيه مذهبين :

الأول: مذهب الشافعي وأحمد وأكثر أصحاب الحديث (٤) أنه يركع واستدلوا بالحديث المولات المسابق ووجه الدلالة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم أمر الرجل بالقيام وصلة ركعتين بعد أن جلس ، واستدلوا كذلك بحديث آخر وهو قوله صلى الله علي وسلم : ((اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما))

⁽۱) أنظر: تنقيح الفصول، ١٨٠ ، شرح الكوكب المنيز ، ١٣٦/٣ ، جمع الجوامع، ٤١٣/١ ، نهاية السول، ٢/ ٩١ ٠

 ⁽۲) أنظر: التلويح على التوضيح: ١/٥٤، فواتح الرحموت: ١/ ٢٦٠، المستصفى: ٩٠/٢، الأحكام: ٢/ ٥٥٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الجمعة ، باب من جا ، والامام يخطب ، ١٥/٢٠ وصحيح مسلم ،كتاب الجمعة ، باب التحية والامام يخطب ، ٣/ ١٤٠

⁽٤) أنظر: نهاية المحتاج ٣٢١/٢، شرح منتهى الارادات ، ٣٠٢/١٠

⁽٥) رواه مسلم عن جابر قال (جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله صلى اللسه ===

الثاني: مذهب أبي حنيفة ومالك (1) قالا : أنه لا يركعهما لوجوب الاشتغال بالاستماع واستدلوا علىذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : (اذا قلت لماحبك والامسام يخطب أنصت فقد لغسوت) (٢) ووجه الدلالة أن المسلم منع من هذه الكلمسة وهي أمر بالمعروف ونهي عن المنكر ولا تستغرق الا زمنا يسيرا فلأن يمنسبع من الركعتين وهي سنة وتستغرق زمنا أطول من باب أولسسي٠

وأصحاب هذا المذهب الأخير يحتاجون الى الاعتذار عن الحديثين السابقين، فنقل ابن دقيق العيد أشهر هذه الاعتذارات وهي:

- (۱) أن هذا الحديث مخصوص برجل معين وهو سليك الغطفاني (۳) وخص بذلك لأنـــه كان فقيرا فأريد من قيامه أن تستشرفه العيون فيتصدق عليه وربما بؤيد هـــذا أن النبيّ صلى الله عليه وسلم أمره بأن يقوم للركعتين بعد أنجلس وقد قيـــل أن ركعتي التحية تفوت بالجلوس •
- (٢) وهذا العذر أقوى من الأول وهو ما ورد أن النبي ملى الله عليه وسلم سكت حتى فرغ من الركعتين (٤) فعلى هذا يكون سليك قد جمع بين صلاة التحية وسماع الخطبية فيكون المانع من عدم الركوع منتفيليا .

⁼⁼ عليه وسلم يخطب فجلس فقال له ياسليك قم فاركع ركعتين ٠٠٠ الحديث) نف سن المرجع والصفحة ٠ (١) أنظر : المبسوط ، ٢٩/٢ ، مواهب الجليل ، ٢/ ١٧٧ ٠

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الجمعة ، باب الانصات يوم الجمعة ، ٢/ ١٦ . وصحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب في الانصات يوم الجمعة ، ٣/٣٠

⁽٣) سليك بن عمرو أو ابن هدبة العطفاني ٠ أنظر : الاصابة ، ٢/ ٧٢ ، الاستيعاب١٢٨/٢٠

⁽٤) والحديث رواه الدار قطني عن محمد بن قيس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سليكا أن يصلي ركعتين وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه ثم عاد الى خطبته).
قال الدار قطني هذا حديث مرسل لاتِقوم به الحجة ، وفيه أبو معشر وهو ضعيف .
أنظر : سنن الدار قطني ، ٢/ ١٩ .

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذه الاعتذارات بجوابين:

* رابعا: النكرة في سيساق النفي:

اختلف الأموليون في افادة النكرة في سياق النفي أو النهي نحو (ما أحد قائــــم) ، و (ما قام أحد) ، العموم الى فريقيــن:

الأول: ذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (٣) الى أنها تفيد العموم ، وهــو اختيار ابن دقيق العيـــد ·

الثاني: ذهب القرافي (٤) الى أنها لاتفيد العموم الا اذا دخل عليها حرف (من)نحـــو (مارأيت من رجل) ، و (ما جاءني من رجل) .

⁽۱) اشار ابن دقيق العيد أن الفريق الـثاني تأول هذا العموم بتأويل مستكره، ولم يذكر هذا التأويل، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح أن تأويسلهم هو أن الحديث منسوخ أو خاص بسليك ، ٢/ ٤١٠ ـ ٤١١ ٠

⁽٢) باب الجمعة ، الحديث الثالث ، ٢/ ١١١ ـ ١١٢

⁽٣) أنظر : تيسير التحرير ، ٢١٩/١ ، المستصفى ، ٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ١٠٢/٢ ، المسودة ، ٩٣ ٠

⁽٤) أنظر: تنقيح الفصول ، ١٨٢ - ١٨٣٠

« الأشر الفقهي:

عند شرحه لحديث : ((ان مكة حرمها الله تعالى ولم يحرمها الناس فلا يحسل لامرى، يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعضد بها شجرة) ، استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه الصيغة في موضعين :

أ عند رده على أدلة المجيزين قتال أهل البغي في مكة فقال : (يؤخذ منه أمسران أي الحديث _ أحدهما تحريم القتال بمكة لأهل مكة وهو الذي يدل عليه سياق الحديث ولفظه وقد قال القفال (1) في شرح التلخيص في أول كتاب النكاح (٢) في ذكر الخصائص لايجوز القتال بمكة ، قال حتى لو تحمن جماعة من الكفلي فيها نيها لم يجز لنا قتالهم فيها ، وحكى الماوردي (٣) أيضا : أن من خصائص الحرم أن لايحارب أهله ان بغوا على أهل العدل فقد قال بعض الفقها ، يحرم قتالهم بليضيا عليهم حتى يرجعوا الى الطاعة ويدخلوا في أحكام أهل العدل وقال وقال جمهود الفقها ، يقاتلون على بغيهم اذا لم يمكن ردهم عن البغي الا بالقتال لأن قتال البغاة

⁽۱) عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزى .. أبو بكر ـ ويعرف بالقفال الصغير ، وليس هــو القفال الكبير المعروف بالشاشي ، ابتدأ التعلم وهو ابن ثلاثين سنة وكان يشتغل قبلها في صنع الأقفال كان وحيد زمانه فقها وحفظا وورعا وزهدا حتى صار أفقه أهل زمانه اذا أطلق لقب القفال يصرف اليـه غالبا • توفي رحمه الله سنة ٤١٧ هـ • أنظر : طبقات الشافعية ، ٥٣/٥ ، شذرات الذهب ، ٣/ ٢٠٧٠

⁽٢) لم أقف على الكتـــاب ٠

⁽٣) علي بن محمد بن حبيب القاضي أبو الحسن الماوردى البصرى الشافعي ، ولي القضاء في بلدان شتى صنف في الفقه والتفسير والأصول والأدب ومن هذه التصانيف :"الحاوى " و إلى الاحكام السلطانية " ، و " أدب الدنيا والدين " و "الاقناع " وغيرها • توفسي رحمه الله سنة ٤٥٠ ه •

أنظر : طبقات الشافعيسة ، ٥/ ٢٦٧ ، طبقات المفسرين ، ١/ ٤٢٣ ٠

من حقوق الله تعالى التي لايجوز اضاعتها فحفظها في الحرم أولى مسسسن اضاعتها (۱) ، وقيل (۲) ان هذا الذى نقله عن جمهور الفقها النص عليله الشافعي في كتاب اختلاف الحديث من كتب الأم ونص عليه أيضا في آخلل كتابه المسمى بسير الواقدى (۳) ، وقيل ان الشافعي أجاب عن الاحاديث بسأن معناها تحريم نصب القتال عليهم وقتالهم بما يعم كنصب المنجنيق وغيله أذا لم يمكن اصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما اذا انحصر الكفار في بلد آخل فانه يجبوز قتالهم على كل وجه وبكلشئ) .

فالشافعي رحمه الله أوّل النهي عن القتال الوارد في الحديث بأن المقصود ما يعم من السلاح كالمنجنيق وغيره ، وفي هذا تخصيص لعموم النهي لذلك تعقب ابن دقيق العيد هذا الكلام فقال : (وأقول هذا التأويل على خلاف الظاهر القوى الذي دل عليه عموم النكرة في سياق النفي فيقوله ملى الله عليه وسلم : (الايحل الأمرى، يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما) . (٤)

ب استدل ابن دقيق العيد بهذه الصيغة عند نقلمه خلاف الفقها، في قطع أشجار الحسرم فذكر أن العلماء اتفقوا على تحريم قطع الشجر الذي لا يستنبته الآدميون في العادة أما ما يستنبتونه ففيه خلاف ورجح ابن دقيق العيد تحريم قطعه للعموم المستفاد (٥)

⁽١) أنظر: الاحكام السلطانية، ٢١٤٠

⁽٢) أى النووى مع الاشارة أن كل العبارة التي نقلها ابن دقيق العيد هي من كلام النووى ٠ أنظر : شرح النووى على صحيح مسلم ، ٩/ ١٢٤ ٠

⁽٣) أنظر : كتاب الله ، فصل سير الواقدي ، ١٤٠ - ٣٩٠

⁽٤) باب حرمة مكة، الحديث الأول ، ٣/ ٢٤_٢٥٠٠

^{· 40 - 45 /4 (0)}

☀ ملحـــق:

ذكر ابن دقيق العيد رحمه الله أن للعموم ثلاثية مراتب هي:

أولا: ما ظهر فيه قرينة تدل على أن العموم غير مقصود ، وتفهم هذه القرينسية كما يقول ابن دقيق العيد من سياق الكلام ودلالة السياق ومثاله ما أورده ابين دقيق العيد عند شرحه لحديث أبي سعيد الخدري (۱) رضي الله عنه قال : قال رسول الله على الله عليه وسلم : ((ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، ولاقيما دون خمس ذود صدقة ، ولاقيما دون خمسة أوسق صدقة (۱) فاستدل من هسال الحديث على سقوط الزكاة فيما دون هذه المقاديسر من الأعيان ، ثم نسب السي أبي حنيفة (۱) رحمه الله القول أن زكاة الحرث تتعلق بكل قليل وكثير حتى وان كان أقل من خمسة أوسق وحجته حديث ((فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بنضح أو دالية ففيه نصف العشر (۱))

ووجمه الدلالة أن (ما) من صيغ العموم فتعم القليل والكثير •

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذا الاستدلال بالقول أن العموم في هذا الحديث غيسر مقصود لأن الحديث سيق لبيان قدر المخرج وهو العشر لالبيان المخرج منه وهسو الحرث والذى دلّ على هذا سياق الكيلم .

العد بن مالك بن سنان الانصارى كان من الحفاظ المكثرين، استصغريوم أحد واستشهد أبوه بها ، وغزا ما بعدها من الغزوات • مات رحمه الله سنة ١٤ ه • أنظر : الاصابة ، ٢/ ٣٤ ، الاستبعال ، ٤/ ٨٩ .

⁽۲) أنظر : محيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ١٥٦/٢ ، وصحيح مسلم ،كتاب الزكاة ، ٣/ ١٦٠

⁽٣) أنظر : المبسوط ، ٢/٣ ٠

⁽٤) رواه أبو جابر ، أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب العشر فيما يسقى من ما ، السماء ، ٢/ ١٥٥ . وصحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب مافيه العشر أو نصف العشر ، ٣/ ٢٧ .

ثانيا: ما ظهر فيمه قصد التعميم بأن أورد مبتدأ لا على سبب لقصد تأسيس القواعد ولم يأت ابن دقيق العيد بمثال لهذه المرتبة عند ذكره لها غير أني وقفدت في موضع آخر ما عساه أن يكون مثالا لهذه المرتبة وهو حديث جندب بن عبد الله البجلي (۱) رضي اللمه عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحسر ثم خطب ثم ذبح وقال : ((من ذبح قبل أن يصلي فليذبح أخرى مكانها ومن لينبح فليذبح باسم الله) (۱)

وقد ذكر ابن دقيق العيد رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث أن قوله صلى الله عليه وسلم (فليذبح أخرى) صيغة أمر يستدل بها احدى طائفتين :

- أ من يرى أن الأضحية واجبة لأن ظاهر الأمر الوجيوب
 - ب- منيرى أنها تتعين بالشراء لها بنية الأضحيــة ٠

يقول ابن دقيق العيد (وصيغة " من " في قوله " من ذبح " صيغة عموم واستغــراق

⁽۱) جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ،أبو عبد الله ، سكن الكوفة ،ثم البصرة ، روى عنه أهل المصريين ،

أنظر : الاصابة ، ١/ ٢٤٨ ، الاستيعاب ، ١/ ٢١٧٠

⁽٢) أنظر : محيح البخارى ، باب في العيدين والتجمل فيه ، ٢/ ٢٩٠ وصحيح مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب وقتها ، ٦/ ٧٤٠

في حنق كل من ذبح قبل أن يصلي فقد ذكرت لتأسيس قاعدة وتمهيد أصل وتنزيل صيغ العموم التي ترد لتأسيس القواعد على الصورة النادرة أمر مستنكر على ما قرر في قواعد التأويل في أصول الفقيل). (١)

ثالثا : مالم تظهر فيه قرينة زائدة تدل على التعميم ولا قرينة تدل على عدم التعميم ولا ولم يذكر ابن دقيق العيد لها مثالا ولم أقف على مثال لها في شرحه لعمدة الأحكرام (٢)

.

⁽۱) باب العيدين ، الحديث الثالث ، ٢/ ١٢٩ ، وأنطر كذلك حاشية الصنعاني ، ١٦٦/٣٠

⁽٢) كتاب الزكاة ، الحديث الثاني ، ٢/ ١٨٧٠

المبحث الرابع في: لفظ كـــان :

يأتي لفظ كان لمعنيين:

الأول: للتكرار ، فاذا قيل كان فلان يكرم ضيفه ، أى كان يتكرر منه ذلك حتى مار عادة • الثاني: لمجرد وقوع الفعل ولا يدل على التكــــرار •

ولقد اختلف الأصوليون على أى هذين المعنيين يحمل هذا اللفظ الى فريقين:
الأول: مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية (1) والمتكلمين قالوا: أن لفظ (كـــان)
يقتضي التكرار وهو مذهب ابن دقيق العيد •

الثاني: مذهب الرازى والاسنوى (٢) قالا: أنها لاتقتضي التكسرار •

الأشر الفقيي:

استدل ابن دقيق العيد بهذا اللفظ على استحباب صفة للغسل وردت عن النبسي صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : (كان رسسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثم توضأ وضسوءه للصلاة ثم اغتسل ثم يخلل ببديه شعره حتى اذا ظن أنه أروى بشرته أفاض الماء عليه ثلاث مرات ثم غسل سائر حسمده) (٣)

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير ، ۱/ ٢٤٨ ، مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۱۱۸ ، جمع الجوامع، ۱/ ۲۲۵ ، شرح الكوكب المنير ، ۳/ ۲۱۰ .

⁽٢) أنظر: المحصول ، ح ١/ق٢/ ٦٥٠ ، نهاية السول ، ١٠٢/٢٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الغسل ، باب الوضوء قبل الغسل ، ١/ ٧٢ . وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب صفة غسل الجنابة ، ١/ ١٧٤ .

يقول ابن دقيق العيد : (يقال كان كذا بمعنى أنه تكرر منه فعلمه وكان عادتـــه كما يقال كان فلان يقرى الضيف ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسللم أجود الناس بالخيـر (1) وقد يستعمل كان لاقادة مجرد الفعل ووقوع الفعـــل دون الدلالة على التكرار ، والأول أكثـر في الاستعمال وعليه ينبغي حمـــل الحديـــث) . (٢)

(۱) وهو من حديث ابن عباس ، أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصوم ، باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان ، ٣/ ٣٣٠

⁽٢) باب الجنابـة ، الحديث الثاني ، ١/ ٩١.

■ المبحث الخامس في: ترك الاستفصال في حكاية الحال هل ينزل منزلة العموم ؟:

ضرب الأصوليون لهذه المسألة مثلا بقول النبي صلى الله عليه وسلم لغيير (١) الان وقد أسلم وتحته عشر نسوة (أمسك أربعا وفارق سائرهن)) (٢) ولم يستفعل النبيّ صلى الله عليه وسلم هل تزوجهن معا أو مرتبا ؟ فهل يدل هذا عليل عليه أن الحكم يعم الحالين ؟ أم يكون الكلام مجمللا ؟ .

وضرب ابن دقيق العيد رحمه الله لهذه المسألة مثلا بقول النبي صلى الله عليه عليه وسلم لفيروز (٣) وقد أسلم وتحته أختان ((اختر أيتهما شئيت)) (٤) وليم يستفصل النبي صلى الله عليه وسلم هل وقع العقد عليهما ترتيبا أو متقارب (٥) عليهما لحكم الحالين ؟ أميكون مجم لل ؟ .

⁽۱) غيلان بن مسلمة بن شرحبيل الثقفي أسلم يوم الطائف ، كان أحد وجوه شقيف ، وكان شاعرا محسنا ، توفي في آخر خلافة عمر ٠

أنظر : الاصابة ، ٣/ ١٩١ ، الاستيعاب ، ٣/ ١٩١ ٠

⁽٢) أنظر: مسند الامام أحمد ، كتاب النكاح ، باب من أسلم وتحته اختان أو أكثـــر، ١٦ / ١٩٩ · سنن ابن ماجه ، كتاب النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ، ١/ ١٢٨ ·

الحديث صحيح ، أنظر : ارواء الغليل ، ٦/ ٢٩١ .

 ⁽٣) فيروز الهمداني الوادعي مولى عمرو بن عبد الله الوادعي أدرك الجاهلية والاسلام ٠
 أنظر : الاصابة ، ٣/ ٢١٥ ، الاستيعاب ، ٣/ ٢٠٨ .

⁽٤) أنظر: سنن الترمذى ، كتاب النكاح، باب ماجا، في الرجل يسلم وعنده اختـــان ، ٥/ ١٣ ، سنن أبي داود ، كتاب النكاح، باب فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع، ١٠/ ٣٨٤ ، سنن ابن ماجه ، كتاب النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أختان، ١/ ١٢٧٠ قال الترمذى : حديث حـــــن .

⁽o) باب الحيش ، الحديث الأول ، ١/ ١٢٣٠

احتلف الأصوليون في هذه المسألة الى ثلاثة مذاهـــب:

الأول: مذهب الشافعي وأحمد وجمهورهما (١) قالوا : ينزل هذا القول منزلة العمسوم في الحكسم •

الثاني: مذهب الحنفية والرازى وامام الحرمين من الشافعية (٢) قالوا: بعدم انــــرف هذا القـول منزلة العموم لاحتمال أنيكون النبي صلى الله عليه وسلم عــــرف خصوص الحال فنزل جوابه على ماعرف فلم يستفصل ٠

الثالث : مذهب ابن دقيق العيد • قال : ينزل منزلة العموم اذا توفر فيه شرطان هما :

أ _ أن لا تترجح بعض الاحتمالات على بعض في الحكم •

ب - أن يختلف الحكم باختلاف هذه الاحتمالات •

الأثر الفقيي:

لما كان ابن دقيق العيد رحمه الله يشترط شروطا للعمل بهذه القاعدة ، كـــان لهذه السمألة أكثر من أثر فقهي ، وسأبدأ بذكر الأثر الفقهي لهذه القاعدة فـــي حال توفر الشرطين فيها ثم أعقبه بذكر الآثر الفقهي في حال تخلف أحد هنيـــن الشرطين .

الأول: عند شرحه لحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها فقال لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها قال : نعم • قال فدين الله أحق أن يقضى) (٣).

⁽۱) أنظر : نهاية السول ، ١٠٢/٢ ، جمع الجوامع ، ٢٦٢/١ ، تنقيح الفصول ، ١٨٦ المسودة ، ٩٨

⁽٢) أنظر: تيسير التحرير ، ١/ ٢٦٤ ، فواتح الرحموت ، ٢٨٩/١ ، المحصول ، ح١/ق٦/١٣١، البرهان ، ١/ ٣٤٦٠

 ⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الايمان والنذور ، باب من مات وعليه نذر ، ١٧٧/٨٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب قضاء الصيام عن الميت ، ٣/ ١٥٥٠

نقل ابن دقيق العيد رحمه الله خلاف العلماء في جواز النيابة في الصوم وذكر فيه مذهبين:

- أ مذهب الامام أحمد (١) الذي حس الجواز بصوم النذر ٠
- ب منهب الامام الشافعي (٢)، قال بجواز النيابة في الصوم مطلقــا ، ولم يقيده بالنذر ولم يقيده بالنذر ولم يقيده بالنافعي وذكر وجهين من أوجمه الدلالة مــــن هذا الحديث وهما :
- (۱) أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحكم _ وهو جواز النيابة في المسوم من غير أن يقيده بالنيذر ولم يستفصل النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن سألسون السائل لأن الواقعة يحتمل أن يكون جواز الصوم فيها عن نذر ويحتمل أن يكسون من غيره من تطوع أو فرض فينزل قوله منزلة العموم في المقال أو ما يعبر عنسه الأصوليون بقوله م : ترك الاستفصال عن قضايا الاحوال معقيام الاحتمال منزل منزل منزلسة العموم في المقسال .

وقد توفر الشرطان اللذان ذكرهما ابن دقيسق العيد وهما :

الأول: أن لا تترجح بعض الاحتمالات على بعض ، فسؤال السائل في هذا الحديث يحتمــــل أن يكون عن نذر أو عن فرض أو غير ذلك ، ولا مرجح لاحتمال على آخر ،

الثاني: أن يختلف الحكم باختلاف هذه الاحتمالات ، فالحكم بجواز النيابة في الصوم يختلف باختلاف هذه الاحتمالات فحكم النيابة في صوم الفرض يختلف عن صوم النذر (٣)

⁽۱) أنظر: كشاف القناع ، ٢/ ٣٣٤.

⁽٢) أنظر: نهاية المحتاج ، ٣/ ١٩٠٠

⁽٣) أنظر: فتح الباري ، ١٩٤/٤.

(٢) يقول ابن دقيق العيد عن الوجه الثاني من أوجه الدلالة (أن النبي صلى اللهـــه عليه والساء عليه وسلم علل قضاء الصوم بعلية عامة للنذر وغيره وهو كونه عليها وقاســـه على الدين وهذه العلية لا تختص بالنذر أعني كونيه حقا واحبا والحكم يعـــــم بعموم علتــه).

الثاني: وفي هذا المثال تخلف شرط من الشرطين السابقين ، والمثال هو حديث : ((سبيعة الأسلمية (٢) أتها كانت تحت سعد بن خولة (٣) وهو من بني عامر بن لؤى وكان ممىن شهد بدرا فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنشب أن وضعت حملها بعد وفاته فلما تعلّت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنابلل ابن بعكك (٤) رجل من بني عبد الدار فقال لها مالي أراك متجملة لعلك تريدين النكاح والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر • قالت سبيعات فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأتيت رسول الله على الله عليا وسلم فسألته عن ذلك فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي وأمرني بالتزوين وسلم فسألته عن ذلك فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويان

⁽١) باب الصوم في السفر ، الحديث الثامن ، ٢/ ٢٣٠ .

۲) سبيعة الأسلمية أول امرأة اسلمت بعد صلح الحديبية ، وبعد نزول آية الامتحان فامتحنها النبي صلى الله عليه وسلم ورد على زوجها مهر مثلها ٠ أنظر : الاصابة ، ٤/ ٣٢٩ ، الاستيعاب ، ٤/ ٣٢٩٠

⁽٣) سعد بن خولة من بني عامر ابن لوى وقيل هو من عجم الفرس ، شهد بدرا ، مات رحمه الله في حجة الوداع بمكة •

أنظر: الاصابة ، ٢/ ٢٢٥، الاستيعاب ، ٢/ ٤٣٠

 ⁽٤) أبو السنابل بن بعكك بن الحارث القرشي ، أسلم عام الفتح ، وأقام في مكة حتى توفى بها٠
 أنظر : الاصابة ، ٤/ ٩٥ ، الاستيعاب ، ٤/ ٩٦ ٠

⁽a) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب وأولات الاحمال أجلهن ٢٠٠٠ / ٢٠٠ وصحيح مسلم ، كتاب الطلاق ، باب انقضاء عدة المتوفى ٠٠٠٠ ٤/ ٢٠١٠

وقد استدل ابن دقيق العيد بهذا الحديث على أن الحامل تنقضي عدتها بوضيع الحمل أى وقت كيان ·

ولماكان النبيّ ملى الله عليه وسلم أفتاها بحل النكاح بوضع الحمل ولم يستفصل ان كان مضغة أو علقة استبان فيه الخلق أم لا ؟ استدل البعض (۱) بالقاع السابقة وهي (ترك الاستفصال في قضايا الا حوال ينزل منزلة العموم في المقال) فيعم هذا الحكم كل وضع على أى وجه كان مضغة أم علقة مخلقة أم غير مخلقة وقد ضعف ابن دقيق العيد هذا الاستدلال لأن هذه القاعدة فقدت شرطا وه أن لا تترجح بعض الاحتمالات على بعض ، وقد ترجح في هذا المثال أن الحمل تام لأنه هو الغالب لذلك لم يستفصل النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال ابن دقي العتمالات على بعض الاحتمالات على النبي على الله عليه وسلم ثم قال ابن دقي العتمالات العيد بعد أن ساق ماتقدم (وانما تقوى تلك القاعدة حيث لا يترجح بعض الاحتمالات على بعض ويختلف الحكم باختلافي الله المؤللات على الكل المؤلك ال

⁽۱) يقصد الامام النووى ٠ أنظر شرحه لصحيح مسلم ١٠٠/ ١٠٩

⁽٢) باب العدة ، الحديث الأول ، ٤/ ٢٠ .

■ المبحث السادس في: ورود حكم عام على سبب خاص بالاسؤال هل هو للعموم ؟:

يعبر الأصوليون أحيانا عن هذه القاعدة بقولهم (هل العبرة بعموم اللفسيط أم بخصوص السبب) ومثلوا لها بقول النبي صلى الله عليه وسلم حين مر علي شاة ميتة لميمونة: (أيما ايهاب دبغ فقد طهرر)) (١) فهذا لفظ علما ورد على سبب خاص وهي الشاة الميتة لميمونة ، فهل يعمل بعموم اللفظ ؟ فيكون الحكم عاما في كل شاة ميتة أم يكون المعتبر هو خصوص السبب فيكون الحكسم خاصا بشاة ميمونة دون غيرهـا ٠

اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب أكثر الحنفية والشافعي والجمهور ورواية عن الامام مالك وأكثر أصحابه والأول: مذهب أكثر الحنفية والشافعي والجمهور ورواية عن الامام أحمد (٢) قالوا: العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب، واختهاره ابن دقيق العيهد . (٣)

الثاني: مذهب الامام مالك وأحمد وأكثر أصحابه (٤) أن العبرة بخصوص السبب فلا يعسم الثاني: مذهب الامام مالك وأحمد وأكثر أصحابه وحسده والحكم في غيره بل يختص بالسبب وحسده و

⁽۱) رواه ابن عباس، أنظر: صحيح البخارى ، كتاب البيع، باب جلود الميتة قبل أن تدبغ، الميتة ، ۱۱۹۰، وصحيح مسلم، كتاب الحيش، باب طهارة جلود الميتة ، ۱/ ۱۹۰،

⁽٢) أنظر : فواتح الرحموت ، ٢١٠/١، الأحكام ، ٨٥/٢ ، المستصفى ، ٦٠/٢ ، تنقيح الفصول ، ٢١٦ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ١٧٧ ٠

⁽٣) سبق نقل رأى ابن حقيق العيد في هذه المسألة عند بيانه للفرق بين هذه القاعدة وقاعدة دلالـة السياق ٠٠٠ أنظر فصل المجمل من هذه الرسالة ٠ ص ٦٤

⁽٤) أنظر: المراجع السابقـة ٠

المبحث السابع في: العموم في الاشخاص هليستلزم العموم في الاحوال والأزمنة والبقاع؟

هذه المسألة من المسائل التي اشتد فيها النزاع بين المتأخرين من الأصوليي المتأخرين من الأصوليي وخاصة بين ابن دقيق العبد والقرافي ، وضربوا لها مثلا بقوله تعالى الخفاقتل المشركين الله (1) فلفظ المشركين عام يشمل كل مشرك ، فمن قال أن العموم في الأحوال والأزمنة والبقاع يقول : معنى الآية اقتل واكل مشرك على أى حال وفي أى زمان ومكان ٠

أما من رد هذه القاعدة فيقول: ان صيغ العموم ان كانت عامة في الاشخاص في السيب مطلقة في الأزمنة والبقاع والأحوال فيكون صعنى الآية اقتلوا كل مشرك في زمسان ما وفي حال ما ، فلا يعم كل زمان ولا سكان ولا حيال .

وقد اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبين:

الأول: مذهب أكثر العلما، منهم الرازى والسبكي ونسب الى الامام أحمد رحمه الله (٢) وهو اختيار ابن دقيق العيد ، قالوا : أن العموم في الاشخاص يستلزم العموم في الاحوال والا أزمنة والبقياع .

الثاني: وتزعم هذا المذهب الامام القرافي رحمه الله ووافقه الأصفهاني وابن قاضي الجب(3)ل

⁽۱) التوبة آية / ٥

⁽٢) أنظر : نهاية السول ، ٢/ ٩٣ ، جمع الجوامع ، ٤٠٨/١ ، شرح الكوكب المنير ، ١١٥/٣٠

⁽٣) محمد بن محمود بن محمد بن عبّاد شمس الدين الأصبهاني، أبو عبد الله، كان اماما في المنطق والكلام والأصول والجدل ولي القضاء بقوص في مصر، من مصنفاته: "شـــرح المحصول" و "القواعد" توفي رحمه الله سنة ١٨٨ هـ بالقاهرة ، أنظر : طبقات الشافعية ، ٥/ ٤٠٦ ، شذرات الذهب ، ٥/ ٤٠٦ .

⁽٤) أحمد بن الحسن بن عبد الله بن الشيخ أبي عمر قاضي القضاة ، أبو العباس ، كان متقنا عالما بالحديث وعلله والنحو والفقه والأصول والمنطق ، تتلمذ على يد ابن تيميسة وقرأ عليه مصنفات في علوم شتي منها : "المحصول "للرازى ، له مصنفات منها : "الفائق " في الفقه ، وكتاب في "أصول الفقه "لم يكمله ، توفي رحمه الله سنة ١٧٢١ه . أنظر : ذيل طبقات الحنابلة ، ٢٧٣٦ ، الاعلام ، ١١١/١ .

والاسنوى (1) قالوا: العموم قبي الاشخاص مطللق في الأزمنة والبقاع والأحوال والاسنوى (٢) والقرافي رحمهما ولماكان طرفا النزاع في هذه المسألة هما ابن دقيق العيد (٢) والقرافي رحمهما الله رأيت أن انقل رأى القرافي أولا ، ثم أعقبه برد ابن دقيق العيد .

* رأى القرافـــي :

يقول الامام القرافي رحمه الله (صيغ العموم وان كانت عامة في الأشخاص فهي مطلقة في الأزمنة والبقاع والأحوال والمتعلقات ، فهذه الأربعة لا عموم فيها من جهة ثبوت العموم من غيرها حتى يوجد لفظ يقتضي العموم فيها نحسو لا صومن الأيام ، ولأصلين في جميع البقاع ، ولاعميت الله في جميع الأحوال ولأشتغلن بتحميل جميع المعلومات ، فاذا قال الله تعالى لا فاقتلوا المشركين لا فهذا عام في جميع أفراد المشركين مطلق في الأزمنة والبقاع والأحوال والمتعلقات في الأزمنة والبقاع والأحوال والمتعلقات في فيذا عام في جميع أفراد المشركين مطلق في الأزمنة والبقاع والأحوال والمتعلقات المشركين ، ولا مدينة معينة من مدائن المشركين ، ولا أن ذلك المشرك طويل أو قصير ، ولا آن شركة وقع بالصنم أو بالكوكب المشركين ، ولا أن ذلك المشرك طويل أو قصير ، ولا آن شركة وقع بالصنم أو بالكوكب بل اللفظ مطلق في هذه الأربعة). (٣)

وهذه المقدمة التي ساقها الامام القرافي رحمه الله تقوم على مقدمة أخرى وهـــي أن المطلق يكفي في العمل به صورة واحدة ، فمثلا من قتل المشركين في بلد مـــا ولم يقتلهم في بلد آخر عدّ المخاطب ممتثلا بفعل صورة واحدة وكذلك من قتـــل

⁽١) أنظر: تنقيح الفصول ، ٢٠٠ ، والمراجع السابقة ٠

⁽٢) وخلافهما مشهور ، اذ أن رأى ابن دقيق العيد ورده صار عمدة للمتأخرين من الأصوليين أنظر : نهاية السول ، وشرح الكوكب المنير •

⁽٣) تنقيح الفصول ، ٢٠٠٠

المشركين يوم السبت دون بقية الايام عدد المخاطب ممتثلا بفعل صورة واحسدة وكذلك من قتل المشركين الطوال دون القصار عدد ممتثلا بفعل صورة واحدة والامام القرافي بمحافظته على مقتمى الاطلاق أخل بميغة العموم كما سيتبين من رد ابن دقيق العبسد .

رد ابن دقيق العيد ودليليه:

أبطل ابن دقيق العيد دعوى الامام القرافي عند شرحه لحديث أبي أيوب الانصارى رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ اذا أتيتم الخلاء فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولابول ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا • قلل أبو أيوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فننحرف عنها ونستغفر الله عز وجل ﴾ •

يقول ابن د. قيق العيد (أولع بعض أهل العصر وما يقرب منه بأن قالوا أن صيغسة العموم اذا وردت على الذوات مثلا أو على الأفعال كانت عامة في ذلك مطلقة في الزمان والمكان والأحوال والمتعلقات ثم يقولون المطلق يكفي في العمل بصورة واحدة فلا يكون حجة فيما عداها وأكثروا من هذا السؤال فيما لا يحصى مسن ألفاظ الكتاب والسنة وصار ذلك ديدنا لهم في الجدال وهذا عند تما باطل بل الواجب أن ما دل على العموم في الذوات مثلا يكون دالا على ثبوت الحكم في كل ذات تناولها اللفظ ولا تخرج عنها ذات الا بدليل يخصه فمن أخرج شيئا من تلك الذوات فقد خالف مقتضى العمسوم).

والعموم الذى خالف مقتمًاه الامام القرافي ، حين خص قتل المشركين الموجوديين في هذه البلدة دون تلك ، وحين خص قتل المشركين القصار دون الطوال ، وحين خص قتل المشركين الفظ المشركين في قوله تعالىي

♦ فاقتلوا المشركين ♦ عام يشمل جميع هؤلاء •

ثم يضيف ابن دقيق العيد قوله (نعم المطلق يكفي في العمل به مرة واحدة كما قالوه ونحن لا نقول بالعموم في هذه المواضع من حيث الاطلاق وانما قلنابه من حيث المحافظة على ما تقتضيه صيغة العموم في كل ذات ، فانكسان المطللق لا يقتضي العمل به مرة واحدة مخالفة لمقتضى صيغة العموم اكتفينسا في العمل به بمرة واحدة وانكان العمل به مرة واحدة مما يخالف مقتضى صيغة في العموم قلنا بالعموم محافظة على مقتضى صيغته لا من حيث أن المطلق يعم) وابن دقيق العيد سلم بأن المطلق يكفي في العمل به بصورة واحدة ولكن ليحافظ على مقتضى صيغة الأزمنة والأ مكنة والأحسوال في هنا العموم ، لامن باب أن المطلق يعم ، بل من باب أن العموم في هسده في هذا العموم ، لامن باب أن المطلق يعم ، بل من باب أن العموم في هسدة الذوات يستلزم ويستدعي العموم في الأزمنة والأحوال وكأنه يشير السسى أن دلالة العموم على الأزمنة والأحوال دلالة الترام لا مطابقة .

ثم يضرب ابن دقيق العيد مثلا لما سبق فيقول: (مثال ذلك اذا قال من دخل دارى فاعظمه درهما فمقتضى الصيغة العموم في كل ذات صدق عليها أنها داخلة فيال فالمها وقال قائل هو مطلق في الأزمان فاعمل به في الذوات الداخلة الدار في أول النها مثلا ولا أعمل به في غير ذلك الوقت لأنه مطلق في الزمان وقد عملت به مسرة فلا يلزم أن أعمل به مرة أخرى لعدم عموم المطلق قلنا له لمادلت الصيغة على العموم في كلذات دخلت الدار ، ومن جملتها الذوات الداخلة في آخر النهال فاذا خرجت الذوات فقد أخرجت مادلت الصيغة على دخوله وهي كل ذات وها الحديث أحد ما يستدل به على ما قلنا فأن أبا أيوب من أهل اللسان والشرع وقد استعمل قوله لا تستقبلوا ولا تستدبروا عاما في الاماكن وهو مطلق فيها عامالا

في الاماكن وهو مطلق فيها ، وعلى ماقال هؤلاء المتأخرون لا يلزم منه العمسوم وعلى ما قلنما يعم لأنه اذا أخرج عنه بعض الأماكن خالف صيغة العموم فسسي النهي عن الاستقبال والاستدبار) • (١)

ويقصد ابن دقيق العيد باستعمال أبي أيوب لعموم النهي في الأماكن ، حين قسدم الشام فكانوا ينحرفون عن القبلة ، وعلى مذهب الامام القرافي لايلزم منسسه العموم لأنه مطلق فيه ، ومعذلك فهم أبو أيوب العموم وهو من أهل اللسسان والشرع .

(۱) بأب الاستطابة ، الحديث الثاني، ١/ ٥٥٠

المبحث الثامن في: اطلاق اللغظ الواحد على أكثر من معتنى :

هذه المسألة لها صورتــان:

الأولى: أن يكون اللفظ لم معنيان أو أكثر وهو المشترك ومثالم القرء اذا يطلق علسى الطهر والحيض معسسا .

الثانية: أن يكون اللفظ له حقيقة ومجاز ومثاله النكاح فهو حقيقة في العقد ومجاز في الوطء على الصحيح •

ولقد اختلف الأصوليون في جواز ارادة المتكلم كلا المعنيين بلفظ واحد اليسسى ثلاثة مذاهب :

الأول: مذهب الشافعي وجمهور الحنابلة واختاره ابن الحاجب وابن السبكي والبيضاوى . ونسبه القرافي للامام مالك (١) قالوا: بالجواز ٠

الثاني: مذهب جمهور الحنفية والامام الرازى والغزالي وامام الحرمين من الشافعيــــة وأبي هاشم وأبي عبد الله البصرى والقاضي أبي يعلى (٢) وأبي الخطاب (٣)

⁽۱) أنظر : الأحكام ، ٢/ ٨٧ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ١٨٩ ، مختصر ابن الحاجب ، ١١١/٢ ، جمع الجوامع ، ١/ ٢٩٤ ، نهاية البسول ،، ١/ ٣١٤ ٠

⁽٢) محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد الفراء ،أبويعلى ،كان اماما في الأصول والفروع عالما بالقرآن وعلومه والحديث والفتاوى والجدل ، ومصنفاته كثيرة منها :"أحكام القرآن " و "ايضاح البيان " و " المعتمد " و " العدة " فيأصول الفقه ، و"الاحكام السلطانية " و"كتاب الطب " وغيرها كثير ، توفي رحمه الله سنة ٤٥٨ه . أنظر : طبقات الحنابلة ، ٢/ ١٩٣ ، الاعلام ، ٦/ ٩٩ .

⁽٣) محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني ، أبو الخطاب ، برع في الفقه والأصول والفرائض حتى من محتى الأدب ويقول الشعر من محتفاته " الهداية " في الفقه ، و " التهذيب " في الفرائض ، و " التمهيد" في أصول الفقه ، ويغرها • توفي رحمه الله سنة ١٥٠ ه • أنظر : ذيل طبقات الحنابلة ، ١١٦/١، الاعلام ، ٥/ ٢٩١ •

الحنابلية قالوا بعدم الجواز (١)٠

الثالث: مذهب بعض الأصوليين (٢) واختاره ابن دقيق العيد قالوا: بحمله على القدد المشترك فرارا من الاشتراك والمجسسان (٣)

* الأثر الفقهي:

من المعلوم أن الاشتراك والمجاز خلاف الأصل ، لذلك استخدم ابن دقيق العيـــــد رحمه الله هذه القاعدة لدقـع الاشتراك والمجاز عن بعض ألفاظ الحديث ومنها:

أولا: حديث زيد بن أرقم (٤) قال : كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه في الصلاة حتى نزلت ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ فأمرنا بالسكوت ونهينا عـــــن الكلام)) (٥)

وقد نقل ابن دقيق العيد معاني للقنوت ، اذ يستعمل في معنى الطاعة وفي معنى الاقرار بالعبودية ، والخضوع ، والدعاء ، وطول القيام ، فهو لفظ مشترك بين هذه المعانيين .

⁽۱) أنظر: أصول السرخسي، ١/ ١٣٦ ، ١٦٦، تيسير التحرير ، ٢٣٥/١، نهاية السول ، ١/ ١٨٩٠ ، المستصفى ، ٢/ ٧٧ ، البرهان ، ١/ ٣٤٣ ، شرح الكوكب المنير ، ١٨٩/٣٠

⁽٢) أنظر : شرح الكوكب المنير ، ٣/ ١٩٦ ، جمع الجوامع ، ١/ ٢٩٩ ٠

⁽٣) مثاله قوله تعالى : (وافعلوا الخير) والأمر حقيقة في الوجوب مجاز في النهدب والخير المأمور به في الآية منه ماهو واجب ومنه ماهو مستحب ولدفع الاشتراك بين الحقيقة والمجاز يحمل على القدر المشترك وهو مطلق الطلب .

⁽٤) زيد بن أرقم بن زيد الاتصارى الخزرجي ، يكنى أبا عمر وقيل أبو عامر ، استمغـره النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأول مشاهده الخندق غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة ، سكن الكوفة ، وتوفي بها رحمه الله سنة ١٨ ه . أنظر : الاصابة ، ١/ ٥٦٠ ، الاستعياب ، ١/ ٥٥١ .

⁽o) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الجمعة ، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، ٢/٨٧٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب تحريم الكلام في الصلاة ، ٢/ ٧٠ .

ولدفع الاشتراك عن هذا اللفظ حمله ابن دقيق العيد _ نقلا عن القاضي عياض _ على القدر المشترك وهو (الدوام على الشيء) وعلى هذا فمديم الطاعة قانصت والداعي قانت ، والقائم في الصلاة كذلك قانت ، والساكت فيها قانت ،

وبعد أن ساق ابن دقيق العيد ماتقدم قال: (وهذه طريقة المتأخرين من أهــــل العصر وما قاربه يقمدون بها دفع الاشتراك والمجاز عن موضوع اللفظ ولا بأس بها ان لم يقم د ليل على أن اللفظ حقيقة في معنى معين أو معاني ويستعمل حيـــث لايقوم دليل على ذلك). (١)

ثانيا: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع: أمرنا بعيادة المريش ، واتباع الجنازة ، وتشميه العاطس ، وابرار القسم أو المقسم ، ونصر المظلوم ، واجابة الداعي ، وافشاء السلام ونهانا عن : خواتيم أو عن تختم بالذهب وعن الشرب بالفضة وعن المياثر وعهد القسى وعن لبس الحرير والاستبرق والديباح).(٢)

الأمر الذي تصدر الحديث في قوله (أمرنا) هو حقيقة في الوجوب مجاز فسيب الندب كما هو اختيار ابن دقيق العيد والجمهور غير أن المأمور به بعضه واجسب كنصر المظلوم وبعضه من فروض الكفاية عند من يقول به كاتباع الجنازة ورد السلام، والبعض الآخر مندوب كعيادة المريض وابرار القسم ، فيكون اللفظ الواحسد قد استعمل في حقيقته ومجازه فأزال ابن دقيق العيد هذا الاشكال وأبان عن مذهبه فقال : (ويمكن أن يتحيل في هذا على مذهب من يمنع استعمال اللفظ الواحد فسي الحقيقة والمجاز وهو أن يختار مذهب من يرى أن الصيغة موضوعة للقسد

⁽۱) باب جامع ، الحديث الثاني ، ۲/ ٥٣ .

⁽۲) أنظر : محيح البخارى ، كتاب اللباس ، باب خواتيم الذهب ، ۲۰۰/۷ ، وصحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال اناء الذهب والفضة ، ١٣٥/٦٠

المشترك بين الوجوب والندب ، وهو مطلق الطلب فلا يكون دالا على أحصد الخاصين الذي هو الوجوب أو الندب فتكون اللفظية استعملت في معنصي واحصد). (١)

(۱) كتاب اللياس ، الحديث الرابع ، ١٤ ٢١٩ ٠

المبحث التاسع في: عموم المقتصلي :

المقتمةي - بعيغة الفاعل - مالا يستقيم كلاما الا بتقدير ، وهذا التقدير يسمى " المقتمى " - بصيغة اسم المفعى ول . (١)

وقد ترد ألفاظ من الشارع لا تستقيم الا بتقدير وهي نوعان:

- ولفظ الاعمال في الحديث الثاني ليس للشرع عرف فيها وهذا الخطاب يحتاج السي اضمار حتى يستقيم الكلام والا أفضى الىكذب النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الخطأ والنسيان متحقق وواقع في الأمة ، وكذلك الأعمال قد توجد وتقع من غير نية •
- بد ألفاظ للشرع عرف فيها مثل تولده صلى الله عليه وسلم : (لا صلاة لمن لم يقرر أم الكتاب) فالصلاة ونحوها كالصيام والزكاة ألفاظ شرعية ، ولابد من اشمرال الفظ في هذا الخطاب له المن يقول بجواز الاشمار في هذا النوع ليستقيم الكلام ولقد اختلف الأصوليون في كلا النوعين أما الأول وهو اذا لم يكنن للشرع عرف فيها وكان شمة تقديرات متعددة لم يوجد دليل على تعيينها نحو توله على الله عليه وسلم : (ان الله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)) فهذا الخطاب له تقديرات عدة أخروية ، كالحساب والعقاب ودنيوية كالعقبوبة والضمان فهل يقدر مايعم من هذه التقديرات فيدخل العموم المقتضى ، أم يقدر تقدير خاص لنفي العموم عن المقتضى المقتضى ؛ أم يقدر تقدير خاص لنفي العموم عن المقتضى اختلف الأصوليين في هذه المسألة الى مذهبين:

⁽۱) أنظر: مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۱۱۵ ·

⁽٢) أنظر: سنن ابن ماجه ، كتاب الطلاق ، باب من طلق في نفسه ولم يتكلم ، ٢٥٨/١ مجمع الزوائد ، كتاب الحدود ، باب في الناسي والمكره ، ٢٥٠/٦ ، والحديث صحيح ، أنظسر صحيح الجامع المغير ، ٢/ ١٠٢ .

⁽٣) أنظر: صحيح البخارى، باب كيف كان بد، الوحي، ٢/١، وصحيح مسلم، كتاب الامارة، باب قوله من " انما الاعمال بالنيات "، ٤٨/٦،

الأول: مذهب جمهور المالكية والحنابلية (1) قالوا: بعموم المقتضى وقدروا الحكم فمار تقدير الكلام (ان الليه رفع عن امتي حكم الخطأ ٠٠٠) .

والحكم يشمل الدنيوى والأخروى واختار هذا المذهب ابن دقيق العيد •

(٢) الثاني: مذهب جمهور الحنفية والشافعية قالوا بنفيي العموم عن المقتضى وقدروا تقديرا خاصا وهو الاثم فصار تقدير الكلام (ان الله رفع عن أمتى اثم الخطأ ٠٠٠)٠

* رأى ابن دقيق العيـــد:

يقول ابن دقيق العيد (قوله صلى الله عليه وسلم "انما الاعمال بالنيات "لابيد فيه من حذف مضاف واختلف الفقها، في تقديره فالذين اشترطوا النية قدروه محدة الاعمال بالنيات ، أو ما يقاربه والذين للميشترطوها قدروه كمال الاعمال بالنيسات أو ما يقاربه ، وقد رجح الأول بأن الصحة أكثر لزوما للحقيقة من الكمال فالحمل عليها أولى لأن ماكان ألزم للشي، كان أقرب الى خطورة بالبال عند اطلاق اللفظ فكان الحمل عليه أولى وكذلك قد يقدرونه انما اعتبار الأعمال بالنيات : وقد قسرب فكان الحمل عليه أولى وكذلك قد يقدرونه انما الملك بالرجال أى قوامة ووجوده ، وانما الرجال بالمال ، وانما المال بالرعية وانما الرعية بالعدل كلذلك يراد به أن قسوام هذه الأشياء بهذه الأمسور). (٣)

وتقدير الصحة من عموم المقتضى لأن الصحة اذا انتفت رفعت جميع الأحكـــام مما يجعلها كالعدم ، على عكس من قدّر الكمال فهو تقدير خاص ونفيه لايلــزم منه نفي الصحة فقد يكون العمل غير كامل ويكون صحيحا •

⁽۱) أنظر: احكام الفصول، ۲۸۹، تنقيح الفصول، ۲۷۵ ، المسودة، ۹۷، شرح الكوكب المنير ٣/ ١٩٧٠

⁽٢) أنظر : تيسير التحرير ، ١/ ٢٤٢ ، فواتح الرحموت ، ١/ ٢٩٤ ، المستصفى ، ٦١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١١٥ ٠

⁽٣) كتاب الطهارة ، الحديث الأول ، ١٠/١٠

◄ أما النوع الثاني وهو ما إذا كان للشرع عرف فيها كالصلاة والصيام ونحوهــــــا
 فقد اختلف الأصوليون في اللجوء إلى الاضمار في مثل هذه الألفاظ إلى مذهبين:

الأول: مذهب جمهور المتكلمين (١) قالوا لاحاجة الى الاضمار أو التقدير لأن النفسي ورد على الفعل الشرعي فيكون لفظه منزلا على نفي الحقيقة الشرعية ، وهسدنا المذهب هو اختيار ابن دقيق العيسد ٠

الثاني: مذهب جمهور الحنفية وبعض الشافعية (٢) قالوا لاقرق بين الألفاظ اللغوية أو الشرعية ولابد من الاضمار والتقدير ليستقيم الكلام ٠

« رأى ابن دقيق العيد :

يقول ابن دقيق العيد عند شرحه لحديث ابي سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قال: ((لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلاة بعد العصحتى تغيب الشمس)) (٣) (وصيغة النفي اذا دخلت على الفعل في ألفاظ الشارع فالأولى حملها على نفي الفعل الشرعي لا على نفي الفعل الوجودى فيكون قوللسلم لا صلاة بعد الصبح نفيا للصلاة الشرعية لا الحسية ، وانما قلنا ذلك لأن الظاهسسر أن الشارع يطلق ألفاظه على عرفه وهو الشرعي وأيضا فانا اذا حملناه على الفعلل الحسي وهو غير منتف احتجنا الى اضمار لتصحيح اللفظ وهو المسمى بدلالة الاقتضاء وينشأ النظر في أن اللفظ يكون عاما أو مجملا أو ظاهرا في بعض المحامل أما اذا حملناه على نفي الحقيقة الشرعية لم نحتج الى اضمار فكان أولىي). (٤)

⁽١) أنظر : الأحكام ، ١٧٣/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٦٠ ، شرح الكوكب المنير ٤٢٩/٣٠

⁽٢) أنظر : تيسير التحرير ، ١/ ١٦٩ ، نهاية السول ، ٢/ ٢٠١ ٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب، الشمس ، ١٥٢/١ ، وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب الاوقات التينهي عن الصلاة فيها ، ٢/ ٢٠٧ ٠

⁽٤) كتاب الصلاة ، الحديث التاسع ، ١/ ١٥١ ٠

* المبحث العناشر في : عموم الحكم لعموم العلينية :

اذا علق الشارع حكما على علة تحو حرَّمت الحُمر للا سكار فهال يعم الحكم في كل مسكر ،بمعنى هل يحكم بآنه كلما وجدت العلسسة يوجد، المعلول ،وكلما انتفت ينتقي ٠

اختلف الا صوليون في هذه المسألة الى ثلاثة مذاهب:

- * الا ول ؛ مذهب جمهور الا صوليين من الحنفية والمتكلمين (١) قالوا: بعموم الحكم لعموم العلة ، وهو اختيار ابن دقيق العيد .
 - » الثاني: مذهب أبي بكر الباقلاني قال بعدم التعميم ·(٢)

» الا ثر الفقهسسي :

استدل ابن دقيق العيد بهذه القاعدة عند شرحه لحديث عائشة (ع) (ع) رضي الله عنها أن النبي على الله عليه وسلم (على في خميصة لها أعلام فنظر في أعلا مها نظرة قلما انصرف قال اذهبوا بخميصتي هذه الى أبي جهم (٥) وأتواباتبجانية (٢) أبي جهم قانهــــا ألهتني آنفــا عن صلا تـــي) (٧)

⁽۱) انظر: تيسير التحرير ، ۲۰۹/۱ ، مختص ابن الحاجب ،۱۱۹/۲ الا حكام ۹۷/۲ ، شرح الكوكب المثير ،۳/ ۱۵۷ ·

⁽٢) انظر : المستصفى ٢٠/ ٦٩

⁽٣) انظر ؛ نفس المرجع ٠

⁽٤) الخميصة : كساء مربع له أعلام ،ذكره ابن دقيق العيد .٠

ه) آبو جهم بن حذيفة القرشي قيل اسمه عامر وقيل عبير ،كان مــــن المعمرين ،وكان شديد العارضة ضرابا للنساء ،مات أول خلافة ابن الزبير : انظر : الاصابة ٣٦/٤ ، الاستيعاب ،٣٢/٤٠

⁽٦) الانبجانية : كساء غليظ ،ذكره ابن دقيق العيد ٠٠

⁽٧) انظر : صحيح البخارى ،كتاب الصلاة ،باب اذا صلى في ثوب له أعلام ، ١/ ١٠٤ ، وصحيح مسلم ،كتاب الصلاة ،باب كراهة الصلاة في تــــوب لـه أعلام ،٢/ ٧٨ ٠

قالحديث فيه دليل على طلب الخشوع في الصلاة والاقبال عليها ووجـــه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج الخميصة واستبدل بها غيرهـــا مما لايشغل بعد أن نظر اليها نظرة والعلة هي اشغاله عن صلاته ٠

يقول ابن دقيق العيد بعد أن ساق ماتقدم : (وقد استنبط الفقهاء من هذا كراهة كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش والمنائع المستطرفة فان الحكم يعم بعموم علته ، والعلة الاشتغال عن الصلاة). (1)

(۱) باب الذكر عقيب الصلاة ، الحديث الرابع ، ٢/ ٩٦ -

☀ المبحث الحادي عشر في: هلادلالة المفهوم عمــوم؟:

ومثال هذه المسألة قوله صلى الله عليه وسلم: ((في سائمة المغنم زكياة))(۱) ومفهوم الحديث يقتضي سلب الحكم _ وهو الزكاة _ عن المعلوفة من الغنم ولقد اختلف الأصوليون _ القائلون بالمفهوم _ في ثبوت حكم المفهوم في جميع ما سوى المنطوق من الصور الى مذهبين :

الأول: مذهب جمهور المتكلمين (٢) قالوا: أن المفهوم له عموم فحكم المفهوم يثبت في جميع ما سوى المنط_وق •

الثاني: مذهب بعض الاصوليين (٣) منهم الغزالي وابن تيمية وابن عقيل (٤) واختـاره ابن دقيق العيد قالوا بنفي العموم عن المفهـوم ٠

* رأى المحققين من الأصوليين:

ذهب المحققون من الأصوليين كابن الحاجب والآمدى وابن السبكي والكمال بــــن الهمام (٥) وغيرهم الى أن الخلاف في هذه المسألة هو خلاف لفظي لا حقيقــــى، لأنه اذا حرر محل النزاع لميتحقق خلاف اذ كل الأصوليين متفقون على أن مفهومي

⁽۱) أنظر : مجيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم، ٢/ ١٤٦ ٠

⁽۲) أنظر : مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۱۱۹ ، الأحكام، ۲/ ۹۸ ، جمع الجوامع، ٤١٦/١ ، تنظيم الفصول ، ۱۹۱ ، شرح الكوكب المنير ، ۳/ ۲۰۹، المحصول ، ۱۹۱ ، شرح الكوكب المنير ، ۳/ ۲۰۹، المحصول ، ح ۱ / ق۲ / ۳۵۶ ،

⁽٣) أنظر : المستصفى ، ٢/ ٧٠ ، مختصر البعليي ، ١١٣٠

⁽٤) علي بن عقيل بن أحمد البغدادى الظفرى _ أبو الوفاء _ المقرى الفقيه الأصول _ _ _ _ _ _ الواعظ المتكلم ، لمه تصانيف كثيرة منها كتاب " الفنون " . قال الحافظ الذهبي عنه "لم يصنف في الدنيا أكثر من هذا الكتاب " ويتناول الكتاب شتي العلوم ومن مصنفاته " الفيصول " في الفقه ، " الواضح في أصول الفقيم . " وغيرها ، توفي رحمه اللم سنة ٥١٣ ه ، الغلط أنظر : ذيل طبقات الحنابلية ، ١/ ١٤٢ .

⁽٥) أنظر المراجع السابقة •

الموافقة والمخالفة يثبت بهما الحكم في جميع ما سوى المنطوق من المسسور والغزالي لا يخالفهم في تسمية هذا عموما اذ يسسرى الغزالي أن العموم من صفات الألفاظ لا المعاني والمفهوم أخذ من السكوت لا من اللفظ .

رأى ابن دقيق العيد معذكر الأثر الغقهي:

ظاهر كالام ابن دقيق العيد رحمه الله أنه يرى أن الخلاف في هذه المسألسية هو خلاف حقيقي ، اذ أورد استدلال القائلين بهذه القاعدة ، ورد عليهم وذلك عند شرحه لحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله على الله عليه وسلم ((وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلملم ، هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحجوالعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكنة) (۱) فهذا الحديث حدد هذه المواضع للاحرام فلا يجوز مجاوزتها لمريد الحج والعمرة الا محرما لقوله على الله عليه وسلم (فمن أراد الحج أو العمرة) ثم ذكر ابن دقيق العيد أن البعض وهو قول عند الشافعي (() استدل من مفهوم هذا النسم ابن دقيق العيد أن البعض وهو قول عند الشافعي (() استدل من مفهوم هذا النسم أن المسلم يلزمه الاحرام بمجرد دخول مكة حيث أن مفهومه أن من لايريد الحسج أو العمرة لا يلزمه الاحرام ،

⁽۱) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الحج ، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، ٢/ ١٦٥ · وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب مواقيت الحج والعمرة ، ٥/٤ ·

⁽۲) أنظر : شرح النووى على صحيح مسلم ، ۸/ ۸۲ ۰

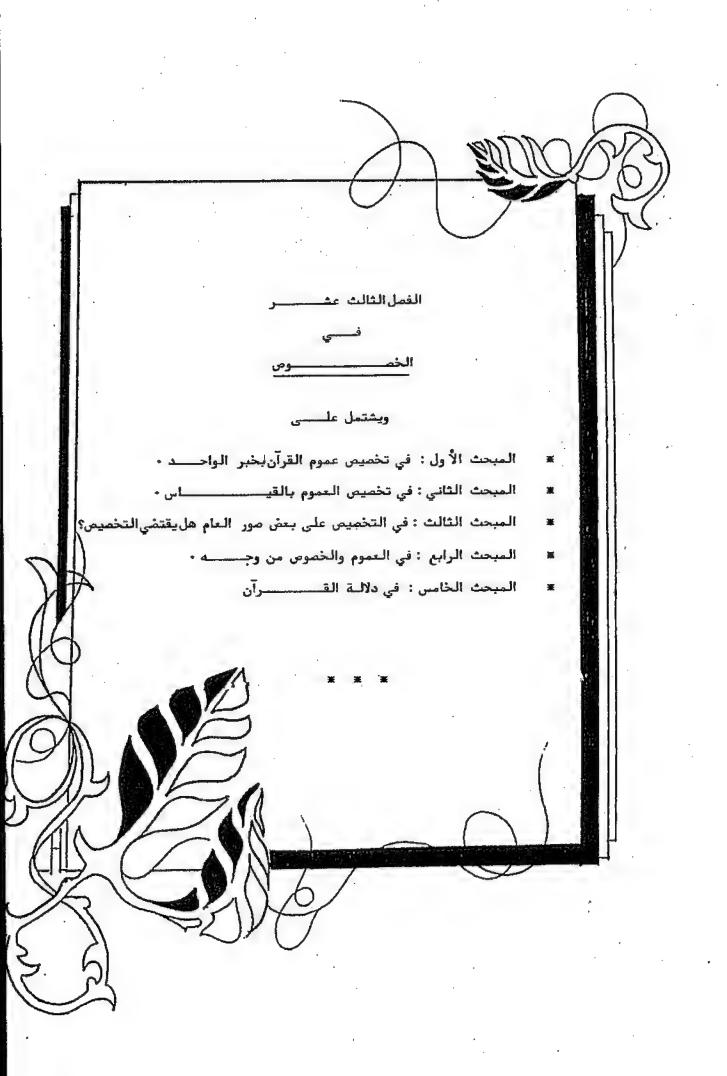
الأول: من لايريد الحج أو العمرة ويريد دخول مكـة •

الثاني: من لايريد الحج أو العمرة ولايريد دخول مكــة ٠

فرد ابن دقيق العيد على ذلك بقوله: (وفي عموم المفهوم نظر في الأصــول) اذ مفهوم النص يقتصر على من لايريد الحج أو العمرة ، ولايريد دخول مكـــه فتعميمه على من لايريد الحج أو العمرة ويريد دخول مكة غير مسلم لاأن المفهسوم لاعموم له ٠

ثم يكمل ابن دقيق العيد جوابه بتقدير أن يكون للمفهوم عموم فيقول (وعلسسى تقدير أن يكون له عموم فاذا دل دليل على وجوب الاحرام لدخول مكة وكان ظاهر الدلالة لفظا قدم على هذا المفهوم لأن المقصود بالكلام حكم الاحرام بالنسسسة الى هذه الاماكن ولم يقصد به بيان حكم الداخل الى مكة والعموم اذا لم يقصد فدلالته ليسست بتلك القوية اذا ظهر من السياق المقصود من اللفظ والسسدى يقتضيه اللفظ ما على تسليم العموم وتناوله لمن يريد مكة لغير الحج أو العمرة يقتضيه اللفظ من المواقيت ولا يلزم من عدم هذا الوجوب عدم وجسوب الاحرام لدخول مكسسة).

(١) كتاب الحج ، باب المواقيت ، الحديث الأول ، ٣/ ٦ .



الفصل الثالث عشر

ويشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث هي:

المبحث الأول في: تخصيص عموم القرآن بخبر الواحـــد :

اختلف الأصوليون في جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد الى مذاهب هي:

الأول: مذهب جمهور المتكلمين (1) قالوا بالجواز ، واختاره ابن دقيق العيـــد والثاني: مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني (٢) قال بالوقـــف والثاني مذهب الحنفية (٣) قالوا: بالمنع مالم يخص العام بدليل قطعي والثالث : مذهب الحنفية (٣) قالوا: بالمنع مالم يخص العام بدليل قطعي و

* دليل ابن دقيق العيد :

⁽۱) أنظر : تنقيح الفصول ، ٢٠٨ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٤٩ ، الأحكام ، ٢/ ١٥٠ ، المستصفى ، ٢/ ١١٤ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٣٦٢ .

⁽٢) أنظر: المراجع السابقة •

⁽٣) أنظر: أصول السرخسي ، ١/ ١٤٢ ، فواتح الرحموت ، ١/ ٣٤٩ .

⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب لا تنكح المرأة على عمتها ، ٧/ ١٥٠ وصحيح مسلم، كتاب النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ، ٤/ ١٣٥٠ .

يقول ابن دقيق العيد (جمهور الأمة على تحريم هذا الجمع وهو مما أخذ مسسن السنة وان كان اطلاق الكتاب يقتضي الاباحة لقوله تعالى: * وأحل لكم ما وراء ذلكم الا أن الأشمة من علماء الأمصار خموا ذلك العموم بهذا الحديث وهو دليسسل على جواز تخميص عموم الكتاب بخبسر الواحد). (٢)

_ _ _

⁽۱) النساء آية/ ۲۶

⁽۲) كتاب النكاح ، الحديث الخامس ، ٤/ ٣٢٠

◄ المبحث الثاني في: تخصيص العموم بالقيـــاس:

اختلف الأصوليون في جواز تخصيص العموم بالقياس الى أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الأئمة الأربعة وجمهور المتكلمين (١) قالوا بجواز تخصيص العموم بالقياس سواء كان القياس قطعيا أو ظنيا .

الثاني: مذهب طائفة من الشافعنية (٢) اذ أجازوا ذلك في القياس الجلي ومنعـــوا في القياس الخفــي٠

الثالث: مذهب جمهور الحنفية (٣) قالوا بجواز ذلك بشرط أن يحقى العام بدليل قطعي الرابع: مذهب بعض الأصوليين (٤) منهم الرازى والجبائيان وابن حامد (٥) قالوا بعدم الجواز ، وهذا المذهب هو ظاهر كلام ابن دقيق العيد .

* الأشر الفقيي:

أورد ابن دقيق العيد مذهبه في هذه المسألة عند شرحه لحديث عبد الله بن عسر ابن الخطاب رضي الله عنهما أنه قال : (رقيت يوما على بيت حفمة فرأيـــــت النبيّ صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة) (١)

⁽۱) أنظر : فواتح الرحموت ، ۷۰۲۱، شرح تنقيح الفصول ، ۲۰۳، الأحكام ، ۱۵۹/۲ ، المسودة ١٠٩٠

⁽٢) أنظر: المراجع السابقة ٠

⁽٣) أنظر : تيسير التحرير ، ٣٢١/١٠

⁽٤) أنظر : مختصر ابن الحاجب ، ١٥٣/٢ ، المستصفى ، ١٣٠/٢ ، المحصول ، ح١ / ١٥٨ .

⁽o) الحسنبن حامد بن علي بن صروان _ أبو عبد الله البغدادى _ امام الحنبلية في زمانه ومدرسهم ومفتيهم ، له مصنفات كثيرة منها :" الجامع في المذهب " وهو من ٤٠٠ جزء و " شرح الخرقي " في الفقه ، و " شرح أصول الدين" و " شرح أصول الفقه " ٠ توفي رحمه الله راجعا من مكة ٠ بقرب واقصة سنة ٤٠٣ ه ٠

أنظر : طبقات الحنابلة ، ١٧١/٢ ، شذرات الذهب ، ٣/ ١٦٦٠

⁽٦) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الوضوء ، باب التبرز في البيوت ، ٤٩/١ ، وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب الاستطابة ، ١/ ١٥٥٠

وقد نقل ابن دقيق العيد مذهب من يقول بجواز استقبال القبلة واستدبارها اذا كان في البنيان لدلالة هذا الحديث وهو مخصص لحديث أبي أيوب الاتصارى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((اذا أتيتم الخلاء فلا تستقبلوا القبلسة بغائط ولا بول ولاتستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا)) •

ولم يلق هذا الاستدلال قبولا عند ابن دقيق العيد لأن حديث أبي أيوب فيه نهسي عن الاستقبال والاستدبار بجملتين مستقلتين دلت احداهما على تحريم الاستقبال بقوله (ولاتستدبروها) بقوله (لا تستقبلوا القبلة)، ودلت الأخرى على تحريم الاستدبار بقوله (ولاتستدبروها) وهذا النهي عام في الصحارى والبنيان، وحديث ابن عمر وانكان خص بعسف صور العام وهو الاستقبال في البنيان والبنيان والاستدبار في البنيان الا أن بقية صور العام وهي الاستقبال في الصحارى والبنيان والاستدبار في الصحارى و تبقى على عمومها من غيسسر مخصص .

ثم ذكر ابن دقيق العيد أنه قد يقول قائل نقيس الاستقبال في البنيان وانكـــان مكوتا عنه على الاستدبار الذي أجازه حديث ابن عمر ، فيخص عموم النهي بهـــنا القياس ٠

وقد رد ابن دقيق العيد على هذه الدعوى بقوله : (فيقال له أولا هذا تقديم القيساس على مقتضى اللفظ العام وفيه مافيه على ما عرف في أصول الفقه (۱)، وثانيسا أن شرط القياس مساواة الفرع بالأصل أو زيادته عليه في المعنى المعتبر في الحكم ولا مساواة ههنا فإن الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهسد به العرب). (٢)

⁽۱) يقول الصنعاني (هذه العبارة قد تعورفت بين العلماء في الاشارة الى وجه الضعف)٠ أنظر : حاشية الصنعاني ، ١/ ٢٥١٠

⁽٢) باب الاستطابة ، الحديث الثالث ، ١/ ٥٧ .

* المبحث الثالث في: التنصيص على بعض صور العام هليقتمي التخصيص ؟ :

وصورة هذه المسألة أنيرد لفظ عام ويأتي بعده لفظ خاص هو بعض لذلك العـام نحو قولـه تعالى: ≰ ان اللـه يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربـــى ≱ (١) فلفظ الاحسان في الآيـة عام ، ولفظ ايتناء ذى القربي خاص اذ هو صورة من صــور الاحسان فهل التنصيص على هذه الصورة يقتضي تخصيص اللفظ العام .

اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبين:

الأول: مذهب جمهور الحنفية والمتكلمين (٢) قالوا لايقتضي التخميص واختار هــــــذا المذهب ابن دقيق العيـــد •

* الأثر الفقهي:

كان لهذه المسألة أثر في اختيارات ابن دقيق العيد الفقهية ، فقد رجح رحمه الله جواز النيابة في الصوم عن الميت مطلقا ولم يخص هذا الجواز بصوم النذر ، واستدل بعموم قوله صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ((من مسات وعليه صوم صام عنه وليسه) (٤) وهو عام في جميع أنواع الصوم ٠

⁽۱) النحل آية/ ۹۰

⁽٢) أنظر : فواتح الرحموت ، ١/ ٣٥٦ ، تنقيح الفصول ، ٢١٩ ، جمع الجوامع ، ٣٣/٢ ، شــرح الكوكب المنير ، ٣/ ٣٨٦ ٠

⁽٣) ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان ، أبو ثور الكلبي البغدادى ، كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وورعا وفضلا ، كان يتفقه بالرأى حتى قدم الشافعي بغداد فاختلف اليه ورجعع عن الرأى الى الحديث • توفي رحمه الله سنة ٢٤٠ه •

أنظر : طبقات الشافعية ، ٢/ ٧٤ - تذكرة الحفاظ ، ٢/ ٨٧ - ٠

⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصوم ، باب من مات وعليه صوم ، ٣/ ٤٦٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب قضاء الصيام عن الميت ، ٣/ ١٥٥٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب قضاء الصيام عن الميت ، ٣/ ١٥٥٠

أما من قال أن جواز النيابة في الصوم تكون في النذر فقط فاستدل بحديد عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : (أن رجلا جاء الى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها • فقال : لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها • قال : نعم • قال : فدين الله أحسسق أن يقضى • • • وفي رواية جاء ت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يارسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم ندر أفأصوم عنها فقال : أرأيت لو كان على أمك دين فقضيتيه أكان يؤدى ذلك عنها قالت : نعم • قال : فصومسسي عن أمك) •

ووجمه الدلالة أن الروايتين مخرجهما وأحسد ، والواقعة المسؤل عنها واقعة نذر ، فالعلة في الجواز هو صوم النذر فيعم الحكم بعموم العلة ٠

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذا الاستدلال بجوابين :

الأول: قولكم أن الروايتين مخرجهما واحد بعيد لأن التباين واضح في الروايتين، فالسائل في الرواية الأولى رجل وفي الثانية امرأة ، وقد تقرر في علم الحديث أنه يعلم لكون الحديث واحد باتحاد سنده ومخرجه وتقارب ألفاظهه .

الثاني: يقول ابن دقيق العيد : (ويبقى الوجه الثاني وهو الاستدلال بعموم العليه على عموم الحكم وأيضًا فان معنا عموما وهو قوله عليه السلام : ((من مات وعليه صوم صام عنه وليه)) فيكون التنصيص على مسئلة صوم النذر معذلك العميم راجعا الى مسئلة أصولية وهو أن التنصيص على بعض صور العام لا يقتضي التخميم وهو المختار في علم الأصول). (1)

⁽١) باب الصوم في السفسر ، الحديث الثامن، ٢/ ٢٣١ .

المبحث الرابع في: العموم والخصوص من وجـــه :

مثال هذه المسألة قولـه صلى اللـه عليـه وسلم: ((اذا دخل أحدكم المسجد فلايجلس حتى يصلي ركعتين) (١) معقولـه صلى اللـه عليـه وسلم: ((الاصلاة بعد الفجــــر الأول عام بالنسبة الى الأوقات خاص بالنسبة الى هذه الصلاة وهي تحيـة المسجد ٠

أما الحديث الثاني فهو عام بالنسبة الى الصلوات خاص بالنسبة الى هذا الوقست ومن هنا وقع الاشكال بين الأصوليين اذ لايتم العمل بأحد الحديثين الا معهجسر العمل بالآخر .

وقد اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى ثلاثة مذاهب :

الأول: مذهب جمهور الشافعية والخنابلة (٣) قالوا بالتعارض ويطلب المرجح من الخسارج، واختاره ابن دقيق العيسسد •

الثاني: مذهب الحنفية (٤) قالوا: بأن المتأخر منهما ناسخ للآخر ٠

الثالث: مذهب المعتزلة (٥) قالوا ان كانا معلومين أومظنونين عمل بالمتأخر ان علم، وان لم يعلم وكانا مظنونين رجح أحدهما ، وان كان أحدهما معلوما عمل به ٠

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب اذا دخل المسجد ، ۱/ ١٢٠ · محيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب استحباب تحية المسجد ، ۲/ ١٥٥ ·

 ⁽٢) أنظر : سنن الترمذى ، كتاب الملاة ، باب ماجاء لاصلاة بعد طلوع الفجر الاركعتين ،
 ٢/ ٢١١ • وسنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب من رخص في الصلاة بعد الفجرر،
 ٢/ ١٨ ، والحديث صحيح • أنظر : ارواء الغليل ، ٢/ ٢٣٢ •

⁽٣) أنظر: جمع الجوامع ، ٢/ ٤٣ ، المسودة ، ١٢٥ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٣٨٤ ٠

⁽٤) أنظر: تيسير التحرير ، ١/ ٢٧١٠

⁽٥) أنظر: المسودة ، ١٢٥٠

تحقيق ابن دقيق العيد للمسألة:

قبل أن يحقق أبن دقيق العيد هذه المسألة ، بيّن النسب الأربع بين كل مفهومين وهي :

الأول: أن يكون المفهومان متباينين كلفظة (المشركين) و (المؤمنين) فمدلول أحسد النصين لا يتناول الآخر ولاشيئا منه •

الثاني: أن يكون المفهومان متساويين كلفظة (الانسان) و (البشر) فمدلول أحدهما يتناول كل مدلول الآخر •

الثالث: أن يكون المفهومان أحدهما عام والآخر خاص ، فمدلول أحدهما _وهو العام_يتناول كل مدلول الآخر _وهو الخاص _ويتناول غيره ، فالمتناول له ولغيره عام من كـــل وجه بالنسبة للآخر ، والآخر خاص من كل وجه •

الرابع: أن يكون المفهومان عام من وجه خاص من وجه آخر ، بأن يجتمع مدلولهما في صورة وينفرد كل واحد منهما بصورة أو صور ، فكل واحد منهما عام من وجمعه خاص من وجهه ٠

وهذه الصورة الرابعة هي المسألة التي تحتاج الى تحقيق وبحث فقال: (فاذا تقرر هذا فقوله صلى الله عليه وسلم: " اذا دخل أحدكم المسجد ٠٠٠ " الخ معقوله " لا منالة بعد الصبح ٠٠٠ " من هذا القبيل ، فانهما يجتمعان في صورة وهو ما اذا دخل المسجد بعد الصبح أو العصر وينفردان أيضا بأن توجد الصلاة في هذا الوقت من غير دخول المسجد ودخول المسجد في غير ذلك الوقت فاذا وقع مثل هذا فالإشكال قائم ، لأن أحد المضميسين لوقال لا تكره الصلاة عند دخول المسجد في هذه الأوقات ، لأن هذا المديث دل علي عوازها عند دخول المسجد وهو خاص بالنسبة الى الحديث الأول المانع من الصلاة بعد الصبح فأخص قوله (لاصلاة بعد الصبح) بقوله (اذا دخل أحدكم المسجد) فلخصمه أن يقسدول:

(اذا دخل أحدكم المسجد) عام بالنسبة للأوقات فأخصه بقوله (لاصلاة بعد الصبيح) فان هذا الوقت أخص من عموم الأوقات فالحاصل أن قوله عليه السلام: (اذا دخل أحدكم المسجد) خاص بالنسبة الى هذه الصلاة أعني الصلاة عند دخول المسجد عام بالنسبة الى هذه الأوقات وقوله (لاصلاة بعد الصبح) خاص بالنسبة الى هذا الوقت عام بالنسبة السلوات فوقع الاشكال من ههنا من وذهب بعض المحققين في هذا الى الوقف حتلى المثلية ترجيح خارج بقرينة أو غيرها فمن ادعى هذين الحكمين أعني الجواز والمنسعة فعليه ابداء أمر زائد على مجرد الحديث). (1)

وابن دقيق العيد جنح الى ما ختم به مبحثه ، اذ لم يذهب الى العمل بأى النصيان لعدم الدليل علياء .

(١) بأب جامع ، الحديث الأول ، ٢/ ٥٠ -

« المبحث الخامس في: دلالة القران:

اذا قرن الشارع بين شيئين لفظا فهل يقتضي ذلك التسوية بينهما في الحكسم مثاله، قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ لايبولن أحدكم في الماء الدائم ولايغتسل فيه من الجنابة ﴾ (١) ، فهل قران النهي عن الاغتسال في الماء الدائم مسسن الجنابة بالنهي عن البول فيه يقتضي تنجيسه بهذا الاغتسال .

اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذاهب :

الأول: مذهب جمهور الأمة من الحنفية والمتكلمين (٢) قالوا القران بين الشيئين لايقتضي التسوية بينهما حكمــــا •

الثاني: مذهب أبي يوسف (٣) والمزني (٤) قالا بليقتضي التسوية بينهما لأن العطيف في يعتضي المشاركية • (٥)

الثالث: مذهب ابن دقيق العيد ، وله في هذه المسألة تفصيل ، فالاستدلال بالاقتران نعيف الا أنه يقوى اذا توفر فيه شرط ، وهو أن يستعمل في الجمل المعطوفة لفيلة عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الوضوء ، باب الماء الدائم ، ١/ ٦٩ ٠ وصحيح مسلم ،كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الماء الراكد ، ١/ ١٦٢ ٠

⁽۲) أنظر : أصول السرخسي ، ۱/ ۲۷۳ ، جمع الجوامع ، ۲/ ۱۹ ، المسودة ، ۱۲۱، مختصر البعلى ، ۱۱۳ ۰

⁽٣) يعقوب بن ابراهيم الاتصارى الكوفي البغدادى ، أبو يوسف ، صاحب أبي حنيفة وتلميده وأول من نشر مذهبه ، ولي القضاء ببغداد ايام المهدى والهادى والرشيد ، له مصنفات كثيرة منها (الخراج) و (الآثار) و (أدب القاضي) وغيرها • توفي رحمه الله سنية ١٨٢ هـ •

أنظر: النجوم الزاهرة، ٢/ ١٠٧، الاعلام، ١/ ١٩٣٠

⁽٤)ة أحمد بن عبد الله بن محمد بن معقل -أبو محمد المزني - يلقب بالباز الأبيض، كان أمام أهل العلم بخراسان في عصره، توفي رحمه الله سنة ٣٥٦ه ببخارى • أنظر : طبقات الشافعية ، ٣/ ١٩ ، شذرات الذهب ، ١٨/٣ •

⁽٥) أنظر: المراجع السابقة •

((الفطرة خمس، الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الابط)) (۱) فهذه الأشياء الخمسة المذكورة في الحديث استعملت فيه لفظة واحدة وهــــي (الفطرة) لذلك استحسن ابن دقيق العيد استدلال منقال أن الختان منـــدوب لاقترانه بمندوبات ولو افترقت في الحكم بأن يكون بعضها مندوبا والآخر واجبا لزم منذلك استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين وهذا ممنوع في علــــم الأصول (۲)

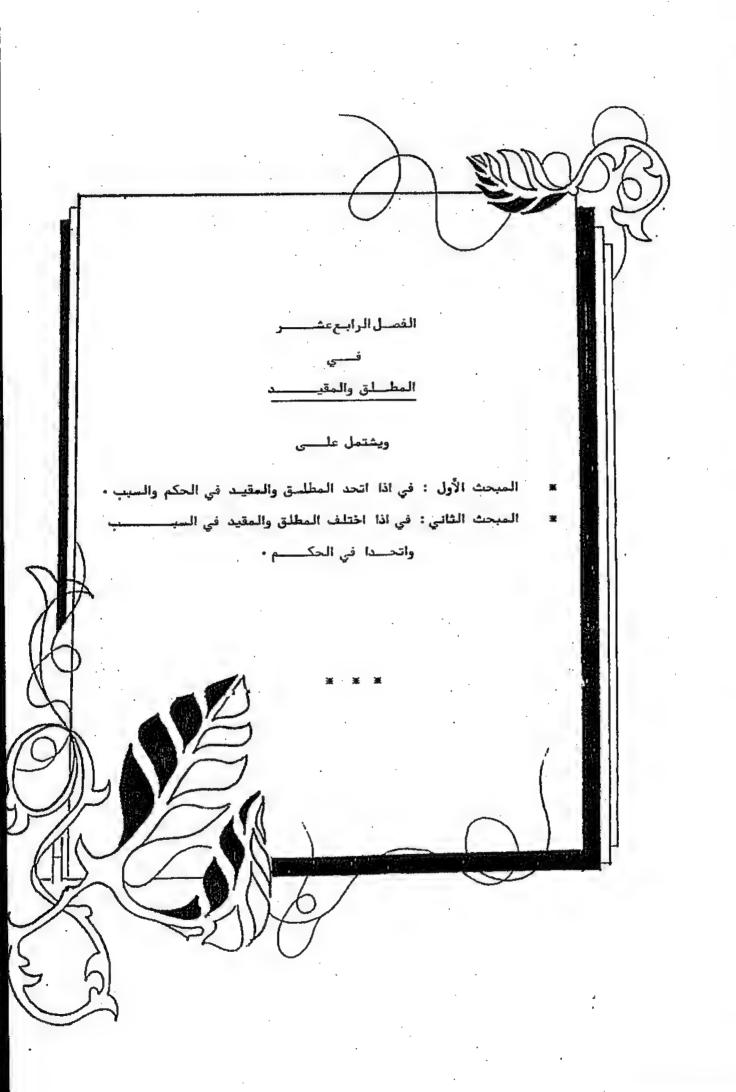
أما ان فقد هذا الشرط واستقلت الجمل في الكلام ولم يلزم منه استعمال اللفسط الواحد في معنيين مختلفين ، فالاستدلال بالقران ضعيف ، ومثّل له ابن دقيق العيد بحديث (لايبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة)) فالنهي عن البول في الماء الدائم جملة مستقلة عن النهي عن الاغتسال فيه ، وحمل كللول في الماء الدائم جملة مستقلة عن النهي عن الاغتسال فيه ، وحمل كلل جملة على معنى مختلف عن الآخر جائز لأنه ليس لفظا واحدا فيمنع منه. (٣)

* * *

(٣) باب في المذى وغيره ، الحديث الخامس ، ١/ ٨٧٠

⁽۱) أنظر: محيح البخارى ، كتاب اللباس ، باب تقليم الأظفار ، ٧/ ٢٠٦ وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب خصال الفطرة ، ١/ ١٥٣ .

 ⁽۲) وهذا يخالف ما اختاره ابن دقيق العيد من جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى اذا حمل على القدر المشترك • أنظر ، فصل العموم ، المبحث الثامن • ص ٢١٤ •



الفصل الرابع عشرر فسي المطلسق والمقير

ويشتمل هذا الفصل على مبحثيــنهمــا:

« المبحث الأول في: اذا اتحد المطلق والمقيد في الحكم والسبب:

ومثاله قوله تعالى: * حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به * (١) .

وقوله تعالى: * قل لا أجد فيما أوحي اليّ محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير * (٢) .

فالدم في الآية الأولى جاء مطلقا وفي الآية الثانية جاء مقيدا بلفظ مسفوح ، والحكم في الآيتين واحد _ وهو ما في هذا الدم من الأذى والمضـــرة •

ولهذا القسم من أقسام المطلق والمقيد أحوال هي:

الحال الأول:

أن يكون المطلق والمقيد مثبتين أى في معنى الأمر نحو (اعتق في الظهار رقبة)، ثم قال (اعتق رقبة مؤمنة)،

ولقد اختلف الأصوليون في حمل المطلق على المقيد في هذه الحالمة الى مذهبين: الأول: مذهب الأئمة الأربعة والجمهور (٣) قالوا: يحمل المطلق على المقيد وهو اختيار

ابن دقيق العيد •

⁽۱) المائدة آية/ ٣

⁽٢) الانعام آية/ ١٤٥

⁽٣) أنظر : فواتح الرحموت ، ١/ ٣٦١ ، شرح تنقيح الفصول ، ٢٦٦ ، الأحكام ،١٦٤/٢، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٥٧ ، المسودة ، ١٣١٠

الثاني: مذهب بعض المالكية (١) قالوا: لايحمل المطلق على المقيد بل يحمل كـــل ضرب على عمومه لأنه لا اتفاق بينهمــا .

الأثر الفقهي

من الآثار الفقهية لهذه المسألة مارجحه ابن دقيق العيد من ان المحرم اذا لـم يجد نعلين لبس الخفين وقطعهما أسفل الكعبين ، على خلاف مذهب الحنابلة (٢) ـكما نسبه اليهم ـ فقالوا لايجوز قطعهمــا .

ولقد استدل ابن دقيق العيد على مذهبه بهذه المسألة اذ حمل المطلق على المقيد مسن حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: ((سمعت رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم يخطب بعرفات من لم يجد نعلين فليلبس الخفين ومن لم يجال ازارا فليلبس السراويل المحرم) ((7) وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا قال يارسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((الايلبس القميص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا أحد لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ((3)) فالحديث الأول ورد الأمر باللبس مطلقا والثاني مقيدا (0)

≖ تعليل ابن دقيق العيــــد:

علل ابن دقيق العيد رحمه الله حمل المطلق على المقيد في الاثبات بعليه، وهو أن فيه أمر بلبس الخييف،

⁽۱) أنظر : احكام الفصول ، ۲۸۰

⁽۲) أنظر: شرح منتهي الارادات ، ۲۲/۲

⁽٣) أنظر : محيح البخارى ، كتاب الحج ، باب لنس الخفين للمحرم ، ٢٠/٣ . وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب مايباح للمحرم ، ٢/٣ .

⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الحج ، باب مالايلبس المحرم ، ١٦٨/٢ ، وصحيح مسلم نفس الصفحة •

⁽٥) باب مايلبس المحرم من الثياب ، الحديث الثاني ، ٣/ ١٤.

والثاني المقيد فيه أمر بقطعه ولوعمل بالدليل الأول المطلق ولم يقطع الخيف لكان في ذلك هجر لما دلّ عليه الأمر بالقطع في الحديث الثاني وهذا غيرور

☀ ألحال الثانسي:

أن يكون المطلق والمقيد نهيين نحو (لا تعتق مكاتبا) ثم قال : (لاتعتق مكاتب____ا كافـرا)٠

وقد وقع الخلاف في حمل المطلق على المقيد في النهي ، وكان الخلاف في هـذه. المسألة تابعا للخلاف الواقع بين الأصوليين في حجية المفهوم وتخصيص المفهـوم للعموم ، لأن قولك (لا تعتق مكاتبا) عموم مطلق لأنه نكره في سياق النفــي وقولك (لاتعتق مكاتبا) عموم مكاتبا مسلما) فهل هذا المفهــوم يقيد العموم المطلق من قولك (لاتعتق مكاتبا) ؟ .

* اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبين:

الأول: مذهب جمهور المتكلمين (٢) قالوا: يحمل المطلق على المقيد في النهي.

الثاني: مذهب الحنفية وبعض المتكلمين منهم الآمدى وابن الحاجب وأبو الحسين الثاني: مذهب الحنفية من الحنابلة (٣) قالوا: لايحمل المطلق على المقيد ويعمسل بهما معا واختاره ابندقيق العيد رحمه اللهه.

⁽۱) باب الاستطابة ، الحديث الخامس ، ۱/ ٠٦٠

⁽٢) أنظر : المحصول ، ح١/ق٢/٢٦، تنقيح الفصول ، ٢٦٦، شرح الكوكب المنير ، ٣٩٩/٣٠

⁽٣) أنظر: تيسير التحرير ، ٣٠٠/٠ الأحكام ، ١٦٤/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ١٥٧/٢ ، المعتمد ، ١/ ٢٨٩ ، المسودة ، ١٣١٠

* الأثر الفقيي:

من الآثار الفقهية لهذه المسألة ، أن ابن دقيق العيد كان يرى حرصة مس الذكسر باليمين مطلقا لقوله على الله عليه وسلم : ((لايمس أحدكم ذكره بيمينه)) (۱) ، ولم ير تقييده بحالة البول الواردة في حديث ابي قتادة الاتصارى رضي الله عنسسه أن النبي على الله عليه وسلم قال : ((لا يمس أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول)) (۲)

تعليل ابن دقيق العيد:

يرى ابن دقيق العيد أن العمل بالمقيد في النهي فيه اخلال بمقتضى اللف السلطاق ، فلو حملنا النهي عن مس الذكر في حال البول فقط لأدى ذلك السلطان ، فلو حملنا النهي عن مس الذكر في جميع الإحوال والأزمان . (٣)

الحال الثالث :

أن يكون المطلق والمقيد في جانب الاباحة كأن يقول : (اشرب الماء) ثم يقصول:

احْتلف الأصوليون في هذه المسألة الى فريقيـــن:

الأول: مذهب الجمهور قالوا: لايحمل المطلق على المقيد (٤)، وهو اختيار ابن دقيق العيد، الثاني: مذهب بعض الأصوليين (٥) قالوا: يحمل المطلق على المقيد ،

⁽١) أنظر : صحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب النهي عن الاستنجاء باليمين ، ١٥٥/١

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الوضوء ، باب لا يمسك ذكره بيمينه اذا بال ، ٥٠/١ ، محيح مسلم ، نفس الصفحة ٠

⁽٣) باب الاستطابة ، الحديث الخامس ، ١/ ٠٦٠

⁽٤) أنظر: ارشاد الفحول ، ١٤٦ ، المسودة ، ١٣٢ -

⁽٥) أنظر: شرح الكوكب المنير، ٣/ ٤٠٠٠

تعليل ابن دقيق العيدد:

علل ابن دقيق العيد عدم حمل المطلق على المقيد في الأباحة ، بــــان المطلق فيه زيادة والأخذ بها لايعارض المطلق (1) ، ولو أتينا بالمثـــال السابق فقلنا (اشرب الماء) ثم قيل (اشرب الماء الحلو) ثم أخذنا بالاطــلاق لشمل الماء الحلو وغيره ، وهذا فيه زيادة على اباحة الماء الحلو ولايعــارض المقيــد لذلك كان الأخذ به أولــــى.

⁽۱) باب مايلبس المحرم من الثياب، الحديث الثاني ، ٣/ ١٤.

المبحث الثاني في: إذا اختلف المطلق والمقيد في السبب واتحدا في الحكم:

ومثاله قوله تعالى في كفارة الظهار ﴿ والنين يظاهرون من نسائهم شميعودون لما قالوا فتحرير رقبـــة ﴾ (١)

وقوله تعالى في كفارة القتل الخطأ ﷺ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبية مؤمنا على المربي وقبية مؤمنا على المربي وقبية وقبية وقبية والمربي والمربي والمربي والمربي والمربي والمربي والمربي والمربي وقبية والمربي والمربي

فالرقبة في الآية الأولى مطلقة ، والثانية مقيدة بالايمان ، والحكم واحد وهـو العتق ، الا أن السبب مختلف ، اذ هو في الآية الأولى العود ، وفي الثانية القتل الخطأ ،

ولقد اختلف الأصوليون في حمل المطلق على المقيد في هذه المسألة الى مذهبين:

الأول: مذهب الشافعي وأحمد وأكثر أمحابهما (٣) قالوا: يحمل المطلق على المقيد

قياسا بعلمة جامعة ، والعلمة الجامعة بينهما في المثال المذكور هو حرمية

القتل والظهار ، واختار هذا المذهب ابن دقيق العيد ، وذهب قليل من الأصوليين

الى أن المطلق يحمل على المقيد بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة السي

الثاني: مذهب الحنفية وأكثر المالكية ورواية عن الامام أحمد (٤) قالوا لايحمل المطلق على المقيد.

⁽۱) المجادلة آية/ ٣

⁽٢) النساء آية/ ٩٢

⁽٣) أنظر : جمع الجوامع ، ٢/ ٥١ ، مختصر ابن الحاجب ، ١٥٧/٢ ، شرح الكوكب المنيسر ، ٣/ ١٥٧٠

⁽٤) أنظر: فواتح الرحموت، ١/ ٣٦٥، شرح تنقيح الفصول ، ٢٦٧، شرح الكوكب المنيــر، ٣٦٥ . * ٤٠٣/٣ .

الأثر الفقهي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه القاعدة على أن كفارة المجامع في رمضان هي عتق رقبة مؤمنة ، فحمل المطلق من قوله صلى الله عليه وسلم للرجلل الذي جامع زوجته وهو صائم : ((هل تجد رقبة تعتقها)) على المقيد في كفلان

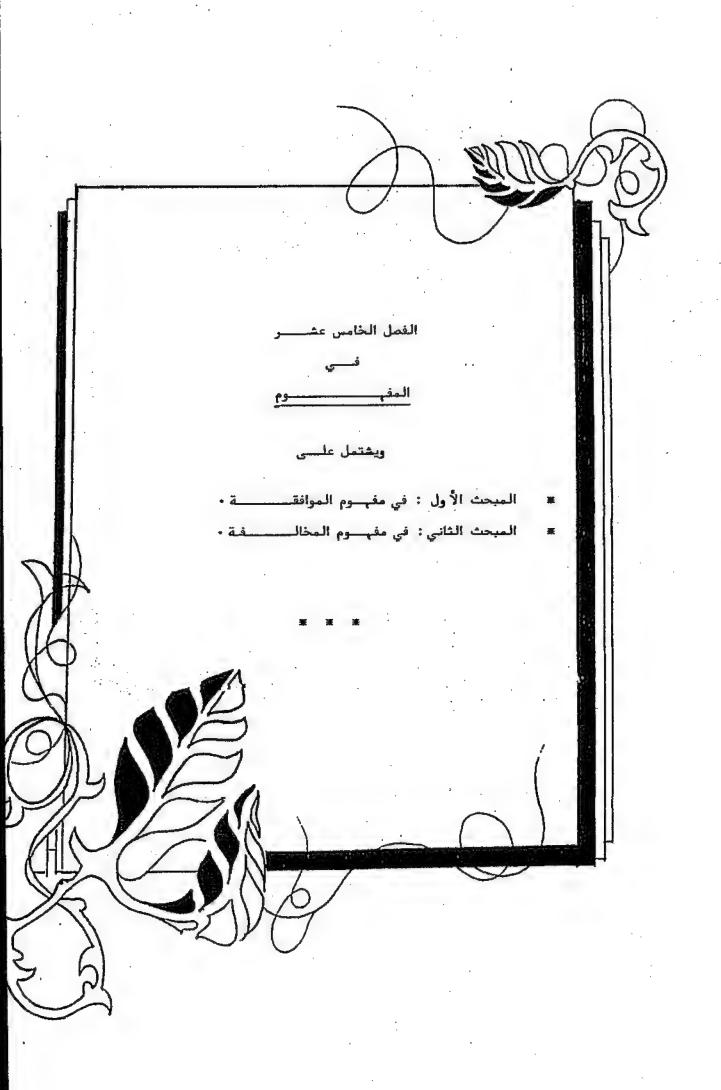
يقول ابن دقيق العيد (قوله: "هل تجد رقبة تعتقها "يستدل به من يجيروا اعتاق الرقبة الكافرة في الكفارة لأجل الاطلاق ومن يشترط الايمان يقيد الاطلاق ههنا بالتقييد في كفارة القتل وهو ينبني على السبب اذا اختلف واتحد الحكم هل يقير المطلق أم لا واذا قيد فهل هو بالقياس أم لا والمسئلة مشهورة في أصول الفقيروا أنه ان قيد قبالقياس (1)، والله أعلم). (٢)

* * *

⁽۱) وهذا يخالف ما اختاره ابن دقيق العيد سابقا من أن القياس لا يخصص العموم ، لأن المطلق كالعام ، وهذه المسألة مخرجة على تخصيص العموم بالقياس ، فكل مايجرى في العموم هو بعينه جار في المطلق) .

أنظر : المسودة ، ١٣٠ ، الأحكام، ٢/ ١٦٢ ٠

⁽٢) كتاب الصيام ، الحديث السابع ، ٢/ ٢١٦ ٠



ويشتمل هذا الغصل على مبحثي____ن:

المبحث الأول في: مفهوم الموافقة:

وهو (مادل عليه لفظ لا في محل النطق ووافق المنطوق في الحكم) (١)

ويسمى (فحوى الخطأب) و (لحن الخطاب) ويسميه الحنفية (دلالة النص) ٠

ومثاله قوله تعالى: *فلا تقل لهما أف * (٢) فالمسكوت عنه وهو الضرب أولسيى بالحرصة من التأفيف .

ولقد اتفق الأصوليون على حجية مفهوم الموافقة _وحكى فيه الاجماع _ (٣) وهـــو اختيار ابن دقيق العيـــد •

* الأثر الفقيي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بهذه المسألة على تحريم قتل الميد في مكسة لحرمتها لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة: ((ان هذا البلد حرمه الله ينوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة ، وانه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لى الاساعسسة من نهار ، فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة لا يعمد شوكه ولا ينفر ميسده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها ولا يختلى خلاه ، فقال العباس يارسول اللسسه

⁽۱) شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٤٨٣٠

⁽٢) الاسراء آية/ ٢٣٠

الا الأنخر فانه لقينهم وبيوتهم فقال: الا الأذخر (1)
يقول ابن دقيق العيد (وقوله: " ولاينفر صيده " أى يزعج من مكانو وفيه دليل عن طريق فحوى الخطاب أن قتله محرم فانه اذا حرم تنفيره برأن يزعج من مكانه فقتله أوليى) (٢)

* * *

⁽۱) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الحج ، باب لاينفر صيد الحرم"، ٣/ ١٨٠ وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها ، ١٤/ ١٠٩٠

⁽٢) باب حرمة مكة ، الحديث الثاني ، ٣/ ٣١٠

المبحث الثاني في: مفهوم المخالفة:

وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور في الحكم · (1) ويسمى (دليل الخطياب) ·

ولقد اختلف الأصوليون في حجية مفهوم المخالفة إلى مذهبين :

الأول: مذهب جمهور المتكلمين (٢) قالوا بحجيته _ وهو اختيار ابن دقيق العيد _ ٠ الثاني: مذهب الحنفية وبعض الشافعية (٣) قالوا بعدم حجيت ___ ٥ .

◄ أقسام مفهوم المخالفة:

لمفهوم المخالفة أقسام هي:

أ مفهوم المفسة:

وهو أن يقترن بلفظ العام صفة خاصة كقوله صلى الله عليه وسلم (في الغنسسم السائمة المعلوفة؟ السائمة السائمة المعلوفة؟ اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى فريقين :

الأول: يرى أن مفهوم الصفة حجة وهو قول جمهور المتكلمين (٤) واختاره ابن دقيق العيد. الثاني: يرى أنه ليس بحجة ، وهو قول المعتزلة والقاضي أبي بكر والغزال____. (٥)

⁽۱) أنظر : شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٤٨٨ -

⁽٢) أنظر : مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٧٣ ، جمنع الجوامع ، ١/ ٣٤٥، الأحكر الم

⁽٣) أنظر: تيسير التحرير ، ١/ ٩٨ ٠

⁽٤) أنظر : شرح تنقيح الفصول ، ٢٧٠ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٥٠٠ ٠

⁽٥) أنظر : المستصفى ، ٢/ ٢١٢ ٠

* الأثر الفقيسي:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله بمقهوم الصفة على جواز لبس المرأة المحدة ماليس بمصبوغ من الثياب لحديث أم عطية رضي الله عنها أن رسول اللصصدة صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب (۱) ولا تكتحل ولا تمسس طيبا الا اذا طهرت نبذة من قسط (۱) أو أظفال (۳)

يقول ابن دقيق العيد (وقد يؤخد من مفهوم الحديث جواز ماليس بمصبوغ وهـــي الثياب البيسف). (٤)

ب _ مفهوم الشرط:

وهو ما علق من الحكم على شيء باداة شرط مثل "ان" و " اذا " ونحوهما ومثال هذه القاعدة قوله تعالى : ≰ وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن إ (٥) فمنطوق الآية يدل على وجوب النفقة على أولات الحمل ، ومفهومها يدل على عدم وجوب النفقة للمعتدة غير الحامل .

ولقد اختلف الأصوليون في حجيبة هذه المسألة الى مذهبين :

الإول: مذهب الجمهور (٦) قالوا بحجيته _ واختاره ابن دقيق العيــــد _ ٠

الثاني: مذهب القاضي أبي بكر وأبي عبد الله البصرى والآمدى (٧) قالوا بعدم حجيته ٠

⁽١) ثوب عصب: هي ثياب من اليمن فيها بياض وسواد ، ذكره ابن دقيق العيد ٠

⁽٣) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الطلاق ، باب الكحل للحادة ، ٧/ ٧٧٠ وصحيح مسلم، كتاب الطلاق ، باب وجوب الاحداد في عدة الوفاة ، ٢٠٢/٤٠

⁽٤) باب العدة ، الحديث الثالث ، ٤/ ١٢ ·

⁽٥) الطلاق آية/ ٦

⁽٦) أنظر : مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٨٠ ، جمع الجوامع ، ٢٥١/١ ، شرح الكوكب المنير ،٥٠٥/٣

⁽۲) أنظر: الأحكام، ۲/ ۲۲۲.

* الأثر الفقي:

استدل ابن دقيق العيد رجمه الله بهذه القاعدة على اشتراط التسمية عنــــد ارسال الكلب المعلم لحديث عدى بن حاتم (1) رضي الله عنه قال وقلت يارسول الله اني أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن على وأذكر اسم الله فقال: ((اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك)) (٢)

يقول ابن دقيق العيد : (فيه دليل على اشتراط التسمية كما ذكرناه في الحديث السابق وهو أقوى في الدلالة من الأول لأن هذا مفهوم شرط والأول مغهوم وصف ، ومفهوم الشرط أقوى من مفهوم الوصف) (٣) .

ووجمه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الآذن في الأكل على التسميسة بأداة الشرط ، ومفهومه أن مالم يذكر اسم الله عليه فلا يؤكل • لأن المعلق عليه الشرط ينتفي عند انتفائه •

جـ مفهوم الغايــة:

وهو مد الحكم بأداة الغاية مثل "الى" و "حتى" ومثاله قوله تعالى : في المسلام تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره * (٤) فالحكم وهو عدم الحل ممتد السبي أن تنكح آخر فتحل للأول •

⁽۱) عدى بن حاتم الطائي ، يكنى أبا طريف ،كان سيدا شريفا في قومه ، نزل الكوفة وسكنها وشهد مع على الجمل وفقئت عينه شمشهد صغين والنهروان • مات رحمه الله سنة ١٤٩ • أنظر : الاصابة ، ٢/ ٤٦٨ ، الاستيعاب ، ٣/ ١٤١ •

⁽۲) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الذبائح والصيد ، باب صيد المعراض ، ٧/ ١١١ ، وصحيح مسلم ، كتاب الصيد والذبائح ، بأب الصيد بالكلاب المعلمة ، ٦/ ٥٦٠

⁽٣) باب الصيد ، الحديث الثاني ، ٤/ ١٩٨

⁽٤) البقرة آية/ ٢٣٠٠

ولقد اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبين:

الأول: مذهب الجمهور (١) قالوا: بحجيته واختاره ابن دقيق العيسمه و

₹ الأثر الفقهي:

استدل ابن دقيق العيد بهذه القاعدة على أن الوضو، لا يجب لكل صلاة لقـــول النبي صلى الله عنه (الايقبل اللــه النبي صلى الله عنه (الايقبل اللــه صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضـاً)) (٣)

يقول ابن دقيق العيد (استدل بهذا الحديث على أن الوضوء لا يجب لكل صحالة ووجه الاستدلال به أنه صلى الله عليه وسلم نفى القبول ممتدا الى غاية الوضوء وما بعد الغاية مخالف لما قبلها فيقتضي ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانيا). (3).

د _ مقهوم العدد :

(o) وهو تعلیـق الحکم بعدد مخصوص نحو قولـه تعالی: **≰فاجلدوهم ثمانین جلــدة ≱** فیدل علی عدم وجوب ما زاد علی الثمانین ۰

واختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبين:

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير، ١٠٠/١، المستصفى، ٢٠٨/٢، المعتمد، ١٥٦/١، شرح الكوكب المنير، ٣/ ٥٠٠٧

⁽٢) أنظر: المراجع السابقة •

 ⁽۳) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الاكراه ، باب في ترك الحيل ، ۲۹/۹ ،
 وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب وجرب الطهارة ، ۱۱٤٠/۱ ،

⁽٤) . كتاب الطهارة ، الحديث الثاني ، ١/ ١٥ ٠

⁽٥) النور آية/ ٤٠

الأول: مذهب الحنفية وجمهور المتكلمين (١) قالوا: بحجبته ، واختاره ابن دقيق العيد • الثاني: مذهب بعض الأصوليين من الحنفية والمتكلمين قالوا بعدم حجبته •

■ الأثر الفقهــــي:

استدل ابن دقيق العيد بهذه المسألة على أن السارق لا تقطع يده فيما دون ربيع الدينار لقوله صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها : (تقطيع الدينار لقوله صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها الأنقطيع الله في ربع الدينار فصاعدا) (٣) وهو في ذلك يرد على الظاهرية (٤) الذيعات لم يفرقوا بين القليل والكثير في نصاب السرقة ، . . .

يقول ابن دقيق العيد (وأما دلالته على الظاهرية فليس من حيث النطق بــــــل من حيث المفهوم وهو داخل في مفهوم العدد ومرتبته أقوى من مفهوم اللقب)(٥).

هـ مفهوم اللقب:

وهو أن يعلق الحكم اما باسم جنس أو باسم علم مثل أن يقول (في الغنم زكـــاة) فالغنم اسم جنس ، فهل يدل تعليق الحكم به على نفي الزكاة عما سواه ؟ • اختلف الأصوليون في حجية هذا المفهوم الى مذهبين :

⁽۱) أنظر: فواتح الرحموت ، ۱/ ٤٣٢ ، تيسير التحرير ، ۱/ ١٠٠ ، الأحكام ، ٢/ ٢٣٠، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٥٠٧

⁽٢) أنظر: المراجع السابقة •

⁽٣) أنظر : مجيح البخارى ، كتاب الحدود ، باب قول الله والسارق والسارقة ، ٨/ ١٩٩ ، وصحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب حد السرقة ونصابها ، ٥/ ١١٢ ٠

⁽٤) المحلى ، ١١/ ٣٥٠٠

⁽٥) باب حد السرقة ، الحديث الثاني ، ٤/ ١٢٩ .

الأول: مذهب جمهور الأصوليين (1) قالوا: ليس بحجة ـ وهو اختيار ابن دقيق العيد • الثاني: مذهب الامام أحمد وطائفة من المتكلمين (٢) قالوا: بحجيتــــه •

* الأثر الفقيسي:

عند شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه)) استدل ابن دقيق العيد أن الصائم اذا أكل أو شرب ناسيا لا يفطر وصومه صحيح ولما كان الحكم معلق بالأكل والشرب ، نبه ابن دقيق العيد أن مفهومه لايقتضي نفي الحكم عن سواهما كالجماع ناسيا أو الحجامة ناسيا على القول بتفطيرهما

- (۱) أن هذا مفهوم لقب فلايدل على نفيه عما عـداه٠
- (٢) أن هذا تعليق للحكم بالغالب ، لأن الغالب على الناس النسيان في الأكل والشرب أما الجماع فنادر والتخصيص بالغالب لايقتضي مفهوم المالجماع فنادر والتخصيص بالغالب لايقتضي مفهوم المالجماع فنادر والتخصيص بالغالب المالجماع فنادر والتحصيص بالغالب المالجماع فلتحص بالغالب المالجماع في المالجما

و - مفهوم انما :

اختلف الأصوليون فيما تفيده " انما " نحو قوله صلى الله عليه وسلم ((انمـــا الأعمال بالنيات)) الى مذهبيــن:

⁽۱) مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۱۸۲ ، احكام الفصول ، ۱۵۵ ، البرهان ، ۱/ ۵۵۳ ، شـــسرح الكوكب المنير ، ۳/ ۰۵۰۹

⁽٢) أنظر: المصادر السابقة ٠

⁽٣) كتاب الصيام ، الحديث السادس ، ٢/ ٢١٢ .

الأول: مذهب جمهور الحنفية وبعض المتكلمين منهم ابن الحاجب والآمدى والطوفي (١) قالوا انها لا تفيد الحصر بل تفيد مجرد الاتبسسات ٠

الثاني: مذهب جمهور المتكلمين (٢) قالوا: انها تفيد الحصر أى اثبات الحكم فـــي المذكور ونفيه عما عداه ، واختار هذا المذهب ابن دقيق العيد •

☀ دليل ابن دقيق العيدد:

استدل ابن دقيق العيد على مذهبه بفهم ابن عباس رضي الله عنهما الحصد من قوله صلى الله عليه وسلم ((انما الربا في النسيئة)) (٣) ولم يعارضه أحسد من المحابة في فهمه هذا ، وانما عارضوه بدليل آخر يقتضي تحريم ربالفضل (٤) و فدل ذلك على اتفاق المحابة على أن " انما " تغيد الحصر (٥)

تغصيل ابن دقيق العيد للمسألة:

أورد ابن دقيق العيد عند شرحه لحديث (انما الاعمال بالنيات) تفعيلا لمسلق المسلم المسألة وبيّن أوجه استعمالاتها فقال : (اذا ثبت انها للحصر فتارة تقتضي الحصر المطلق وتارة حصرا مخصوصا ، ويفهم ذلك بالقرائن والسياق كقوله عزوجسل:

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير ، ١/ ١٠٢ ، فواتح الرحموت ، ١/ ٣٣٤ ، مختصر ابن الحاجب، ٢/ ١٢٥ ، الأحكام ، ٢/ ٢٣٣ ، البلبل ، ١٢٥٠

⁽٢) أنظر : تنقيح الفصول ، ٥٧ ، نهاية السول ، ١/ ٤٠٩ ، شرح الكسوكب المنير ، ١٥١٥٠٠

⁽٣) أنظر : صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب بيع الطعام مثلا بمثل ، ٥/ ٥٠٠

⁽٤) وهو حديث أبي هريرة "التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلا بمثل ، ويدا بيد ، قمن زاد أو استزاد فقد أربى " .

صحيح مسلم، كتاب البيوع ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ، ٥٤٣٠ ٠

⁽٥) كتاب الطهارة ، الحديث الأول ، ١/ ٨٠

إلا النذارة وهو لا ينحصر في ذلك بل لمه أوصاف جميلة كثيرة كالبشتارة وغيرها النذارة وهو لا ينحصر في ذلك بل لمه أوصاف جميلة كثيرة كالبشتارة وغيرها ولكن مفهوم الكلام يقتضي حصره في النذارة لمن لا يؤمن ونفى كونمه قادرا علمي انزال ما اقترحه الكفار من الآيات وكذلك قولنه صلى الله عليه وسلم (انما أنا بشر مثلكم وانكم تختصمون اليّ ﴾ (٢) معناه حصره في البشرية بالنسبة السي الاظلاع على بواطن الخصوم لا بالنسبة الى كل شي، فان للرسول صلى الله عليه وسلم أو صافي الخصوم لا بالنسبة الى كل شي، فان للرسول صلى الله عليه وسلم أو صافي الخصوم لا بالنسبة الى الحياة العنا لعسب وله والهم أو صافي الحصر باعتبار من آثرها ، وأما بالنسبة الى مافي نفس وله والمحر باعتبار من آثرها ، وأما بالنسبة الى مافي نفس الأمر فقد تكون سبيلا الى الخيرات أو يكون ذلك من باب التغليب للأكثر في الحكم على الأقل فاذا وردت لفظة انما فاعتبرها فان دل السياق والمقصود في شيء مخصوص فاعمل به وان لم يدل على الحصر في شيء مخصوص فاعمل به وان لم يدل على الحمر في شيء مخصوص فاعمل به وان لم يدل على الحمر في شاعمل بالنيسات المنا الاعملال النبيسات الهورة)

ز - الاستثناء من النفي العام:

اختلف الأصوليون في الاستثناء من النفي العام كقولك (لاعالم في البلد الازيــد) في افادتها الحمر الى مذهبيــن:

⁽۱) الرعد آية/ ۱۳

⁽٢) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الأحكام ، باب موعظة الامام للخصوم ، ٩/ ٨٦، وصحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب الحكم بالظاهر ، ٥/ ١٢٩٠

⁽٣) محمد آية/ ٤٧٠

^{· 9 /1 (}E)

الأول: مذهب جمهور الأصوليين (۱) قالنوا انها تفيد الحصر فتدل على نفي كل عاليه وسوى زيد واثبات كون زيد عالما _ واختار هذا المذهب ابندقيق العيد والثاني: مذهب النافين للمفهوم (۲) قالوا: لايدل على كون زيد عالما بل هو نطيق بالمستثنى منه وسكوت عن المستثنى .

* الأثر الفقيسي:

استدل ابن دقيق العيد بهذه القاعدة على أن تارك الصلاة تهاونا لا يقتل بتركها لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الايحل دم امرى، مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأتي رسول الله الا باحدى شلات الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة) (٣) يقول ابن دقيق العيد (وقد استدل بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها فان ترك الصلاة ليس من هذه الأسباب أعني زنا المحمن وقتل النفس والسيردة وقد حصر النبي صلى الله عليه وسلم اباحة الدم في هذه الثلاثة بلفظ النفي العام والاستثنا، منه لهذه الثلاثة) . (٤)

ح- مفهوم الحصير:

هو أن يكون الخبر أخص من المبتدأ وذلك بأن يعرف المبتدأ بحيث يكون ظاهــــوا في العموم سواء كان صفة أو اسم جنس ، ويجعل الخبر ماهو أخص منه ســـواء كان علما أو غير علم نحو " صديقي زيد " و" العالم زيد " ، فكلمة مديقي ، والعالم

⁽١) أنظر : شرح تنقيح الفصول ، ٥٧ ، الاحكام ، ٢/ ٢٣٤ ، شرح الكوكب المنير ، ٢٠٢٥٠٠

⁽٢) أنظر: المصادر السابقة ٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الديات ، باب قول الله "أن النفس بالنفس " ، ٦/٩ ، وصحيح مسلم ، ٥/ ١٠٦ ٠

 ⁽٤) كتاب القصاص ، الحديث الأول ، ٤/ ٥٥ .

جنس وهو عام ، و" زيد "خبر وهو أخص من المبتدأ فهل يفيد هذا الحصر ؟ اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى فريقين:

الأول: مذهب جمهور الحنفية وأبيبكر الباقلاني والآمدى (1) من المتكلمين قالــــوا لا تفيد الحصــر •

الثاني: مذهب جمهور المتكلمين قالوا: بل تفيد الحصر (٢) واختاره ابن دقيق العيد،

تفميل ابن دقيق العيد للمسألة :

أورد ابن دقيق العيد استعمالات هذه المسألة ، ومتى يكون الحصر حقيقيا ،ومتسى يكون محازيا ، عند شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت النببي صلى الله عليه وسلم يقول : ((الفطرة خمس : الختان والاستحداد وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ونتف الابط) .

وقد جاءت رواية أخرى (خمس من الفطرة)) ، فالرواية الأولى أفادت الحصر لأن لفظ " الفطرة " جنس وهو عام ، ولفظ " خمس " خبر وهو أخص من المبتدأ ، أما الرواية الثانية فلم تفد الحصر ، فأزال ابن دقيق العيد هذا الاشكال فقال : (واعلم أن قوله فني هذه الرواية " الفطرة خمس " وقد ورد في رواية أخرى " خمس مسسن الفطرة " وبين اللفظين تفاوت ظاهر فان الأول ظاهره الحصر كما يقال العالم في البلد زيد الا أن الحصر في مثل هذا تارة يكون حقيقيا وتارة يكون مجازيا والحقيقي مثاله ما ذكرناه من قولنا العالم في البلد زيد ، اذا لم يكن فيها غيره ، ومسسن المجاز " الدين النميحة " " النميحة الى أن جعل الدين اياها وان كان

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير: ١٠٢/١، الأحكام: ٢/ ٢٣٣٠

⁽۲) أنظر: المستصفى ، ۲/ ۲۰۷ ، مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۱۸۳ ، شرح الكوكب المنير ،۳/ ۱۹۵ ،

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الايمان ، باب قول النبي الدين النصيحة ، ٢٢/١٠ وصحيح مسلم ، كتاب الايمان ، باب بيان أنه لايدخل الجنة الا المؤمنون ، ١/ ٥٣٠

في الدين خمال أخر غيرها ، واذا ثبت في الرواية الأخرى عدم الحصر أعنسي قوله عليه السلام " خمس من الفطرة " وجب ازالة هذه الرواية عن ظاهرها المقتضى للحصر ، وقد ورد في بعض الروايات الصحيحة أيضًا عشر من الفطسسرة وذلك أصرح في عدم الحصر وأنص على ذلك) • (1)

ط ما خرج مخرج الغالب:

اتفق الأصوليون (٢) التقائلون بالمفهوم المخالف ومعهم ابن دقيق العيد (٣) ان كسل خطاب خصص محل النطق بالذكر لخروجه مخرج الأعم الأغلب لا مفهوم لـــه ومثاله قوله تعالى: ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلت بين ﴾ (٤) فتقييد تحريم الربيبة بكونها في الحجر لايدل على حلّ الربيبة التي ليست في حجره لأن الغالب أن الربيبة انما تكون في الحجــر .

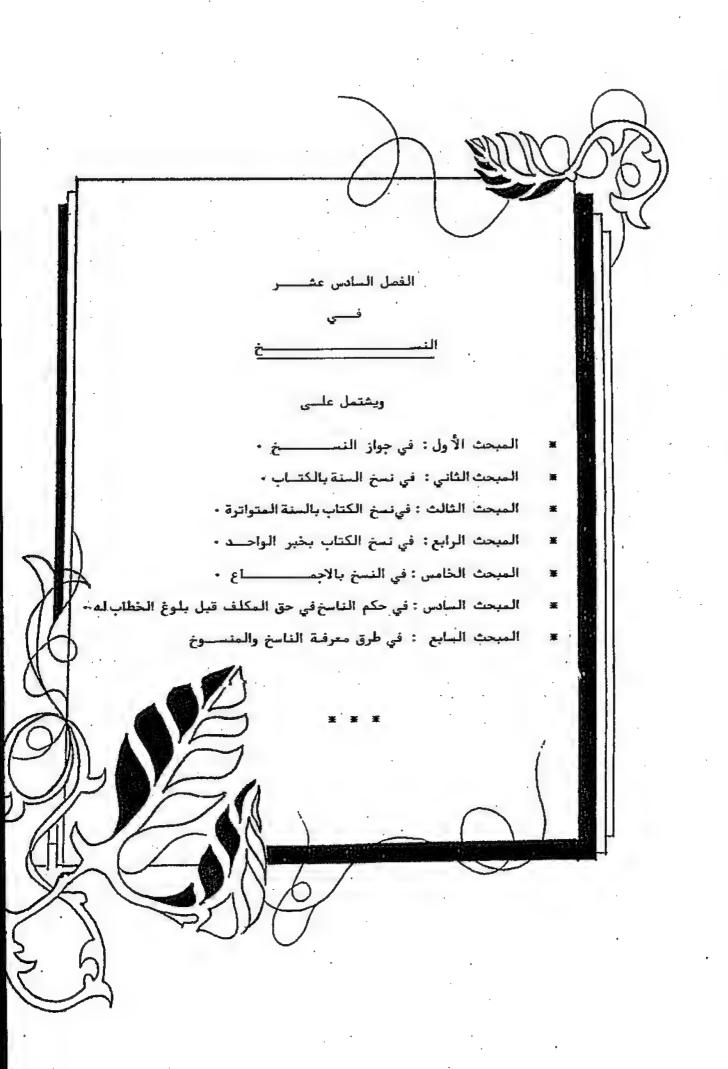
* * *

⁽۱) باب في المذى وغيره، الحديث الخامس، ١/ ٨٤٠

⁽٢) أنظر: الأحكام ، ٣/ ٢٢٤ ، البرهان ، ١/ ٤٧٧ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٩٠٠ ٠

⁽٣) سبق بيان الأثر الفقهي لهذه المسألة عند ذكر مفهوم اللقب حص ٢٥٠-٢٥١٠

⁽٤) النساء آية/ ٢٣٠



الفصل السادس عشــــر فـــي النــــــخ

ويشمل هذا الفصل على سبعة مباحث هي:

« المبحث الأول في: جواز النسخ:

اتفقت الأمة وتبعهم ابن دقيق العيد على جواز النسخ . (١)

* دليل ابن دقيق العيــد:

استدل ابن دقيق العيد على جواز النسخ بحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: ((بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال أن النبي صلى الله عليه عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة) .

يقول ابن دقيق العيد (قيل فيه دليل على جواز مطلق النسخ لأن ما دل علــــو جواز الأخص دل على جواز الأخص دل على جواز الأعم) (٢) والأخص هو مسألة القبلة والأعم هــــو مطلق النسـخ ٠

* * *

⁽۱) أنظر : فواتح الرحموت ، ٦١/٢ ، تنقيح الفصول ، ٣٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ، ١٨٨/٢، جمع الجوامع ، ٢/ ٨٨ ، شرح الكوكب المنير ، ٢/ ٢٤٥ ٠

⁽٢) باب استقبال القبلية ، الحديث الثاني، ١/ ١٩١٠

المبحث الثاني في: نسخ السنة بالكتــاب:

اختلف الاموليون في جواز نسخ السنة بالكتاب الى مذهبيسن:

الأول: مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (١) قالوا بالجواز واختـــاره ابن دقيق العيـد ٠

الثاني: مذهب الشافعي (٢) في أحد قوليم قال بعدم الجواز •

* دلیل ابن دقیق العیـــد :

استدل ابن دقيق العيد على مذهبه بحديث ابن عمر السابق في تحويل القبلسة ووجه الاستدلال أن التوجه الىبيت المقدس ثابت بالسنة اذ لا يوجد نص في الكتاب على ذلك ، ثم جا، الآتي فأخبرهم أنه (أنزل الليلة قرآن) فأحال النسخ علسك الكتاب ، وحتى ولو لم يذكر الآتي لأهل قباء أنه قد أنزل قرآن لعلمنا أن ذلسك النسخ كان بالكتاب ،

ثم أورد ابن دقيق العيد اعتراضات على هذا الاستدلال وصغها بأنها "بعيدة" وهي:

أولا: أن يقال أن المنسوخ ـ وهو التوجه الى بيت المقدس ـ كان ثابتا بقرآن نسخ لفظ ـــه

وبقي معنـــاه ٠

ثانيا: أن يقال أن النسخ كان بالسنة أولا ، ثم نزل القرآن على وفقها •

ثالثا : أن نجعل الأمر بالتوجه الىبيت المقدس بيانا للمجمل من قوله تعالى ﴿ وأقيمــوا الصلاة ﴾ فيكون التوجه الىبيت المقدس كالمأمور به لفظا في الكتاب ، فيكون هــذا من قبيل نسخ الكتاب بالكتاب .

⁽۱) أنظر: أصول السرخسي ، ۲/ ۲۷ ، مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۱۹۷ ، شرح الكوكب المنير، ٣/ ٥٥٩ . • ٥٥٩ . • ٥٥٩ .

⁽٢) أنظر: الاحكام ، ٢/ ١٦٩٠

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذه الاعتراضات ٠

فأما الاحتمال الأول والثاني فلوقلنا بهما لأفضى ذلك الى أن لا يعلم ناسخمن من منسوخ أصلا ، لأن هذين الاحتمالين مطردان في كل ناسخ ومنسوخ ، ثم قلم البن دقيق العيد (والحق أن هذا التجويز ينفي القطع اليقيني بالنظر اليه الا أن تحتف القرائن بنفي هذا التجويز كما في كون الحكم بالتحويل الى القبلم مستندا الى الكتاب العزيز) ولعل ابن دقيق العيد يقصد أن هذين الاحتماليان لهما من الوجاهة ما ينفيان القطع بتجويز نسخ السنة بالقرآن ، الااذا وجدت قرائسن تنفي هذين الاحتماليان ، وقد وجدت في هذا الحديث لأن حكم النسخ مستنسد الى الكتاب العزيز صراحة ،

أما الاحتمال الثالث فأجاب عنه ابن دقيق العيد بقوله (لا نسلم بأن المبيـــــن كالملفوظ به في كل أحكامــــه) • (١)

المبحث الثالث في: نسخ الكتاب بالسنة المتواترة:

اختلف الأصوليون في جواز نسخ القرآن بالسنة المتواتسرة الى مذهبين:

الأول: مذهب جمهور الحنفية والمالكية (١) قالوا بالجواز وهو اختيار ابن دقيق العيد،

الثاني: مذهب الشافعي وأحمد والجمهور (٢) قالوا بعدم الجسواز ٠

* دليل ابن دقيق العيد:

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله على مذهبله بحديث عمران بن حصين أنه قال:

(أنزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى ففعلنا ها معرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن بتحريمها ولم ينه عنها حتى مات فقال رجل برأيه ماشاء:
قال البخارى ويقال انه عمسر) (٣)

يقول ابن دقيق العيد (يريد بآية المتعة ﴿ فَمَن تَمْتَعُ بِالْعَمِرَةُ الْى الْحَجِ فَمَا استيسـر مِن الْهِدَى ﴾ وفي الحديث جواز نسخ القرآن بالسنة (٤) لأن قوله (ولم ينه عنهـا) نفي منه لما يقتضي رفع الحكم بالجواز الثابت بالقرآن فلو لم يكن هذا الرفـــــع ممكنا لما احتاج الى قولـه ولم ينه عنها ومراده بنفي نسخ القرآن للجواز وبنفـــي ورود السنة بالنهي تقرر الحكم ودوامـه اذ لا طريق لرفعـه الا أحد هذين الأمرين)(٥)

* * *

⁽١) أنظر: أصول السرخسي، ٢/ ٢٧٢ ، تنقيح الفصول ، ٣١٣٠

⁽٢) أنظر: نهاية السول: ٢/ ٢٥٤، المسودة: ١٨٢٠

⁽٣) أنظر : محيح البخارى ، كتاب الحج ، باب التمتع ، ٢/ ١٧٦ ، ومحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب جواز التمتع ، ٣/ ٤٨٠

⁽٤) ويحمل قوله على السنة المتواترة لأنه سيأتي بعد هذا المبحث معارضته لنسخ القرآن بخبر الواحـــد ٠

⁽٥) باب التمتع ، الحديث الرابع ، ٣/ ٥٩ -

المبحث الرابعفي: نسخ الكتاب بخبر الواحـــد:

اختلف الأصوليون في جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد الى مذهبيسن:

الأول: مذهب جمهور الأمة (١) قالوا بعدم الجواز وهو ظاهر كلام ابن دقيق العيد.

الثاني: مذهب الظاهرية (٢) قالوا بالجـــواز ٠٠

مناقشة ابن دقيق العيد لدليل الظاهرية:

نقل ابن دقيق العيد رحمه الله عند شرحه لحديث ابن عمر السابق في تحويل القبلة دليل الظاهرية في جواز نسخ الكتاب والسنة المتنواترة بخبر الواحد ، فقلل المنتفات والسنة المتواترة هل يجوز بخبر الواحد أم لا ؟ منعه الأكثلب والسنة المتواترة هل يجوز بخبر الواحد أم لا ؟ منعه الأكثلب لأن المقطوع لا يزال بالمظنون وجوزه الظاهرية واستدلوا بهذا الحديث ووجلل الدليل أنهم عملوا بخبر الواحد ولم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلما عليهم) .

وقد ناقش ابن دقيق العيد في صحة كون التوجه الى بيت المقدس كان تواترا ثم نسخ بخبر الآحاد ، واستدل على ذلك بأن أهل قباء كانوا قريبين من الرسول صلى اللــــ عليه وسلم وكانت مراجعتهم له ميسرة فيمتنع عادة أن يكون مستندهم الى بيـــت المقدس خبرا عنه صلى الله عليه وسلم ـ سواء كان آحاد أم تواترا ـ بل مستندهـم في هذا التوجه هو المشاهدة والمشافهة مع طول مدة صلاته صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس وهي ستة عشر شهرا ثم لوسلمنا أن هذا غير ممتنع فمما لاشك فيــه أن مستندهم في استقبال بيت المقدس لا يتعدى أحد احتمالين وهما :

⁽¹⁾ أنظر : أصول السرخسي ، ٢/ ١٧ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٩٧ ، الاحكام ، ٢٥٤/٢ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ٥٦٣٠

⁽٢) أنظر : الأحكام فيأصول الاحكام ، ٤/ ٥١٨٠٠

- (۱) مشاهدة لفعله صلى الله عليه وسلم ٠
- (٢) مشافهة من قوله صلى الله عليه وسلم ٠

ومع هذا الاحتمال لا يتعين حمل استقبالهم لبيت المقدس على خبر منه صلى الله على على خبر منه صلى الله عليه وسلم بل يجوز أن يكون عن مشاهدة ما وقوة هذا الاحتمال جوزت انتفسساء أصل الخبر بمعنى ألا يكون هناك خبر أصلا يستندون اليه فبالتالي ينتفي خبر التواتر ، لأن انتفاء أصل الخبر يلزم منه انتفاء قيوده من الآحاد والتواتسسر وحينئيذ يكون الدليل في غير محل النزاع ٠

ثم ذكر ابن دقيق العيد اعتراضين للخصم على ما تقدم وهما :

الأول: أنا اذا سلمنا ما ادعيت من امتناع أن يكون مستند أهل قباء مجرد الخبر من غير مشاهدة انما يصح في جميعهم ، أما في بعضهم فلا يمتنع عادة أن يكون مستنده الخبر المتواتر لاحتمال أن فيهم من لم يحضر محله صلى الله عليه وسلم ولا صلاته فلم يشاهد ولم يشافه فيكون التوجه الى الكعبة في حقهم نسخال للتواتر بخبر الآحاد •

الثاني: لو سلمنا أن مستند الجميع في استقبالهم لبيت المقدس هو المشاهدة ثم تحولوا الى الكعبة بخبر الواحد فهذا يقتضي أنهم أزالوا المقطوع بالمظنون لأن المشاهدة تغيد القطع ، وخبر الواحد يفيد الظن فنقول بجواز نسخ التواتر بخبر الواحد قياساً على نسخ المقطوع به بالمشاهدة بخبر الواحد ، والجامع بينهما زوال المقطوع بالمظنون .

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذين الاعتراضين :

أما الأول:

سلمنا أن البعض مستنده التواتر والبعض الآخر مستنده المشاهدة ، الا أن القيول

بأن المستديرين الى الكعبة هم ممن استند الى التواتر غير مسلم لاحتمــــال أن يكونوا ممن استند الى المشاهدة ومع الاحتمال لايتم الاستدلال •

وقد يقول قائل أن قول الراوى " أهل قباه " يقتضي الجميع، وهذا يعني أن بعض من استدار كان مستنده التواتر فيصح الاستدلال •

والجواب عن قول هذا القائل بأن قول الراوى " أهل قباء " فيه احتمال أن يكسون الكل مستندهم المشاهدة ، وحتى ولو لم يكن هذا الاحتمال واردا، لا يتعين حمسل الحديث على ما ذكر تُموه، اذ لا سبيل الى اقامة الدليل على أن مستند الكل أو البعض من المستديرين هو التواتـــر .

أما الجواب عن الاعتراض الثاني فمن وجهيسن:

- أ ـ قولكم بأنكم سلمتم أن مستند الجميع في استقبالهم لبيت المقدس هو المشاهدة هو ما نبغيه لأنكم بذلك قد سلمتم أنه لا دليل على مسألة النزاع وهو كـــون مستندهم التواتر ، ثم انتقلتم الى القياس عليه ـ أى قياس المقطوع بـه بخبــر التواتر على المقطوع بـه بالمشاهدة ـ وليس هذا هو المتنازع عليـه ٠
- مبد والوجه الثاني موجه للظاهرية أن هذه الدعوى ـ أى قياس المقطوع به بخبسر التواتر على المقطوع به بالمشاهدة ـ انما تتم للقاطلين بالقياس وأنتم معشررا) الظاهرية تنفون القياس أصلا ، فلا يصح استدلالكم بهذا الخبر على المدعى (١)

⁽۱) ۱۹۰۱۸۹/۱ ، أنظر كذلك حاشية الصنعاني ، ۲۰۰/۲

الميحث الخامس في : النسخ بالاجماع :

اختلف الأصوليون في جواز النسخ بالاجماع الى مذهبيسن:

الأول: مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (1) قالوا بعدم الجسواز وهو اختيار ابن دقيق العيد •

الثاني: مذهب بعض الأصوليين (٢) قالوا بالجـــواز ٠

* دليل ابن دقيق العيـــد :

استدل ابن دقيق العيد على مذهبه بحديث عمران بن حصين أنه قال: (أنزليت آية المتعبة في كتاب الله تعالى ففعلناها معرسول الله صلى الله عليه وسيلم ولم ينزل قرآن بتحريمها ولم ينه عنها حتى مات ، فقال رجل برأيه ماشا، • قسال البخارى يقال انه عمر) •

يقول ابن دقيق العيد (وقد يؤخذ منه أن الاجماع لا ينسخ به اذ لو نسخ بــه لقال ولم يتفق على المنع لأن الاتفاق حينئذ يكون سببا لرفع الحكم فكان يحتــاج الى نفيه كما نفى نزول القرآن بالنسخ وورود السنة بالنهي) (٣)

* * *

⁽۱) أنظر: أصول السرخسي ، ٢/ ٦٦ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٩٩ ، نهاية السـول، ٢/ ٢٥٦/ ، شرح الكوكب المنير ، ٣/ ١٥٤ ٠

⁽٢) أنظر: المصادر السابقة،

^{· 09 /}T (T)

◄ المبحث السادس في: حكم الناسخ فيحق المكلف قبل بلوغ الخطاب لـه:

اتفق الأصوليون على أن الناسخ اذا كان مع جبريل عليه السلام ولم ينزل بـــه الى النبيّ صلى الله عليه وسلم فان حكم هذا الناسخ لا يثبت في حق المكلفيين الا أن الخلاف وقع فيما اذا بلغه للنبي صلى الله عليه وسلم وهو بعد لــــم يبلغ المكلفين ففي الزمان المتخلل بين التبليغين هل يثبت حكم الناسخ فـــي حق المكلفين ؟ •

اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى فريقين:

الأول: يرى أن الحكم لايثبت وهو رأى جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمي (١) ن وهو أيضًا اختيار ابن دقيق العيد •

الثاني: يرى ثبوته في الذمة وهو اختيار بعض أصحاب الشافعي ٠ (٢)

☀ دليل ابن دقيق العبد:

استدل ابن دقيق العيد لمذهب الجمهور بحديث ابن عمر في تحويل القبلة • ووجه الدلالة أن أهل قباء صلوا الى بيت المقدس ركعة في أول صلاتهم شلاله استداروا نحو الكعبة لما أخبروا بالنسخ ، ولو كان حكم النسخ ثابتا في حقه مروا لأمروا بالاعادة لأن صلا تهم فقدت شرطا وهو التوجه نحو الكعبة ، فلما لم يؤمسروا بالاعادة وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم دل ذلك أن حكم الناسخ لم يثب في حقهم • (٣)

⁽۱) أنظر: فواتح الرحموت، ۲/ ۸۹، المستصفى، ۱۲۰/۱، البرهان، ۱۳۱۲/۲، شــرح الكوكب المنير، ۲/ ۰۵۰۰

 ⁽۲) أنظر : الإحكام ، ۲/ ۲۸۳ ٠

^{- 191 /1 (}Y)

◄ المبحث السابع في: طرق معرفة الناسخ والمنسوخ:

ذكر الأصوليون طرقا عدة لمعرفة الناسخ والمنسوخ منها ماهو متفق عليه ومنها ماهو مختلف فيه:

القسم الأول:

ما اتفق عليه الأصوليون وهي:

- أ _ أن يعلم تأخره بضبط التاريخ مثل أن يعلم أن هذه الآية نزلت في غزوة ك___ذا
 وتلك في غزوة كذا ، وهذه في الخامسة للهجرة ، وتلك في السادسة ٠
- بد أن يصرح النبي صلى الله عليه وسلم بالنسخ مثل أن يقول هذا ناسخ وهذا منسوخ
 اما صريحا واما أن يذكر ماهو بمعناه مثل قوله (كنت نهيتكم عن زيارة القبور
 الا فزوروهـــا) (١)
 - جـ الاجماع على أن هذا ناسخ لهسذا ٠ (٢)

* القسم الثاني:

ما اختلف عليه الأصوليون وهيي:

أ ـ قول الراوى كان كذا ونسخ أو رخص في كذا ثم نهى عنه ونحوهما ، ومثاله قسول (٣) علي رضي الله عنه (أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالقيام للجنازة ثم قعد)) ولقد اختلف الأموليون في دلالة هذا الوجه على النسخ الى مذهبيس:

⁽١) أنظر : محيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب استئذان النبي ربه زيارة قبر أمه، ٣/ ١٦٥٠

⁽٢) أنظر : مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٩٩٠

⁽٣) أنظر : صحيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب نسخ القيام للجنازة ، ٣/ ٥٨ ٠

الأول: مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (١) قالوا سحجية هذا الوجه علني النسخ وهو اختيار ابن دقيق العيد •

الثاني: مذهب جماعة من الشافعية منهم الرازى والغزاليوالآمدى (٢) قالوا : لا يدل على النسخ ٠

ب قول الراوى هذه الآية منسوخية ٠

واختلف الأصوليون في حجية هذا الوجه الى مذهبين:

الأول: مذهب جمهور المتكلمين (٣) قالوا: بعدم حجيته واختاره ابن دقيق العيد • الثانى: مذهب الحنفية (٤) قالوا بحجيت ه

* رأى ابن دقيق العيد :

يقول ابن دقيق العيد رحصه الله عند شرحه لحديث زيد بن أرقم قال: (كنسسا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه في الصلاة حتى نزلت ﴿ وقومسوا لله قانتين ﴾ فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ﴾ (هذا اللفظ أحد ما يستسدل به على الناسخ والمنسوخ وهو ذكر الراؤى لتقدم أحد الحكمين على الآخر وهسذا لاشك فيه وليس كقوله هذا منسوخ من غير بيان التاريخ فان ذلك قد ذكروا فيسه أنه لايكون دليلا لاحتمال أن يكون الحكم بالنسخ عن طريق اجتهادى منه) • (٥)

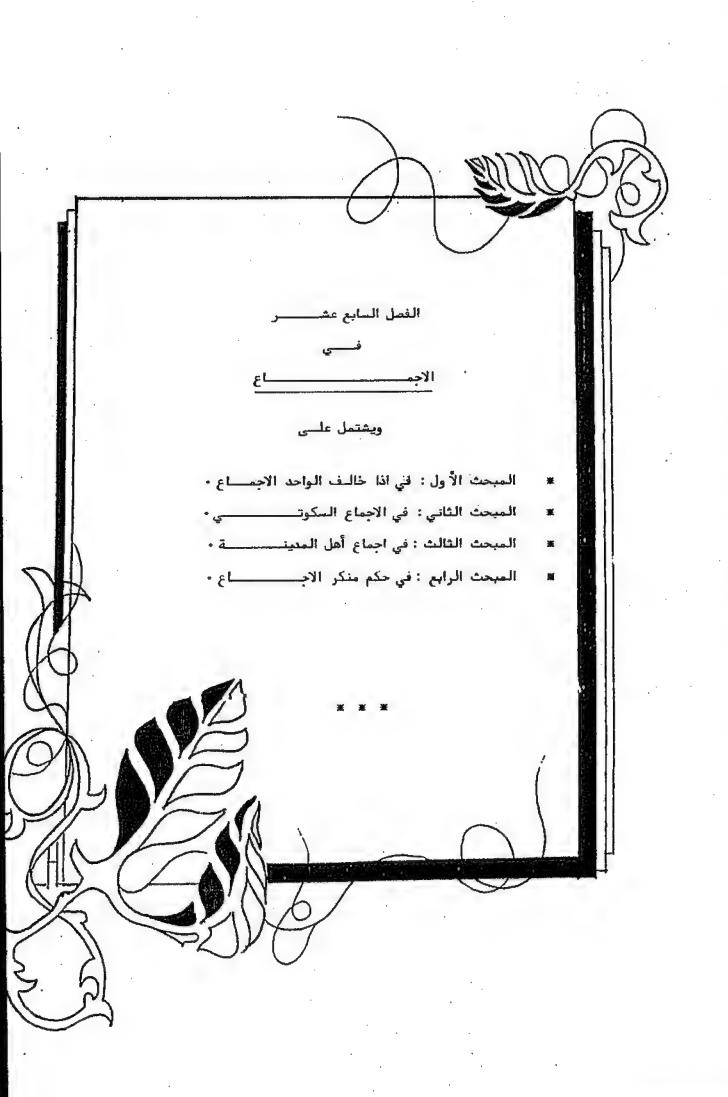
⁽۱) أنظر: فواتح الرحموت، ۲/ ۹۰، مختصر ابن الحاجب، ۱۹۹/۲، المسودة، ۲۰۸، شرح الكوكب المنير، ۳/ ٥٦٦٠

⁽٢) أنظر: المحصول ، ح ١ /ق٣ / ٦٦٥ ، المستصفى ، ١/ ١٢٨ ، الاحكام ، ٢٩٢/٢٠

⁽٣) نفس المرجع ٠

⁽٤) نفس المرجع٠

⁽٥) باب جامع ، الحديث الثاني ، ٢/ ٥٢ .



الفصل السابع عشــــر فــــي الاجمــــــاع

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول في: إذا خالف الواحد الإحماع:

اختلف الأصوليون في انعقاد الاجماع مع مخالفة الواحد الى مذهبين:

الأول: مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (١) قالوا: ليس بحجة وهـــو مذهب ابن دقيق العيـــد ٠

الثاني: مذهب ابن جرير الطبرى ^(۲) والرازى الحنف وغيرهم ⁽³⁾ قالوا بحجيته ٠

الأثر الفقهي:

ظهر الأثر الفقهي لهذه المسألة عند رد ابن دقيق العيد رحمه الله على مذهب أبي حنيفة القائل أن البريخرج منه نصف ماع في مدقة الفطر لاماعا كما يراه ابن دقيق العيسد لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: ((فرض رسول الله عليه وسلم مدقة الفطر أو قال رمضان على الذكر والأنثى والحر والمملوك

⁽۱) أنظر: تيسبر التحرير ، ۲۳۷/۳ ،تنقيح الفصول ، ۳۳۱ ، الاحكام ،۱/ ۱۷۶ ،المستصفى ۱/ ۱۸۱ ، المسودة ، ۲۹۵ ۰

⁽٢) محمد بن جرير بنيزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الطبرى ، أحد أئمة الدنيــــا علما ودينا ، بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق من تصانيفه "كتاب التفسير " و "كتـاب التاريخ " و "كتاب القراءات " و "كتاب التبمير في أصول الدين " وغيرها كثيــــر توفي رحمه الله سنة ٣١٠ ه ببغداد .

أنظر: طبقات الشافعية، ٣/ ١٢٠، تاريخ بغداد، ١٦٢/٢٠

⁽٣) محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأنهة السرخسي ، الفقيه الأصولي يكنى ابا بكر ، كان اماما من أئمة الحنفية عده ابن الكمال من المجتهدين في المسائل ، من مصنفاته " المبسوط" في الفقه ، ألفه وهو سجين في الجب و " شرح مختصر الطحاوى " وله كتاب في الأصول يسمى أصول السرخسي ، توفي رحمه الله سنة ٤٨٣ ه ، أنظر :الفتح المبين ٢١٤/١ ، الاعلام ، ٣١٥/٥٠

⁽٤) أنظر ::أصول السرخسي ، ٢٠٦/١، احكام الفصول ، ٣٦١، شرح الكوكب المنير ، ٢٣١/٢٠

⁽٥) أنظر: المبسوط، ١١٢/٣٠

صاعا من تمر أو صاعا من شعير قال فعدل الناس به نصف صاع من بر على الصغير والكبير) •

واستدل الحنفية على مدعاهم بقوله : (فعدل الناس) فجعلوا ذلك اجماعا .
وقد رد ابن دقيق العيد على هذا المذهب بحديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه أنه قال : (كنا نعطيها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعلها أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال أرى مدا من هذا يعدل مدين قال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجهه) (۱)

فذكر ثلاثة أوجه في رده على مذهب أبي حنيفة وهي:

- (1) استدلالكم بالاجماع ـ ان وجد ـ من قول الراوى " فعدل الناس " غير مسلب للأن ابا سعيد الخدرى رضي الله عنه قد خالف الاجماع ، وقال (أما أنا فلا أزال أخرج ـ كما كنت أخرجه) فبطل الاجماع لمخالفة أبي سعي ـ .
- (٢) ليس في قول الراوى (فعدل الناس) دليل على الاجماع لأن المقصود بالناس هو معاوية ابن أبي سفيان كما هو مبيّن في حديث ابي سعيد الخدرى •
- ٣) يقول ابن دقيق العيد (في الحديث دليل على خلاف مذهب أبي حنيفة في البريخيرج منه نصف صاع وهذا أصرح في المراد وأبعد عن التقدير والتقويم بنصف صاع مسيل حديث ابن عمر فان في ذلك الحديث نصا على التمر والشعير فتقدير الصاع منهميا بنصف صاع من البر لايكون مخالفا للنص بخلاف حديث أبي سعيد الخدرى فانيل يكون مخالفا للنص بخلاف حديث أبي سعيد الخدرى فانيل يكون مخالفا لم وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في البر عند الإطلاق حتى اذا قيل أذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق البيل). (٢)

(٢) باب مدقة الفطــر ، الحديث الثاني ، ٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ ٠

⁽۱) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب صاع من زبيب ، ١٦٢/٢ ، وصحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين، ٣/ ١٩٠ .

المبحث الثاني في: الإجماع السكوتـــي:

اختلف الأصوليون فيما اذا أفتى واحد أوجماعة وعرف به الباقون ولم ينكروه أحد منهم قبل استقرار المذاهب في كونه اجماعا الى ثلاثة مذاهب :

الأول: مذهب جمهور الحنفية (١) قالوا أنه اجماع قطعـــي٠

الثاني: مذهب الامام أحمد والآمدي وابن الحاجب (٢) قالوا أنه اجماع ظنسي.

الثالث: مذهب الشافعي والغزالي (٣) قالا ليس بحجة وهو مذهب ابن دقيق العيد ٠

* رأى ابن دقيق العيد:

أورد ابن دقيق العيد رأيه في هذه المسألئة عند شرحه لحديث عبدالله بـــن عمرو رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في حجـــة الوداع فجعلوا يسألونه فقال رجل لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح و قال: اذبح ولا حرج وجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي و قال: ارم ولا حرج ، فما سئـــل عنشيء قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج) (٤) فذكر أن وظائف يوم النحـــر أربع : الرمي ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الحلق أو التقصير ، ثم طـــواف أربع : الرمي ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الحلق أو التقصير ، ثم طـــواف النحــواف

⁽۱) أنظر : تيسير التحرير ، ٣/ ٢٤٦ ، فواتح الرحموت ، ٢/ ٢٣٢ ٠

 ⁽۲) أنظر : شرح الكوكب المنير ، ۲/ ۲۵۶ ، الاحكام ، ۱/ ۱۸۸ ، مختصر ابن الحاجب ،
 ۲/ ۳۷ ۰

⁽٣) أنظر: المستصفى ، ١/ ١٩١ ، تنقيح الفصول ، ٣٣٠٠

⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الحج ، باب الذبح قبل الحلق ، ٢/ ٢١٢ ٠ وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب من حلق فبل النصر ، ٤/ ٨٢ ٠

غير أن ابن جهم (1) من المالكية يرى أن القارن لايجوز له الحلق قبل الطواف (۲) وذلك لأن القارن عمرته وحجه قد تداخلا فالعمرة باقية في حقه ولايجوز الحلسق قبل الطواف ، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في القارن لاحتصى يحل منهما جميعصا) (٣) أى من العمرة والحج فيقتضي أن الاحلال منهما يكون في وقت واحد فاذا حلىق قبل الطواف فيكون بذلك قد خالف الحديث ، ولصحم يرض ابن دقيق العيد بهذا الاستدلال فقال : (وفي هذا الاستشهاد نظر) (٤) ثم نقل ابن دقيق العيد عن بعض المتأخرين (٥) ردين على ابن جهم أتبعهما ابسسن دقيق العيد بالجواب عليهما وهما:

- (1) أن نصوص الاحاديث دلت على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في آخــر الأمر وثبت أنه حلـق قبل الطواف
 - (٢) أجمع العلماء المتقدمون على جواز تقديم الحلق على الطواف للقارن وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذين الرديسن:

⁽۱) محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم -أبو بكر -يعرف بابن الوراق لمه تصانيف فـــــي مذهب الامام مالك منها كتاب" الرد على محمد بن الحسن" و "مسائل الخـــلاف" و " الحجـة لمذهب مالك" • توفي رحمـه الله سنة ٣٢٩ ه •

أنظر : الديباج المذهب ، ٢٤٣ ،

⁽٢) أنظر : مواهب الجليل ، ٣/ ١٢٧ -

 ⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الحج ، باب التمتع والاقران والاقراد ، ٢/ ١٧٤ .
 وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الاحرام ، ٤/ ٢٧ .

⁽٤) قال الصنعاني (النظر الذي أراده الشارح أنه قد يقال : ان القارن يطوف ويسعى عنسد قدومه للعمرة ، ثم يطوف للحج فاذا حلق قبل طواف الاقاضة كان تحللا من العمرة وبعسض تحلل من محظورات الحج فان طاف للا فاضة كان الحل كله) • حاشية الصنعاني ، ٥٧٩/٣٠

⁽٥) ويقصد بنه النووى : أنظر شرحته لصحيح مسلم، ٩/ ٥١٠

* أما الأول:

أما قولك بأن النبي صلى الله عليه وسلم كانقارنا انما ثبت بأمر استدلاليين لا بنص الاحاديث ، وابن جهم بنى استدلاله على مذهب مالك والشافعي (١) ومسلن قال بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان مفسردا ٠

* أما الثاني:

يقول ابن دقيق العيد (وأما الاجماع فبعيد ثبوته ان أراد به الاجماع النقليي القولي وأن أراد السكوتي ففيه نظر (٢) وقد ينازع فيه أيضا)، (٣)

(١) أنظر: مواهب الجليل ، ٣/ ٤٩ ، نهاية المحتاج ، ٣/ ٢٦٤ ٠

⁽٢) قال الصنعاني (فيه نظر من حيث أنه ليس بحجة ، ولو فرض أنه حجة فانه قسد ينازع فيه لأنه لايكون الا اذا قاله قائل وسكت غيره راضيا بذلك القول ومن أينن يعلم رضاه به ؟) حاشية الصنعاني ، ٣/ ٥٨٠٠

⁽٣) باب فسـخ الحج الى العمرة ، الحديث الخامس ، ٣/ ٧٨٠

المبحث الثالث في: اجماع أهل المدينــة:

اذا أجمع أهل المدينة من الصحابة والتابعين على مسألة هليكون هذا الاجمساع حجمة على من خالفهم ؟ ٠

اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبيسن:

الأول: مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة (١) قالوا بعدم حجية هذا الاجماع · الثاني: مذهب المالكية (٢) قالوا بحجيته، وهو اختيار ابن دقيق العيد ثم اختلف أصحاب الثاني فيما أراد الامام مالك رحمه الله باجماع أهل المدينة الىثلاثـــة أقوال:

- أ _ قول يرى أن هذا محمول على أن روايتهم مقدمة على رواية غيرهم (٣).
- ب- وقول يرى أن الامام مالك رحمه الله انما عوّل على أقوال أهل المدينة وجعلها حجة فيما طريقه النقل كالأذان والاقامة وترك اخراج الزكاة من الخضروات، فهذا النقل وأمثاله حجة عنده ويقدم على خبر الآحاد، أما ما أدركوه بالاستنباط والاجتهاد فهذا لا فرق فيه بين علماء المدينة وغيرهم، وذهب الى هذا القلول المحققون من أصحاب مالك كالقاضي أبي بكر والباجي (3) والقرافى (٥) وغيرها وهو اختيار ابن دقيق العيد رحمه الله

⁽۱) أنظر : تيسير التحرير ، ٢٤٤/٣ ، فواتح الرحموت ، ٢٣٢/٢ ، الاحكام ، ١٨٠/١ ،المستصفى ١/ ١٨٧ ، شرح الكوكب المنير ، ٢/ ٢٣٧ ·

⁽٢) أنظر : تنقيح الفصول ، ٥/ ٣٣٤ ، احكام الفصول ، ٤٨٠ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢٥/٢٠

⁽٣) مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ٣٥ .

⁽٤) سليمان بن خلف بن سعد الباحي - أبو الوليد - فقيه مالكي كبير ، ومن رجال الحديث له مصنفات كثيرة منها "السراج في علم الحجاج" و" احكام الفصول" و "الاشارة " و " المنتقى " شرح موطأ مالك • توفي رحمه الله سنة ، ٤٧٤ه •

أنظر: الديباج المذهب ، 1/ ٣٧٧، طبقات المفسرين ، ٢٠٢/١٠

⁽٥) المصادر السابقة ٠

ج - وقول يرى أن الصحيح التعميم أى ان اجماع أهل المدينة حجة مطلقا وصاحـــب هذا القول الامام ابن الحاجـــب · (١)

تحقيق ابن دقيق العيد للمسألة:

تعرض ابن دقيق العيد رحمه الله لهذه المسألة في أكثر من موضع في شرحه ورجح فيه رأى المحققين من أصحاب مالك فقال: (وقد اختلف أصحاب مالك في أن اجماع أهل المدينة حجة مطلقا في مسائل الاجتهاد أو يختص ذلك بما طريقه النقل والانتشار كالآذان والإقاصة والماع والمحد والأوقات وعدم أخذ الزكسساة من الخضروات فقال بعض المتأخرين والصحيح التعميم (١) وما قاله غير صحيح عندنا جزما ولا فرق في مسائل الاجتهاد بينهم وبين غيرهم من العلماء اذا ليم يقم دليل على عصصة بعض الأمة ، نعم ما طريقه النقل اذا علم اتصاله وعسسدم تغيره واقتضت العادة مشروعيته من صاحب الشرع ولو بالتقرير عليه فالاستدلال به قوى يرجع الى أمنر عادى) • (٣)

وبين رحمه الله هذه المسألة في موضع آخر من شرحه ودلّل عليها فقال (الحــــق الذي لاشك فيه أن عملهم واجماعهم لايكون حجة فيما طريقه الاجتهاد والنظــر لأن الدليل العاصمللا مة من الخطأ في الاجتهاد لا يتناول بعضهم ولا مستند للعصمة سواه وكيف يمكن أن يقال بأن من كان بالمدينة من الصحابة رضوان الله تعالـــــي عليهم يقبل خلافه مادام مقيما بها فاذا خرج عنها لم يقبل خلافه فان هـــــذا محال فان قبول خلافه باعتبار صفات قائصة به حيث حل فتفرض المسئلة فيمــــا

⁽١) المصدر السابق •

⁽٢) يقصد به ابن الحاجب ٠

الله الأذان ، الحديث الأول ، ١/ ١٧٧ .

اختلف فيه أهل المدينة مع بعض من خرج منها من الصحابة بعد استقــــرار الوحي وموت الرسول صلى الله عليه وسلم فكل ماقيل من ترجيح لأقـــوال لعلماء أهل المدينة وما اجتمع لهم من الأوصاف قد كان حاصلا لهذا الصحابي ولم يزل عنه بخروجه وقد خرج من المدينة أفضل أهل زمانه في ذلك الوقت بالاجماع من أهل السنة وهو علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقال أقوالا بالعراق فكيـــف يمكن اهدارها اذا خالفها أهل المدينة وهو كان رأسهم ، وكذلك ابن مسعـــود ومحله من العلم معلوم وغيرهما قد خرجوا وقالوا أقوالا على أن بعض النـــاس يقول ان المسائل المختلف فيها خارج المدينة مختلف فيها بالمدينة وادعـــى العموم في ذلك). (١)

الأثير الفقهي

من الآثار الفقهية لهذه المسألة ما يلي:

(۱) رجح ابن دقيق العيد رأى الامام مالك (^{۲)} في افراد لفظ (قد قامت الصلاة) فـــي الاقامـة على رأى الشافعي (^{۳)} الذى يقول بالتثنيه، ودليل الامام مالك حديـــــث أنس رضي الله عنه قال : (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الاقامـة) (٤).

ودليل الشافعي ما ورد في محيح مسلم وهو قوله (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوترر ودليل التقامة)(٥) أي الالفظ "قد قامت الصلاة "فيشفع كالأذان و

يقول ابن دقيق العيد: (ومذهب مالك مع ما مر من الحديث يتأيد بعمل أهـــل المدينة ونقلهم وفعلهم في هذا قوى، لأن طريقه النقل والعادة في مثلــــه

⁽۱) كتاب البيوع ، الحديث الثاني ، ٣/ ١٠٦ .

⁽٢) أنظر: مواهب الجليل ، ٢١/١٠٠

⁽٣) أنظر: نهاية المحتاج ، ٤٠٨/١٠

⁽٤) أنظر : صحيح البخارى ، كتأب الصلاة ، باب الأذان مثنى ، 1/ ١٥٧ · وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بشفع الأذان ، ٢/٣ ·

⁽٥) ورواه البخاري ايضا ، أنظر : المصدرين السابقين ٠

تقتضي شيوع العمل فانه لوكان تغير لعلم به). (١)

(۲) رجح ابن دقيق العيد مذهب مالك ^(۲) في تقدير الماع وهو أربعة أمداد ، والمد رطل وثلث بالبغدادى وخالف في ذلك أبو حنيفة ^(۳) وجعل الماع ثمانيـــــــــة أرطال .

يقول ابن دقيق العيد (واستدل مالك بنقل الخلف عن السلف بالمدينة وهـــو استدلال صحيح قوى في مثل هذا ، ولما ناظر أبا يوسف بحضرة الرشيد (٤) فـــي هذه المسألة رجع أبو يوسف الى قوله لما استدل بما ذكرناه) • (٥)

* * *

· 177 /1 (1)

⁽٢) أنظر : مواهب الجليل، ٢/ ٣٦٥٠

⁽٣) أنظر : شرح فتح القدير ، ٢/ ٢٢٩ ٠

⁽٤) هارون بن محمد بن منصور العباسي - أبو جعفر - خامس خلفاء الدولة العباسية وأشهرهم يلقب بجبار بني العباسي ، كان شجاعا كثير الغزوات ، حازما كريما متواضع - على يحج سنة ويغزو سنة ، وكان عالما بالأدب واخبار العرب والحديث والفق - على توفي رحمه الله سنة ١٩٣ه في "سناباذ " من قرى طوس ٠

أنظر: تاريخ بغداد ، ١٤/٥ ، الاعلام ، ٨/ ١٢ ٠

⁽٥) باب صدقة الفطر ، الحديث الأول ، ٢/ ١٩٨٠

المبحث الرابع في: حكم منكر الإجماع :

اختلف الأصوليون في حكم منكر الاجماع الى ثلاثـة مذاهب :

الأول: مذهب جمهور الحنفية وبعض الشافعية (١) قالوا بكفره لأنه أنكر ما ثبيت قطعا أنه حكم الله تعالى٠

الثاني: مذهب جمهور الحنابلة (٢) قالوا بتفسيق

الثالث: مذهب جمهور الشافعية وبعض الحنابلة (٣) قالوا: انكان المجمع عليه مما علم مما علم من الدين بالضرورة يكفر كالعلاة والزكاة مثلا ، أما انلميكن مما علم من الدين بالضرورة فلا يكفر كحل البيع وصحة الاجارة ، وهذا المذهب هو اختيار ابن دقيق العياد .

* رأى ابن دقيق العيد:

أورد ابن دقيق العيد رأيه في هذه المسألة عند شرحه لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لايجل دم امرى مسلم يشهد أن لا الله الا الله وأتي رسول الله الا باحدى ثلاث : الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة) .

يقول ابن دقيق العيد : (وقد يؤخد من قوله " المفارق للجماعة " بمعنى المخالف الأجماع كافر ، وقد نسب ذلك لبعث الأهل الاجماع فيكون متمسكا لمن يقول مخالف الاجماع كافر ، وقد نسب ذلك لبعث الناس وليس ذلك بالهين ، وقد قدمنا الطريق في التكفير فالمسائل الاجماعية تارة

⁽١) أنظر: تيسير التحرير ، ٢/ ٢٥٨ ، الاحكام ، ١/ ٢٠٩ .

⁽٢) أنظر : المسودة ، ٣٠٨ -

⁽٣) أنظر: جمع الجوامع ، ٢٠١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ٤٤ ، شرح الكوكب المنير ،٢/ ٢٦٢ ٠

يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلا ، وتارة لا يصحبها التواتر فالقسم الأول يكفر جاحده لمخالفته المتبواتر لا لمخالفته الاجمساع والقسم الثاني لا يكفسر به) • (١)

وقال في موضع آخر من شرحه (والحق أنه لايكفـر أحد من أهل القبلـة الابانكـار متواتر من الشريعة عن صاحبها فانه حينئذ يكون مكذبا للشرع وليس مخالفـة القواطنع مأخذا للتكفير وانما مآخذه مخالفة السمعية القطعية طريقا ودلالــة وعبر بعض أصحاب الأصول عن هذا بما معناه أن من أنكر طريق اثبات الشــرع لم يكفر كمن أنكر الاجماع ومن أنكر الشرع بعد الاعتراف بطريقة كفر لأنــه مكــنب). (٢)

≖ ملحــق:

نقل ابن دقيق العيد في شرحه اجماعات لبعض المسائل وهي مما وقفت علي هـ (٣) الاجماع على أن الحائض تترك الصلاة من غير قضاء ٠ (٣)

- (٢) الاجماع على جواز غسل المحرم اذا كان جنبا أو كانت المرأة حائضًا فطهرت ٠ (٤)
 - (٣) الاجماع على تحريم مهر البغي وحلوان الكاهـــن . (٥)
- (3) الاجماع على جواز الترتيب الآتي في وظائف يوم النحر: الرمي ثم نحر المسدى أو ذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الافاضة . (٦)

⁽١) . كتاب القصاص ، الحديث الأول ، ٤/ ٨٤ .

⁽٢) بأب اللغان ، الحديث الثامن ، ٤/ ٧٧ •

⁽٣) باب الحيش، الحديث الأول، ١/ ١٢٣٠

⁽³⁾ باب الغسل للمحرم، ٣/ ٦٨ ·

⁽٥) بأب ما نهى عنه من البيوع، الحديث العاشر ، ٣/ ١٣٥٠

⁽٦) بأب فسخ الحج الى العمرة ، الحديث الخا مس ، ٣/ ٧٧ .

- (٥) الاجماع على أن من أصبح جنبا وهو صائم يتم صومه وهو صحيح. (١)
 - (٢) الاجماع على جواز السلم. (٢)
 - (٣) الاجماع على وقوع الطلاق في غيبة المسرأة ، (٣)
 - (٨) الاجماع على اباحة دم المرتد من الرجسال.
- (٩) الإجماع على أن يمين المشرك مسموعة على المسلمين في الحكم ، كيمين المسلمين على الجماع على أن يمين المسلمين على المسلمين علي المسلمين على المسلمين على المسلمين الم

* * *

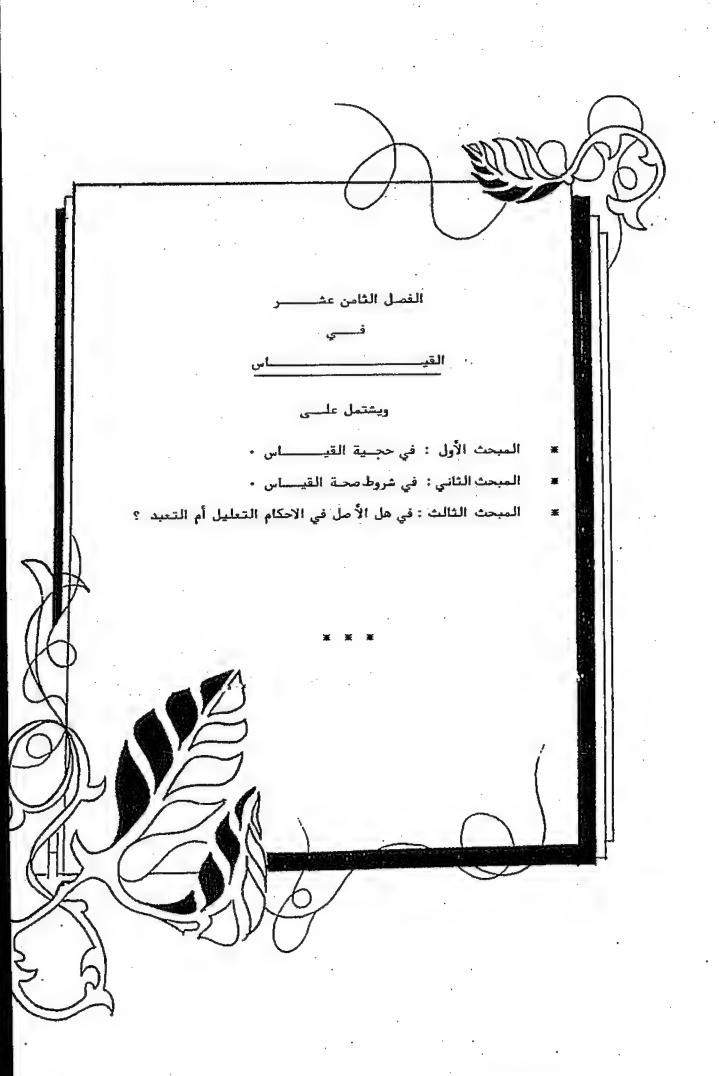
⁽۱) كتاب الصوم الحديث الخامس ، ٢/ ٢١٠ .

 ⁽٢) بأب السلم، الحديث الأول، ٣/ ١٥٥.

⁽٣) كتاب الطلاق، الحديث الثاني، ٤/ ٥٥ .

⁽٤) كتاب القماص، الحديث الأول ، ٤/ ٨٤ .

⁽٥) كتاب القصاص ، الحديث الثالث ، ١٤ ٩٣ (٥)



الفصل الثامن عشــــر فـــي القيـــــاس

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول في : حجية القياس:

اتفق جمهور الأمة ومعهم ابن دقيق العيد على حجية القياس (١) وخالف في ذلك الظاهرية والامامية والنظيام (٢)

* أدلة ابن دقيق العيدد:

استدل ابن دقيق العيد على مذهبه في هذه المسألة بأحاديث وردت في عميدة الأحكام وهي ـ مما وقفت عليه ـ :

الأول: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: ((جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يارسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها • فقال: أرأيت لوكان على أمك دين فقضيتيه أكان يؤدى ذلك عنها • قالت: نعم • قال فصومى عنها) •

يقول ابن دقيق العيد (وقد استدل القائلون بالقياس في الشريعة بهذا الحديث من حيث أن النبي ملى الله عليه وسلم قاس وجوب اداء حق الله تعالى على وجوب أداء حق العباد وجعله من طريق الأحق فيجوز لغيره القياس لقوله (فاتبعوه) (") لا سيما وقوله عليه السلام " أرأيت " ارشاد وتنبيه على العلية التي هي كشيء مستقر في نفس المخاطب،). (3)

⁽۱) أنظر : فواتح الرحموت ، ۳۰۰/۲ ، تنقيح الفصول ، ۲۸۵ ، البرهان ، ۲۸۵۲ ،المستصفى ۲/ ۲۳۶ ، شرح الكوكب المنير ، : ٤/ ۲۱۱ ٠

⁽۲) أنظر : الاحكام لابن حـزم ، ٤/ ١٥١ .

⁽٣) الاتعام آية/ ١٥٣٠

⁽٤) كتاب الصوم ، الحديث الثامن ، ٢/ ٢٣١ .

الثاني: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: ((أهل النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة وأصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة وقدم علي رضي الله عنه من اليمن فقال أهللت بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يجعلوها عمرة فيطوفوا ثيم يقصروا ويحلوا الا من كان معه الهدى ، فقالوا ننطلق الى منى وذكر أحدنيا يقطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معى الهدى الأحللت) (۱)

ووجه الدلالة من الحديث أن النبيّ صلى الله لعيه وسلم قاس التقصير على الحلق لأن قوله صلى الله عليه وسلم (ولولا أن معي الهدى لأحللت) معلل بقوليه عالى الله عليه وسلم و ولولا أن معي الهدى لأحللت) معلل بقوليه عالى العالى الله ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله الله النبي الملاة والسلام عن التحلل عن الحج الى العمرة - كما أمر أمحابه لعله وهي ابلاغ الهدى محله ، ولما كان نص الآية فيه منع عن الحلق فقط كان بامكانه على الله عليه وسلم أن يتحلل من العمرة بالتقصير ، ويبقى النهي الوارد في الآية عن الحلق معمولا به حتى يبلغ الهدى محله ، غير أن النبي على الله عليه وسلم أنوق في امتناعه قبل بلوغ الهدى محله . (٣)

الثالث: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ﴿ أَن النبي صلى الله عليه وسلم أتــــى برجـل قد شرب الخمر فجلده بجريدة نحو أربعين وقال فعلـه أبوبكر فلما كـــان

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الحج ، باب التمتع والاقران والاقراد ، ٢/ ١٧٦٠ وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الاحرام ، ٤/ ٣٧٠

⁽٢) البقرة آية/ ١٩٦٠

٣) باب فسخ الحج الى العمرة ، الحديث الأول ، ٣/ ٧٣ .

عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف (1) أخف الحدود ثمانون فأمــــر بنه عمـــر » (۲)

ووجمه الدلالية أن عبد الرحمن بن عوف رضي الليه عنه قاس حيد الخمر علييني أقل الحدود وهو القذف أمام جمع من الصحابة ولم ينكر أحد ذلك (٣).

الرابع: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (بلغ عمر أن فلانا باع خمرا فقال قاتل فقال قاتل الله فلانا ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها (٤) فباعوها (٥) يقول ابن دقيق العيد (وفيه دليل على استعمال الصحابة القياس في الأملور من غير نكير لأن عمر رضي الله عنه قاس تحريم بيع الخمر عند تجريمها على بيع الشحوم عند تحريمها وهو قياس من غير شك). (٦)

⁽۱) عبد الرحمن بن عوف بن كلاب القرشي كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو ، سماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن ، من المهاجريين الأولين وجمع بيال النبي صلى الله عليه وسلم المجرتين ، شهد بدرا والمشاهد كلها • بشره النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة توفي سنة ۳۱ ه بالمدينة •

أنظر: الاصابة ، ٢/ ٤١٦ ، الاستيعاب ، ٢/ ٣٩٣ ٠

⁽٢) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب الحدود ، باب ماجاء في ضرب شارب الخمر ، ١٩٦/٨ ، وصحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب حد الخمر ، ٥/ ١٢٥ .

⁽٣) باب حد الخمر ، الحديث الأول ، ٤/ ١٣٤٠

⁽٤) أى أذابوهـــا ٠ ذكره ابن دقيق العيـــد ٠

⁽a) أنظر: صحيح البخارى ، كتاب البيع ، باب لايذاب الشحم ، ٣/ ١٠٧ ، وصحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الخمرة والميتة ، ٥/ ٤١ .

⁽٦) كتاب الأشربة ، الحديث الثالث ، ١٤ ٢١١٠ .

* اعتراض ابن دقيق العيد على دليل للجمهـور:

استدل بعض الأصوليين على حجية القياس بحديث رأى ابن دقيق العيد أنها استدلال في غير محل النزاع وهو حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال: ﴿ جها رجل من بني فزارة الى النبي على الله عليه وسلم فقال ان امرأتي ولدت غلاما أسود فقال النبي على الله عليه وسلم هل لك ابل ؟ قال : نعم • قال فما ألوانها؟ قال حمر ، قال فهل يكون فيها من أورق؟ قال ان فيها لورقا • قال فاني قال حمر ، قال عسى أن يكون نزعة عرق قال وهذا عسى أن يكون نزعة عرق ﴾ (١) يقول بان دقيق العيد (واستدل به الأصوليون على العمل بالقياس فان النبي على الله عليه وسلم حمل منه التشبيه لولد هذا الرجل المخالف للونه بوله الابل المخالف لألوانها وذكر العلة الجامعة وهو نزع العرق الا أنه تشبيه في الأحكام الشرعية). (٢)

* استدلال ابن حزم ومناقشة ابن دقيق العيد لــه:

استدل ابن حزم رحمه الله في المحلى (٣) بدليل على ابطال القياس ، وهو حديث عمار بن ياسر (٤) رضي الله عنه قال: ((بعثني النبي صلى الله عليه وسسلم في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء فتمرغت كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال انما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه)

⁽۱) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الطلاق ، باب اذا أعرض بنفي الولد ، ٧/ ١٦٨ وصحيح مسلم ، كتاب اللعان ، ٤/ ٢١١ ٠

⁽٢) باب اللعان ، الحديث الثالث ، ٤/ ٦٩ .

^{100/1 (4)}

⁽٤) عمار بن ياسر العنسي ـ يكنى أبا اليقظان شهد بدرا ، كان من السابقين الأولين هو وأبوه وكانوا ممن يعذب في الله ، هاجر الى المدينة وشهد المشاهد كلها • استعمله عمر على الكوفة ، قتل مع على في صفين سنة ٨٧ه • أنظر: الاصابة ٥١٢/٣، الاستيعاب، ٤٧٦/٢

⁽٥) أنظر: صحيح البخاري، باب التيمم، ٩٣/١، وصحيح مسلم، باب التيمم، ١/ ١٩٣٠

يقول ابن حزم (في هذا الحديث ابطال القياس لأن عمارا قدر أن المسكوت عنه من التيمم للجنابة حكمه حكم الغسل للجنابة اذ هو بدل منه فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط)٠

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذا الاستدلال بجوا بين :

الأول: يقول (ان الحديث قديدل على بطلان هذا القياس الخاص ولا يلزم من بط الناص بطلان العام، والقائسون لا يعتقدون صحة كل قياس).

الثاني: ان هذا القياس الذي قاسه عمار قد فقد شرطا لذلك أبطله النبي ملى اللـــه عليه وسلم وهذا الشرط هو (مساواة الفرع للأصل) فالأصل وهو الوضوء قد ألغيـــت المساواة بينه وبين البدل وهو التيمم ، فالمتيمم لا يعم جميع أعضاء الوضــــو، كالرأس مثلا والرجلين ، فصار مساواة البدل للأصل ملغيا في محل النص لقولـــه تعالى: ≰ فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ≱ (١) واذا بطلت المساواة في الأصل بطلئت في الفرع فلا يتم تعميم البدن كله بالتمرغ في الصعيد بدلا عن الغسل ، لأن الأصل المنصوص عليه وهو الوضوء وبدله التيمم ـقــد الصعيد بدلا عن الغسل ، لأن الأصل المنصوص عليه وهو الوضوء وبدله التيمم ـقــد ألغيت المساواة بينه وبين البدل فكذلك يلغى في الفرع ـ وهو الغسل وبدله تعميم كل البدن ـ . .

بل ذهب ابن دقيق العيد أبعد من مجرد الرد ، فبيّن أن في هذا الحديث دليسلا على صحة أصل القياس فقال: (بل لقائل أن يقول : قد يكون الحديث دليلا على صحة أصل القياس فان قوله صلى الله عليه وسلم ((انما يكفيك كذا وكذا)) يسدل

⁽۱) المائدة آية/ ٦

على أنه لو كان فعله لكفاه ، وذلك دليل على صحة قولنا : لوكان فعله لكان مصيبا ولو كان فلعه لكان قايسا للتيمم للجنابية على التيمم للونسوء على تقدير أن يكون " اللمس " المذكور في الآية (1) ليس هو الجماع لأنه لو كان عند عمار هو الجماع لكان حكم التيمم مبينا في الآبة فلم يكن يحتساج الى أن يتمرغ ، فاذن فعله ذلك يتضمن اعتقاد كونه ليس عاملا بالنص ، بلل بالقياس وحكم النبي ملى الله عليه وسلم بأنه كان يكفيه التيمم على الصورة المذكورة مع ما بينا من كونه لو فعل ذلك لفعله بالقياس عنده لا بالنص) (٢)

* * *

⁽١) قوله تعالى ﴿ أولا مستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا ٠٠٠ * الآية ٠

۱۱۲ ـ ۱۱۱ / ۱۱۱ ـ ۱۱۲ . (۲)

المبحث الثاني في: شروط صحة القياس:

وضع الأصوليون القائلون بالبقياس شروطا ليمح الاستدلال به، بعضها محل اتفاق بينهم والآخر محل اختلاف ، وسأقتصر في هذا المبحث علىذكر الشروط التسي

تعرض لها ابن دقيق العيد في شرحه وهي :

الاول : أركان القياس أربعة _ الاصل ، والفرع وحكم الاصل والوصف الجامع _ ومن شمسروط حكم الاصل أن يكون شرعيم العلم العلم النابي الماليكون شرعيم العلم ال

وهذا الشرط محل اتفاق بين الأصوليين ومعهم ابن دقيق العيد (١)

استدلال القاضي عياض ومناقشة ابن دقيق العيد له:

عند شرحه لحديث ثابت بن الضحاك الانصارى (٢) رضي الله عنه أنه بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل قال: (من حلف على يمين بملة غير الاسلام كاذبا متعمدا فهو كما قال ومن قتل نفسه بشي، عذّب به يوم القيامة وليس على رجل نذر فيما لا يملك) (٣).

أورد ابن دقيق العيد استدلال القاضي عياض فقال: (قال القاضي عياض وفيه دليسل لمالك (٤) ومن قال بقوله على أن القصاص من القاتل بما قتل به محددا كسسان أو غيسر محدد خلافسا لأبي حنيفة (٥) اقتداء بعقاب الله عز وجل لقاتل نفسه

⁽۱) أنظر: تيسير التحرير ، ۳/ ۲۸۵ ، مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۲۱۵ ، المستصفى ، ۲/ ۳۲۰ ، شرح الكوكب المنير ، ۶/ ۱۷ ۰

⁽۲) ثابت بن المحاك بن حذيفة الاتمارى الاشهلي ، شهد بيعة الرضوان وذكر أنه شهد بدرا كان رديف رسول الله على الله عليه وسلم يوم الخندق ودليله الىحمارا، الأسد ، توفي رحمه الله ، ۶۵ ه ۰

أنظر : الاصابة ، ١/ ١٩٣ ، الاستيعاب ، ١/ ١٩٦ ٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الأيمان والنذور ، باب من حلف بملة سوى ملة الاسلام ، ١٦٦/٨ ، صحيح مسلم ،كتاب الايمان ، باب بيان غلظ تحريم قتل الانسان نفسه، ١٦٦/٨

⁽٤) أنظر: مواهب الجليل ، ٦/ ٢٤٠

⁽٥) أنظر: المبسوط ، ٢٦/ ١٢٢ .

في الآخرة ، ثم ذكر حديث اليهودي (١) وحديث العرنيين (٢)).

ولما كان هذا القياس قد فقد شرطا - وهو أن يكون الأصل المقيس عليه حكما شرعيا - والقاضي عياض قاس جواز القصاص من القاتل بما قتل به محددا كسان أو غير محدد على فعل الله تعالى وعقابه لقاتل نفسه يوم القيامة رد عليه ابن دقيق العيد بقوله: (وهذا الذى أخذه من هذا الحديث في هذه المسئلسة ضعيف جدا لأن أحكام الله تعالى لا تقاس بأفعاله وليس كل مافعله في الآخرة بمشروع لنا في الدنيا كالتحريق بالنار والتساع الحيات والعقارب وسقى الحميم المقطع للأمعاء ، وبالجملة فما لنا طريق الى اثبات الأحكمام الا نصوص تدل عليها أو قياس على النصوص عند القياسيين ، ومن شرط ذلك أن يكون الأصل المقيس عليه حكما ، أما مناكان فعلا لله تعالى فلا ، وهذا ظاهر جدا وليس ما نعتقده فعلا لله تعالى في الدنيسا ايضا يباح لنا فان لله أن يفعل ما يشاء بعباده ولا حكم عليه وليس لنا أن نفعل بهم الا ما أذن لنا فيه بواسطة أو بغير واسطة). (٣)

⁽۱) والحديث في صحيح البخارى عن أنس بن مالك رضي الله عنه (أن جارية وجد رأسها مرضوضا بين حجين فقيل من فعل هذا بك فلان ، فلان ، حتى ذكر اليهودى فأومساً ت برأسها فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم أن يرش رأسه بين حجرين) . صحيح البخارى ، كتاب الديات ، باب سؤال القاتل حتى يقر ، ٩/ ٥٠

⁽۲) وهو في صحيح البخارى ايضًا عن أنس رضي الله عنه ، أنناسا أتوا من عرينــــوا فاجتووا المدينة فأمر لهم النبي صلى الله عليه وسليم بلقاح وأمرهم أنيشربــوا من ألبانها وأبوالها فقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعـــم فأمر بهم النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمرت أعينهــم وتركوا في الحرة يستسقون فلايسقون) .

صحيح البخاري ، كتاب الديات ، باب القسامة ، ٩/ ١١٠

٣) كتاب الأيمان والنذور ، الحديث الخامس ، ٤/ ١٥١ •

الثاني: أن لايكون الأصل معدولا بنه عن سنن القياس ، ويقصد بما عدّل عن سنن بني الثاني أن ما خرج عن منهاجه فلا يقاس عليه لتعذر تعديث حكمه الى الفرع إما لكونه استثنى من قاعدة عامة ، ومثاله شهادة خزيمة (1) رضي اللبه عنه ، فان النبي صلى اللبه عليه وسلم جعل شهادته بشهادة رجلين ، أو لم يستثن ومثاله عند الركعات وتقدير نصاب الزكاة ومقادير الحدود والكفارات .

ولقد اختلف الأصوليون في اعتبار هذا الشرط الى مذهبين:

الأول: مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمتكلمين (٢) على اعتبار هذا الشرط وأنه لا يجوز القياس عليه ٠

الثاني: مذهب جماعة من الحنفية والشافعية (٣) على عدم اعتبار هذا الشرط وأنها وأنهام يجوز القياس عليه ، وهذا المذهب هو ظاهر اختيار ابن دقيق العيد ،

* الأثر الفقيي:

كان لهذه المسألة أثر في اختيارات ابن دقيق العيد رحصه الله الفقهية ، فعنسد شرحه لحديث ابي هريرة رضي الله عنه قال: (ملى بنا رسول الله ملى الله علومة عليه وسلم احدى صلاتي العشي فملى بنار كعتين ثم سلم فقام الى خشبة معروضة في المسجد فاتكاً عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك أصابعه وخرجت السرعان من أبواب المسجد فقالوا قصرت الصلاة ، وفي القوم أبو بكروعمر فهابا أن يكلماه ، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين فقلل يارسول الله أنس ولم تقصر فقال أكما يقلول

⁽۱) خزيمة بن ثابت بن ثعلبة الخطمي الانصاري ، يعرف بذى الشهادتين ويكنى أبا عبادة ، شهد بدرا ومابعدها ، كان مع علي في صفين وقتل فيها سنة ٣٧ه . أنظر: الاصابة ، ٢/ ٢٥١١ ، الاستيعاب ، ١/ ٤١٧.

 ⁽۲) أنظر: أصول السرخسي، ۱٤٩/۲، مختصر ابن الحاجب ، ۲۱۱/۲، نهاية السول، ۲۲۵/۳،
 شرح الكوكب المنير ، ۲۰/۶ .

⁽٣) أنظر : فواتح الرحموت ، ٢/ ٢٥٠ ، جمع الجوامع ، ٢/ ٢١٨ ٠

ذو اليدين فقالوا نعم فتقدم فصلى ماترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجـــوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم سلم ﴾ •

استدل ابن دقيق العيد رحمه الله منه جواز البناء على الصلاة بعد السلم السهوا ووجه الدلالة أن النبي على الله عليه وسلم لما أخبر بسهوه أكمل ما تبقى من صلاته ولم يستأنف من جديد ، وهذا الجواز لا فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل وهو قول الجمهور (۱) وسعب ابن دقيق العيلل لسحنون (۲) من المالكية القول أن البناء على الصلاة بعد السلام انما يكون اذا ، سلم من ركعتين على ما ورد في الحديث ، أما اذا سلم من ركعة أو تلك فلا يجوز له ذلك ، وبين ابن دقيق العيد علة سحنون في ذلك فقال : (ولعلم للا يجوز له ذلك ، وبين ابن دقيق العيد علة سحنون في ذلك فقال : (ولعلم ما يحوز له ذلك ، وبين الملاة ونية الخروج منها على خلاف القياس وانما ورد النص على خلاف القياس في هذه الصورة المعينة وهو السلام من اثنين فيقتمر علم مورد النص ويبقى فيما عداء على القياس).

فسحنون رحمه الله رأى أن البناء بعد قطع الصلاة من ركعتين معدول عن سنن القياس وخروج عن منهاجه فلايصح قياس البناء على الصلاة بعد قطعها من ركعة أو ثلاث ركعات عليها تبعا للشرط المذكور ٠

وقد أجاب ابن دقيق العيد عليه بجوابين:

(۱) وفي هذا الجواب ما يوحي بأن ابن دقيق العيد لا يعتد بهذا الشرط فقيال:
(والجواب عنه أنه اذا كان الفرع مساويا للأصل ألحق به وان خالف القياس _ أي
الأصل - عند بعض أهل الأصول) فالفرع - وهو البناء اذا ما سلم بعد ركعة أو شلات

⁽۱) وهم الأتّمة الأربعة : أنظر : المبسوط ، ٢٣٢/١ ، مواهب الجليل ، ٢٩/٢ ، المجموع ، ١١٣/٤ ، شرح منتهى الارادات ، ٢٢١/١ ٠

⁽٢) عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي يلقب بسحنون قاضي فقيه انتهت اليه رياسة العلم بالمغرب ، أصله شامي من حمص ولي القضا، بقيروان ، توفي سنة ٢٤٠ ه ٠ أنظر : وفيات الله عيان ، ١٨٠/٣ ، الاعلام ، ٥/٤ ٠

ركعات _ يلحق بالأصل _ وهو البناء اذا سلم بعد ركعتين سهوا وان خالسف هذا الأصل القياس وخرج عن منهجه ٠

(۲) أن المانع لمحة الملاة هو الخروج منها بالنية والسلام ، والنبي صلى الله عليه وسلم ظن التمام فألغى هذا المعنى ولاقرق بينأن يكون البناء بعد ركعتيــــن أو ثلاث أو بعد واحدة ، (۱)

الثالث: انيساوى حكم الفرع حكم الأصل اذ القياس عبارة عن تعديده حكم من محسل .

الن محل فلا ينبغي أن يختلف بالتعديدة ، وهذا الشرط محل اتفاق بين الأصولياتين ومعهم ابن دقيق العيد .

* الأثر الفقي :

عند شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولايبيع حاضرلباد ولا تصروا الغنم ، وفي رواية للبخارى لا تحفلوا الابل والغنم ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضيها أمسكها وان سخطها ردها وصاعرا من تمر) .

نقل ابن دقيق العيد خلاف أصحاب الشافعي (٣) فيما يثبت فيه حكم التصرية مسسن الحيوان بعد أن اتفقوا على أنه لا يختص بالابل والغنم المذكورين في الحديث ، فمنهم من عدّى هذا الحكم الى النعم (٤) خاصة وهي الابل والبقر والغنم ومنهم من نظرول اللي المعنى فعدّاه الى كل حيوان يؤكل لحمه ، لأن مأكول اللحم يشترى بقصول الاستفادة من لبنه فوجب حكم الخيار له بسبب خديعة المحفل له بالتحفيل .

⁽١) باب سجود السهو، الحديث الأول ، ٢/ ٣٢ .

⁽٢) أنظر : فواتح الرحموت ، ٢/ ٢٥٧ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ٢٣٣ ، المستصفى، ٢/ ٣٣٠. المسودة ، ٣٣٤ ٠

⁽٣) أنظر : نهاية المحتاج ، ٤/ ٧٤ .

⁽٤) أنظر مادة نعم في لسبان العرب ٠

ثم نقل خلاف أمحاب الشافعي فيمن حقّل أتانا _ وهي الأنثى من الحمر الأهلية [1] فمن قال بعدم ثبوت الخيار في الأتان المحقلة علله بأنه غير مقمود لشرب الآدمي ، ومن أثبت الخيار علله بأنه مقمود لتربية المحش (٢) وهو وللسلم الدمار ومهر الفرس . •

وقد رجمح ابن دقيق العيد ثبوت الخيار في الأتائ من غير أنيرد لأجل لبنها شيئا ، ونبه رحمه الله الى أن هذه المسئلة مخرجة على قاعدة أخرى وليسس قياسا على الابل والغنم بفقده الشرط المذكور ، فقال : (وإذا ثبت الخيار فسي الأتان فالظاهر أنه لا يرد لأجل لبنها شيئا ومن هنذا يتبين لك أن الأتسان لا يقاس على المنصوص عليه في الحديث ، أعني الابل والغنم ، لأن شرط القياس اتحاد الحكم فينبغي أن يكون اثبات الخيار فيها من القياس على قاعدة أخرى). (٣) فلو ألحقنا الأتان المضراة بالابل مثلا في ثبوت الخيار ، ومن غير أن نسسرد فلو ألحقنا الأتان المضراة بالابل مثلا في ثبوت الخيار ، ومن غير أن نسسرد ماعا مع ردها لفقد هذا القياس شرطا وهو اتحاد الحكم وليس هذا شأن القياس لذلك رأى ابن دقيق العيد ثبوت الخيار فيها على قاعدة أخرى وهي الرد بالعيب للرابع : أن تكون العلة في الفرع مساوية لعلة الأصل أو زائدة عليه ، وهذا الشسرط محل اتفاق بين الأصوليين (٥)

⁽١) أنظر مادة أتن في لسان العرب ٠

⁽٢) أنظر مادة جحش في لسان العرب ٠

^{. 117 /7 (7)}

⁽٤) أنظر : حاشية الصنعاني ، ٤/ ٤٤٠

⁽o) أنظر: تيسير التحرير ، ٢٩٥/٣، جمع الجوامع ، ٢/ ٢٢٤ ، شرح الكوكب المنير ، ١٠٥/٤ مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ٢٣٣ ٠

⁽٦) سبق بيان الأثر الفقهي لهذه المسألة في فصلُ الخصوص ، مبحث تخصيص العموم بالقياس • ص ٣٢٨٠

الخامس: أن لا تعود العلمة المستنبطة على الأصل بالإبطال،، ومثل لها الأصوليون بمن علل وجوب الشاة في الزكاة لدفع حاجة الفقراء، وتعليل هذا الحكم بهسدنه العلمة يجوّز اخراج قيمتها مما يفضي الى عدم وجوبها على التعيين فيؤدى السي الطال النص الوارد في وجوبها ، وهذا الشرط محل اتفاق بين الأصولييسن (١) وصعهم ابن دقيق العيد ،

* الأثر الفقيدي:

ظهر أثر هذا الشرط عند شرح ابن دقيق العيد لحديث المسي، ملاته لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم (اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معلى من القرآن) فاستدل من قوله صلى الله لعيه سولم (فكبر) على وجوب التكبير بعيشه ، ونقل عن ابي حنيفة (٢) جواز أن يأتي المصلي بما يقتضي التعظيم نحسو الله أعظم ، الله أجل ، وأبو حنيفة نظر الى المعنى ، وأن المقصود هسسو التعظيم فيحصل بكل لفظ يدل عليه .

وقد أجاب ابن دقيق العيد على أبي حنيفة بأجوبة عدة منها أن اعتبار هـــــذه العلـة وهي مطلق التعظيم يفضي الى ابطال خصوص التكبير فقال: ﴿ وأيضًا فقـــد اشتهر بين أهل الأصول أن كل علة مستنبطة تعود على النص بالإبطال فهي باطلــة ويخرج على هذا الحكم هذه المسألة فانه اذا استنبط من النص أن المقصود مطلــق التعظيم بطل خصوص التكبيــــر ﴾ (٣)

⁽۱) أنظر: فواتح الرحموت ، ۲/ ۲۸۹ ، مختصر ابن الحاجب ، ۲۲۸/۲ ، الاحكام ، ۵۰/۳ ، شرح الكوكب المنير ، ٤/ ۸۰۰

⁽۲) أنظر: شرح فتح القدير ، ۱/ ۲۶٦ .

⁽٣) باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود ، الحديث الأول ، ٢/ ٧٠.

اختلف الأصوليون في اعتبار هذا الشرط الى مذاهب ثلاثة:

الأول: مذهب الشافعي في أظهر قوليم ، ورواية عن الامام أحمد (1) قالوا بجـــواز تخصيص الأصل بالعلمة المستنبط...ة ٠

الثاني: مذهب الشافعي وأحمد في رواية أخرى (٢) قالوا: بعدم الحـــواز ٠

الثالث: مذهب ابن دقيق العيد قال بجواز تخصيص الأصل بالعلة المستنبطة بشرط أن تكون العلة ظاهرة ظهورا قويـــا ٠

الأثر الفقيي:

أورد ابن دقيق العيد رحمه الله هذه المسألة عند شرحه لحديث أبي هريسرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لا يبيع حاضر لبساد)) فعرف هذا البيع فقال: (وصورته أن يحمل البدوى أو القروى متاعه الى البلسسد ليبيعه بسعر يومه ويرجمع فيأتيه البلدى فيقول: ضعه عندى لأ بيعه عليسالتدريج بزيادة سعر) •

ثم نقل ابن دقيق العيد رحمه الله خلاف أصحاب الشافعي (٣) رحمه الله فيي تعميم هذا النهي على جميع أنواع البيوع ، فمن اتبع ظاهر اللفظ عمم هيدا النهي على كلّ البيوع من غير استثناء ، ومن اتبع المعنى _ وهو عدم الاضيرار

⁽۱) أنظر : جمع الجوامع ، ۲۶۸/۲ ، التمهيد للاسنوى ، ۳۷۵ ، شرح الكوكب المنير، ۸۳/۶، ارشاد الفحول ، ۱۸۳ ۰

⁽٢) أنظر: المصادر السابقة ٠

⁽٣) أنظر نهاية المحتاج ، ٣/ ١٤٦٣٠

وتفويت الربح أو الرزق على الناس - استثنى بعض البيسوع فوضع شروطا لهــــذا النهي وهي :

- (۱) أن يكون البلدي عالما بالنهــــى٠
- (٢) أن يظهر لذلك المتاع المجلوب سعر في البلد فان لم يظهر ـ اما لقلة الطعمام المجلوب أو لكثرته في البلد ـ فليس بحمرام •
- (٣) أن يكون المتاع المجلوب مما تعم الحاجة اليه ، فان كان المتاع مما لايحتاج اليه الا نادرا فليس بحسرام .
- (3) أن يدعو البلدى البدوى الىذلك ، فاذا التمسه البدوى فلابأس فيذلك ، ويظهر مما تقدم أن أصحاب القول الثاني قد خصوا بيوعا من النهي العام بهذه الشروط ، فأورد ابن دقيق العيد مذهبه في هذه المسألة فقال: (واعلم أن أكثر هذه الأحكام ـ أى الشروط ـ قد تدور بين اعتبار المعنى واتباع اللفظ ولكنن ينبغي أن ينظر في المعنى الى الظهور والخفاء فحيث يظهر ظهورا كثيرا فلا بأس باتباعه وتخصيص النص به ، أو تعميمه على قواعد القياسسين ، (١) وحيث يخفى أولا يظهر ظهورا قويا فاتباع اللفظ أولى) ،

أما التعليل الأول:

وهو أن يكون عالما بالنهي فان الدليل الشرعي قد قام على اعتباره فنصوص الكتاب والسنة تدل على عدم مؤاخذة الجاهل ، ثم ان هذا ليس هو محل الخلاف ، اذ الخلاف في العلمة المستنبطة ، وعدم مؤاخذة الجاهل علمة منصوصة ،

⁽۱) عود العلة على الأصل بالتعميم جائز بغير خلاف عند الأصوليين مثاله قوله صلى الله عليه وسلم (لا يقضي القاضي وهو غضبان) قعلة النهي تشويش الفكر فيتعدى السيى كل مشوش من شدة فرح ونحوه) • أنظر نفس المراجع •

وهو أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة اليه ، وأن يظهر سعر لذلك المتاع المجلوب في البلد ، فمتوسط الظهور لاحتمال أن تكون العلة في النهاس وعدم تفويت الرزق والربح على أهل البلد وهذا التعليال أشعر به قوله صلى الله عليه وسلم في رواية أخرى: (لايبيع حاضر لباد دعوا الغاس يرزق الله بعضهم من بعض) ومراعاة ربح الناس وعدم تفويت الرزق على أهلل البلد لا يتوقف على كون البيع مما تدعو الحاجة اليه ، أو أن يكون لذلك المتاع المجلوب سعر في البلد .

« أما التعليال الرابع :

وهو أن يلتمس البلدى البدوى فضعيف ، لأن لفظ الحديث لميصرح بذلك ، ثــم ان علمة النهي ـ وهي الضرر ـ متحققة سواء التمس البلدى البدوى أم لا ٠ وبناء على ماتقدم رجح ابن دقيق العيد بقاء النهي على عمومه لأن التعليـــلات المستنبطة لم تكن قوية بحيث تخص الأصـــل . (1)

* * *

⁽۱) باب ما نهى عنه من البيوع ، الحديث الثاني ، ٣/ ١١٥ .

المبحث الثالث في : هل الأصل في الأحكام التعليل أم التعبيد ؟ :

احتلف الأصوليون في هذه المسألة الى مذهبين:

الأول: مذهب جمهور الأمة (١) قالوا الأصل في الأحكام التعليل وهو اختيار ابن دقيـــق العيـــد .

الثاني: مذهب بعض الأصوليين (٢) قالوا الأصل فيه التعبيد .

* الأثر الفقيي:

ظهر الأثر الفقهي لهذه القاعدة عند شرح ابن دقيق العيد لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اذا شرب الكليب في اناء أحدكم فليغسله سبعا) (٣).

نقل ابن دقيق العيد قول الامام مالك (٤) رحمه الله بطهارة الاثاء والماء اللذي ولغ فيه الكلب، وحمل الأمر الوارد في الحديث على التعبد ورجح أمحلات مالك قول امامهم بأن هذا الحديث ذكر هذا العدد المخصوص وهو السبع وفيه دليل على أن الأمر للتعبد ، لأنه لوكان لازالة النجاسة لاكتفى بملك دون السبع لازالتها .

وقد أجاب ابن دقيق العيد على هذا التوجبه بقوله (والحمل على التنجيس أولى لأنه متى مادار الحكم بين كونه تعبدا وبين كونه معقول المعنى كان حمله على كونه معقول المعنى أولى لندرة التعبد بالنسبة الى الأحكام المعقولة المعنى). (٥)

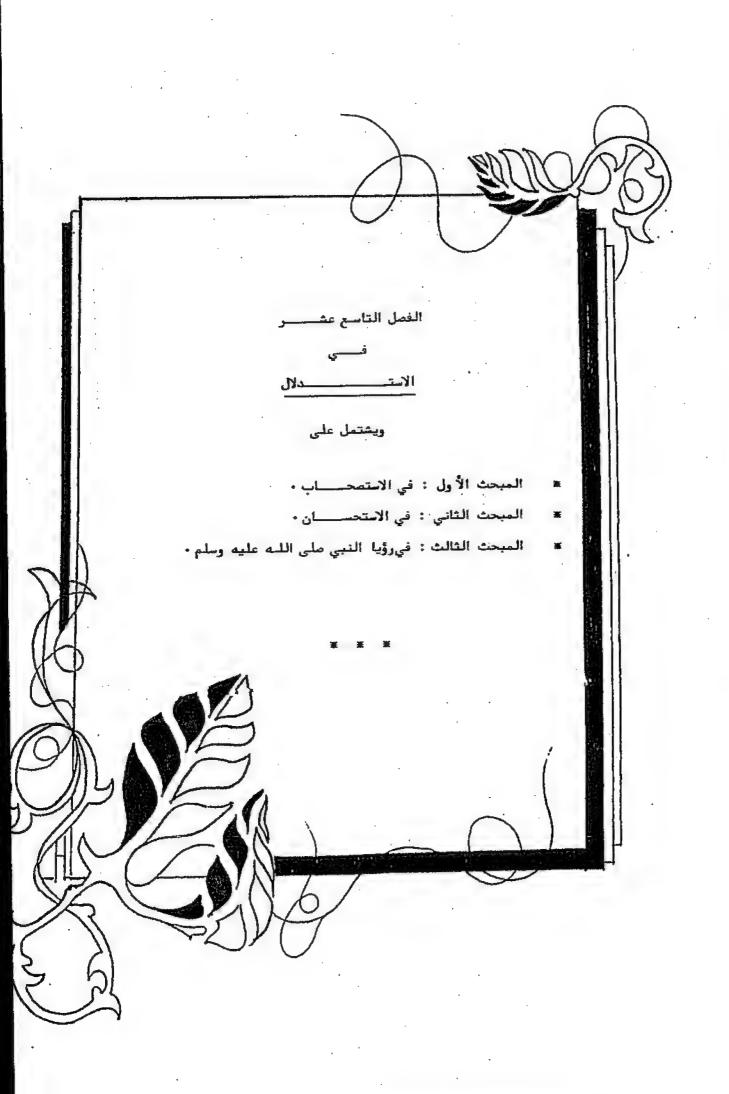
⁽۱) أنظر : تيسير التحرير ، ٤٨/٤ ،مختصر ابن الحاجب ،٢٣٨/٢ ، الابهاج ،٦٢/٣، شـرح الكوكب المنير ، ١٥١/٤.

⁽٢) أنظر: المصادر السابقة٠

 ⁽۳) أنظر : صحيح البخارى ،كتاب الوضوء ، باب الماء الذى يغسل به شعر الانسان،۱۰(۵۶)
 وصحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، ۱/۱۱۱۰

⁽٤) أنظر: مواهب الجليل، ١/ ١٧٤.

⁽٥) كتاب الطهارة ، الحديث السادس ، ١/ ٢٦ .



الغمل التاسع عثــــــــ فــــي الاستـــــدلال

وهو ماليس بنص ولا اجماع ولا قياس ، ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحبت

المبحث الأول في: الاستصحاب:

* تعريف الاستصحــاب:

عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأول (1). ومثاله استصحاب البراءة الأصلية ، فالأصل براءة الذمة عن الواجبات والتكليفسات وذلك قبل بعثة الرسل عليهم السلام فاذا جاء النبي وأوجب خمس صلوات تبقي الصلاة السادسة غير واجبة لا بتصريح النبي بنفيها ولكن باستصحاب البسسراءة الأصلية .

ولقد اختلف الأموليون في حجيمة الاستصحاب الى مذهبين:

الاول: مذهب جمهور المتكلمين وبعض الحنفية (٢) قالوا بحجيبته وهو اختيار ابن دقيبق العيسد ٠

الثاني: مذهب جمهور الحنفية وأبي الحسين البصرى (٣) قالوا بعدم حجيته ٠

* دليل ابن دقيق العيـــد :

استدل ابن دقيق العيد على حجية هذه القاعدة بحديث أبي هريرة وزيد بـــــــــــن

⁽۱) نهاية السول ، ٣/ ١٧٨ ٠

⁽٢) أنظر: تيسير التحرير ، ٤/ ١٧٧، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ١٨٤، المستصفى، ١/ ٢١٨، المسودة، ٤٣٤٠

⁽٣) أنظر: تيسير التحرير ، ٤/ ١٧٧ ، الاحكام ، ٣/ ١٨١ ٠

خالد (١) رضي اللمه عنهما أنهما قالا (ان رجلا من الأعراب أتى الى رسول اللمه ملى اللمه عليمه وسلم فقال : يارسول اللمه أنشدك اللمه الاقضيت بيننا بكتاب اللمه فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه نعم فأقش بيننا بكتاب اللمسمه وأثنن لى فقال رسول اللمه صلى اللمه عليمه وسلم قل ، فقال ان ابني كان عسية (٢) على هذا فزنى بامرأته واني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمئة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني انما على ابني جلد مئة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول اللمه صلى اللمه عليه وسلم والذى نفسي بيده لأقنيسن بينكما بكتاب اللمه الوليدة والغنم ردّ عليك وعلى ابنك جلد مئة وتغريب عام وان على عام وأغد يا أنيس (٣) لرجل من أسلم على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، فقال فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول اللمه على اللم عليه وسلم فرجمت) (٤) فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول اللم على اللم عليه وسلم فرجمت) الحال والحكم بالأصل في استمرار الأحكام الثابتة وان كان يمكن زوالها في حيسساة النبي ملى اللمه عليه وسلم بالنسخ) . (٥)

⁽۱) زيد بن خالد الجهني، يكنى أبا زرعة ، وقيل أبا عبد الرحمن ، كان حامل لواء جهينسة يوم الفتح ، روى له الشيخان ، مات رحمه الله سنة ٧٨ ه وله ٨٥ عامنا ٠ أنظر : الاصابة ، ١/ ٥٦٥ ، الاستيعاب ، ١/ ٥٥٨٠

⁽٢) أي أخيرا ٠

⁽٣) أختلف فيه فقيل هو أنيس بن الضحاك الأسلمي ، وقيل هو أنيس بن أبي مرشد. • أنظر : الاصابة ، ١/ ٧٧ ، الاستيعاب ، ١/ ٦٢ •

⁽٤) أنظر : محيح البخارى ، كتاب المحاربين ، باب اذا رمى امرأته أو امرأة غيره ، ٨/ ٢١٤٠ وصحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ٥/ ١٢١٠

⁽٥) كتاب الحدود ، الحديث الثاني ، ٤/ ١١١ ·

الأثر الفقيسي:

عند شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (اذا قام أحدكم من نوسه فليغسل يديه قبل أن يدخلها الانهاء ثلاثها فان أحدكم لا يدرى أبن باتت يده) (١) .

نقل ابن دقيق العيد خلاف العلماء في حكم غسل اليدين قبل ادخالهما الاساء وذكر فيه مذهبين:

- أ مذهب الا مام أحمد (٢) قال: بوجوب ذلك من نوم الليل دون نوم النهار لقوله صلى الله عليه وسلم "أين باتت يده" والمبيت لايكون الا بالليل .
 - ب مذهب مالك والشافعي (٢) قالا بعدم الوجوب مطلقا والأمر محمول على الندب وقد رجح ابن دقيق العيد المذهب الثاني واستدل على ذلك بدليلين :
- (۱) بحديث الاعرابي الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم توضأ كما أمرك اللسه فأحاله على الآية وليس فيها غسل اليدين . (٤)
- (٢) أن الأمر وان كان للوجوب ظاهرا ، الا أنه صرف في هذا الحديث عنظاهرة لقرينية وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم علل هذا الحكم بقوله (فان أحدكم الإيدري أين باتت) وهذا التعليل يقتضي الشك في نجاستها الا اليقين ، والقواعد تقسرر

⁽۱) أنظر : صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ، باب الاستجمار وترا ، ١/ ٥٢ ٠

[:] وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب كراهة غمس المتوضي ٠٠٠ ، ١/ ١٦٠٠

⁽۲) أنظر : شرح منتهي الارادات ، ١٥/١ .

⁽٣) أنظر: مواهب الجليل ، ١/ ٢٤٢ ، نهاية المحتاج ، ١/ ١١٨٥

⁽³⁾ وهو حديث (لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين) • أنظر : سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب صلاة من لايتم ركوعه ، ١٢٢/٥ • وصححه ابن حجر في تلخيص الحبير ، ١/ ٥٩٠

أن حكم الوجوب لايرد على موطن الشك مع وجود الأصل المستعجب وهور والمالة اليد ويحمل طهارة اليد ويحمل الأمر بغسل اليد على النوريد و (١)

_ _ _ ~

⁽۱) كتاب الطهارة ، الحديث الثاني ، ۱/ ١٩٠

* المبحث الثاني في: الاستحسان:

* تعريف الاستحــان: (١)

ذكر الأصوليون للاستحسان أكثر من تعريب منها:

- (۱) دليل ينقدح في نفس المجتهد ويعسر عليه التعبير عنه ٠
 - (٢) العدول عن قياس الى قياس أقـــوى ٠
 - (٣) العدول عن حكم الدليل الى العادة لمصلحة الناس ٠
 - (٤) القول بأقوى الدليليين ٠

* تحقيق المسألــة:

ذهب المحققون من الأصوليين الى عدم وجود خلاف على حجية الاستحسان وأن الخلاف انما هو لفظي فانكان الاستحسان هو القول بما يستحسنه الانسان ويشتهيه من غير دليل فهو باطل وعلى هذا يحمل قول الشافعي رحمه الله من استحسن فقد شرع ، وان كال الاستحسان هو العدول عن دليل الى دليلة أقوى منه فهذا مما لا ينكره أحد . (٢)

* دليل ابن دقيق العيد على حجية الاستحسان:

استدل إبن دقيق العيد على حجية الاستحسان بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه ((أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدة

⁽۱) أنظر تعريفات الأصوليين للاستحسان: تيسير التحرير ، ٤/ ٢٨ ، احكام الفصول، ٢١٧٧ ، مختصر ابن الحاجب ، ٢/ ٢٨٨ ، المستصفى ، ٢٧٥/١ ، جمع الجوامــــع، ٢/ ٣٥٣ ، شرح الكوكب المنير ، ٤/ ٣١١ ،

⁽٢) ارشاد القحول ، ٢١٢ ٠

نحو أربعين وقال فعلم أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن ابن عوف أحث الحدود ثمانون جلدة فأمر به عمر)

يقول ابن دقيق العيد (وقد يستدل به من يرى الحكم بالقياس والاستحسان)(۱) ولعل وجه الدلالة أن عدول عبد الرحمن بن عوف عن جلد شارب الخمسسر أربعين - وهو مما فعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر - السلى دليل أقوى منه وهو قياس حد الحمر على حد القذف من قبيل الاستحسان •

⁽١) باب حد الخمر ، الحديث الأول ، ٤/ ١٣٦ .

المبحث الثالث في: رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم:

اختلف العلماء في حجمة رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم الى مذاهب (١)

الأول: مذهب جماعة من أهل العلم منهم الاستاذ أبو اسحاق أنه يكون حجمسة
ويلزم العمل به ٠

الثاني: مذهب آخرين قالوا لايكون حجة ولايثبت به حكم شرعسي٠

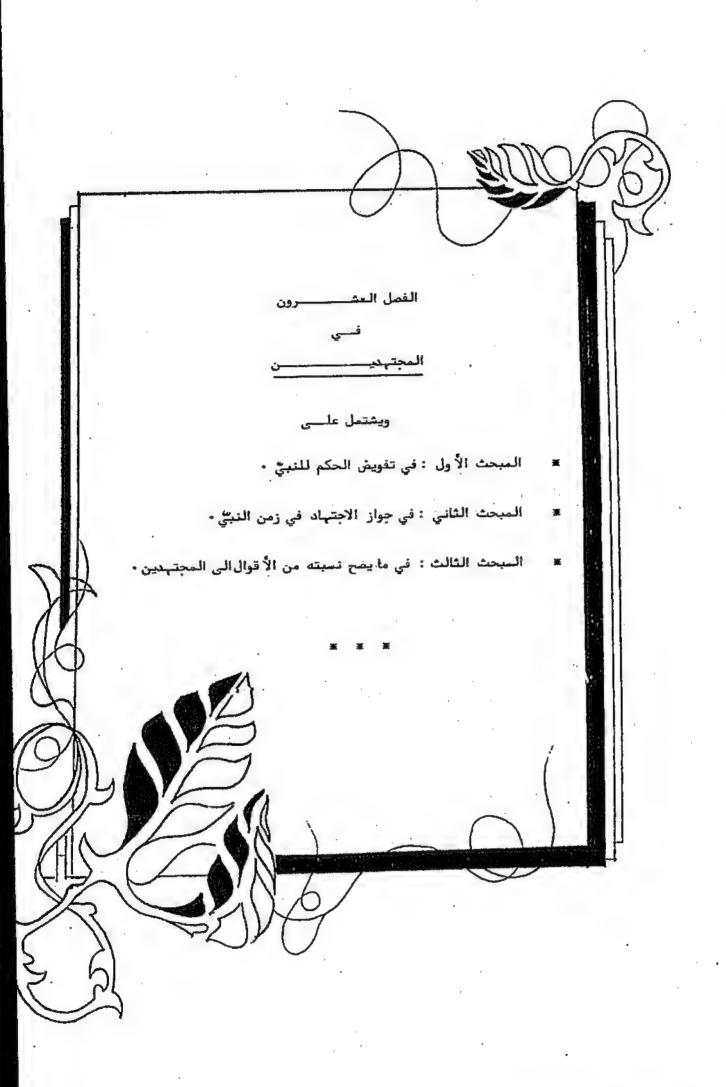
الثالث: مذهب ابن دقيق العيد قال بحجيته اذا كانت الرؤيا في الأ مور الوجودية ولم تخالف القواعد الكلية وساق رأيه عند شرحه لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ﴿ أَن رَجَالاً مِن أَصَحَابِ النبي صلى الله عليه وسلم أروا ليلية القدر في المنام في السبع الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان منكم متحريها فليتحرها في السبع الأواخر فمن كان منكم متحريها فليتحرها في السبع الأواخر فمن الله عليه الله عليه السبيع الأواخر فمن كان منكم متحريها فليتحرها في السبيع الأواخر فمن كان منكم الله عليه الله عليه الله واخر فمن كان منكم المتحريها فليتحرها في السبيع الأواخر فمن كان منكم المتحريها فليتحرها في السبيع الأواخر فمن كان منكم المتحريها فليتحرها في السبيع الأواخر فمن كان منكم التحريها فليتحرها في السبيع الأواخر فمن كان منكم التحريها فليتحرها في السبيد الأواخر فمن كان منكم التحريها فليتحرها في السبع الأواخر في السبع الأواخر فمن كان منكم التحريها فليتحرها في السبع الأواخر فمن كان منكم الله التحريها فليتحرها في السبع الأواخر في السبع الأواغر في الأواخر في السبع الأواغر في السبع الأواغر في السبع الأواغر

يقول ابن دقيق العيد (فيه دليل على عظم الرؤيا والاستناد اليها في الاستندلال على الأمور الوجوديات وعلى ما لايخالف القواعد الكلية من غيرها ، وقد تكلم الفقهاء فيما لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وأمره بأمر هـــل يلزمه ذلك وقيل فيه ان ذلك إما أن يكون مخالفا لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الأحكام في اليقظة أو لا قان كان مخالفا عمل بما شبت في اليقظـــة لأنا وان قلنا بأن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم على الوجه المنقـــول

⁽۱) أنظر: ارشاد الفحول ، ۲۱۹ ٠ أنظر : صحيح البخارى، كتاب الصوم ، باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر ، ٣/ ٥٩ ٠ وصحيح مسلم ، كتاب الصوم ، باب فضل ليلة القدر ، ٣/ ١٧٠ ٠

من صفته فرؤياه حق فهذا من قبيل تعارض الدليلين والعمل بأرجحهما وماثبت في اليقظة فهو أرجح وانكان غير مخالف لما ثبت في اليقظة ففيه خـــــلاف والاستناد الى الرؤيا ههنا في أمر ثبت استحبابه مطلقا وهو طلب ليلــــــة القدر وانما يرجح السبع الأواخرلسبب المرائي الدالة على كونها في السبـع الأواخر وهو استدلال على أمر وجودى لزمه استحباب شرعي مخصوص بالتأكيـــد النسبة الى هذه الليالي مع كونه غير مناف للقاعدة الكلية الثانية مــــن بالنسبة الى هذه الليالي مع كونه غير مناف للقاعدة الكلية الثانية مـــن استحباب طلب ليلة القدر). (۱)

⁽۱) باب ليلة القدر ، الحديث الأول ، ٣/ ٢٤٩ .



الفمل العشـــرون فـــي المجتهديـــــن

ويشتمل هذا الغصل على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول في: تفويش الحكم للنبي :

ومثال هذه المسألة أن يقال للنبيّ صلى الله عليه وسلم أحكم بما شئــــت فانه صواب ٠

وقد اختلف الأصوليون في جواز تفويش الحكم للنبي الىمذاهب:

الأول: مذهب جمهور المتكلمين وبعض الحنفية (١) قالوا بجوازه وعدم وقوعه و هــذا هو ظاهر مذهب ابن دقيق العيــد ٠

الثاني: مذهب الرازى والبيضاوى (٢) التوقــــف .

الثالث: مذهب جمهور الحنفية (٣) قالوا بعدم جوازه وعدم وقوعــه ٠

* اعتراض ابن دقيق العيد على أدلة القائلين بالجواز:

نقل ابن دقيق العيد في شرحه لعمدة الأحكام أدلة من قال بجواز تفويض الحكيم للنبي ، شم أورد بعدها اعتراضا وهي - مما وقفت عليه - :

(۱) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لـــولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلة)٠

⁽۱) أنظر : مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۳۰۱ ، الاحكام ،۲۳۲/۳ ، جمع الجوامع ، ۳۹۲/۲ ، شرح الكوكب المنير ، ٤/ ٥٢٠ ، تيسير انتحرير ، ٤/ ٢٣٦ ٠

⁽٢) أنظر : المحصول ، ح ٢/ ق ٣ / ١٨٥ ، نهاية السول ، ٣/ ١٩٩٠ •

⁽٣) نفس المرجسع •

يقول ابن دقيق العيد (قد يتعلق بالحديث من يرى أن النبي صلى الله عليسه وسلم له أن يحكم بالاجتهاد ولا يتوقف حكمه على النص فأنه جعل المشقسية سببا لعدم أمره صلى الله عليه وسلم ولو كأن الحكم موقوفا على النص لكان سبب انتفاء أمره صلى الله عليه وسلم عدم ورود النص به لا وجود المشقسة وفيه احتمال للبحث والتأويل). (۱)

(۲) حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة (لاهجرة ولكن جهاد ونية واذا استنفرتم فانف وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرصه الله يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرصة الله الى يوم القيامة وانه لم يحل القتال فيه لاحد قبلي ولم يحلل لى الا ساعة من نهار ، فهو حرام بحرصة الله الى يوم القيامة لا يعضد شوكه ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرّفها ولا يختلي خلاه ، فق الله العباس (۲) يارسول الله الا الأنفر فانه لقينهم وبيوتهم فقال الا الانفر) وجهه الدلالة أن النبيّ صلى الله عليه وسلم استثنى نبات الأذخر من التحريم على الفور بعد أن طلب منه العباس ذلك ، ثم أورد ابن دقيق العيد بعدد

⁽۱) ۱۲/۱ ، يقول الصنعاني (ووجه البحث أنه يجوز أن يكون المراد أنه لولا عدم أمر الله بايجاب السواك لأ علمتكم بوجوبه ، ولكن لوجود المشقة لم يوجبه الله تعالى عليكم ٠٠٠ ووجه التأويل أن المراد لأمرتكم أى مبلغا عن الله تعالى أنه قد فرض الايجاب في هذا أو عدمه على مايراه أرفق للأمة)٠ حاشية الصنعلاني ، ١/ ٢٨٠٠

⁽٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي عم النبي ملى الله عليه وسلم هاجر قبل الفتح بقليل ، وشهد الفتح وحنين ، كان طويلا جميلا أبيض ، توفي رضي الله عنه سنة ٣٢ ه ، أنظر : الاصابة ، ٢/ ٢٧١ ، الاستيعاب ، ٣/ ٩٤.

اعتراضا وهو جواز أن يكون قد أوحى الى النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الزمن اليسير لأن الوحي القاء في خفية ، أما علاماته فقد تظهرر وقد لا تظهرر (1)

(۱) باب حرصة مكة ،الحديث الثاني ، ٣/ ٣١٠

المبحث الثاني في: جواز الاجتهاد فيزمن النبية:

اختلف الأصوليون في هذه المسألة الى ثلاثية مذاهب :

الأول: مذهب جمهور الحنفية والمتكلمين (١) قالوا بالجواز ، وهو اختيار ابن دقيق

الثاني: مذهب بعض الأصوليين قالوا بعدم الحسواز (٢)

الثالث: مذهب بعض الأصوليين، قالوا بجواز ذلك للغائبين دون الحاضرين •

☀ أدلة ابن دقيق العيد:

استدل ابن دقيق العيد على مذهبه بأحاديث وردت في عمدة الأحكام وهي-ممسا وقفت عليه - :

(۱) حديث ابي قتادة الاتصارى أن رسول الله على الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجسوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة وقال خنذوا ساحل البحر حتى نلتقي فأخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرموا كلهم الا أبا قتادة فلم يحرم فبينما هم يسيرون اذ رأو حصر وحش فحمل أبو قتادة على الحمر فعقر منها اتانا فنزلنا فأكلنا من لحمها فأدركنا رسول الله عليه وسلم فسألنا عن ذلك فقال منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار اليها قالوا: لا • قيال فكلوا ما بقي من لحمها فل (٣)

⁽۱) أنظر : تيسير التحرير ، ١٩٣/٩ ، فواتح الرحموت ، ٢/ ٣٧٤ ، تنقيح الفصول ٤٣٦ ، البرهان ، ٢/ ١٣٥٥ ، المستصفى ، ٢/ ٣٥٤ ، شرح الكوكب المنير ،٤٨١/٤٠ . (۲) أنظر : المصادر السابقة ٠

⁽٣) أنظر : صحيح البخارى ، كتاب الحج ، باب اذا رأى المحرمون صيدا ، ٣/ ١٥٠ وصحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب تحريم الصيد للمحرم ، ٤/ ١٤٠

يقول ابن دقيق العيد (وقولهم "نأكل من لحم صيد ونحن محرمون " ورجوعهم الى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك دليل على أمرين أحدهما : جـــواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فانهم أكلوا باجتهادهم ، والثاني : وجوب الرجوع الى النصوص عند تعارض الأشباه والاحتمالات). (١)

- (٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق في تحويل القبلة ،
 يقول ابن دقيق العيد عن وجه الدلالة فيه (قد يؤخد منه جواز الاجتهـــاد
 في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم أو بالقرب منه لأنه كان يمكن أن يقطعوا
 الصلاة وأن يبنوا فرجحوا البناء وهو محل الاجتهاد) (٢)
- (٣) حديث أبي هريرة وزيد بن خالد السابق في الاعرابي الذى زنى ابنه بزوجة خصمهه يقول ابن دقيق العيد (وفي قوله "فسألت أهل العلم " دليل على الفتوى فسسي زمن الرسول صلى الله عليه وسلم)، (٣)

⁽۱) باب المحرم يأكل من صيد الحلال ، ١٣ / ٩٣ .

⁽٢) باب استقبال القبلة ، الحديث الثاني ، ١/ ١٩١_١٩٢ ٠

⁽٣) كتاب الحدود ، الحديث الثاني ، ٤/ ١١ .

* المبحث الثالثة في: ما يصح نسبته من الأقوال الى المجتهد؛

اذا قال المجتهد اذا صح الحديث فهو مذهبي ، فهل يترك قوله ويعمل بالحديث فيكون مذهبــه ٠

اختلف العلماء فيذلك الى مذهبين (١)

أنظر : طبقات الشافعية ، ٨/ ٣٢٦، تذكرة الحفاظ، ٤/ ١٤٣٠.

- (٣) يوسف بن يحيى أبو يعقوب البويطي المصرى ، كان اماما جليلا عابدا زاهدا ، تفقه على الشافعي ، واختص بصحبته وحدث عنه وهو أكبر أصحاب الشافعي المصريين ، لــــه المختصر ، اختصره من كلام الشافعي توفي رحمه الله سنة ٢٣١ هـ في سجن بغداد أنظر : طبقات الشافعية ، ٢/ ١٦٢ ، النجوم الزاهرة ، ٢/ ٢٦٠ .
- (٤) عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم الداركي ، من كبـــار
 فقهاء الشافعية ، انتهى اليه التدريس في بغداد فأخذ عنه عامة شيوخ بغداد ، توفي
 رحمه الله سنة ٣٧٥ه .

أنظر : طبقات الشافعية ، ٣/ ٣٣٠ ، النجوم الزاهرة ، ٤/ ١٤٨ ٠

(o) على بن محمد بن على - أبو الحسن - عماد الدين ، يعرف بالكيا الهراسي، أحسد فقهاء الشافعية الكبار ، توفي رحمه الله سنة ٥٠٤ه ٠ أنظر : طبقات الشافعية ، ٧/ ٢٣١، وفيات الاعيان ، ٣/ ٢٨٦٠

⁽١) أنظر: تغصيل المسألة في المسودة ، ٤٧٧٠

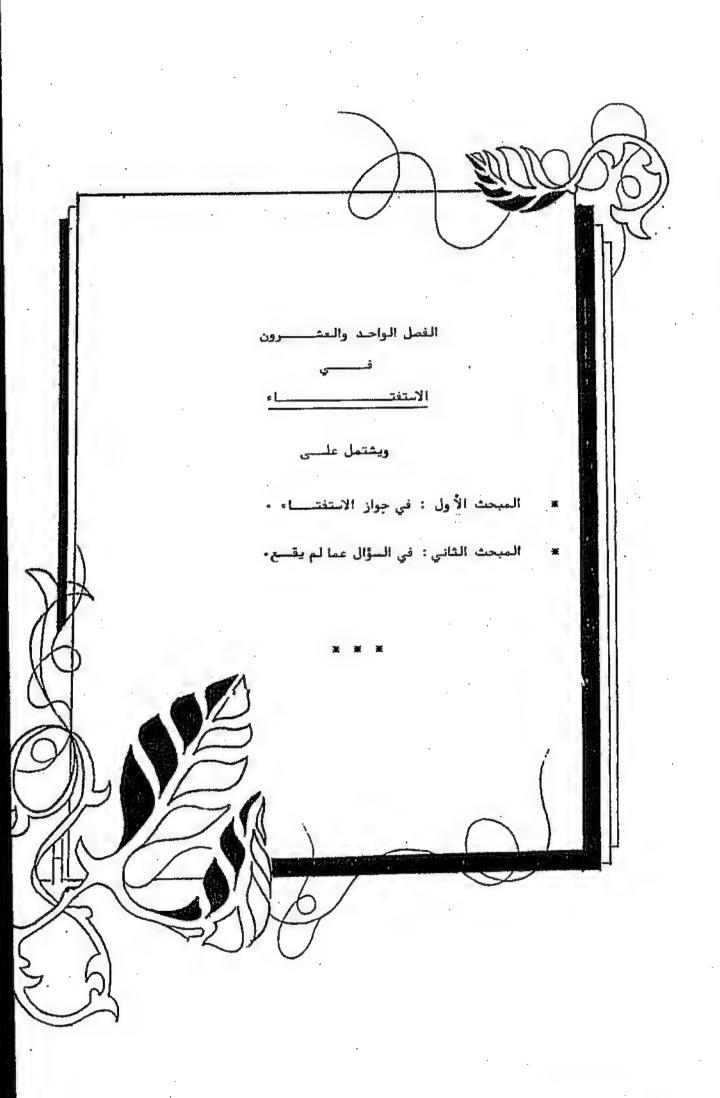
⁽٢) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردى الشهرزورى - تقي الدين _ أبو عمرو بسن الصلاح ، كان اماما كبيرا فقيها محدثا ، له تمانيف كثيرة منها "علوم الحديث " و " طبقات الفقها، " و " أدب المفتى " و " شرح مشكل الوسيط " توفي رحمه الله سنة ١٤٣ ه .

الثاني: أنه لاتنسب هذه الفتوى للمجتهد ، لاحتمال أنه ترك الحديث لعليه وان كان صحيح السند ، وذهب الى هذا القول أبو عمرو بن الصلاح وابن تيمية وابن دقيق العيهد .

ابن دقيق العيد :

أورد ابن دقيق العيد رأيه في هذه المسألة عند شرحه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذليك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في السجسود) فنقل عن الشافعي استحباب الرفع في هذه الأ ماكن الثلاث : افتتاح الميلاة ، الركوع ، الرفع - وحجته - أى الشافعي - هذا الحديث وهو من أقوى الاحاديث سندا وقد رجح ابن دقيق العيد استحباب الرفع عند القيام من الركعتين فقال (والصواب والله أعلم استحباب الرفع عند القيام من الركعتين لثبوت الحديث فيه ، وأما كونه مذهبا للشافعي لأنه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي

⁽۱) باب صفة ملاة النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث الثالث ، ٢٢١/١، يقسدول الصنعاني (وكأن الشارح يقول يجوز أنه وان صح سندا أن عند الشافعي ما يدفع العمل لا من جهة سنده فان عدم العمل بالحديث الصحيح ليس منحصرا في ضعف سنده) - حاشية الصنعاني ، ٢/ ٢٩٧.



الفصل الواحسد والعشسرون فـــــي

الاستفت____اء

ويشمل هذا الفصل على مبحثين همسسا:

المبحث الأول في : جواز الاستفتـــاء:

☀ أدلة ابن دقيق العيد:

استدل ابن دقيق العيد على هذا المذهب بحديثين ـ مما وقفت عليه ـ هما:

الأول: حديث الأعرابي السابق الذي زنى ابنه بزوجة خصمه وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم (فسألت أهل العلم).

يقول ابن دقيق العيد (فيه دليل على الرجوع الى العلماء عند اشتباه الأحكام والشك فيهـا). (٢)

الثاني: حديث عبد الله بن حنين ، لما ارسله عبد الله بن عباس الى أبي أيـــوب الثاني: حديث عبد الله عنهم ليستعلمه في جواز غسل المحرم رأسه ٠

يقول أبن دقيق العيد (وفيه دليل على الرجوع الى من يظن به أن عنده علما فيما اختلف فيه) • (٣)

⁽۱) أنظر: تيسير التجرير ، ٤/ ٢٤٦ ، مختصر ابن الحاجب ، ٣٠.٧/٢ ، المعتمد ، ٢/٩٣٤، الاحكام ، ٢٥٢/٣ ، شرح الكوكب المنير . ٤/ ٥٤١ ٠

^{· 111 /}E (Y)

^{· 71 / (}T)

المبحث الثاني في: السؤال عما لم يقـع:

كره الشافعي وأحمد (1) رحمهما الله السؤال عن أمور لم تقع ، ولم ير ابن دقيق العيد رحمه الله في ذلك بأسيا .

◄ دليل ابن دقيق العيـــد:

استدل ابن دقيق العيد على مذهبه بحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :

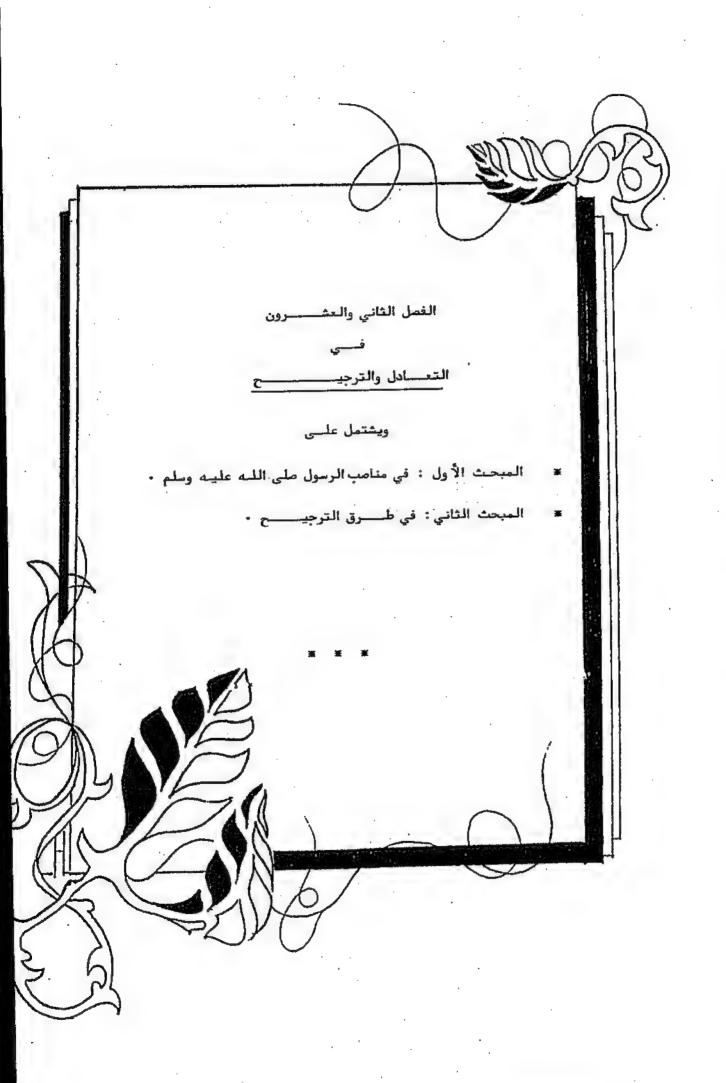
﴿ أَنْ فَلَا نَ بِنْ فَلَانَ قِالَ يَارِسُولَ اللّهِ أُرأَيت أَنْ لُو وَجِد أَحَدُنَا امْرأَتُهُ على فَاحَسَتُ كَيفَ يَمْنَعُ انْ تَكُلُم تَكُلُم بأَمْرِ عَظِيمٍ ، وان سكت سكت على مثل ذلك • قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال ان السدى سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله تعالى هؤلاء الآيات من سورة النور :

♦ والذين يرمون أزواجهم ••• فتلا هن عليه). (٢)

⁽١) أنظر: شرح الكوكب المنير ، ٤/ ٥٨٤ ، الأم ، ٥/ ١٣٧٠

⁽۲) أنظر : صحيح البخارى، كتاب الطلاق ، باب اللعان ، ۷۹/۷ ، صحيح مسلم ، كتاب اللعان ، ٤/ ٢٠٦ ٠

⁽٣) باب اللعان، الحديث الأول ، ٤/ ٦٥ ·



الفصل الثاني والعشرون فـــي التعـادل والترجيـــح

ويشتمل هذا الغصل على مبحثين هما:

المبحث الأول في: مناصب الرسول صلى الله عليه وسلم:

للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة مناصب هي:

- (1) منصب النبوة المقتضية للتشريـــع٠
- (٢) منصب الامامة المقتضية للحكم والاذن فيما يتوقف عليه الاذن كالتولية وقبض الزكـــوات ٠
- (٣) منصب الاقتاء بما يظهر رجحانه عنده فانه سيد المجتهديسن ولقد اختلف الأصوليون فيما اذا دار فعله بين هذه الثلاث على أيهما يحمل ؟ الى مذهبيسن :
- الأول: مذهب الجمهور (1) قالوا يحمل على التشريع العام لآنه الغالب من أحوالـه وهـو اختيار ابن دقيق العيــــد •

الثاني: مذهب أبي حنيفة (٢) - كما نسب اليه حقال يحمل على الاماا منة لأنه المتيقن •

* رأى ابن دقيق العيد :

ساق ابن دقيق العيد رأيه في هذه القاعدة عند شرحه لحديث أبي قتادة الانصارى، رضي الله عنه قال: ((خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى حنيـــن

⁽۱) أنظر : التمهيد للا سنوى ، ٥٠٩، الفروق ، ١/ ٢٠٥٠

⁽٢) نفس المصدر ٠

وذكر قصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه ثلاثال المالكيسة والشافعية بأى حكم يستحق القاتل السلب ؟ •

فنسب الى الامام مالك ^(۲) القول بأنه يستحق السلب بحكم الامام ، ونسب الــــى الامام الشافعي ^(۳) القول بأن القاتل يستحق السلب بحكم الشرع ·

وقد رد ابن دقيق العيد هذا الخلاف الى القاعدة السابقة فقال: (وهذا يتعليق بقاعدة وهو أن تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم في أمثال هذا اذا ترددت بين التشريع والحكم الذي يتصرف به ولاة الأمر هل يحمل على التشريع أو علي الثاني والأغلب حمله على التشريع).

ومع أن ابن دقيق العيد يرى أن الأغلب حمله على التشريع الاأنه رجح مذهب الامام مالك في هذه المسألة وذلك لوجود قرينة حملت هذا الفعل على غير ظاهره يقول ابن دقيق العيد (قد جاءت أمور في أحاديث ترجح الخروج عن هذا الظاهر مثل قوله عليه السلام بعد أن أمر أن يعطى السلب قاتلا فقابل هذا القاتسل

⁽۱) صحيح البخارى ، باب فرض الخمس ، ٤/ ١١١ ، وصحيح مسلم ، كتاب الجهاد ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، ٥/ ١٤٧ ٠

⁽٢) أنظر : بداية المجتهد ، ١/ ٢٩٠ ٠

⁽٣) أنظر : شرح النووى على صحيح مسلم. ، ١١/ ٥٩ -

خالد بن الوليد بكلام قال النبي صلى الله عليه وسلم" لا تعطه يا خال (1) د" فلو كان مستحقا له بأصل الشريعة لم يمنعه منه بسبب كلا مه لخالد فدل على أنه كان على وجه النظر فلما كلم خالدا بما يؤذيه استحق العقوبة بمنعه نظرا الى غير ذلك من الدلائل). (٢)

⁽۱) هو حديث عوف بن مالك قال: (قتل رجل من حمير رجلا من العدو فأراد سلبه فمنعه خالد بن الوليد ، وكان واليا عليهم فأتى رسول الله ملى الله عليه وسلم عوف بن مالك فأخبره فقال لخالد: ما منعك أن تعطيه سلبه ؟ قال: استكثرته يارسول الله وقال فادفعه اليه فمر خالد بعوف فجر بردائه فقال: هل أنجزت لك ما ذكرت لك من رسول الله ملى الله عليه وسلم ؟ فسمعه رسول الله ملى الله عليه وسلم ؟ فسمعه رسول الله ملى الله عليه وسلم غقال: لا تعطه يا خالد هل أنتم تاركون لي امرائي) .

أنظر : صحيح مسلم ، نفس الصفحة ٠

⁽٢) كتاب الجهاد ، الحديث السابع ، ٤/ ٢٣٢ .

المبحث الثاني في: طرق الترجيـــج:

سلك الأصوليون طرقا عدة للترجيح بين الأدلة النقلية وسأقتصر في هذا المبحث على ذكر الطرق التي وقفت عليها في شرح عمندة الأحكام مع ذكر خلاف العلما، فيه :

الأول: الترجيح بكثرة السرواة:

اختلف الأصوليون في جواز الترجيح بكثرة الرواة الى مذهبين :

- أ ـ مذهب جمهور المتكلمين ومحمد بن الحسن من الحنفية (1) قالوا بالجواز ، وهــو اختيار ابن دقيق العيــد ٠
- بِ مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) قالا بعدم الترجيح بكثرة الرواة مالم تبليع حد الشهرة ٠

الثاني: الترجيح بأوصاف الراوى كالحفظ والاتقان والعدالة:

والترجيح بهذا الطريق متفق عليه بين الأصوليين (٣) ومعهم ابن دقيق العيد •

☀ رأى ابن دقيق العيد :

صرّح ابن دقيق العيد بمذهبه في جواز الترجيح بالطريقين السابقين عند شرحه لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ((أنه كان يسير على جمل فأعيرا فأراد أن يسيّبه فلحقني النبي صلى الله عليه وسلم فدعا لي وضربه فسار سيرا لم يسر مثله ثم قال بعنيه بوقية قلت لاثم قال بعنيه فبعته بأوقي

⁽۱) أنظر: مختصر ابن الحاجب ، ۲/ ۳۱۰ ، جمع الجوامع ، ۲/ ۳۲۱، شرح الكوكب. المنير ، ح / ۲۲۸ ، فواتح الرحموت ، ۲/ ۲۱۰

⁽٢) نفس المرجع ٠

⁽٣) أنظر: أصول السرخسي، ٢/ ٢٥١، تنقيح الفصول ، ٤٢٢ ، البرهان، ١١٦٦/٢، شرح الكوكب المنير ، ٤/ ٦٣٥٠

وأستثنيت حملانه الى أهلي فلما بلغت أثيته بالجمل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في اثرى فقال أتراني ما كستك لأخذ جملك ولا ، خذ جملك ودراهمك فهولك) (1)

فنقل آراء العلماء في جواز بيع الدابة واستثناء حملانه وذكر في هذه المسألة مذهبين :

- (١) مذهب الامام مالك (٢) اذ أجاز ذلك في المدة اليسيرة ٠
- (٢) ظاهر مذهب الشافعي (٣) قال بالمنع ، وقيل في رواية مرجوحة بالجواز تفريعــــا على جواز بيع الدار المستأجرة فان المنفعة تكون مستثناة ٠

ونقل اعتذاريس لأمحاب الشافعي عن هذا الحديث وهما:

- (۱) أن استثناء حملانه لم يكن على حقيقة الشرط بل كان على سبيل تبرع الرسسول ملى الله عليه وسلم بالجمل عليه •
- (٢) ان الشرط كان سابقا على العقد ، والشروط المفسدة ماتكون مقارنة للعقد أو ممزوجة

وبعد أن ساق ابن دقيق العيد ما تقدم قال: (وقد أشار بعض الناس الىأن اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث (٤) مما يمنع الاحتجاج به على هذا المطلب فان بعست فلا لله الألفاظ صريح في الاشتراط وبعضها لا فيقول اذا اختلف الروايات وكانت الحجسة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج، فنقول هذا صحيح لكن بشرط تكافؤ الروايات

⁽۱) صحيح البخارى، باب الشروط في الاسلام والاحكام والمبايعة، ٣/ ٢٤٨٠ وصحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، ١٥١/٥٠

⁽٢) أنظر : مواهب الجليل ، ٤/ ٣٦٥ ٠

⁽٣) أنظر: نهاية المحتاج ، ٣/ ٢١١ •

⁽٤) فمنهم من ذكر الشرط ومنهم من ذكره على أنه كانبطريق الهبة ، ومنهم من الله يذكر الشرط وقد وردت في صحيح البخارى •

أو تقاربها ، أما اذا كان الترجيح واقعا في بعضها اما لأن رواته أكثر أو أحفظ (۱) فينبغي العمل بها اذ الأضعف لايكون مانعا من العمل بالأقوى والمرجوح لايدفـع التمسك بالراجح فتمسك بهذا الأصل فانه نافع في مواضع عديدة منها أن المحدثيـن يعللون الحديث بالاضطراب ويجمعون الروايات العديدة فيقوم في الذهن منهـعا مورة توجب التضعيفوالواجب أن ينظر الىتلك الطرق فما كان منها ضعيفـا اسقط عن درجة الاعتبار ولم يكن مانعا من التمسك بالصحيح القوى ، ولتمـام هذا موضع آخــر) (۲)

الثالث: الترجيح بصحة السند فيقدم الموصول على المنقطع والمسند على الموقوف:

وهذا الترجيح محل اتفاق بين الأصوليين (٣) ومعهم ابن دقيق العيد ، اذ سياق رأيه في هذه المسألة عند شرحه لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهم مسا قال : ((دخل رسول الله ملى الله عليه وسلم البيت وأسامة بن زيد وبلال وعثمان ابن طلحة فأغلقوا عليهم الباب ، فلما فتحوا الباب كنت أول من ولج فلقيست بلالا فسألته هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بيسن

⁽١) يقول البخاري (الاشتراط أكثر وأصح عندي)٠

⁽٢) باب الشروط في البيع ، الحديث الثاني ، ٣/ ١٧٢ -١٧٣٠ •

⁽٣) أصول السرخسي ٢/ ٢٥١، فواتح الرحموت ٢١٠/٢، مختصر ابن الحاجب ٣١٠/٢، جمع الجوامع ٢/ ٣١٠، تنقيح الفصول / ٤٢٢، شرح الكوكب المنير ٤/ ٦٣٥٠

يقول ابن دقيق العيد : (وفي الحديث دليل على جواز الصلاة بين الأساطيسن والأعمدة وان كان يحتمل أن يكون صلى في الجهة التي بينهما وان لم يكسن مسامتهما حقيقة ، وقد وردت في ذلك كراهة (١) ، وان لم يصح سندها قسستم هذا الحديث وعمل بحقيقة قوله (بين العمودين) وان صح سندها أوّل بمسل ذكرناه أنه صلى في سمت ما بينهما وان كانت آثارا فقط قسدّم المسند عليها)(٢)

⁽۱) حديث عبد الحميد بن محمود قال كنت مع أنس بن مالك أصلي قال فألقونا بين السوارى قال فتأخر أنس فلما صلينا قال انا كنا نتقي هذا على عهد رسول الله على الله عليه وسلم أن قال الحاكم في مستدركه اسناده صحيح، ١/ ٢١٨، وصحصه الحافظ في الفتح ، ١/ ٥٧٨ ،

⁽٢) باب دخول مكة وغيره ، الحديث الثالث ، ٣/ ٤٠ ـ ١٤



الخاتمسة

عمكن ايجاز نتائج البحث في الآتسي:

أولا: أن ابن دقيق العيد رحمه الله كان أصوليا بارعا لايقل شأنا عن المحققيات من الأصوليين ، ويظهر ذلك جليا في تحقيقاته ومناقشاته البليغة ، اذ يجلون الباحث فيها دقة الاستنباط ووضوح الفكرة وأصالة الرأى ، حتى صار الأصوليون من بعده يستشهدون بها . (١)

ثانيا: لم يكن ابن دقيق العيد مقلدا لمذهب معين من المذاهب فكثيرا ماكان يختسار مسائل تخالف الامام مالك والشافعي ـ الذى ينتسب الى مذهبهما ـ بل وقد يختسار مسائل أصلية وفرعية تخالف الجمهور •

المسائل الأمولية التي خالف فيها الجميور :

- (۱) كان يقدم خبر الواحد على القياس مطلقال.
 - (٢) كانيرى أن القياس لايخص العموم ٣٠)
- (٣) كانيرى أن اجماع أهل المدينية حجية (٤) معلى التفصيل المذكور ويقدم على على التفصيل المذكور ويقدم على على خبر الواحيية .
- (٤) كانيرى أن الحديث الضعيف لايعمل بـ مطلقا لاقي فضائل الاعمال ولا غيرهـ (٥)
- (٥) كان لا يعتد بشرط من شروط القياس وهو _ أن لايكون الأصل معدولا عن سنن القياس _(٦)

⁽١) أنظر ص/ ٢٠٩ من هذه الرسالة ٠

⁽٢) أنظر ص / ٢٣٧ من هذه الرسالة •

⁽٣) أنظر ص / ٢٢٨ من هذه الرسالية ٠

⁽٤) أنظر ص / ٢٧٣ من هذه الرسالة •

⁽٥) أنظر ص / ١٥٧ من هذه الرسالية ٠

⁽٦) أنظر ص / ٢٢٨ من هذه الرسالة ٠

المسائل الغرعية التي خالف فيها الجمرور: (١)

- (١) خالف الأئمة الأربعية وقال بوجوب ركعتي تحيية المسجيد ٠
 - (٢) خالف الأنسمة الأربعة وقال بوجوب غسل الجمعة ٠ (٣)
- (٣) خالف الجمهور فقال بأن الكلام اذا كان لمصلحة الصلاة لايبطلها ٠ (٤)

ثالثا: أورد ابن دقيق العيب رحمه الله مسائل أصولية مصنفة لم أقف عليها فـــــي

- (١) بيان المجمل من سياق الكـــلام ٠ (٥)
- (۲) اذا كان المجمل لسه أكثر من فعل مبيّن ٠ (٦)
- (٣) بعض الحروف التي كان لها أثر فقهي وهي (ماكاد) $^{(\gamma)}$ و (مثل ونحو) $^{(\Lambda)}$ و (أفعـــل التفطيــل) $^{(\rho)}$.

رابعا: ان كتاب احكام الأحكام يعد من أعظم كتب الأحكام ـ رغم صغر حجمه ـ ان لم يكــن أعظمها على الاطلاق ، اذ أن مؤلفه له في كل فن باع ففيه النكت الأصوليـــة، والتحريرات الفقهية والشواهد العربية مما لايجده طالب العلم في غيره من الكتب •

⁽۱) وهي على سبيل المثال لا الحمــر ٠

⁽٢) أنظر ص ١٦٧ من هذه الرسالية ٠

⁽٣) أنظر ص ١٦٨ من هذه الرسالة •

⁽٤) أنظر : احكام الأحكام ، ٣١/٢٠

⁽٥) أنظر ص ٦١ من هذه الرسالة •

⁽٦) أنظر ص ١١٥ من هذه الرسالسة •

⁽٧) أنظر ص ٨٦ من هذه الرسالــة ٠

 ⁽A) أنظر ص ٩٢ من هذه الرسالسسة٠

⁽٩) أنظر ص ٩٤ من هذه الرسالــة ٠



Cilwy Gri

فهـرس الآيـات القرآنيــة

المفحية	اسم الــــــورة والآية	رقم الآية
	سورة البقسسرة	
110	* وأقيموا الصلة *	37
170	* كونوا قردة خاسئيسسن *	70
FA	﴿ وما كادوا يفعل ون ﴾	YI
9.	*ثم أتموا الصيام الى الليل *	144
٧٣	* فمن كان منكم مريضًا أو به أذى من رأســه *	197
7.1.1	﴿ ولا تحلقوا رؤسك م	197
	﴿ فلا تحل لنه من بعد حتى تنكح زوجًا غينره ﴾	۲۳۰
144		777
175	* ولا تيمموا الحبيث منه تنفقسمون *	777
	ســورة آل عمــران	
172	* ربنا لا تزع قلوبنا بعد اذ هديتنــا *	,
	سورة النساء	
1.A	* فانكحوا ماطاب لكم من النساء ٠٠٠٠	٤
107	♦ وربائبكم اللاتي في حجوركـــم ٠٠٠٠	74
TTY	* وأحل لكم ما ورا، ذلـــكم *	78
787	﴿ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة فؤ منـة ﴾	98

المفحة	اسم الـــــــــــورة والآيــة	رقم الآية
	 إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس إ 	1.0
	سورة المائدة	!
170	﴿ واذا حللتم فاصطادوا ﴾	۲
TTY .	﴿ حرمت عليكم الميتة والــدم ٠٠٠ ﴾	٣
347	﴿ فلم تَحِدوًا ما • • • • ﴾	٦
ογ	﴿ وامسحوا برؤسكـــم ﴾	. 1
٤٣	* فتوكلوا ان كنتم مؤمنيــــن *	77
19.	﴿ والسارق والسارقة ٠٠ ﴾	۸.۸
YY	* فكفارته اطعام عشرة مساكين ٠٠٠*	٨٩
	سورة الاسعام	
Υ۱	﴿ وان يمسك بخير فهو على كلشي، قديـــر ﴾	18
777	﴿ قل لا أجد فيما أوحي اليِّ محرما ٠٠٠ ﴾	150
7.4.	* فاتبعـــوه *	107
	سورة الاعــــراف	
Yq	﴿ ادخلوا في أمم قد خلــــت ٠٠٠ ﴾	٣٨
	·	

الصفحة	ام الســــورة والآيــة	رقم الآية
	سورة التوبــــة	
Γλ	* لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ٠٠٠ *	۱۰۸
7.9	* فاقتلوا المشركيـــن *	0
	سورة الرعــــد	
707	* انما أنت منـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	17
	سورة الحجــــر	
178	* ولا تمدن عينيك الى ما متعنابه أزواجامنهسن ٠٠٠ *	٨٨
	سورة النحـــل	
78.	﴿ ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربــي ﴿	۹.
	سورة الاســـراء	
Υ٦	* سبحان الذي أسرى بعبده ليـــلا ٠٠٠٠ *	1
722	﴿ فلا تقل لہما أف ﴾	77
148	﴿ ولا تقربــوا الزنــا ٠٠٠٠٠ ﴾	٣٢
170	* أقم الصلاة لدلوك الشميس *	٨٨
	سورة طــــه	
γ٩	* ولأ صلبنكم في جذوع النخـــل *	٧١

المفحـة	اسم الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	رقم الآية
·	ســورة الحــــج	
٧٦ ٠	﴿ فَأَجْتَنْبُوا الرَّجِس مِنَ الْأُوسُ إِنَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ	٣٠
	<u>سورة المؤمناون</u> .	
11	﴿ فَاذَا نَفْحُ فَي الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساء لون﴾	1+1
	ســورة النـــور	
729	* فاجلدوهم ثمانين جلـــدة *	٤
170	* فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيمرا	77
	ســـورة الــــروم	
γ9	¥ آلـــم، غلبت الـروم ··· *	7_1
4٤	﴿ وهو أهون عليــــه ﴾	77
	سورة الاحـــــزاب	
1.7	★ وامرأة مؤمنـة ان وهبت نفسهــــا ٠٠٠ لـــــــــــــــــــــــــــــ	0.
	ســورة فصلـــــت	
170	﴿ اعملوا ما شئتم ﴾	٤

الصفحية	اسم الــــــورة	رقم الآية
	ســـورة الشــــورى	
Yq	* يــــــدرؤكــم فيــــــــه *	11
77	* ينظرون من طرف خفـــــي *	٤٥
	ســورة محمـــــد	
707	* انما الحياة الدنيا لعب ولمو	٤٧
	سورة المجادلية	
737	* والذين يظاهرون من نسائهــــم *	٣
	سورة المسيف	
Aq	﴿ من أنصارى الى اللـــــه ﴾	18
	ســورة الطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
437	* وانكن أولات حمل فانفقوا عليهن *	1
	سورة الانسيان	
٨١	* هل أتى على الانسان حين من الدهـــر *	1
	سورة الأنشسراح	
γq	* ان مع العسر يســـرا *	٦

والمحالي المحالي المحالية المح

فهسرس الأحاديسث النبويسة

المفحة	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
. ۲۸1	أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر ٠٠٠٠	*
۲۰۳۰	اختر أيتهما شئــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	*
144	اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن زمعة في غلام ٠٠٠	*
120	اذا أتيتم الخلاء فلا تستقبلوا القبلية ٠٠٠	¥
437	اذا أرسلت كليك المعلم ٥٠٠٠٠	*
01	اذا أمَّن الامسسام ٠٠٠٠	×
188	اذا تبايع الرجلان فكل واحسد ٠٠٠	*
198	اذا جاء أحدكم والاسام يخطسب ٠٠٠	*
177	إذادخل أحدكم المسجد فلايجلس حتى يصلي ركعتين ٠٠٠	ж .
YI	اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقـــول ٠٠	*
198	اذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعـا ٠٠	*
799	اذا قام أحدكم من نومه فلينسل يديــه ٠٠٠	*
17	اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيــات ٠٠	*
198	اذا قلت لصاحبك والامام يخطب أنصت فقد لغيوت ٠٠	-
90	أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجـــر ٠٠	ж
177	أقبلت راكسا على حمار أتـان ٠٠٠	*
140	أمر بلال أن يشفع الأذان ٠٠٠	×
٤٠	أمرت أن أسجد على سبعة أعظـم ٠٠٠	*
٤٠	امرت آن اسجد عنی سبعیه اعظیم ۰۰۰	

. المفحــة	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	* أمرنا رسول الله على على مسلم الله على مصلم
117	 أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع ٠٠
۲77 ,	 أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقيام للجنازة ثم قعد٠٠
7.7	☀ أمسك أربعا وفارق سائرهـــن٠٠
. 45	≝ انتدب الله لمن خرج في سبيله٠٠٠٠٠
٣٠٣	 ان رجالا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر ٠٠
777	 ◄ أن رجلاقال يارسول الله ما يلبس المحرم ؟ ٠٠٠
	☀ أن رجلا من الاعراب أتى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
. ۲93	يارسول الله : أنشدك الله الا قضيت ٠٠٠٠
118	☀ أنرسول الله صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتما من ذهب ٠
1-7	 أن رسول الله ملى الله عليه وسلم أعتق صغيـــة ٠٠٠٠
۳۰۸	 أن رسول الله "صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه٠٠
	* أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل
۱۸۳	يملــــي ٠٠٠٠
	■ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى عبد الرحمن بن عـوف
AT	وعلیـه درع زعفــــران ۰۰
377	■ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة
77.	◄ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع ٠٠
171-	☀ أنزلت آية المتعة في كتاب اللــــه ٠٠٠
7.7	 ◄ أن سبيعة الأسلمية كانت تحت سعد بن خولة وكان ممن شهـــد بدرا ٠٠٠٠٠

المفحة	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱۷۰	■ أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائث ٠٠٠٠
	 أن عصر بن الخطاب جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ra.	فجعل يسب كفار قريـــش ٠٠
	 أن فلان بن فلان قال يارسول الله أرأيت أن لو وجد أحدنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
717	امرأته على قاحشــــة ٠٠
٤٤	 ◄ انك ستأتي قوما أهل كتـــاب ٠٠٠
711	■ انما الاعمال بالنيات ٥٠
99	☀ انما أنا بشر أنسى كما تنسيون ٠٠٠
707	* انما أنا بشر مثلكم ٠٠٠٠
707	☀ انما الربا في النسيئـــة
711	 ۱۰ الله رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ۰۰
٤٢	× أن مكة حرمهـــا اللــه ٠٠٠
771	 ان النبي صلى الله عليه سولم صلى في خميصة لها أعلام٠٠
119	 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فصلى العشاء الآخرة ٠٠٠
107	* أن النبي صلى الله عليه وسلم كانيرفع يديه حُذو منكبيه٠٠
722	 ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات ٠٠٠
717	 انه کان یسیر علی جمل فأعیا فأراد أن یسیبه ۰۰۰
7.	☀ اني لأصلىبكم وما أريد الصلة ٠٠٠
1.7	☀ اني لا أنسى ولكنى أنسييي

المفحنية	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	■ أهلّ النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحج وليس مسع
731	أحد منهم هـدى ٠٠
17.5	* اياك والحــــدث ٠٠
۲۰۸	* أيما ايهاب دبع فقـــد طهــدر ٠٠٠
1.7	* بئسما لأحدكم أن يقول نسيـــت ٠٠٠
7,47	◄ بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجنبت ٠٠٠٠
7,47	☀ بلغ عمر أن فلانا باع خمــرا ٠٠
177	➤ البيّعان بالخيار مالم يتفرقـــــا ٠٠٠
371	 بينما الناس بقباء في صلاة الصبح ٠٠٠
	☀ بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء
AE	رجِل فقال يارسول الله هلكت ٠٠٠
	☀ جا ورجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله
7+8	ان أميي ماتت وعليها صوم شهر ٠٠٠
	* جاء رجل من بني فزارة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقسال
777	ان امرأتي ولدت غلاما أسود ٠٠
198	* جاء رجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس٠٠
10.	* حبس المشركون رسول الله عن صلاة العصر ٠٠٠
771	* حتى يحل منهما جميعـــا

المفحية	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
-	 خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى من مكية
11	فتبعتهم ابنة حميزة ٠٠٠٠
1.0	☀ خرج النبي صلى الله عليه وسلم.يستسقيي٠٠٠
718	* خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى حنين فذكر قصة٠
۱٦٢	☀ خمس ملوات كتبهن الله على العباد ٠٠٠
177	☀ دخلت أنا وخالد بن الوليد معرسول الله ٠٠٠
177	 دخل رسول الله ملى الله عليه وسلم البيت واسامة بن زيد٠٠٠
700	☀ الدين النميحة ٠٠٠
777	☀ رقيت يوما على بيت حفضة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم٠٠
100	 الصلاة معالنبي صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته٠٠٠
	 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات من لــــم
777	يجد نعليـــن ٠٠٠
111	 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور
77	☀ شاهداك أو يمينــــــه٠٠٠٠
180	* شهدت النبي ملى الله عليه وسلم قضى فيه بغيرة ٠٠٠
14.	■ صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لايزيد في السفر ٠٠
A.P.	☀ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلنم احدى صلاتي العشي٠٠
104	* صليت معرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر ٠٠٠

الصفحة	الحديــــــــث
Y	 علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفيه ٠٠٠
٤٩.	➤ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر ٠٠٠
777	* الفطرة خمس ، الختان ٠٠٠٠
777	* في سائمة العنم وكـــاة ٠٠
193	🌋 فيما سقت السماء العشـــر ٠٠٠
۲۰۲	➤ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير ٠٠
۲۰۱	« كانرسول الله على الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة··
ได	 خانرسول الله على عليه وسلم في سفر فرأى زحاما٠٠٠٠
	 کانرسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير
110	والقـــراءة ٠٠٠
٨٣	* كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر في الصلاة سكت هنية٠٠
٧٣	* كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى ٠٠٠
18.	* كُنت جالسا بالمدينة في مجلس الانصار٠٠٠٠
۱۲۸	* كنت رجلا مذاء فاستحييت ٠٠٠٠
የገገ	◄ كنت نهيتكم عن زيادة القب_ور٠٠
710	* كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه ٠٠٠
	☀ كنا نعطيها فني زمن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا مــن
779	طعـــام ٠٠٠٠
10.	☀ تــقطع اليد في ربع دينار فصاءـــدا

ِ المفحـــة	الحديــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
18.	◄ لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعشك م٠٠٠
141	 * لا تنكح الصغرى على الكبـــرى ٠٠
***	◄ لا صلاة بعد النصبح حتى ترتفع الشمــس ٠٠
777	 لا صلاة بعد الفخِر الا ركعتي الفحِــــــر ٠٠
86	* لاصلاة لمن لم يقرأ ····
770	↔ لايبولن أحدكم في الماء٠٠٠٠
14+	☀ لا يجمع بين المرأة وعمتهـــا ٠٠
129	☀ لايحكم أحدكم بين اثنين وهو غضبان
10 8	* لایحل دم امری، مسلیم ۰۰
729	☀ لايقبل الله صلاة أحدكـــم ٠٠٠
72.	■ لايمس أحدكم ذكره بيمينـــه ٠٠
149	☀ لو أن أحدكم أراد أنيأتي أهلــه ٠٠٠
٨٨	■ لولا أن أشق على أمتي ٠٠٠٠
194	 ليس فيمادون خمس أواق صدقــة ٠٠
188	 مابال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلة
111	* ما رأيت من ذي لمة في حلة حمرا٠٠٠٠
Y٤	* مامن غازية أو سرية تغيزو ٠٠٠٠
YY	➤ مرّ النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين ٠٠٠

المفحـــة	الحديث	
17.	مروا أولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع.٠٠٠	*
177	من أحدث في أمرنا هذا ماليس فيه فهورد ٠٠	*
ገባ	من أسلف في شيء فليسل_ف	*
λY	من باع نخلا قد أبـــرت ٠٠٠٠٠	*
٥γ	من توضًا نحو وضوئي هذا ٠٠٠٠	*
174	من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمـــت ٠٠٠	*
1 ገለ	من جاء منكم الجمعة فليغتســل٠٠	*
199	من ذبح قبل أن يمليي ٠٠٠	*
127	من السنة اذا تزوج البكـر ٠٠٠٠	×
74.	من مات وعليـه صوم صام عنه وليـه ٠٠	*
٤٨	من نسي وهو صائـــم ٠٠٠٠	*
۳۷	نهيت عن اتباع الجِنائزولم يعزم علينا ٠٠	*
140	نہی عن نکاح المتعــة ٠٠٠	*
173	هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سيامهما ٠٠	*
188	وان جاً عيطلب ثمن الكلب فاملاً كف مترابا ٠٠٠	*
98	والصبح كانيصليها بغلسس ٠٠٠	*
107	وكانت صلاته بعد تخفيف الله	*
	* * *	

فهسرس الاعسلام المترجم لهم

المفحـــة	اـم العلـــم
77.	ابراهیم بن خالد بن أبي الیمــــان ، أبو شــور
97	ابراهيم بن محمد بن ابراهيم ، أبو اسحاق الاسفرايينيي
18.	أبيّ بن كعب الأنصـــارى
70	أحمد بن ادريس الصنهاجي القراف
7.9	أحمد بن الحسن بن عبد اللبه المعروف بابن قاضي الجبل
1.4	أحمد بن عبد الحليم بن تيميــــــــــة
770	أحمد بن عبد الله بن المزنـــــي
10.	أحمد بن على الجمــــاس ، أبوبكر الرازى
171	أحمد بن علي بن محمد ، ابن حجر العسقلانـــي
177	أسامة بن زيد بن حارث
1-7	اسحاقبن باراهيم الحنظلـــي ، ابن راهويـــه
	أبو اسحاق الاسفراييني = ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
	الأسنوى : عبد الرحيم بن الحسن بن علـــــــي
٦٣	الأشعث بن قيس الكنــــــدى
	الأشعرى = على بن اسماعيل بن اسحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	الآمدي = على بن أبي على بن محمصد
AT	أنس بن مالك الأنص
	أبو أيوب الأنصارى = خالد بن زيد بن النجـــــار
	الباحِي: سليمانبن خلف بنسعد الباحِـــي

المفحــة	اسم العا
71	البراء بن عازب الأنصـــــارى
	أبو بكر الرازى = أحمد بن على الجمياص
	أبو بكر الباقلاني = محمد بن الطيب المالكيي
577	بلال بن رباح الحبشـــــي
	البيضاوى = عبد لاله بن عمر بن محمـــد
	الترمذى = محمد بن عيسى السلمسسسي
	بن تيمية = أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
የ አገ	ثابت بن المُحاك الأنصاري
	أبو ثور = ابراهيم بن خالد بن أبي اليمـــان
·	الثورى = سفيان بن سعيد بن مســـــروق
70	جابر بن عبد الله الأنصاري
1114	جبير بن مطعم القرشسي
	ابن جرير الطبرى = محمد بن جرير بنيزيـــد جعفر بن أبي طالــــب
199	جندب بن عبد الله البجلى
	الجويني = عبد الملك بن عبد الله الجويني ، امام الحرمين
	ابن جهم = محمد بن أحمد بن الجهـــــم
	بن الحاجب = عثمانبن عمر بن أبي بكـــر
	ابن حامد = الحسن بن حامد بن علي بن صروان

المفحة	اسم العلــــــم
	ابن حجر العسقلاني = أحمد بن علي بن محمصد
. 447	الحسن بن حامد بن علي بن مروان ، المعروف بابن حاميد
	أبو الحسين البصرى = محمد بن علي بن الطيب البصري
00	الحسين بن على ، أبو عبد الله البصيري
	بن حزم = علي بن أحمد بن سعيــــد
	أبو الحسن الكيسا = على بن محمسد بن علسي
71 -	حمزة بن عبد المطلب بن هاشم
177	خالد بن زید بن النجار أبو أيوب الأنصاري
TAA	خزيمة بن ثابت الانصاري
	أبو الخطاب = محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني
٤٢	خويلند بن عمرو ، أبو شريــــــح
	الرازى = محمد بن عمر بن الحسين
:	ابن راهويـه = اسحاق بن ابراهيم الحنظلـــي
	الزركشي = محمد بن بهاء بدر الديــــن
9.	زفر بن الهذيل العنبـــــرى
	الزهری = محمدین مسلم بن شهـــاب
110	زيد بن أرقم الأنصـــــارى
77	زيد بن حارثـة الكلبـــــــي
. KPT	زيد بن خالد الجهنـــــي

المفحـــة	اسم العلــــم
	·
	ابن السبكي = عبد الوهاب بن علــــي
7-7	سبيعة الأسلميـــة
	سحنون = عبد السلام بن سعيد التنوخي
	السرخسي = محمد بن أبي سهــل
. ٢٠٦	سعد بن خولـه بن لؤی
189	سعد بن مالك بن سنان الأنصاري ، أبو سعيد الخدري
184	سعد بن أبي وقاص القرشـــــي
	أبو سعيد الحدرى = سعد بن مالك بن سنان الانصاري
1.7	شفیان بن سعید الثوری
١٦٣	سليمان بن أحمد بن أيـــــوب الطبراني
TYT	سليمان بن خلف الباجــــي
70	سليمان بن عبد القوى الطوفـــــي
7-7	أبو السنابل بن بعكــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
188	سودة بنت زمعة بنقيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	أبو شريح = خويلد بن عمــرو
17	صفوان بن أمية القرشي
	الأصفهاني = محمد بن محمد
	الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيسوب
	الطوفي = سليمان بن عبد القـــوى

الصفحــــة	اــم العلـــــم
00	عبادة بن المامــــــــــــــــــــــــــــــــــ
r-7	العباس بن عبد المنطلب القرشـــــي
181	عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي
٤٨	عبد الرحمن بن صحّر الدو سي ، أبو هريــرة
YAY	عبد الرحمن بن عوف القرشـــــي
78	عبد الرحيم بن الحسن بن علي الاسنـــوي
749	عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخـــي
170	عبد السلام بن محمد الحِبائي ، أبو هاشــــم
٣١٠	عبد العزيز بن عبد الله بن محمد ، أبو القاسم الداركي
197	عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزى المعروف بالقفال الصغير
	أبو عبد الله البصرى: الحسين بن عليي
177	عبد الله بن حنيــن بن هاشـــــــم
٥٩	عبد الله بن زيد الجرمي _ أبو قلا بة
1.5	عبدالله بن زيد بن عاصم المزنــــي
٤٠	عبد الله بن عباس بن عبد المطلـــــب
٤٩	عبد الله بن عمر بن الخطــــاب
17.	عبد الله بن عمرو بن العـــــان
40	عبد الله بن عمر بن محمد البيم اوى
18.	عبد الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى الأشعرى

الصفحـــة	احم العلي
144	عبد الله بن قيس بن عامر القرشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٦٧	عبد الله بن مسعود الهذل
175	عبد الله بن مغفل المحصوني
184	عبيد الله بن نفيع بن الحسارث الثقفي
Υ٦	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني المام الحرمين
177	عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي
177	عثمان بن طلحة القرشـــــي
71.	عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الشهرزورى ، أبو عمرو ابن الصلاح
4.5	عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجــــب
TEA	عدى بنحاتم الطائـــــي
	أم عطية الانصارية = نسيبة بنت الحيارث
	ابن عقيل = علي بن عقيل بن أحمد البغدادي
114	علي بن أحمد بن سعيد بن حــــــرم
144	علي بن اسماعيل بن اسحاق الاشعب
ογ	علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغينانسي
	أبو علي الجِبائي = محمد بن عبد الوهاب بن ســــــــــــــــــــــــــــــــــ
٨٠	عمران بن حصين الخزاءي
777	علي بن عقيل بن أحمد البغاادي ، المعروف بابن عقيــل

الصفحـــة	اسم العليم
37	علي بن أبي علي بن محمد الآمـــدى
197	علي بن محمد بن حبيب المـــاوردي
	علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن الكيا ، المعروف بالكيا الهرانــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
YAY	. عمار بن ياســر للعنســـي
1.9	عمرو بن سلمة الجرمي
,	أبو عمروبن الملاح = عثمانين عبد الرحمن بن موسى الشهروزوري
٨٥	عياصْ بن موسى بن عياضَ السبتي
	العزالي = محمد بن محمد بن أحمد الطوسي
7.7	غيلان بن مسلمة بن شرحبيـــــل
7.7	فيروز الهمداني الوادعي
	أبو القاسم الداركي = عبد العزيز بن غبد الله بن محمـــد
	ابن قاضي الجبل = أحمد بن الحسن بن عبد اللـــه
	أبو قتادة = النعمان بن الحارث الانصاري
	القرافي = أحمد بن ادريــــــــــس
	القفال = محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي
	القفال الصغير = عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي
	أبو قلابة = عبد الله بن زيد الجرمـــــي
778	قيس بن أبي حازم الكوفي

المفحـــة	احم العل
Y٣	كعب بن عصِرة البلــــوى
1.4	مالك بن حويرث الليثـــــي
	الماوردى = على بن محمد بن حبيــــب
	المزني = أحمد بن عبد الله بن محمــد
•	محمد بن أحمد بن الجهـــم
457	محمد بن أحمد بن أبي سهل بن شمس الأثئمة السرخسي
70	محمدبن أحمدبن عبد العزيز الفتوحي الشهير بابن النجار
1+3	محمد بن بهاء الزركشيي
, AFY	محمد بن چریر بنیزید الطبری
718	محمد بن الحسين بن محمد الفراء القاضي أبو يعليي
. 28	معاذبن جبل بن عمرو الاصارى
317	محقوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذائي ، أبو الخطــساب
179	محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
10.	محمد بن سيرين الانصــاري
00	محمد بن الطيب بن محمد المالكيي أبو بكر الباقلانيي
177	محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الكمال بن الهمام
444	محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائـــــي أبو علي الجبائي
177	محمد بن علي بن اسماعيل الشهير بالقفال الشاشي

المفحـــة	اہم العاـــــــــــم
177	محمد بن علي بن الطيب البصرى، أبو الحسين البصري
٣٦	محمد بن عمــر بن الحسين الــرازى
177	محمد بن عيسى الترمـــــنى
٣٤	محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالــــي
7.9	· محمد بن محمود بن محمد الاصفهانـــــي
180	محمد بن مسلمة الانمــــاري
1-7	محمد بن. مسلم الزهـــــرى
177	المسور بن مخرمـــة القرشـــي
188	معاذة بنت عبد اللنه العدويــــة
170	معاوية بن أبي سفيان القرشيي
170	المغيرة بن شعبة الثقفيي
184	المقدار بن الأسود الكنيدي
177	ميمونية بنت الحارث الهلاليسية
۳۷	نسيبة بنت الحارث ، أم عطية الانصاريية
	ابن النجار = محمد بن أحمد بن عبد العزيـــز
ነገገ	النعمانبن الحارث الانصارى ، أبو قتــــادة
	أبو هاشم = عبد الســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
דץז	هارون بن محمد بنه منصور الرشـــــيد
	·

المفحــة	اسم العلـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	أبو هريرة = عبد الرحمن بن صحر الدوسيي
	ابن الهمام = محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد .
170	ورّاد الثقفي الكوف
YA	وكيع بن الجراح الرؤاسي
770	يعقوب بن ابراهيم الانصاري أبو بوســـف
·	أبو يعقوب البويطي = يوسف بنيحيسي
	أبو يعلى = محمد بن الحسين بن محمد الفيراء
	أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم الانمـــاري
	* * *

فانمال

قائمة المصادر والمراجع

- ◄ الابهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٢٥١ه. وولده دار تاج الدين عبد الوهاب السبكي المتوفى سنة ٢٧١ه، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ١٩٨٤م٠ الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ١٩٨٤م٠
- احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ـ لابن دقيق العيــد ، ضطبعــة دار الكتب العلميــة ،
 بيروت ، لبنــــان ٠
 - ◄ الاحكام في أصول الأحكام لأبي محمد على بن حزم المتوفى سنة ٢٥٦ه، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى
 ١٤٠٥ م ١٤٠٥م ، ١٩٨٥م .
 - ◄ الأحكام في أصول الأحكام _ لسيف الدين على الآمدى ، المتوفى سنة ١٣١هـ ، مطبعة
 دار الفكر ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م٠
 - احكام الغصول في أحكام الأصول ـ لأبي الوليد الباجي ، تحقيق عبد المجيسسسسد تركي ، مطبعة دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ ه ، ١٩٨٦ م٠
- ارشاد الفحسيول ـ لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ ه، مطبعة دارالمعرفة
 بيروت ، لبنان ، وبهامشه شرح المحلى الشافعي عليسي
 الورقات لامام الحرمين •
- الامابة في تمييز الصحابة ـ لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنـــة
 ٨٥٢ ، وبهــامشه الاستيعاب في معرفة الاصحاب ،
 مطبعة دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ ٠

- * أصول السرخسيي ـ لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ـ المتوفى سنة ٤٩٠هـ تحقيق ابي الوفاء الافغاني، مطبعة دار المعرفسية بيروت ، لبنيان ٠
- ◄ أصول الشاشــــي ــ لأبي علي الشاشي المتوفى سنة ٣٢٤هـ ، مطبعـــــــة
 دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٢هـ ٠
- البرهان في أصول الفقه ـ . لامام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله ـ .
 الجويني ، متوفى سنة ٤٧٨ هـ ، تحقيق ، د/ عبدالعظيم
 الديب ، مطبعة دار الاتصار ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ه .
- الأم ـ لمحمد بن ادريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، صححه محمد زهرى النجار ، مطبعة ، دار المعرفة ، بيـــروت لبـــان ٠
 - پدایة المجتهد ونهایة المقتصد لابی الولید محمد بن رشد الشهیر بابن رشد در الفکر ۰
 الحفید ، المتوفی سنة ٥٩٥ ه ، مطبعة دار الفکر ۰
- البداية والنهاية في التاريخ ، لاسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ٢٧٤ هـ ، مطبعة
 السعادة بمصر ، ١٣٥١ هـ ٠
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ لمحمد بن علي الشوكاني ، المتوفــــــى
 سنة ١٢٥٠ هـ ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولــــــى
 ١٣٤٨ هـ ٠
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطـــى،
 المتوفى سنة ٩١١ ه ٠
- تحقيق محمد أبو الفصّل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابـــي الحلبي ، بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٦٤ م٠

- ◄ البلبل في أصول الفقــه ـ لسليمان بن عبد القوى الطوفي ، مطبعة مؤســــة
 النور ، الرياش ، طبعة ١٣٨٣ هـ ٠
- ◄ تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن الخطيب البغدادى ، المتوفى ٤٦٣ه ،
 مطبعة المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ٠
- ¥ تخريج الفروع على الأصول ـ لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجانــــي،
 المتوفى سنة ١٥٦ ه ، تحقيق الدكتور / محمـــد
 أديب الصالح ، مطبعة مؤسسة الرسالة ،بيروت ،
- المتوفى سنة ٧٤٨ ه ، مطبعة دار احياء التسرات العربي ، بيروت ٠
- تقریب التهذیب ـ أحمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ ، مطبعــــة دار الرشيد ، سوريا ، حلب ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير _ أحمد بن علي المعـــروف
 بابن حجر العسقلا ني ، المتوفى ، سنة ٨٥٢ ه ،
 مطبعة المكتبة الأثرية باكستان ٠
- ◄ التلويح على التوضيـــح ـ لسعد الدين مسعود بن عمر التفتزانـــي، المتوفـــي
 ب سنة ٢٩٢ه ٠
 - مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة •
- التمهيد في أصول الفقــه ـ لمحفوظ بن أحمد الكلوذاني ، المتوفى سنة ١٥٥ه ، تحقيق الدكتور مفيد أبو عمشه ، والدكتور محمد علــى طباعة مركـز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامــي حامعة أم القرى ، الطبعة الاولى ١٤٠٦ه ، ١٩٨٥م٠

- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين عبد الرحيم الاسنوى ، المتوفى
 سنة ۲۷۲ه ، تحقيق الدكتور حسن هيتو ، طباعة مؤسسة
 الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ۱۹۸۶ م٠
- تنزيبه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ـ لأبي الحسن على بـــــــــق، محمد الكتاني ، المتوفى سنة ٩٦٣هـ، تحقيــــــــق، عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد المديــق، مطبعة مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى •
- ◄ تهذیب التهذیب ـ لأحمد بن حجر العسقلانی ، المتوفی سنة ١٥٢ ه ، مطبعـ ـ ق
 دار صادر ، بیروت ، ١٩٦٨ م ٠
- جمع الجوامع ، لتاج الدين عبد الوهاب بن السبكي ، المتوفى سنة ٢٧٢ه ، مطبوع
 مع حاشية البناني على شرح الجلال ، مطبعة دار الفكر،
 بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢ه ـ ١٩٨٢م٠
- الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن عرفه الدسوقي، مطبع الكبير دار الفكر ال
- حاشية الصنعاني المسمى العدة على احكام الاحكام ـ لمحمد بن اسماعيل الصنعانسي
 المتوفى سنة ١١٨٢ه ، تحقيق على محمد الهندى ،
 المطبعة السلفية ، ١٣٧٩ه .
- ◄ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ـ نجلال الدين البسيوطي، المتوفى سنـــة
 ٩١١ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعــــة
 دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، الطبعة الألحى ١٩٦٧م

- ◄ الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب لابن فرحون المالكي، برهان الديسن ابراهيم اليعمري المتوفى سنة ٢٩٩ ه.

تحقيق محمد الأحمدى أبو النور ، مطبعة مكتبة التراث القاهرة ·

ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم - لأبي الحسن علي بن أحمد الدار قطني ، المتوفى ،
 سنة ٥٨٥ ه .

- ◄ سنن الدار قطنسي لعلي بن عمر الدار قطني ، المتوفى سنة ٣٨٥ه ، تحقيق ، عبد الله هاشم المدني ، مطبعة دار المحاسسن القاهرة .
- ◄ سنن أبي داود السجستاني ، المتوفى سنسسة
 ◄ سنن أبي داود السجستاني ، المتوفى سنسسة
 ٢٢٥ هـ معشرصه بذل المجهسود. ٠

مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ٠

- سنن ابن ماجه ـ لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ، المتوفيى سنسة.

 ۲۷۰ ه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقـــــــي

 مطبعة دار احياء التراث العربي ، ١٣٩٥ ه ٠

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، المتوفد.
 سنة ۱۰۸۹ ه ، طبعة القدسي ، القاهرة ، ۱۳۵۰ ه .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي ، المتوفى سنة ٤٦٣ه ، مطبعة مطبعة الأصحابة ، مطبعة الأولى ، ١٣٢٨ه .
- شرح فتح القدير للكمال ابن الهمام ، المتوفى سنة ١٦٨ه، مطبعة دار احياء
 التراث العربي ، بيروت ، لبنان ٠
- * شرح النُكوكب المنيسس ما لمحمد بن أحمد الفتوحسي الحنبلي ، المتوفى سنسسة ٩٧٢ م ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتسور نزيه حماد ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م٠
- شرح منتهى الارادات ـ لمنصور بن يونس البهوشي ، المتوفى سنة ١٠٤٦ ه ، مطبعة
 عالم الكتب ، بيروت •

■ الشفا بتعريف حقوق المصطفى ـ للقاضي عياض بن موسى الأندلسي، المتوفـــي

سنة ٤٤٥ ه ، تحقيق محمد أمين قرة على ، اسامة

الرفاعي ، جمال السيروان ، نور الدين قرة علــــى
عبد الفتاح السيد ،

مطبعة ومكتبة الفارابي ، دمشق ٠

- محيح البخارى ـ لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ، المتوفى سنة ٢٥٦ ه ،
 مطبعة دار احياء التراث الاسلامي ، بيروت ، لبنان ٠
- صحيح الترمذى، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذى، المتوفى سنة ٢٩٧ ه مسع شرحه عارضة الأحوذى ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت .
 - محيح الجامع الصغير ، لمحمد ناصر الدين الألباني ،
 - مطبعة المكتَّب الاسلامي ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ ٠
 - « صحيح مسلم ـ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى ، المتوفى سنة ٢٦١ه ·
 - مطبعة محمد على مبيح ، القاهرة .

- طبقات الحفاظ ـ لجلال الدين السيوطي ، متوفى سنة ٩١١ه ، تحقيق على محمــد عمــر ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهـــــرة الطبعة الأولى ، ١٩٧٣م٠
- ◄ طبقات الحنابلة ـ لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى ، متوفى سنة ٢٧٥ه ، مطبعة
 السنة المحمدية ، ١٣٧٢ه . ٠
- * طبقات الشافعية الكبيرى ـ لتاج الدين عبد الوهاب السبكي ، المتوفى سنية ٧٧١ه ، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح
- محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة ١٣٨٣هـ٠
- طبقات الشافعيـــة _ لجمال الدين عبد الرحيم الاسنوى، المتوفى سنة ٧٧٢ه ،
 شحقيق عبد الله الجبورى، مطبعة الارشاد _ بغـــداد،
 الطبعة الأولى، ١٩٧٠م٠
- - « فتح البارى شرح محيح البخارى لأحمد بن حجر العسقلاني المتمونى سنسسة
 ه ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز ، مطبعسة
 دار الفكسر ٠

- الغروق لشهاب الدين القرافـــي ، المتوفى سنة ١٨٤ ه ، مطبعة دار المعرفـة
 بيروت لبنان ٠

- الكافية في النحسو ـ لجمال الدين عثمان بن الحاجب ، المتوفى سنة ١٤٦ه ، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعــــــة الثانية ، ١٣٩٩ ه ٠
- المعروف بحافظ الدين النسفي ، المتوفى سنية المعروف بحافظ الدين النسفي ، المتوفى سنية المعروف بحافظ الدين النسفي ، المتوفى سنية ٢١٠ هـ ، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م٠

- اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين على بن محمد بن محمد المعسسروف
 بابن الأثير الجزرى ، المتوفى سنة ١٣٠ ه ٠
- مطبعة دار ضادر بيروت ، ومطبعة القدسي، القاهرة ١٣٦٩ ه. •
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين ابن منظور ، المتوفى سنة ٢١١ه ، مطبعة
 دار صادر ، بيروت ، لبنان ٠
- اللمع في أصول الفقسه للجاني اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازى ، المتوفسي سنة ٤٧٦ هـ ، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيسروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ٠
 - المبســـوط _ لأبيبكر محمد بن أحمد السرخسي، المتوفي ٩٠٤ه ،
 مطبعة دار المعرفة، بيروت ، لبنان، ١٤٠٦ه ٠
- * مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفيي سنة ٨٠٧، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ٠
- المجموع شرح المهذب ـ لمحيى الدين يحيى بن شرف النووى، المتوفى سنــــة
 - المحصول في علم أصول الفقــه ـ لفخر الدين محمد بن عمر الرازى ، المتوفـــى
 سنة ١٠٦ ه ٠

دراسة وتحقيق د / طه جابر العلياني ، مطابيع الغرزدق ، الرياش ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م٠

- المحلى ـ لأبي محمد على بن حـــزم ، المتوفى سنة ٢٥٦ه ، تحقيق الشيـــخ
 أحمد محمد شاكر ، مطبعـــة دار الفكر .
- عضتار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازى ، مطبعة دار الفكر للطبا عدة
 والنشر ، بيروت ، لبنان ، سنة ١٤٠١ه ، ١٩٨١ م٠
- * مختصر ابن الحاجب = مختصر المنتهى ، لجمال الدين عثمان بن عصسر بن الحاجب ، المتوفى سنة ١٤٦ ه ، ومعه شرح العضد وحاشيتا التفتازاني ، والشريف الجرجاني ، طبعة دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ، الطبعـــة الثانية ، ١٩٨٣ م٠
- المختصر في أصول الفقـــه ـ لعلى بن محمد البعلي المعروف بابن اللحــام تحقيق د محمد مظهر بقــا ، مطبعة مركـــز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بجامعـــة أم القرى ، ١٤٠٠ه ٠
- مرآة الجنان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمصد عبد الله بن أسعد اليافعي، المتوفى سنة ٢٦٨ ه، مطبعة مطبعة معلمي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ه.
- المستصفى لأبي حامد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ ه ، مطبعة دار العلموت بشرح الحديثة ، بيروت ، لبنان ، وبذيله فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبروت ٠

- المعتمد لأبي الحسين محمد بن على البصرى ، المتوفى سنة ٤٣٦ ه ،
 مطبعة دار الكتب العلمية ببيروت ، لبنان ٠٠
- المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفى سنية ٣٦٠ ه ، تحقيق حمدى عبد المجيد السلفيي مطبعة الدار العربية ، بغداد ، الطبعة الأولى٠
- المنتقى شرح موطاً الامام مالك للأبي الوليد سليمان الباجي ، المتوفى سنة على المنتقى شرح موطاً الامام مالك على العربي ، بيروت ، الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٢هـ ٠
- المنخول من تعليقات الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ ه ، تحقيق الدكتور حسن هيتو ، مطبعة دار لافكر بدمشق ، ١٤٠٠ ه ٠
- مواهب الجليل شرح مختصر خليـــل ــ لأبي عبد اللــه محمد بن المغربي المعروف بالحطاب ، المتوفى سنة ١٩٥٤ه ، مطبعة دار الفكر ٠ الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ ه ، ١٩٧٨م٠
- موطأ الامام مالك للأبي عبد الله مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ ه مطبعة المكتبة العلمية ، تحقيق عبد الوهـــاب عبد اللطيف ، ١٣٩٩ه •

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين يوسف بن تغرى بردى ،
 المتوفى سنة ٨٧٤ ه ، مطبعة دار الكتـــب ٠
- نهاية الســـول ـ لجمال الدين عبد لارحيم الأسنوى ، المتوفى سنة ٢٧٢ه ،
 مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة
 الأولى ١٤٠٥ه ١٤٨٥م٠

 الأولى ١٤٠٥ه ١٤٠٥م٠

 الأولى ١٤٠٥ه ١٤٠٥م٠ المتحدد ال
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان للأبي العباس أحمد بن خلك الدين المتوفى سنة ١٨١ ه ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة دار السعادة ، القاهال الطبعة الأولى ، ١٣٦٧ ه .



المفحسة	المومْـــوع
	الباب الا ول
٣	 الغصل الأول : دراسة عن ابن دقيق العيد ٠٠٠٠
	المبحث الأول: اسمه ونسبه وولادته
Υ.	المبحث الثاني : نشأته العلعمية ورحلا تـه
٨	المبحث الثالث: شيوخه
11	المبحث الرابع: أخلاقه وزهده وورعــــه
12	المبحث الخامس : مكانته العلميــــة
17	المبحث السادس : مناصب
14	المبحث السابع: تلاميــــده
19	المبحث الثامن : أدبه وشعــــره
***	المبحث التاسع: مصنفاتيه ووفاتيييه
72	☀ القمل الثاني دراسة عن كتاب احكام الاحكسام
75	المبحث الأول: التعريف بكتاب العمدة ومؤلفــه
ΥΥ	المبحث الثاني: تاريخ تأليف احكام الاحكىام
. 44	المبحث الثالث : أسلوبه ومنهج
٣١	المبحث الرابع: أهمية الكتاب ومميزات
	* * *
I	

الصفحـــة	المو شـــــــوع
	الباب الثانيي
۳۳	* الغصل الأول: في الحكــــم
۲۳	المبحث الأول: تعريف العزيمة والرخمة
44	المبحث الثاني : تعزيف المحـة (الاحـزاء)
٤١	* الغصل الثاني : في المحكوم عليه
ยา	 الغصل الثالث ت في الحقيقة والمجاز
ยา	المبحث الأول: الحقيةة
01	المبحث الثاني: المحـــاز
۳٥	* القصل الرابع: في المجـــمل ٠٠
٥٣	المبحث الأول: تعريف المجمل
٥٤	المبحث الثاني: في قوله صلى الله عليه وسلم " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " ونحوهـــا: هل فيها اجمال أم لا ؟ ٠٠
οY	المبحث الثالث: في قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤسك م ﴾ هل فيه اجمال أم لا؟ ٠
૦૧	* الفصل الخامـــس : في المبـــيّن
٥٩	المبحث الأول: البيان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم
11	المبحث الثاني: في بيان المجمل بسياق العبارة
٦٧	المبحث الثالث: في تأخير البيان عن وقت الحاجـة

المفحــة	المو مُـــــوع
\X	 الفصل السادس: في دلالات الحيروف
٨٢	المبحث الأول: حـرف الواو
٧٠	المبحث الثاني: حرف (ئـم)
YI	المبحث الثالث : حرف (الفاء)
44	المبحث الرابع: حرف (أو)
٧٦	المبحث الخامس: حرف (من)
79	المبحث السادس: حرف (في)و(مع)
٨١	المبحث السابع : حرف (ما) و (هل) الاستفهاميتان
۸٦	المبحث الثامن: كاد اذا دخل عليها حرف نفيي
AY	المبحث التاسع: حسرف السلام
٨٨	المبحث العاشر: حبرف: لبولا
۸٩	المبحث الحادي عشر: حـرف: الـــى
94	المبحث الثاني عشر : في لفظتي (مثل، نحو)
98	المبحث الثالث عشر: في أفعل التفضي ل
77	 القصل السابع: في السنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
97	المبحث الأول : عصمة الأنبيلياء
1+2	المبحث الثاني : في أفعاله صلى الله عليه وسلم

الصفحــة	المو ضـــــوع
۱۳٤	* القصل الثامن في الاخبــــار
. 148	المبحث الأول: في العمل بخبر الواحـــد
179	المبحث الثاني : في اشتراط العدد في الروايــة
177	المبحث الثالث : في خبر الواحد فيما تعم بـ البلوي
100	المبحث الرابع: في خبر الواحد اذا خالف اويــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٣٧	المبحث الخامس: في خبر الواحد اذا خالف القياس
122	* الفصل التاسعفي مستنصد الراوى
122	المبحث الأول: قول الصحابي كنا نؤمر بكذا أو ننهى عن كذا
127	المبحث الثاني: فيقول الصحابي من السنة كــــذا
184	المبحث الثالث: في رواية المكتوب من الحديث والعمل بها
10.	المبحث الرابع: في رواية الحديث بالمعنيي
101	المبحث الخامس: في زيادة الثقية
107	المبحث السادس: في العمل بالحديث الصعيف
170	 ◄ القصل العاشر في الأمـــــر
170	المبحث الأول: في صيفة الأمر
34.	المبحث الثاني: في الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمسر؟
۱۷۳	المبحث الثالث: في ورود الأمر بلفظ الخبير
•	21

الصفحـة	المو ضــــــوع
178	* الفمل الحادي عشر في: النهيي
145	المبحث الأول: في صينة النهـــي
177	المبحث الثاني في: صيغة النهي هل تقتضي الفساد ؟
147	المبحث الثالث في: النهي عن الشيَّ هل هو أمر بضده ؟
140	 الفصل الثاني عشر في: العمروم
140	المبحث الأول : في هل للعموم صيغـــة
	المبحث الثاني في: هل صيغ العموم حقيقة في العموم أم
~ 171	الخصوص ٢٠٠٠
19.	المبحث الثالث في: صبغ العمـــوم
7.1	المبحث الرابع في: لفظ كـــان
7.4	المبحث الخامس في: ترك الاستفصال في حكاية الحال هل ينزل منزلة العمـــوم ٠٠٠
7+1	المبحث السادس في : ورود حكم عام على سبب خاص بلاسؤال هل هو للعمام على ١٠٠٠
	المبحث السابعفي: العموم في الاشخاص هل يستلزم العموم في
7.9	الاحوال والأ زمنة والبقاع ؟ ٠٠
317	المبحث الثامن في: اطلاق اللفظ الواحد على أكثر من معنى
714	المبحث التاسع في: عموم المقتضي
177	المبحث العاشر في: عموم الحكم لعموم العلق
777	المبحث الحادي عشر في: هل لدلالة المفهوم عموم ؟

المفحــة	الموةـــــوع
777	☀ الفصل الثالث عشــر في: الخصـــوص
777	المبحث الأول في : تخصيص عموم القرآن بخبر الواحـــد
777	المبحث الثاني في: تخصيص العموم بالقيــــاس
	المبحث الثالث في: التخصيص على بعض صور العام هل
74.	يقتضي التخميــــص٠٠٠٠٠٠
777	المبحث الرابعفي: العموم والخصيوص من وجه
770	المبحث الخامس في: دلالة القـــرآن
777	* الفصل الرابع عشر في: المطلق والمقيد
٠	المبحث الأول في: إذا اتحد المطلق والمقيد في الحكـم
777	والسبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	المبحث الثاني: اذا اختلف المطلق والمقيد في السبب
727	واتحدا في الحكــــم ٠٠٠
722	 الفصل الخامس عشر في: المفهـــوم
337	المبحث الأول في: مفهوم الموافقة
481	المبحث الثاني في: مفهوم المخالفــة
YOY	 الفصل السادس عشر في: النسيخ
704	المبحث الأول في: جواز النسيخ
101	المبحث الثاني في: نسخ السنة بالكتـاب
77.	المبحث الثالث في: نسخ الكتاب بالسنة المتواتـرة

الصفحـة	المو ضــــــوع
771	المبحث الرابع في: نسخ الكتاب بخبر الواحــــد
377	المبحث الخامس في: النسخ بالإجمـــاع
	المبحث السادس في: حكم الناسخ في حق المكلف قبل بلوغ!
770	الخطاب لـــه٠
777	المبحث السابع في: طرق معرفة الناسخ والمنســوخ
47.4	 الفصل السابع عشر في: الإجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
773	المبحث الأول في: إذا خالف الواحد الاجماع
77.	المبحث الثاني في: الاجماع السكوت
777	المبحث الثالث في: اجماع أهل المدينــــة
YYY	المبحث الرابعفي: حكم منكر الاجمـــاع
۲۸-	 الفصل الثامن عشر في: القياس
۲۸۰	المبحث الأول في: حجية القياس
7.47	المبحث الثاني في: شروط صحة القياس
797	المبحث الثالث في: هل الأصل في الاحكام التعليل أم التعبد؟
797	* الفصل التاسع عشر في الاستدلال
797	المبحث الأول في: الاستصحاب
٣٠١	المبحث الثاني في: الاستحسان
7.7	المبحث الثالث في: رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم

المفحـــة	المو فــــــوع
۳۰٥	 الفصل العشرون في: المجتهدين
7.0	المبحث الأول في : تفويض الحكم للنبــــي
۲٠٨	المبحث الثاني في: جواز الاجتهاد في زمن النبي
٣١٠	المبحث الثالث في: مايصح نسبته من الأقوال الى المجتهدين
717	■ الفصل الواحد والعشرون في : الاستفتــــاء
717	المبحث الأول في: حواز الاستفتـــا،
717	المبحث الثاني في: السؤال عما لم يقــــع
718	 الفصل الثاني والعشرون في: التعادل والترجيح
317	المبحث الأول في: مناصب الرسول صلى الله عليه وسلم
818	المبحث الثاني في : طرق الترجيـــــح
771	* الخاتمـــة
377	≭ الفہــــارس
770	 * فهرس الآيات القرآنيــة
771	* فهرس الاحاديث والآثـار
45.	 * فهرس الاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
701	* قائمة المراجع والمصادر
770	☀ فهـــرس الموضوعـــــات
	> x